الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمـي

جامعة الشهيد حمه لخضر الـوادي

كلية العلوم الاجتماعية والانسانية قسم العلـوم الانسانية

سياسة جبهة التحرير الوطني في التكفُّل بالمُدَانين الجزائريين خلال الثورة التحريرية 1954-1962

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث(LMD) في التاريخ

تخصّص: تاريخ بلاد المغرب المعاصر

إعداد الطالب: إشراف الدكتور:

عبد القادر تركي عثمان زقب

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	المؤسسة الأصلية	الصفة
محمد السعيد عقيب	أستاذ التعليم العالي	جامعة الوادي	رئيساً
عثمان زقب	أستاذمحاضر-أ	جامعة الوادي	مشرفاً ومقرراً
أحمد منغور	أستاذمحاضر-أ	جامعة سكيكدة	مناقشاً
مصطفى عبيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مناقشاً
رشيد قسيبة	أستاذمحاضر-أ	جامعة الوادي	مناقشاً
نجوى طوبال	أستاذ التعليم العالي	جامعة الوادي	مناقشاً

السنة الجامعية

1442-1443هـ /2021-2022

بسم الله الرحمن
الرحيـــــــــم

إهداء

أهدي ثَمرة جُهدي

إلى روح أبي الغالي

عمر تركي

شكر وتقدير

أتوجه بالشكر الجزيل ووافر الامتنان والعرفان إلى كل من ساعدني في إنجاز هذه الدراسة، وأخص بالذكر الأستاذ المشرف الدكتور **عثمان زقب** الذي كان سنَداً لي طوال فترة إنجاز هذا العمل.

كما أتوجه بالشكر الجزيل لكل القائمين على متحف المجاهد لولاية: الوادي، قسنطينة، العاصمة، تلمسان، بجاية، سكيكدة، إضافة إلى المركز الثقافي بدائرة قمار وكل القائمين عليه.

وأخيراً أشكر كل من ساعدني في إنجاز هذه العمل من قريب أو من بعيد.

قائمة المختصرات:

بالعربية:

إش: إشراف.

تح: تحرير.

تذ: تذييل.

تذ: تذييل.

تر: ترجمة.

تس: تسجيل.

تع: تعليق.

تق: تقديم.

ج: جزء.

د.س: دون سنة.

د.ط: دون طبعة.

د: الدكتور.

ص: صفحة.

ط: طبعة.

ع: عدد.

قرا: قراءة.

مج: مجلد.

مرا: مراجعة.

بالفرنسية:

MTLD: Le Mouvement Pour Triumph pour les libertés démocratiques

ANEP: Agence nationale d'édition et de publicité

O.S:l'Organisation spéciale

OAS: Organisation Armée secrète

UGEMA:L'union générale des étudiants musulmans algériens

S.T: sans titre

CSVR: Comité de soutien aux victimes de la répression

CICR: Comité international de la Croix-Rouge

FLN: Front de libération nationale

CSD: conglomérat de soutien pour les détenus

D.S.T : Direction de la Surveillance du territoire

MNA: Mouvement national Algérie

مقدمة

اندلعت ثورة أول نوفمبر 1954 في ظروف صعبة نظرا لقلة الإمكانات، خاصة منها المادية؛ لذا فإن اعتمادها على المؤازرة الشعبية لم يكن مجرد شعار رفعته جبهة التحرير الوطني لتبرير شرعيتها الثورية؛ بل كان أبرز توجهاتها لضمان نجاح واستمرارية ثورتها، وبالفعل فقد أحدث الالتفاف الشعبي والجماهيري الفارق وكان العنصر الرئيسي في نجاحها واستمراريتها، وقد أثبتت جبهة التحرير الوطني بمرور الوقت أن الثورة هي ثورة الشعب الجزائري وليس كما ادعت السلطات الفرنسية أن الثوار هم مجموعة من الخارجين عن القانون وقطاع طرق، فليس من الطبيعي أن يكون شعبٌ بأكمله خارجاً عن القانون أو قاطعاً للطريق. كانت علاقة جبهة التحرير الوطني بالشعب الجزائري علاقة عميقة جدّا وليس من السهل فهمها، فوجه التآزر والتعاون بين الطرفين كان متبادلاً فإذا كان الشعب الجزائري وعاء حاوياً للثورة وتحت قيادة الجبهة، فإن الجبهة بدورها سخرت نفسها لخدمة هذا الشعب بمختلف أطيافه وفئاته.

إن جبهة وجيش التحرير الوطني لم تكن مجرد منظمة سياسية أو جناحاً عسكرياً فقط، بل كانت أيضا بمثابة الجمعية الاجتماعية التي لامست بحق الجوانب الاجتماعية للشعب الجزائري الذي كان ينتظر بترقب من ينتشله من الظروف الاجتماعية المزرية التي كانت من صنيعة السياسات الاستعمارية، لذا سارعت الجبهة لضمان التكفل بمختلف فئات المجتمع الجزائري.

ورغم الإمكانات التي تكاد أن تكون منعدمة والظروف الصعبة التي عانتها جبهة التحرير الوطني في بداية الثورة إلا أن ذلك لم يمنعها من تقديم الدعم والتكفل بالفئات الهشة والتي تحتاج إلى دعم مستعجل خاصة تلك الفئات التي تضررت بشكل مباشر من الانطلاقة الثورية أو من العمليات العسكرية والبوليسية الفرنسية، وكان في مقدمة تلك الفئات؛ أولئك الجزائريون الذين تعرضوا للإدانة من طرف الاحتلال الفرنسي جراء الاشتباه في تعاونهم أو انتمائهم لجبهة التحرير الوطني.

فمع انطلاق الثورة التحريرية الجزائرية كانت ردة فعل الاحتلال الفرنسي عنيفة على قدر المفاجأة التي أحدثتها الانطلاقة الثورية، فتعرض الكثير من الجزائريين للاعتقال، وكانوا محل انتقام من الجيش الفرنسي، حيث خَلَّفتْ المداهمات وعمليات البحث والتفتيش التي شنتها القوات الفرنسية مع تنامي الأحداث الثورية أعداداً هائلة من الجزائريين في السجون والمعتقلات ومراكز الشرطة، هذا الوضع الجديد أدى إلى وجود قطاع كبير من الجزائريين كانوا على احتكاك مباشر مع القضاء الفرنسي

والقوانين الفرنسية، وعلى غرار عدد من فئات المجتمع الجزائري وجدت هذه الفئة من الجزائريين الدعم والتكفل من طرف جبهة التحرير الوطني، هذه النقطة ستكون محل دراستي في هذه الأطروحة والتي ستحمل عنوان **"سياسة جبهة التحرير الوطني في التكفل بالمُدَانِين الجزائريين خلال الثورة التحريرية 1954–1962"**.

يناقش هذا العنوان أحد أهم المواضيع في تاريخ الثورة التحريرية وهو موضوع المدانين الجزائريين أمام المحاكم الفرنسية، وبالتالي يجب هنا توضيح المعنى الحقيقي لهذا العنوان، فمن الناحية اللغوية المِدَانُ بِجُرمه تعني المحكوم عليه بـ...، وأدان القاضي المتهم أي حكم عليه، وأدانه إلى أن تثبت براءته تعني اتهمه، وأدانته المحكمة بما صنع تعني أثبتت عليه الجريمة. واصطلاحا يعني مصطلح المدان إدانة المتهم بالجرم المنسوب إليه بقرار من المحكمة في حال توفر الأدلة القاطعة على ارتكابه للجرم، ووفقا للقوانين الفرنسية فإن كل جزائري يشتبه في تعاونه مع جبهة التحرير الوطني هو مُدان بتهمة الإخلال بأمن الدولة حتى دون محاكمة[1]، وبالتالي فإن المدانين الذين نعنيهم بالدراسة هم الجزائريون الذين يُعْتَبرون مُدانين حسب المحاكم والقوانين الفرنسية نتيجة انتمائهم لجبهة التحرير الوطني أو تعاونهم معها.

ومن خلال هذا العنوان سوف أناقش إشكالية رئيسية تتمحور حول التساؤل التالي: **كيف تكفلت جبهة التحرير الوطني بالمُدانين الجزائريين أثناء الثورة التحريرية؟ وكيف تشكلت معالم سياسة الدعم والتكفل بهذه الفئة؟**

وتحت هذه الإشكالية الرئيسية تندرج العديد من التساؤلات الفرعية التي تمس جوهر الموضوع وهي:

1- ما هي أهم الخطوات التي اتخذتها جبهة التحرير الوطني في دعم الشعب الجزائري خاصة من الناحية الاجتماعية؟

[1] يوسف بن إبراهيم الحصين، مبدأ الأصل في المتهم البراءة بين الشريعة والقانون "دراسة تأصيلية تطبيقية مقارنة"، بحث مقدم استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العدالة الجنائية، إشراف: فؤاد عبد المنعم أحمد، قسم العدالة الجنائية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 2007، ص 16، 17.

2- كيف كانت وضعية المدانين الجزائريين بين القوانين الفرنسية التي وصفتهم كخارجين عن القانون وبين الأحقية في التقاضي كأسرى حرب؟

3- ما هو موقف جبهة التحرير الوطني من القوانين الفرنسية المستحدثة ؟

4- ما هي محددات الإستراتيجية التي اتبعتها جبهة التحرير الوطني في التكفل بالمدانين الجزائريين أمام المحاكم الفرنسية؟

5- ما مدى نجاعة سياسة جبهة التحرير الوطني في التكفل بالمدانين الجزائريين أمام المحاكم الفرنسية؟

6- هل اكتفت جبهة التحرير الوطني في التكفل بالمدانين أمام المحاكم الفرنسية فقط؟

7- كيف رافقت جبهة التحرير الوطني المدانين الجزائريين داخل السجون؟ وكيف طورت من سياستها في التكفل بهم لتتمكن من اختراق السجون والمعتقلات والتغلغل داخلها؟

8- ما هي المجهودات التي بذلتها جبهة التحرير الوطني في التعريف بقضية المدانين الجزائريين أمام الرأي العام الفرنسي والعالمي؟

9- كيف خدمت قضية الدفاع عن المدانين الجزائريين القضية الجزائرية، وكيف ساهمت في تدويلها؟

يعتبر موضوع المدانين الجزائريين أثناء الثورة التحريرية مجالا واسعا للدراسة، لذا فقد حصرت المجال المكاني لدراستي في كل من الجزائر وفرنسا، باعتبارهما يشملان أكبر نسبة من المدانين الجزائريين، فالجزائر تحتوي على شبكة من السجون والمعتقلات الاستعمارية أهلتها تلقائيا لتكون النسبة الأكبر للمدانين فيها، ضِف إلى ذلك كونها أرضاً للمعركة ومسرحاً للنِّزال، فاحتضان الشعب للثورة وتحول قطاعات كثيرة منه إلى مناضلين جعلهم محل شُبهة وملاحقات وأكثر عرضة للاعتقال من قبل الجيش والفرق العسكرية الفرنسية، أما بالنسبة لفرنسا فقد تواجدت بها نسبة كبيرة من المهاجرين الجزائريين وعند انطلاق الثورة سعت جبهة التحرير الوطني إلى تجنيدهم في صفوفها، وبالفعل نجحت في ذلك لتكون فيدرالية جبهة التحرير الوطني من أنشط الفدراليات في الخارج خاصة بعد سنة 1957، وبقيادتها تم نقل الثورة إلى الأراضي الفرنسية، مما عرض الكثير من المناضلين الجزائريين هناك للاعتقال حتى امتلأت بهم السجون في فرنسا، وبالتالي أصبحوا يمثلون ثاني أكبر نسبة مدانين بعد المناضلين الذين أدينوا في الجزائر.

أهمية الموضوع:

يكتسي البحث في تاريخ الجزائر بصفة عامة وتاريخ الثورة الجزائرية بصفة خاصة أهمية بالغة، وذلك أنه يهدف إلى التعريف بمرحلة مهمة وحساسة من تاريخ الأمة الجزائرية، ورغم أن تاريخ الثورة الجزائرية يعتبر مجالاً خصباً للبحث التاريخي وخاض فيه الكثير من الباحثين إلا أننا لحد الآن نجد الكثير من جزئيات الثورة مازالت تحتاج لمزيد من البحث والتحقيق والتمحيص، خاصة في جانبها الاجتماعي، ويعتبر موضوع المدانين الجزائريين أمام المحاكم الفرنسية من بين هذه المواضيع، ومن خلال هذه الدراسة سوف نعرف بالمجهودات التي بذلتها جبهة التحرير الوطني في سبيل دعم المِدَانِين الجزائريين أمام المحاكم الفرنسية، ومن خلالها أيضا سنكشف عن جانب مهم من تاريخ الثورة الجزائرية، ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة من حيث إبراز جانب مهم من جوانب الكفاح أثناء الثورة التحريرية؛ والمتمثل في تبيان صورة شاملة للكيفية التي تعالج بها القضايا المرفوعة للقضاء الفرنسي والتي تخص الجزائريين الذين تم اعتقالهم منذ انطلاق الثورة، والأهم فهم العلاقة العميقة بين جبهة التحرير الوطني ومناضليها المعتقلين.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على جانب مهم من جوانب تاريخ الثورة الجزائرية، وهو التعريف بسياسة جبهة التحرير الوطني تجاه المدانين الجزائريين أمام المحاكم وداخل السجون الفرنسية، ويحمل هذا الموضوع أبعادا كثيرة، فمن جهة سنتعرف من خلاله على المجهودات التي بذلتها جبهة التحرير الوطني في سبيل رفع الغبن عن فئة مهمة من الشعب الجزائري، ومن جهة أخرى سنكشف عن جانب آخر من جوانب السياسية الاستعمارية الممارسة ضد الجزائريين القابعين في السجون والمعتقلات، وكذاتعامل القضاء الفرنسي معهم.

أسباب اختيار الموضوع:

إن في مقدمة الأسباب الذاتية التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع، هي الرغبة في دؤاسة دور المحامين خلال ثورة التحرير، فلطالما كان هذا الموضوع يشكل محط اهتمامي خاصة عندما تعرضت له بالبحث في سنوات الدراسة الجامعية.

أما عن الأسباب الموضوعية فهي المساهمة في كتابة تاريخ الثورة الجزائرية، خاصة أن الكثير من جوانب الثورة الجزائرية مازالت تحتاج للكثير من الدراسة والشرح، وأن الدراسات الأكاديمية والعلمية كفيلة بالمساهمة في كتابة تاريخ الثورة بشكل موضوعي.

المنهج المتبع:

اعتمدت في إنجاز هذه الدراسة على المنهج التاريخي، وذلك بصفته المنهج المرشح تلقائيا في إنجاز الدراسات التاريخية، فبما يمتلكه من تقنيات ساعدني جدا في تذليل الصعوبات البحثية التي تعرضت لها، فإذا كانت طرق المنهج التاريخي تقوم على تحليل الدليل القائم بين يدي المؤرخ انطلاقا من المادة المتوفرة للوصول إلى مقاربة الحقيقة في أقصى تقدير لها، فإن المنهج التاريخي يفرض على الباحث في التاريخ توظيفه لبناء بحث تاريخي موضوعي، فتقنيات المنهج التاريخي تتضح في دراستي هذه من خلال تحديد مشكلة الدراسة ثم جمع المادة العلمية والتأكد من صحتها وفرزها وترتيبها وفق ما تقتضيه خطة العمل، ثم في ما بعد استغلال تلك المادة العلمية في بناء فصول الدراسة والخروج بها في حلتها النهائية.

وإلى جانب المنهج التاريخي فقد اعتمدت على بعض روافد المنهج التاريخي كالوصفي الذي يساعد في وصف الأحداث التاريخية، مما يساهم في تقديم نظرة واقعية لحيثيات الأحداث التاريخية، ويبرز استخدامي لهذا المنهج أكثر حين التعرض لوصف حالة المدانين الجزائريين سواء أمام القضاء الفرنسي أو في السجون والمعتقلات الفرنسية في الجزائر.

أما عن التحليل فقد كان له في هذه الدراسة نصيبٌ كبير، فبفضله تمكنت من الوقوف على تحليل المواقف المتناقضة للسياسات الاستعمارية بينما تصرح به وبينما تمارسه في الواقع ضد المدانين الجزائريين أمام المحاكم الفرنسية، وبه أيضا استطعت الوصول إلى محددات السياسات التي اتبعتها جبهة التحرير الوطني للوقوف والتضامن مع مُدانيها أمام القضاء الفرنسي.

خطة الدراسة:

بالاعتماد على المادة العلمية التي جمعتها، وبعد قراءتها وملاءمتها مع الخطة العنوان والإشكالية، قسمت هذه الدراسة إلى مقدمة ومدخل وثلاثة فصول وخاتمة، فالمدخل خصصته للحديث عن البعد الاجتماعي للثورة الجزائرية وذلك أن المدانين الجزائريين يعبرون عن قطاع واسع من الشعب الجزائري،

واهتمام جبهة التحرير الوطني بهم كان من هذا المنطلق، ومن خلاله سنلقي نظرة على بعض مظاهر اهتمام جبهة التحرير الوطني بالجوانب الاجتماعية للشعب الجزائري، والتأكيد من خلال ذلك على شمولية الثورة ليس من حيث الرقعة؛ بل حتى من حيث الاهتمام بمختلف جوانب الاجتماعية للشعب الجزائري.

أما الفصل الأول والذي يحمل عنوان "**سياسة جبهة التحرير الوطني في التكفل بالمدانين الجزائريين أمام القضاء الفرنسي**"، فقد قسمته إلى ثلاثة مباحث، وقد خصصت المبحث الأول للحديث في عن طبيعة النظام القضائي الفرنسي في الجزائر مع انطلاق الثورة التحريرية، ووضعية الجزائر في ظل القوانين الاستثنائية الفرنسية، وموقف جبهة التحرير الوطني من هذه القوانين، فمن خلال هذه الخطوات نتعرف على الوضعية الاستثنائية للجزائر التي أدخلتها فيها السلطات الفرنسية بعد انطلاق الثورة التحريرية وكيف ساهمت في وجود أعداد هائلة من الجزائريين أمام المحاكم الفرنسية والقابعين في مراكز الشرطة ومراكز الاعتقال بعد ما اكتظت بهم السجون، وسوف أتحول في المبحث الثاني من هذا الفصل للحديث عن الخطوات التي اتخذتها جبهة التحرير الوطني لمساندة المدانين الجزائريين أمام المحاكم الفرنسية، وسأتناول بالدراسة والتفصيل عمل محامي جبهة التحرير الوطني في الدفاع عن هؤلاء المدانين، من خلال تأسيس "هيئة الدفاع عن المعتقلين الجزائريين" ثم "مجمع المحامين"، أما عن المبحث الثالث والأخير من هذا الفصل فخصصته لإبراز مهام هيئة الدفاع التابعة لجبهة التحرير والأدوار التي لعبتها، ثم بعد ذلك طرحنا الصعوبات والعراقيل التي اعترضت سير أعمالها.

وعن الفصل الثاني فقد حمل عنوان "**تكفل جبهة التحرير الوطني بالمدانين الجزائريين في السجون والمعتقلات**"، وفيه سأطرح وضعية المدانين الجزائريين داخل السجون، وبدوره قسمت هذا الفصل إلى خمسة مباحث، المبحث الأول خصصته للحديث عن وضعية السجون في الجزائر مع بداية الثورة وكيف تزايد عددها بشكل مطرد بعد موجة الاعتقالات التي تزامنت وانتشار الثورة وتزايد رقعتها وسوف أحاول شرح الأسباب التي أدت بالسلطات الفرنسية للجوء لتشييد المزيد من السجون وإنشاء الكثير من مراكز الاعتقال، أما المبحث الثاني من هذا الفصل فسأتناول فيه اختراق جبهة التحرير لحصانة السجون والمعتقلات الفرنسية والتوغل فيها وإنشاء نظام ثوري داخلها يعمل على تأطير

المدانين هناك، كما سأتحدث عن طبيعة النظام الثوري بالاعتماد على نظام اللجان كل لجنة ومجال تخصصها وكيف أن هذا الشكل من التنظيم امتد إلى السجون ومراكز الاعتقال التي تضم أعداداً كبيرة من الجزائريين في فرنسا، ثم الانتقال لشرح مهام هذه اللجان والدور الذي لعبته في فك العزلة عن المدانين وبث الروح الوطنية بينهم، كما سأتطرق للأساليب الاستعمارية التي اتخذتها إدارة السجون الفرنسية لمواجهة النظام الثوري الذي انتشر داخل السجون والمعتقلات الفرنسية، أمّا المبحث الثالث من هذا الفصل فقد كان لتبيان بعض مظاهر مجهودات جبهة التحرير في تخفيف ظروف السجن، كتوفير المصروف للمدانين وتأمين بعض الزيارات العائلية لهم وتوفير بعض المساعدات العينية كاللباس وما إلى ذلك بالإضافة إلى رفع معنويات المعتقلين من خلال إفشاء روح التضامن بينهم، أما عن المبحث الرابع من هذا الفصل فسوف أطرح فيه صور من النضال داخل السجون، بالبدء بالحديث عن أولى مظاهر هذا النضال والمتمثلة في تقديم الاحتجاجات المكتوبة للسلطات الفرنسية، ثم تنظيم الإضرابات سواء عن الطعام أو عن عمل السخرة، كما تناولت التدخلات العسكرية لجيش التحرير الوطني ضد إدارة السجون كالهجوم على السجون، وفي الأخير كان الحديث عن تنظيم جبهة التحرير الوطني لعمليات هروب السجناء والمعتقلين من السجون الاستعمارية.

في حين أن الفصل الثالث بعنوان "**تكفل جبهة التحرير الوطني بالمدانين الجزائريين والدفاع عنهم في وسائل الإعلام**"، وقد قسمته إلى ثلاثة مباحث، أما عن المبحث الأول والذي كان بعنوان دور جبهة التحرير الوطني في نقل قضية المدانين الجزائريين للصحافة الفرنسية، وفيه سأناقش أهمية الصحافة في توعية الرأي العالمي وكيف أن جبهة التحرير الوطني استعملتها كأداة في حربها الإعلامية خاصة في قضية المدانين، مع عرض أنموذجين لبعض المحاكمات التي لعبت فيها مجموعة محامي جبهة التحرير الوطني أدوارا إعلامية كبيرة لإبراز قضية المدانين الجزائريين، الأولى تنتمي إلى محاكمات معركة الجزائر وتتمثل في محاكمة جميلة بوحيرد، أما الثانية فتمثلت في محاكمة شبكة جونسون، ومن خلال هذين النموذجين سوف اسقط عمل هيئة الدفاع عن المعتقلين الجزائريين من خلال وسائل الإعلام على أرض الواقع.

أما عن المبحث الثاني من هذا الفصل فتطرقت فيه للنشاط الإعلامي لهيئة الدفاع عن المعتقلين الجزائريين، وفيه عرفت بالأدوار الإعلامية لمحامي جبهة التحرير الوطني وكيف استخدموا المحاكم كمنابر

إعلامية، ثم تطرقت إلى مختلف نشاطاتهم الإعلامية خارج قاعات المحكمة كعقد الندوات وإلقاء المحاضرات وغيرها من النشاطات الإعلامية في سبيل التعريف بقضية المدانين الجزائريين أثناء الثورة التحريرية ثم سعيهم لفضح الممارسات الاستعمارية المسلطة عليهم أمام اللجنة الدولية للصليب الأحمر، أما عن المبحث الثالث من هذا الفصل فطرحت فيه المواقف الرسمية للجبهة حول دعم المدانين، من تصريحات رسمية وبيانات أدرجتها في صحافتها الرسمية، أو على لسان قادتها أو من خلال النشاطات الدبلوماسية عند تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية، وفي المبحث الأخير من هذا الفصل تعرضت لتأثير هذه الحملات الإعلامية عن الرأي العام الفرنسي، وعن كيفية مساهمة قضية المدانين في تدويل القضية الجزائرية والضغط على السلطات الفرنسية.

المصادر والمراجع المعتمدة:

تنوعت المادة العلمية التي تحصلت عليها؛ بين مصادر ومراجع باللغة العربية والأجنبية وشهادات شفوية ومقالات علمية وغيرها، أما المصادر وبعد الاطلاع عليها يمكن تصنيفها من ناحية المؤلفين إلى صنفين اثنين، كتابات لمؤلفين جزائريين وأخرى لمؤلفين أجانب؛ أما عن الكتابات التي كان مؤلفوها جزائريين بغض النظر عن لغة الكتابة عربية كانت أو فرنسية؛ فتمثلت في الكتب التي كتبها مناضلون في إطار جبهة التحرير الوطني وفي نفس الوقت كانوا من الفاعلين في دعم قضية المعتقلين الجزائريين، يأتي في مقدمة هذه الكتابات كتاب "**الولاية السابعة حرب جبهة التحرير الوطني داخل التراب الفرنسي 1954-1962**" لعلي هارون، قام بترجمته للغة العربية كل من الصادق عماري ومصطفى ماضي، والذي كان من بين الناشطين في فيدرالية جبهة التحرير الوطني في فرنسا، وقدم في كتابه هذا تجربته النضالية ونشاطات الفيدرالية في فرنسا والتي من ضمنها تكفل جبهة التحرير الوطني بالسجناء والمعتقلين الجزائريين سواء في الجزائر أو في فرنسا، وبالإضافة إلى كتاب الولاية السابعة اعتمدت على كتاب عمار بن التومي والذي يحمل عنوان "**الدفاع عن الوطنيين**" وقد قدم لي هذا المصدر معلومات جد مهمة خاصة حول تكوين النواة الأولى لدفاع جبهة التحرير عن المدانين الجزائريين فعمار بن التومي إلى جانب كونه مناضلاً كان أيضا محامياً وهو من تولى الدفاع عن رابح بيطاط. وإلى جانب هؤلاء فقد استعنت بكتاب عمر بوداود "**من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني مذكرات مناضل**"، ورغم أن حديثه عن قضية دعم الجبهة كان مقتضبا جدا

إلا أنه كان في غاية الأهمية فقد فتح لي طريق البحث في الموضوع خاصة وأن الفيدرالية أصبحت ركيزة في التكفل بالمدانين، وعرفت في عهد تولي بوداود لرئاستها استقرارا وتصاعداً ملحوظاً في وتيرة نشاطاتها والتي من ضمنها إعادة بعث مجمع المحامين الجزائريين بعد أن تمكنت السلطات الفرنسية في الجزائر من حله. ما يلاحظ أن هؤلاء ركزوا في الحديث على الجانب التنظيمي والتسيِيري والهيكلي لتكفل الجبهة بالمدانين الجزائريين، حيث تناولوا بالشرح الحديث عن طبيعة القرارات التنظيمية والتعليمات القيادية والإجراءات الميدانية التي تخص هذه الفئة.

وفي مقابل هذه المؤلفات كانت هناك المؤلفات التي كان كتابها أجانب وفي غالب الأحيان هم محامون فرنسيون، نجد في مقدمتها مجموعة من الكتب للمحامي جاك فرجاس منها كتاب "**جرائم الدولة الكوميديا القضائية**" وكتاب "**محاكمة الاستعمار**"، كتب فرجاس التي تناولت دفاعه عن الوطنيين الجزائريين قدم فيها تجربته المهنية في الجزائر ليس تجربته بصفته محامياً فقط بل بصفته مناضلاً ومناهضاً للاستعمار وهو أيضا من المساهمين الفاعلين في سياسة جبهة التحرير الوطني في التكفل بالمدانين الجزائريين.نجد أيضا كتاب المحامي هنري كوبون "**محامي الفلاقة عضو مجموعة المحامين المدافعين عن مناضلي جبهة التحرير الوطني 1958– 1962**"، ورغم أن هذا الكتاب لم يعالج فترة الثورة الجزائرية كاملة إلا أنه كان زاخرا بالأحداث والمعلومات وتناول الكاتب بالتفصيل حيثيات المهمة الموكلة إليه وهي الدفاع عن المدانين الجزائريين، محامٍ آخر كان من المدافعين عن الجزائريين وهو سارج موروكان له كتاب بعنوان "**محامون بلا حدود مجموعة المحاميين البلجيكيين والثورة الجزائرية**". إن فرجاس وهنري كوبون وسارج مورو محامون فرنسيون انخرطوا في هذا النشاط النضالي لذا فقد تركزت كتاباتهم أكثر حول حيثيات مهنة المحاماة وما تخللها من صعوبات وتحديات.

أما عن المصادر باللغة الأجنبية فقد اعتمدت على عدد منها،وكان من أبرزها كتاب "**défense politique**"، والذي يعني "**الدفاع السياسي**" الكتاب صدر سنة 1961 من طرف خمسة من أهم المحامين الذين ترافعوا عن الجزائريين أمام المحاكم الفرنسية، وهم عبد الصمد بن عبد الله، موريس كوريجي، مراد أوصديق، جاك فرجاس وميشال زافريان، تكلم فيه مؤلفو الكتاب عن وضعية الفرد الجزائري أمام العدالة الفرنسية، وكيف تم تشكيل هياكل الدفاع التابعة لجبهة التحرير

الوطني، كما تعرضوا لطرق وأساليب الدفاع أمام المحاكم الفرنسية، مثبتين ذلك بعدد كبير من النماذج التي تمثل قضايا ومرافعات لمحامين دافعوا عن المدَانين الجزائريين أمام المحاكم الفرنسية.

كتاب آخر بعنوان **le peuple algérien et la guerre- lettres et témoignages d'algériens 1954-1962** لمؤلفيه Patrick Kessel et Giovanni Pirelli، والذي صدر سنة 1962. هذا الكتاب تحدث عن حياة الشعب الجزائري خلال ثورة التحرير، ومن جزئياته أنه تناول معاناة المدَانين الجزائريين في مواجهة القضاء الفرنسي، وكذلك معاناة عائلات هؤلاء المدَانين في البحث عنهم والتكفل بهم. كما نشر هذا الكتاب عدداً كبيرا من الرسائل والشكاوى التي كتبها المدانون والمعتقلون الجزائريون في السجون الفرنسية، والتي كانت موجهة إما إلى محاميهم أو إلى الجرائد ووسائل الإعلام، كما تناول الكتاب الاضطهاد والمخاطر التي تعرض لها المحامون التابعون لجبهة التحرير الوطني من طرف قوات الاحتلال الفرنسي والتي وصلت في عديد من الأحيان إلى الاغتيال.

أما بالنسبة للدراسات السابقة فقد اعتمدت على كتاب" **Algérie 1954- 1962 les Robes noires au front: entre engagement et art judiciaire**". هذا الكتاب عبارة عن مجموعة من المداخلات في ملتقى تناولت موضوع المحامين ودورهم خلال ثورة التحرير الجزائرية، وكان من ضمنها مداخلات لمحامين وفاعلين في هذا المجال مثل: المحامي عمار بن تومي، المناضل علي هارون وغيرهم.

أما عن الدراسات الحديثة من أطروحات جامعية أو مقالات علمية فاعتمدت على عدد منها، من بينها أطروحة الباحثة عطوية خالفة (Ataouia Kralfa) والتي حملت عنوان " **La profession d'avocat en Algérie coloniale (1830- 1962)**"، هذه الأطروحة نوقشت سنة 2015بكلية الحقوق بجامعة بوردو بفرنسا وقد أفادتنا كثيرا في التعرف على تاريخ مهنة المحاماة والمحامين في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية، والمراحل التي مرت بها، كما وضحت هذه الأطروحة الدور الهام الذي لعبه المحامون في الدفاع عن المدَانين الجزائريين خلال الثورة التحريرية.

ورغم أهمية هذه الدراسة إلا أنها تصب أكثر في مجال القانون وذلك لطبيعة التخصص الذي تنتمي إليه، فهي قد ركزت أكثر على الناحية الإجرائية والقوانين المعمول بها في ذلك الوقت وكيفية تعامل المحامين معها، إلا أن هذا لم يمنع من أن ترشدنا هذه الأطروحة إلى مجموعة من الحقائق

التاريخية ومطابقتها مع الأحداث الدائرة في تلك الفترة للخروج ببعض الاستنتاجات المهمة في مجال تكفل جبهة التحرير الوطني بالمدانين الجزائريين أمام القضاء الفرنسي.

يضاف إلى أطروحة عطوية خالفة كتاب **"عدالة غريبة القضاة في حرب الجزائر"**، للباحثة سيلفي تينو، ترجمه للعربية عمر لحسن. كان هذا الكتاب عبارة عن أطروحة قدمتها الباحثة لنيل درجة الدكتوراه في جامعة باريس، ورغم أن هذه الدراسة اهتمت بالجانب القضائي لحرب الجزائر إلا أنني من خلالها استطعت أخذ صورة عن الوسط العام الذي عاش فيه المدانون الجزائريون خاصة أن القضاء يمسهم بشكل مباشر.

ومن جملة المادة العلمية التي اعتمدت عليها هي بعض المقالات العلمية باللغة العربية، لكن الملاحظ أنها ركزت أكثر على الحديث عن السجون والمعتقلات وممارسات السلطات الاستعمارية فيها ضد المعتقلين، وفي غالبها تحدثت عن التعذيب وعن هيكلة السجون، ولا أخفيكم أن نسبة معتبرة من المقالات التي اطلعت عليها متشابهة في المضمون إلى حد بعيد من ناحية المعلومات وحتى طريقة سردها، لكن أحد تلك المقالات بالفعل كان متفردا عن البقية وأعطاني نظرة دقيقة عن حالة المعتقلات أثناء الثورة التحريرية، فمثَل هذا المقال دراسة علمية جدية من خلال التعرض لموضوع المعتقلات بالتحليل والمناقشة، عنوان هذا المقال هو**"المعتقلات أثناء الثورة التحريرية ظهورها، أنواعها، أهمها"** لصاحبه الدكتور خميسي سعدي ويشرح صاحبه في 43 صفحة الأسباب والقرارات التي أدت إلى انتشار المعتقلات بشكل كبير في الجزائر أثناء الثورة، وقد اعتمدت عليه غالباً في الفصل الثاني.

كما اعتمدت أيضا على عدد من المصادر الشفوية، والتي تنوعت بين المقابلات الشخصية لعدد من المجاهدين الفاعلين خلال ثورة التحرير، والذين كانت لهم علاقة وطيدة بموضوع بحثنا هذا، وكذلك الشهادات السمعية البصرية لبعض الفاعلين في موضوع الدراسة من أمثال المحامي جاك فرجاس والمحامية جيزيل حليمي.

صعوبات الدراسة:

كأي باحث يقدم على الخوض في البحث في موضوع من المواضيع فقد واجهتني عدة صعوبات، يأتي في مقدمتها الوضع الذي خلفته جائحة كورونا على البلاد، والتي بسببها تم غلق

المكاتب والجامعات ومراكز الأرشيف وغيرها من الأماكن التي تعتبر المصدر الأول الذي ينهل منه الباحث مادته العلمية، ولا أخفي عليكم أني كنت أحد المتضررين من هذا الوضع خاصة أن فترة إنجازي للأطروحة تزامنت مع هذا الوضع الذي جعلني أتخبط في الحصول على المعلومات، خاصة مع فرض قيود التنقل بين المدن وغيرها.

كما كان للوضع الوبائي في هذه السنوات الثلاث الماضية دوراً كبيراً في ندرة الوثائق الأرشيفية في دراستي هذه، فقد توجهت طوال هذه السنوات الثلاث (2019، 2020، 2021) إلى مراكز الأرشيف في العاصمة وفي قسنطينة لكنني دائما ما أجدها مغلقة بسبب الوباء، إضافة إلى ذلك فقد حرمنا الوباء من الاستفادة من المنح الدراسية والتوجه إلى الأرشيف الفرنسي قصد إثراء موضوع الدراسة بوثائق أرشيفية هامة.

ومهما تكن الصعوبات التي هي أمر طبيعي في كل بحث علمي أكاديمي، فإني حاولت وبذلت جهدا في جمع المادة العلمية وتبويبها ودراستها ومناقشتها حسب إمكاناتي وقدرتي في هذا المجال، فإن وفقت فبفضل الله وعونه، وإن أخطأت فحسبي أنني حاولت أن أقدم عملا يضاف إلى أعمال الباحثين الذين سبقوني ولبنة لدراسات الذين سيأتون بعدي.

وفي الأخير أتوجه بجزيل الشكر ووافر الامتنان والتقدير لأستاذي ومشرفي في هذا العمل الدكتور عثمان زقب حفظه الله وأمده بالصحة.

مدخل

البعد الاجتماعي للثورة التحريرية

تعتبر ثورة نوفمبر 1954 إحدى أهم الثورات التي جسدت المفهوم الحقيقي لمصطلح "ثورة"، هذا المفهوم يحمل أبعاداً عدة؛ سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، ذلك أن مفهومها يتعلق بشكل مباشر بمفهوم الاستعمار؛ فإن كان الاستعمار يعني السيطرة على البلد المستعمر من كل جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها فالثورة هي الرفض العنيف لكل ما يمثله الاستعمار في مختلف الجوانب السالفة الذكر.

عملت السلطات الاستعمارية منذ 1830 على إلحاق الجزائر بفرنسا، هذا الإلحاق يعني بالدرجة الأولى جعل الجزائر وخيراتها في خدمة فرنسا مدفوعة بأحد أبرز أسباب الاستعمار والذي يتمثل في حل الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها فرنسا، وعلى هذا الأساس دخلت السلطات الاستعمارية في سلسلة من المشاريع السياسية والاقتصادية لاستغلال خيرات البلاد، مما انجر عنه وضع اجتماعي مزرٍ أدى إلى تفكك المجتمع الجزائري خاصة بعد الكثير من عمليات سلب الأراضي والتي نتج عنها تغيير البنى الاجتماعية خاصة في الأرياف، فهي مجتمعات زراعية بالدرجة الأولى، حيث تتمحور حياة المجتمعات الريفية حول خدمة الأرض؛ وبعد أن سلبت أراضيهم وقدمت للمستوطنين تحولوا إلى خماسين أو إلى حياة البطالة والفقر، كل هذا انجر عنه وضع اجتماعي مزرٍ تثاقلت معالمه مع استمرار الاحتلال من فقر وبطالة وأمية وغيرها.

لم يختلف الوضع في المدينة كثيرا عن الأرياف، حيث يتكاثف وجود الكولون الذين يتحكمون بشرايين الحياة فيها، ويتمتعون بعدة امتيازات سواء في التعليم أو الصحة أو في مستوى المعيشة، سياسة التمييز والتهميش التي اعتمدتها السلطات الاستعمارية ضد الجزائريين جعلت الأوضاع الاجتماعية تتفاقم من سيئ إلى أسوأ، اختلال النظام الطبقي باختفاء الطبقة البرجوازية الذين أصبحوا مجرد أصحاب حرف بسيطة لا تكاد تسد احتياجات المجتمع الجزائري، أما البقية الباقية فهم يعانون البطالة والفقر المدقع ناهيك عن تفشي الأمية وغيرها من تبعات الاستعمار الكولونيالي.

في ظل هذا التململ من الأوضاع الاجتماعية المزرية قامت ثورة أول نوفمبر 1954، التي طالبت بالاستقلال التام للبلاد واسترجاع الفرد الجزائري لكرامته والتمتع بالعيش الكريم، ومنه لم تكن جبهة التحرير الوطني مجرد حزب سياسي وجناح عسكري فقط؛ بل كانت وبحق عبارة عن جمعية

اجتماعية نشطة تهدف إلى التكفل بالمجتمع الجزائري وتنظيمه وتوفير ما يمكنها توفيره له. ويظهر ذلك جليا من خلال اهتمامها بالجوانب الاجتماعية والإنسانية للمجتمع الجزائري.

قد يرى البعض بأن الثورة الجزائرية هي مجرد مجابهة عسكرية مسلحة بين صاحب القضية الشرعي والعدو الغازي المحتل، لكن في خضم كل هذا هناك تحول كامل في المجتمع من الناحية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وغيرها[1].

إن أبرز مثال على ذلك بيان أول نوفمبر 1954 قد حمل أبعادا تمس الفرد الجزائري من أجل الرفع من مستواه المعيشي خاصة في ظل الأوضاع المزرية التي عانى منها طوال فترة الاحتلال الفرنسي، فحسب القوانين والمعاملات الفرنسية هو مجرد مواطن من الدرجة الثانية ولا يتمتع بالامتيازات التي يتمتع بها المستوطنون، فالكولون هم من تعنيهم القوانين الفرنسية في مشاريع الإصلاح الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، ومنه فالاهتمام بالوضع الاجتماعي ظهر مبكرا لدى جبهة التحرير الوطني. فمن خلال بيان أول نوفمبر نستشف البعد الاجتماعي لاسترجاع الأرض المغتصبة، وهذا يعني استعادة الفرد الجزائري لمكانته الاجتماعية وانتشاله من حياة الفقر والعوز والأمية وغيرها من مخلفات الاستعمار.

على هذا الأساس لامس بيان أول نوفمبر الحالة الاقتصادية للبلاد والتي هي على صلة مباشرة بالواقع الاجتماعي للشعب الجزائري، فاسترجاع الاستقلال والأراضي يعني بالضرورة إخضاع مجالات الإنتاج والتسويق والاستثمار للتخطيط الذي يأخذ بعين الاعتبار واقع البلاد وإمكانياتها واحتياجات الجماهير الشعبية الواسعة، وبواسطة هذا التوجه سعت جبهة التحرير الوطني إلى تغيير تلك الهيكلة الاقتصادية والاجتماعية التي وضعها المستعمر وأرسى قواعدها منذ عقود. إن جبهة التحرير الوطني لم تبدأ في عامها الأول ببرنامج اقتصادي واجتماعي واضح لكن كان وعي القادة واضحا بصعوبة الوضع وضرورة الإسراع في التكفل بالطبقات الاجتماعية الهشة[2].

---

[1] علي كافي، **مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946– 1962**، (د.ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، (د.س)، ص153.

[2] رشيد مياد، «مبادئ وأبعاد أول نوفمبر 1954م»، **مجلة مصداقية**، المدرسة العليا العسكرية للإعلام والاتصال، المج:02، ع:01، 1 جوان 2020، ص169.

صحيح أن إصلاح الوضع الاجتماعي يحتاج إلى جهود كبيرة ومخططات مدروسة بدقة وإلى ميزانية معتبرة وإلى إمكانات بشرية كبيرة، وصحيح أن جبهة التحرير الوطني انطلقت بإمكانات محدودة وفي ظروف معقدة وصعبة، إلا أن ذلك لم يمنعها من مباشرة عمليات الإصلاح الاجتماعي تأكيدا لدورها القيادي وسط الجماهير.

هذا التوجه تلاقى مع حملات التعبئة الشعبية التي كانت تقودها جبهة التحرير من أجل إيجاد الدعم اللازم وتحقيق الالتفاف الشعبي حول الثورة، فالنضال والكفاح الاجتماعي توافق مع النضال السياسي والعسكري في الثورة الجزائرية، بحيث كان المجاهد يحمل البندقية بيد والمعول باليد الأخرى (مجاهد في الليل وعامل في الأرض في النهار)، وبفضل ذلك تحول الريف الجزائري إلى معقل للثورة بسبب الترابط بين المجاهدين والجماهير، فقد كان المجاهدون يساعدون الجزائريين على تحمل أعباء الحياة فيحمونهم من جور جنود الاحتلال، ويساعدونهم في عمليات البذر والحصاد[1]، كما يساهمون في حرث الأراضي الفلاحية الخاصة بالجزائريين[2].

إن عملية حشد وتعبئة الجماهير الجزائرية في بداي الثورة استوجبت على جبهة التحرير الوطني توفير قوى بشرية هائلة فأسندت المهمة في مطلع الثورة إلى جيش التحرير الوطني خاصة في الجبال والقرى، لأن جيش التحرير الوطني كان يختلف اختلافاً كلياً عن الجيوش النظامية، فهو يعتمد بالدرجة الأولى في كفاحه المسلح على الجماهير، بينما تفتقد الجيوش النظامية لهذه الصفة الحيوية، وبما أن جبهة التحرير الوطني هي منظمة سياسية عسكرية في آن واحد فإن جندي جيش التحرير هو مناضل قبل كل شيء، فهو مكلف بمهمة تتمثل في أداء الكفاح المسلح، وبالتالي يكون لجندي جيش لتحرير الوطني مهمتان، الأولى أن يشارك في شن الحرب التحريرية، وأن يربي ويطور ويسير الجماهير وينظمها في إطار نضالي من جهة أخرى[3].

---

[1] أحسن بومالي، **مظاهر من تنظيم جبهة التحرير الوطني في بداية الثورة 1954– 1962**، رسالة ماجستير في الإعلام، إشراف: عمار بوحوش، معهد علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 1985، ص164.

[2] «خمسون يوماً مع الثوار– مظاهر من الوئام بين لشعب والجيش»، **مجلة المقاومة الجزائرية**،لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطني، ع:06، 28 جانفي 1957، ص ص: 6- 7.

[3] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص142.

خلال السنتين الأُوليين للثورة كانت الجبهة تسعى لتدعيم وجودها بين الجماهير الجزائرية وقد حققت التفافاً شعبياً منقطع النظير خلال هاتين السنتين، وأصبح من الضروري لديها الآن وضع خطط مدروسة لدعم هذه الجماهير على أرض الواقع، وهذا ما جاء به مؤتمر الصومام الذي أرسى قواعد واضحة تقضي بضرورة النهوض بالجانب الاجتماعي للشعب الجزائري، وإن كان ما جاء به بيان أول نوفمبر هو مجرد نظرة أولية لما يجب أن يكون فإن ميثاق الصومام يعتبر بمثابة برنامج وخطة شاملة للنهوض بالبلاد تلامس الواقع أكثر.

وإذا كان الأمر في بداية الثورة غير واضح المعالم من الناحية الاجتماعية ففي مؤتمر الصومام لم يعد كذلك فقد حظي الجانب الاجتماعي بحيز لا بأس به من النقاشات وخرجوا بالعديد من القرارات والإجراءات فيما يخص هذا الجانب.

اهتمت جبهة التحرير الوطني من خلال ميثاق الصومام بالجانب الاجتماعي، فقد تحدث الميثاق عن الدور الأساسي الذي لعبته طبقة الفلاحين والطبقة العاملة، كما أعطى للمرأة الجزائرية بعض الحقوق التي كانت محرومة منها[1]، وعلى صعيد الخدمات الاجتماعية خططت جبهة التحرير الوطني من خلال ميثاق المؤتمر تقديم منح لأرامل الشهداء والأسرى والمساجين والمفقودين، وقد تجلى كل ذلك في التكافل الذي تعكسه روح التضامن بين الجبهة والعائلات الجزائرية في المدن والأرياف[2].

تطلب إنجاز هذا المخطط تجنيد عدد من النساء المناضلات للقيام بمهمة الاتصال بالعائلات وتفقد أحوالهم دون جلب انتباه السلطات، ولأن المبالغ المقدرة كانت غير كافية، في فرنسا أصدرت الفدرالية تعليمة لدعم عائلات الشهداء والمعتقلين بقيمة مالية تتراوح بين 2000 فرنك إلى خمسة وعشرين ألف فرنك حسب الحالات الواردة في التعليمة؛ من أطفال يتامى وأرامل ومحكوم عليهم بالإعدام ومرحلين من فرنسا إلى الجزائر، هؤلاء كلهم يتمتعون بنفس الحقوق على غرار المعتقلين في فرنسا، فهذه المساعدات والإعانات التي قدمت من قبل جيش وجبهة التحرير الوطني في الجزائر لم

[1] سميحة دري، **القيم الفكرية للثورة التحريرية الجزائرية (1954– 1962) تنظيراً وممارسة**، أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في التاريخ، تخصص: الثورة الجزائرية، إشراف: كمال بيرم، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018- 2019، ص101.

[2] عواطف عبد الرحمن، **الصحافة العربية في الجزائر دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية 1954– 1962**،(د.ط)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص110.

تقتصر على أسر الشهداء والمجندين فقط وإنما تعدت ذلك لتشمل جميع المحتاجين من الشعب الجزائري، باعتبار ذلك مظهراً من مظاهر القيم العربية الإسلامية[1].

حرصت جبهة التحرير أيضاً منذ بداية الثورة على حفظ كرامة العائلات الجزائرية وبالخصوص عائلات الشهداء والمجاهدين والسجناء والمناضلين الدائمين، وذلك من خلال تقديمها للمنح الشهرية لعائلات الفئات المذكورة، ثم عممت هذه المنحة بحيث أصبحت تشمل أيضاً عائلات الفقراء والمحتاجين والمعلمين، بل وحتى عائلات المتعاونين مع الاحتلال الذين تم القضاء عليهم، وذلك حفاظاً على كرامة أفراد هذه الأسر كجزائريين من جهة وتفويت الفرصة على سلطات الاحتلال في ضمهم إلى صفوفها من جهة ثانية. الشيء الذي جعل إعدام بعض الخونة من طرف جيش التحرير يبقى مجهولاً في الأوساط الشعبية، ولم تنس الجبهة الدور الخطير للعلاج ووسائله، هذا المجال الذي لا يقل أهمية عن دور السلاح، حيث عملت على تكوين ممرضين وممرضات بواسطة أطباء جزائريين مناضلين والسعي في الحصول على وسائل العلاج من أدوية ومطهرات وآلات الفحص[2].

من جهة أخرى أكدت جبهة التحرير الوطني من خلال وثيقة مؤتمر الصومام على وحدة الشعب الجزائري بكل فئاته، كما دعت إلى ضرورة الاهتمام بالأقليات غير مسلمة، والعمل على التقرب منها عكس ما فعلته السياسة الاستعمارية بعدم إقرارها بالمساواة بين الأقليات الأوروبية مع المسلمين الجزائريين، ومن الأقليات التي حظيت باهتمام المؤتمر أكثر من غيرها نجد الأقلية اليهودية، فيذكر البيان بشأن هذه الأقلية:«وقد برهنت الثورة الجزائرية بالفعل على أنها جديرة بثقة الأقلية اليهودية، وأنها جديرة بأن تكفل لليهود حظهم من السعادة في الجزائر المستقلة»[3].

ومن جهة أخرى عمل المجاهدون على تآزر وتلاحم المواطنين بغض النظر عن الجهة التي ينتمون إليها محاربين بذلك كل أنواع الجهوية والقبلية، بحيث أصبح المواطنون عبر أنحاء القطر يشعرون بأنهم أسرة واحدة لا تنفصم روابطها، هدفها الوحيد هو الوصول إلى انتزاع الاستقلال والحرية للجزائر، وقد

---

[1] ياسمينة كريمي، **المعتقلون والأسرى أثناء الثورة الجزائرية 1954– 1962**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ معاصر، إشراف: محمد ودوع، جامعة الجزائر 2 أبو القاسم يعد الله، الجزائر، 2016/ 2017، ص ص:112 - 113.

[2] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص165.

[3] سميحة دري، المرجع السابق، ص98.

تجلى ذلك من خلال روح التعاون والتعاطف والأخوة، حيث أن سكان مناطق السهول أصبحوا يستقبلون إخوانهم القادة من مختلف أنحاء القطر ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة[1].

ظهر تأثير جبهة التحرير الوطني على المجتمع الجزائري خاصة على سكان الريف، حيث نجحت الثورة في إزالة التقاليد البالية فالذين كانوا تابعين للإدارة الفرنسية أصبحوا لا يستطيعون العيش في الدوار أو القرية وبهذا تلاشت القيادة التي وضعتها فرنسا على سكان الأرياف والمتمثلة في القياد[2]، وبهذا تم القضاء على النزعات الجهوية والانتماءات العرقية وأصبح الجزائريون يرفضون التعامل مع كل ما هو فرنسي[3].

وفي الجانب الصحي الذي يعتبر من أحد أهم المشاكل التي يعاني منها المواطن الجزائري اقترح برنامج مؤتمر الصومام خطة لتنظيم المصالح الصحية والتي تشمل:

- توفير وتكوين جراحين وأطباء وصيادلة ليكونوا على اتصال بعمال المستشفيات.
- تنظيم العلاج والحصول على الأدوية والضمادات.
- إقامة عيادات في الأرياف للإشراف على معالجة المرضى أو من كانوا في دور النقاهة[4].

شهدت الجزائر وضعاً إنسانياً واجتماعياً مزرياً في هذا المجال، استوجب على جبهة التحرير الوطني التكفل به في أسرع وقت ممكن، فكان تأسيس المصالح الصحية لجيش التحرير الوطني حلاً أولياً لمعالجة مختلف القضايا الإنسانية، ثم تقرر تدعيم الثورة بجمعية إنسانية وطنية تحت اسم الهلالالأحمر الجزائري[5]،

---

[1] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص165.

[2] جمع قائد وهو موظف الدولة المكلف بالمحافظة على الأمن واستخلاص الضرائب من سكان الأرياف. **ينظر:** ناصر الدين سعيدوني، **موظفوا الدولة الجزائرية في القرن التاسع عشر**،(د.ط)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1987، ص38.

[3] فتيحة سيفو، **دور الريف في الغرب الجزائري في مسار الثورة التحريرية 1954-1958**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، إشراف: نادية قراوي، جامعة وهران، 2010-2011، ص82.

[4] أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، (د.ط)، ج 9، 1954- 1962، عالم المعرفة، الجزائر، 2017، ص634.

[5] أسسته لجنة التنسيق والتنفيذ بمدينة طنجة المغربية في 7 جانفي 1957، تم تأسيسه من أجل التكفل بالوضع الإنساني للشعب الجزائري، وكذلك من أجل تدويل معاناة هذا الأخير ودفع اللجنة الدولية للصليب الأحمر للتدخل في الجزائر وتقديم المساعدات الغذائية والطبية لشعبها. **ينظر:** مصطفى مكاسي، **الهلال الأحمر الجزائري –شهادة**، تر: محفوظ عاشور، (د.ط)،منشورات ألفا، الجزائر، 2015، ص ص:77، 84.

والذي تتمثل مهمته في التكفل بالوضع الإنساني المترتب عن حرب التحرير، وحمل معاناة الشعب الجزائري لكل الشعوب ودول العالم[1].

فبعد اندلاع الثورة التحريرية حملت جبهة التحرير الوطني على عاتقها مسؤولية التكفل بالجانب الصحي للشعب الجزائري، وقد نتج عن ذلك تخلي الشعب الجزائري عن الفكر السلبي للطب والأطباء في الجزائر، فبعد أن كان ينظر إلى الطبيب الجزائري على أنه سفير للمحتل الفرنسي؛ أصبح يراه طبيباً جزائرياً يفترش الأرض مع رجال ونساء المشاتي ويعيش معهم نفس المأساة، وبهذا أصبح الشعب الجزائري يسعى للعلاج والشفاء ويرغب في شروح الأطباء والممرضين[2].

كانت السلطات الفرنسية قد قررت منذ الشهور الأولى للكفاح التضييق على عملية بيع الأدوية الخاصة بعلاج الالتهابات وعلى الأثير والكحول والحقن المضادة للكزاز، وكان على الجزائري الراغب في الحصول على أحد هذه الأدوية أن يقدم إلى الصيدلي المعلومات المفصلة على حالته الشخصية أو عن هوية المريض الشخصية، وغالبا ما كانت تضمد جروح المجاهدين الجزائريين بواسطة الماء الدافئ، كما كانت تمارس عمليات البتر بدون بنج لعدم وجود مادة الأثير، ولأن الأدوية التي كانت تستعمل آليا قبل اندلاع الثورة قد تحولت إلى أسلحة؛ فالعديد من الأسر الجزائرية شهدت وهي عاجزة موت المجاهدين وهم يموتون في منازلهم بالكزاز بطريقة مؤسفة[3].

لهذه الأسباب مجتمعة اضطرت جبهة التحرير الوطني لإنشاء مصلحة الصحة التابعة لجيش التحرير؛ مهمتها الاعتناء بجرحى جيش التحرير، وكذلك بالأسرى والجرحى واللاجئين الجزائريين، فمنذ سنة 1955 عملت الثورة على إنشاء لجان للصحة في كل مكان توفرت فيه الإمكانات لمساعدة المرضى ولاسيما لمعالجة الجرحى، وذلك عبر كامل التراب الوطني؛ ثم في المغرب وتونس بعد

---

[1] محفوظ عاشور، «نشأة الهلال الأحمر الجزائري ودوره في قضية الأسرى إبان الثورة التحريرية 1957- 1962»، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، تصدر عن جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ع: 13، جانفي 2015، ص ص: 108- 109.

[2] فرانز فانون، **العام الخامس للثورة الجزائرية**، تر: ذوقان قوقوط، مراجعة: عبد القادر بوزيدة، (د.ط)، دار الفارابي، بيروت، 2004، ص153.

[3] عبد المجيد الفضة، «البعد الإنساني في الثورة التحريرية 1954- 1962»، **مجلة المعارف لبحوث والدراسات التاريخية**، تصدر عن جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، ع: 14، 20 جوان 2017، ص ص:258- 259.

وصول اللاجئين بكثرة وكان كل قطاع ينظم حسب موارده ويكلف بتقديم العلاج الأولي لجرحى الحرب أو السكان المدنيين[1].

كانت وحدات جيش التحرير الوطني تنطلق من مراكزها نحو المداشر والقرى لمعالجة المرضى المدنيين وهي مزودة بوسائل التمريض التي كانت أغلبها بدائية، فقد كانت المبادرات الفردية المرتكزة على الوسائل البسيطة هي العامل الأهم في معالجة المرضى والجرحى سواء من المدنيين أو العسكريين، وكثيراً ما أجريت عمليات جراحية خطيرة بوسائل بسيطة ودون تخدير وكللت بالنجاح[2].

كما كان يستعان في معالجة المرضى والجرحى من جنود جيش التحرير الوطني بأطباء وممرضين جزائريين مناضلين، ويستعان في نفس الوقت بمواطنين من ذوي الخبرة في الطب الشعبي التقليدي خاصة في علاج كسور العظام والجروح الناتجة عن الإصابات خلال الاشتباكات مع العدو[3].

مؤتمر الصومام بدوره حرص على تطوير الجانب الصحي في الجزائر، وذلك خدمةً للمجتمع الجزائري، فقد قرر المؤتمرإنشاء تنظيم صحي خاص بالثورة مع تحديد المسؤوليات، ويتم تنظيم هذا القطاع على مستوى كل ولاية[4]، فأصدرت جبهة التحرير الوطني نداءً إلى الطلاب والممرضين والأطباء بالانضمام إلى الثورة، ونظمت اجتماعات بين مسؤولين سياسيين وبين مختصين في الصحة والتي انضم لها بعد ذلك مدنيون عن الأهالي مختصون في شؤون الصحة العامة لتصبح جميع المسائل تعالج بفكر ثوري ممتاز، فلم يكن هناك أي نظام سلطوي وإنما على العكس كانت هناك جهود مشتركة وعزائم مصممة على تحقيق مشروع صحي متقن هدفها السهر على صحة الشعب والمجاهدين الجزائريين، فقد كانت الأقسام الصحية تستعمل وسائل متنوعة لمساعدة السكان وتخفيف آلامهم البدنية والروحية، فقد أنقذ الجنود الأطباء العديد من المصابين بوسائل بسيطة وجرأة كبيرة، كبتر عضو دون تخدير وبمنشار بسيط، وذلك طبعاً بموافقة الجرحى الذين كانوا مصحوبين بإيمان نادر وشجاعة

[1] عبد المجيد الفضة، المرجع السابق، ص259.

[2] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص165.

[3] نفسه.

[4] سميحة دري، المرجع السابق، ص101.

خارقة. وكانت مصلحة الصحة العسكرية المتمركزة في وجدة مكلفة باستقبال الجنود الجرحى وعلاجهم وإيوائهم ورعايتهم الصحية[1].

وضعت جبهة التحرير الوطني ميزانية خاصة لدى الجيش للمساعدات الطبية الاجتماعية تخص السكان المدنيين، وبدأت تنظيمات الثورة تدفع أثمان الدواء والإجلاء عن المدَان أو عن المستشفيات الفرنسية المدنية، وكان على المصلحة الطبية لجيش التحرير أن تعيد تنظيم نفسها، فتأتي بالمتطوعين في التمريض والممرضات السابقات والمعاونات التقنيات، والفتيات والطلبة الذين أضربوا عن الدروس، فكان هؤلاء جميعاً يمثلون الإطارات الجديدة في ميدان الطب والتمريض، وهكذا جاء طلبة الطب ووطب الأسنان والصيدلة فكانوا هم المؤطرين والمعلمين في نفس الوقت، وتسهيلاً لمهمتهم أنشئ منصب مسؤول الصحة في كل منطقة، وكان من مهمة مسؤول الصحة نشر وتقديم النصائح الصحية على مستوى جيش التحرير[2].

كانت الفرق الصحية لجبهة التحرير الوطني تتنقل من قرية إلى أخرى، ومن مكان إلى آخر تعلم الناس مبادئ الوقاية الصحية وتقدم لهم الإرشادات والنصائح، وكان ضابط كل فرقة مسؤولاً عن احترام القواعد الصحية في فرقته[3]، ومن هنا فقد نجحت جبهة التحرير الوطني في كسب ثقة الشعب الجزائري، حيث أصبح كل مجاهد أو مواطن متأكداً من أن أحدهم إذا ما جُرح أو كسر أحد أعضائه فإن لديه من يعالجه من إخوانه المجاهدين داخل المستشفيات التي بدأت الجبهة بتكوينها داخل الولايات[4].

من جهة أخرى حاولت جبهة التحرير الوطني نقل تطورالوضع الصحي الذي عاشته الجزائر خلال سنوات الثورة للخارج كنوع من أنواع الدعاية ودعم الثورة، فعند انعقاد المؤتمر السابع والعشرين للأطباء العرب في دمشق سنة 1959 شارك الوفد الجزائري برئاسة الدكتور علي مرداسي فيه، وقدم الوفد تقريراً عن وضع اللاجئين الجزائريين في المحتشدات وحرمانهم من وسائل الصحة، وفي النهاية

[1] عبد المجيد الفضة، المرجع السابق، ص260.

[2] أبو القاسم سعد الله، المصدر السابق، ص ص:634- 635.

[3] عمار هلال، **نشاط الطلبة الجزائريين إبان حرب التحرير 1954**، ط 5، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص59.

[4] علي كافي، المصدر السابق، ص161.

أصدر المؤتمر لائحة حول الجزائر طالبت منظمات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في العالم بالسعي لوضع حد لمعسكرات الاحتشاد والعمل على احترام ميثاق جنيف لإطلاق سراح الأطباء والصيادلة والممرضين الجزائريين الموقوفين[1]، كما انعقد مؤتمر طبي آخر في المغرب سنة 1959، حضره أطباء من مختلف أقطار المغرب العربي وافتتحه الملك محمد الخامس، وقد أخذ منه الأطباء الجزائريون درساً في التعامل مستقبلاً، وهذه الفكرة طرحتها جريدة المجاهد التي نقلت أخبار المؤتمر[2].

دعمت جبهة التحرير الوطني نشاطها الاجتماعي بإنشاء عدة جمعيات وتنظيمات وإن كان غرضها الأول هو تأطير شرائح عدة من الشعب الجزائري للوقوف ضد الإدارة الاستعمارية إلا أنها قامت بعدة أدوار في الجانب الاجتماعي واستطاعت من خلالها ملامسة معاناة الفرد الجزائري في ظل الظروف الاستعمارية القاسية.

حيث اقتضت مستلزمات الثورة على الصعيد العسكري والسياسي تجنيد وتعبئة مختلف طاقات المجتمع الجزائري، لذلك أنشأت عدة تنظيمات لتدعيم الثورة، كالاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي تأسس في 24 فيفري 1956 والاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين الذي تأسس في جويلية 1955 والاتحاد العام للتجار الجزائريين الذي تأسس عند انعقاد مؤتمر الصومام[3].

إن مجهودات جبهة التحرير الوطني في الالتفاف حول الشعب قابلتها إجراءات مشددة من قبل الإدارة الاستعمارية ورصدت لها عدة مشاريع لإفشال المشروع الثوري والحد من تأييد الشعب للثورة، كان في مقدمتها نشر الحملات الدعائية المغرضة حول مفجري الثورة قصد مغالطة الشعب، لكن الملاحظ أن هذه الأساليب لاقت الفشل الذريع، ومع اشتداد وتصاعد مدها أعلنت فرنسا عن مشاريع جديدة لإفشالها مثل مشروع قسنطينة، وهي بهذا تعتقد أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي كان سببا في الثورة متجاهلة بذلك الأسباب السياسية العميقة.

---

[1] أبو القاسم سعد الله، المصدر السابق، ص633.

[2] نفسه، ص636.

[3] حدة بولافة، **واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص السياسة والحكومات المقارنة، إشراف: عمر بغزوز، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010/ 2011، ص ص:65- 67.

سعت الثورة التحريرية بقيادة جبهة التحرير الوطني من جهة أخرى إلى إصلاح المجتمع الجزائري ونبذ كل العادات السيئة التي كانت منتشرة فيه، ومن ذلك أنها أصدرت قراراً يقضي بمنع التدخين باعتبار أنه يدر أرباحاً على مصانع التبغ الفرنسية، كما أصدرت الجبهة بياناً آخر في 15 جوان 1955 جاء فيه:«إن جبهة التحرير تدعو الشعب الجزائري إلى الانقطاع عن التدخين، وعدم ارتياد المشارب التي تقدم الكحول، ولن يكون هذا التدبير مجرد تعبير عن الإيمان بتحرير الوطن من نير الاستعمار، ولكنه يسمح لنا أيضاً بكيل لكمة قوية للاقتصاد الامبريالي»[1].

مع بداية الثورة عملت جبهة التحرير الوطني على الفصل بين السكان الجزائريين والإدارة الاستعمارية في مختلف المجالات، وكان من نتائج ذلك أن بدأ السكان بالمطالبة بتوفير الممرضين والممرضات الذين أصبحوا نادرين. وقد لعب ممرضو وممرضات جيش التحرير الوطني دوراً حاسماً في العمل الصحي، ولاسيما في الأرياف[2]، وإلى جانب المجال الصحي فقد تجلى هذا التوجه في الجانب القضائي، فكان القضاء من بين الأمور التي أولتها جبهة التحرير عنايتها منذ البداية، فعلى الرغم من اهتمام مسؤولي الجبهة في كل نواحي القطر وبالدرجة الأولى بتنظيم الخلايا الشعبية تنظيماً ثورياً مع جمع الأسلحة والذخيرة وشرح مبادئ الثورة وأهدافها على ضوء بيان أول نوفمبر، الذي كان من مبادئه بسط العدالة واحترام المبادئ الإسلامية، فرغم تلك الأولويات المستعجلة فإن المرشدين السياسيين كانوا يأمرون المواطنين بأن لا يرفعوا قضاياهم إلى المحاكم الفرنسية وأسندوا حلها إلى لجان تتكون خاصة من العلماء والفقهاء فكان إذا مر مسؤول من جيش التحرير الوطني على ناحية وطرحت له المشاكل ينظر فيها فإن كانت سياسية اجتهد في حلها حسب التعليمات الثورية، وإن كانت ذات صبغة دينية أو اجتماعية كلف بها علماء وفقهاء الناحية[3].

حرصت جبهة التحرير عند بداية الثورة أيضا على حل الخلافات التي تقع بين المواطنين عن طريق الصلح، فقامت في البداية بإنشاء "لجان الصلح"، لكن مع تزايد عدد المنضمين للثورةومقاطعة محاكم الإدارة الفرنسية أصبح من الضروري تكوين نظام قضائي عرف ب "لجان العدل"، مهمتها

[1] سميحة دري، المرجع السابق، ص ص: 136، 137.

[2] أبو القاسم سعد الله، المصدر السابق، ص634.

[3] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص166.

النظر في المنازعات والمخالفات والجنح التي يكون أطرافها من المدنيين كما شكلت محاكم ثورية للنظر والفصل في القضايا التي يكون أطرافها من جبهة وجيش التحرير الوطني[1].

وكل من يخالف حكم العلماء أو أوامر جبهة التحرير يعد من الخونة ويعاقب حسب جريمته وعلى قدر مخالفته، وقد كان في الحالات القضائية الخاصة أو الاستعجالات ترسل لجنة القضاء المواطنين حاملين معهم رسالة مكتوبة عليها ختم جيش التحرير الوطني إلى قضاة معروفين من ذوي الثقة، ويكون الجواب من قبل القاضي المعيَّن سرّياً ويرسل إلى جيش التحرير فيكون فيه الحكم النهائي في تلك القضية[2].

إن الوضع الاجتماعي المزري للمجتمع الجزائري يستلزم النهوض بالوضع الاقتصادي، وهذا ما فرض على جبهة التحرير الوطني إعادة بعث الحياة الاقتصادية خاصة في الأرياف وذلك بتنمية الثروة الحيوانية واستثمار الأراضي وتشجيع النشاط التجاري خاصة في الجبال وذلك بفتح الدكاكين الصغيرة، وفي كثير من الأحيان تقدم لهم سُلفة نقدا أو حبوبا خاصة بعد انعقاد مؤتمر الصومام[3].

ومما أنجزته الثورة بقيادة جبهة التحرير الوطني في الميدان الاقتصادي أنها أقامت أسواق خاصة في بعض المناطق الجبلية مثل ما فعلته بولاية جيجل، حيث أنشأت سوق الشكارد بأولاد عسكر، كما شجعت النشاط التجاري في الجبال بإقامة الدكاكين وغيرها، ومنعت دفع الغرامة والضرائب، كما شجعت على تنمية الثروة الحيوانية واستثمار الأراضي؛ بل كانت تقدم لهم سُلفة إما نقداً أو حبوباً وذهبت إلى أبعد من ذلك حيث أنشأت تعاونيات فلاحية تضم الأملاك التي رحل أو هاجر أصحابها -أرضاً كانت أو أشجاراً مثمرة- يستغلونها لفائدة الجيش والشعب معا[4]، وفي المناطق التي كانت الجبهة تشرف على إدارتها نلاحظ أن هذه الأخيرة قد أوجدت لها نظاماً اقتصادياً محكماً؛ إذ كانت المناطق في الولاية الواحدة تكمل بعضها البعض، وتتبادل المحاصيل الزراعية والثروات الحيوانية وغيرها، ونظراً لعدم تمكن فرنسا من فرض مراقبتها الفعلية على هذه المناطق "الممنوعة" فقد انفردت

[1] علي كافي، المصدر السابق، ص156.
[2] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص166.
[3] فتيحة سيفو، المرجع السابق، ص ص:77-78.
[4] علي كافي، المصدر السابق، ص154.

الجبهة بإدارتها بصفة كاملة، حيث كانت تسند شؤونها وتسييرها إلى ثلة من الطلبة، كل يتولى فيها مهامه حسب اختصاصه[1].

كل هذا كان له الأثر الطيب على الوضع الاجتماعي للفلاحين وعلى المجتمع الجزائري ككل حيث أعادت بهذا الاعتبار للطبقة الوسطى التي كادت تضمحل في ظل ممارسات الاحتلال الفرنسي، كما لا ننسى الدور الذي لعبته هذه الإجراءات في تحسين المستوى المعيشي للجزائريين خاصة سكان الأرياف.

نثمن هنا الدور الفعال لجيش التحرير الوطني الذي كان يسهر على حياة المواطنين الاقتصادية والاجتماعية حيث كانت مجموعة من الثوار تتولى مساعدة الفلاحين على خدمة الأرض كما تهتم وحدات من الجيش بتوزيع الأغذية والأدوية والمنح العائلية على السكان، وإلى جانب هذه الأعمال لعب جيش التحرير الوطني دورا بارزا في مجال الصحة والسكن والتعليم، ففي الميدان الصحي يضمن للمرضى العلاج،كما ينظم دورات تتضمن برامج لمحو الأمية ودروسا لرفع المستوى السياسي لدى الجماهير، مقابل هذا يقيم المسؤولون في القرى والمداشر اجتماعات عمومية ينقلون إليها أوامر الجبهة وقراراتها ويهتمون بالتنظيم والتموين والتوجيه وغيرها كما يقدمون للجماهير المساعدات الطبية والتربوية ويقومون بتنشيط الجمعيات الشعبية كما يحملون آراء القاعدة واقتراحاتها للقيادة[2].

كما لا ننسى الدور الإيجابي التي قامت به المجاهدات في الجانب الاجتماعي، فإلى جانب الدور النضالي قامت المجاهدات بعدة نشاطات اجتماعية باذلة جهدها في تحسين وضع المجتمع خاصة في الأرياف حيث قامت هذه الفئة بإلقاء دروس عن النظافة والتربية والتهذيب والتقدم في طريقة العيش إلى جانب معالجة المرضى رجالا ونساء، فكن يقمن بعلاج الجرحى من المدنيين المصابين جراء إلقاء القنابل، كما يقمن بحملات وقائية مستمرة وإلقاء دروس محو الأمية، كما اهتمت الجبهة بتنشيط الجمعيات النسوية، وقد عنيت القيادة بصفة خاصة بهذا، حيث عينت القيادة العليا

[1] عمار هلال، المصدر السابق، ص59.

[2] أنيسة بركات درار، **نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية**، (د.ط)،المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص ص:27-28.

للولايات مجاهدات يقمن بدور المحافظ السياسي[1]، وذلك للإطلاع على الوضع السياسي والاجتماعي للمنطقة فتتنقل عبر الأرياف للإطلاع على الوضع السائد وتدوم المراقبة أحيانا عدة أشهر وريثما تنتهي المهمة تترك هذه المجاهدة الجزائر وتنتقل للقواعد الخلفية التي أتت منها لتقدم تقريرها إلى مسؤولي القيادة[2].

أوجدت جبهة التحرير الوطني إلى جانب منصب المحافظ السياسي الذي كان له دورٌ في توجيه عامة الشعب وتجنيدهم لصالح الثورة، منصب مسؤول الدشرة الذي قام بعدة أدوار على المستوى الاجتماعي كتوزيع المنح العائلية والعمل على حل المشاكل التي تقع بين المواطنين وتسجيل الحالة المدنية وتبليغها لمسؤول الدوار[3].

أدركت قيادات جبهة التحرير الوطني منذ الأيام الأولى للثورة أهمية المجال الثقافي في بناء المجتمع وتكتله حول الثورة، فبادرت بتنظيم دروس لمحو الأمية التي كانت تعطى باللغتين العربية والفرنسية، وما لبثت هذه الدروس أن تحولت إلى مدارس كاملة، لها إدارتها ومعلموها وبرامجها وتجهيزاتها المدرسية[4].

لقد أشرف قادة الثورة التحريرية منذ شهورها الأولى على التعليم حيث أنشأت له مصلحة خاصة تتولى تسييره مما جعله يزدهر، وبعد مؤتمر الصومام تم إلغاء تلك المصلحة وعوضت بجهاز الأوقاف الذي أوكلت له مهمة تنظيم التعليم، وفي بعض المناطق كلفت الثورة المحافظين السياسيين بالاهتمام بالتعليم وذلك بتفتيش المدارس والزوايا والمساجد؛ حيث كان المحافظ السياسي يقوم بتفقدها وتشجيع المعلمين بها كما يزودها بالمجاهدين المثقفين إما للتعليم ضمنها أو القيام بمهمة الفتوى والإصلاح، وبهذا تمكن المحافظون السياسيون من تسيير مدارس القرآن الكريم وذلك بتمويلها وتعميمها في كل الجهات[5].

---

[1] عبارة عن قائد سياسي أو عسكري يمثل السلطة المركزية لنظام جبهة التحرير الوطني في منطقة معينة، ومن مهامه تنظيم وإرشاد الشعب، الدعاية والإعلام لصالح الثورة، المالية والتموين. والمحافظ السياسي يحيط به مساعدون هم ضباط أو ضباط صف وعددهم ثلاثة، يتولون مسؤوليات: المهام العسكرية، المهام السياسية، الاستعلامات والاتصالات. **ينظر**: جمال خرشي، **الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1930– 1962**، تر: عبد السلام عزيزي، إش ومرا: مصطفى ماضي، (د.ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص ص: 535، 538.

[2] أنيسة بركات درار، المصدر السابق، ص36.

[3] فتيحة سيفو، المرجع السابق، ص ص:77-78.

[4] عمار هلال، المصدر السابق، ص60.

[5] عائشة سبيحي، «التعليم في اهتمامات ثورة التحرير الجزائرية (1954-1962)»، **مجلة الحكمة للدراسات التاريخية**، مركز الحكمة للبحوث والدراسات، الجزائر، مج:04، ع:07، أفريل 2016، ص28.

وقد اقتصر النشاط التعليمي الذي نظمته الجبهة في أول أمره على جنود جيش التحرير، ثم امتد إلى المناطق التي كانت تحت إشرافها، وحسب بعض المصادر فقد وصل عدد هذه المدارس في سنة 1956 إلى حوالي 120مدرسة في الولاية الرابعة وحدها، وطبيعي أن كان الطلاب الذين التحقوا بصفوف جيش التحرير الوطني هم الذين يشرفون على تسييرها، ويتجلى الدور الهام الذي لعبته هذه المدارس في الميدان التعليمي للشعب الجزائري، إضافة إلى الميدان السياسي والإيديولوجي وتوعية الجنود والسكان المدنيين، وبث الروح الوطنية في المناضلين الذين تكون جلهم في هذه المدارس[1].

كما نجد شكلاً آخر من أشكال تكفل جبهة التحرير الوطني بالمجتمع الجزائري وذلك من خلال تكفلها واهتمامها بمأساة اللاجئين الجزائريين، خاصة من خلال توجيه النداءات إلى شعوب العالم للترع لصالح هؤلاء المنكوبين، وقد استجابت 42 دولة لهذه النداءات وأرسلت معونات متعددة لهم[2].

كتبت جريدة المجاهد مقالا في هذا الشأن بعنوان "مأساة اللاجئين فضيحة إنسانية" عرضت فيه ما كتبه الصحفيون الأجانب عن مأساة اللاجئين الجزائريين، وقد جاء في مقدمة المقال: «أن مأساة اللاجئين الجزائريين لا تتمثل فقط فيما يلاقيه الشعب الجزائري يومياً من تعذيب وتنكيل وتقتيل جماعي ونهب وسلب، ولا في السجون والمحتشدات ومراكز التجمع، ولا في الحصار المضروب حول القرى، إن هذه المأساة لم تبق محصورة في نطاق التراب الجزائري حيث المدافع والقنابل تقصف الأرواح والأموال طوال اليوم منذ خمس سنوات بل تخطت الحدود وعبرت الحواجز وتبعت منكوبي الجزائر من شيوخ ونساء وأطفال حيثما حلُّوا»[3].

لقد برهنت الجبهة للعالم أجمع أن الشعب الجزائري والثورة شيئان لا ينفصلان عن بعضهما البعض، بما في ذلك الطلبة والمثقفون وأصحاب المهن الحرة كالمحامين والصيادلة والأطباء إلى غير ذلك من الفئات الاجتماعية[4].

---

[1] عمار هلال، المصدر السابق، ص60.

[2] عواطف عبد الرحمن، المرجع السابق، ص110.

[3] نفسه.

[4] عمار هلال، المصدر السابق، ص120.

عند اندلاع الثورة كان الرهان الأكبر هو التفاف الشعب حول الثورة وما إن حلت سنة 1956 حتى أصبح كل الشعب الجزائري بمختلف أطيافه إلى جانب الثوار ومؤازرا للثورة، وبالتالي نجاح جبهة التحرير الوطني في تعبئة الجماهير، التي علقت عليها آمالاً كبيرة، ورغم صعوبات المواجهة العسكرية مع القوات الفرنسية إلا أن ذلك لم يمنعها من تأمين الخدمات الاجتماعية للشعب الجزائري حتى ولو بالإمكانات البسيطة المتاحة، حيث حاولت الوصول لكل قطاعات المجتمع الجزائري سواء في الأرياف أو في المدن وامتدت للجبال والصحراء.

وعلى غرار مؤتمر الصومام حظي الجانب الاجتماعي للشعب الجزائري بحيز من النقاش في مؤتمر طرابلس[1]، ويعتبر ميثاق طرابلس من أهم المواثيق الثورة الجزائرية بحكم طبيعة المرحلة التي جاء فيها والتصورات والأفكار الجديدة التي أقرها، فقد تم وضعه في الفترة الانتقالية بعد وقف إطلاق النار؛ وهي الفترة التي كانت بداية لعهد التحولات الكبرى للمجتمع الجزائري، فالثورة الجزائرية قوضت أركان الاستعمار في الجزائر، وكانت الضرورة ملحة عليها إعادة بناء الدولة الجزائرية المستقلة على أسس جديدة تَخْتلف جذريا عما كانت عليه في عهد الاستعمار، وفي الوقت نفسه فإن هذه الدولة المنتظرة كانت تواجهها صعوبات خطيرة تهدد بموتها قبل ولادتها من جديد، فالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية كانت على درجة كبيرة من المأساوية[2].

وقد ركزت السياسة الاجتماعية لميثاق طرابلس على خمسة أهداف أساسية وهي:

1- رفع مستوى المعيشة بالقضاء على البطالة وتحسين ظروف العمال والاعتراف لهم بحق الإضراب.

2- محو الأمية عن طريق توسيع وسائل التربية الجماهيرية وتعليم القراءة والكتابة لكل المواطنين.

3- ضمان توفير الصحة العامة بتأميم الطب والمنشآت الصحية لضمان مجانية العلاج.

4- توفير السكن باتخاذ التدابير المستعجلة للإسكان في المدن والمصادقة على تنظيم القطاع.

---

[1] المؤتمر الرابع للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، انعقد في الفترة الممتدة من 28 ماي إلى 07 جوان 1962، من أجل الاتفاق على البرنامج الجديد لجبهة التحرير الوطني بعد إعلان الاستقلال، وكذلك من أجل تعيين فريق قيادي جديد مكلف بتطبيق هذا البرنامج. **ينظر**: عبد الوهاب أوسليم، «مؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس ماي- جوان 1962 الأسباب،المجريات، القرارات»، **مجلة الخلدونية**، تصدر عن جامعة ابن خلدون، الجزائر،مج:06، ع:01، 1 سبتمبر 2013، ص155.

[2] محمد العربي الزبيري وآخرون، **كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954- 1962**،(د.ط)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص278.

5- تحرير المرأة وتطويرها وذلك بمحاربة الأحكام الاجتماعية المسبقة والمعتقدات الرجعية بخصوص المرأة وإشراكها إشراكا تاما في تسيير الشؤون العامة والسماح لها بتولي مسؤوليات حزبية[1].

ويلاحظ أن الميثاق قد وضع سياسة اجتماعية واضحة للدولة الجزائرية وجاءت هذه السياسة شاملة وعميقة في أهدافها ووسائلها، وهذا يدل بلا شك على إحاطة الفكر الوطني وإدراكه العميق لحجم تحديات المرحلة التي تتسم بأوضاع اجتماعية مزرية نتيجة مخلفات الاستعمار[2].

إن اهتمام جبهة التحرير الوطني بالجانب الاجتماعي للشعب الجزائري جاء نتيجة الظروف المزرية التي خلفتها تبعات الاستعمار الاستيطاني، الذي يقوم في الأساس على محو كل ما له علاقة بالمجتمع الأصلي وقد كان تأثير هذه السياسة واضحاً على المجتمع الجزائري الذي وصل مع بداية الثورة التحريرية إلى أدنى مستويات العيش الكريم؛ فإذا كانت الثورة في مفهومها العام تقوم بالأساس على التغيير الجذري للأوضاع الراهنة؛ فإن الوضع الاجتماعي يعتبر من أولويات التغيير، هذا ما عبرت عنه جبهة التحرير الوطني من خلال مباشرة الإصلاحات في الجانب الاجتماعي، رغم أن الجانب السياسي والعسكري يفرض نفسه وبقوة في تلك الفترة.

وضعت جبهة التحرير الوطني مخططات للنهوض ببعض فئات الشعب الجزائري كالعمال والفلاحين والطلاب وغيرهم بتشكيل جمعيات تترجم من خلالها سياسات جبهة التحرير في دعم هذه الفئات، ولعل من بين الفئات التي كانت محل تكفل من قبل جبهة التحرير الوطني هم المِدَانين الجزائريين أمام المحاكم الفرنسية، هذه الفئة ظهرت نتيجة تفجير الثورة الجزائرية فكانت المتضرر الأول من ردة الفعل الفرنسي على تفجير الثورة، وقد تزايدت بشكل كبير مع تنامي المد الثوري واتساع رقعة الأعمال العسكرية للثوار، ولعل التفاف الشعب الجزائري حول جبهة التحرير الوطني وانخراطه بأعداد متزايدة في الثورة ساهم بشكل كبير في تزايد أعداد المدانين الجزائريين حتى اكتظت بهم السجون الفرنسية وأصبحت غير قادرة على استيعابهم مما اضطرها لانتهاج سياسات أخرى كإنشاء المعتقلات والمحتشدات.

---

[1] محمد العربي الزبيري وآخرون، المصدر السابق، ص ص:296- 297.

[2] نفسه.

فرغم أن سياسة القمع كانت مسلطة على الجزائريين حتى قبل اندلاع الثورة، وأنَّ الجزائر كانت تحتوي على شبكة كبيرة من السجون، إلا أن ما حدث بعد انطلاق الثورة من تطورات أدى إلى ارتفاع محسوس في عدد المعتقلين ومنه إلى ارتفاع في عدد السجون والمعتقلات، ومما تجدر الإشارة إليه أن المعتقلين السياسيين والعسكريين يشكلون نسبة عالية من هؤلاء باعتبارهم المتهم المباشر في تفجير الثورة، فعقب اندلاع الثورة سنة 1954 زجت الإدارة الاستعمارية بالكثير من الجزائريين في السجون التي كانت قائمة ولما تزايد شأن الثورة سعت الإدارة الاستعمارية إلى محاصرتها فأنشأت عدد آخر من السجون في مختلف مناطق البلاد، وكانت هذه السياسة تهدف إلى إفشال الثورة وقطع الصلة بين المجاهدين وعامة الشعب لمنع وصول المساعدات ونقل الأخبار،وللغرض نفسه زادت السلطات الاستعمارية في بناء عدد آخر من السجون والمعتقلات فأصبحت كل مدينة تحتوي على سجن أو على الأقل مركز اعتقال[1].

أصبحت ظاهرة الاعتقال في حرب الجزائر بارزة بشكل ملفت ومثيرة للاهتمام، خاصة مع تنامي المد الثوري ونقل المعارك إلى فرنسا وتعرض الكثير من المهاجرين هناك للاعتقال، في سنة 1961 بلغ عدد المعتقلين في الجزائر 30 ألف معتقلاً عدا أولائك المعتقلين بفرنسا[2]، كما لا ننسى أن كل معتقل ترك وراءه عائلة تعاني وبالتالي تتسع الرقعة البشرية المتضررة من جراء عمليات الاعتقال.

وإذا كان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948[3]والذي وقعت عليه فرنسا، يقر في المادة 11 بأن كل متهم بجريمة يعتبر بريئا إلى أن يثبت ارتكابه لها قانونيا في محاكمة علنية وتكون قد توفرت له فيها جميع الضمانات اللازمة للدفاع عن نفسه، وإذا كان إثبات الإدانة على شخص يمر بسلسلة طويلة من الإجراءات التي تبدأ من لحظة وقوع الجريمة إلى أن يصدر حكم بات في الدعوى القضائية

---

[1] عبد القادر فكاير، «الجزائريون في السجون والمعتقلات والمحتشدات ومراكز التعذيب أثناء الثورة التحريرية»، **مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية**، تصدر عن جامعة معسكر، مج:09، ع:01، جوان 2018، ص419.

[2] مصطفى خياطي، **سجناء سياسيون خلال حرب الجزائر من خلال أضابير اللجنة الدولية للصليب الأحمر**، تر: فوزية عباد قندوز، (د.ط)، دار هومة، الجزائر، 2015، ص 13.

[3]إعلان صدر عن هيئة الأمم المتحدة عام 1948، وهو عبارة عن مجموعة من الحقوق التي ينبغي أن يتمتع بها جميع الرجال والنساء والأطفال في كافة أنحاء العالم بلا تمييز. **ينظر**: عمر إسماعيل سعد الله، «القانون الدولي لحقوق الإنسان: نظرة على مراحل تطوره»، **مجلة حوليات**، تصدر عن جامعة الجزائر 1، الجزائر،مج:06، ع:02، 30 ديسمبر 1991، ص60.

التي تم تحريكها لتوقيع العقاب على مرتكب الجريمة، وإذا كان المتهم يبقى بريئا حتى يثبت الدليل اليقيني إدانته وإذا حصل ذلك انتقل الإنسان من كونه متهماً بريئاً إلى كونه مداناً[1]، فإن السلطات الفرنسية قد عملت بعكس ما جاء به الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ واعتبرت أن كل جزائري مشتبه به بالانتماء أو التعاون مع جبهة التحرير مدان دون المرور بالإجراءات القانونية المعمول بها، فالإدانة ثابتة عليه وما الإجراءات من تحقيق ومحاكمة ماهي إلا إجراءات شكلية.

وفي ظل هذه الوضعية القانونية التي يعاني منها المدان الجزائري أثناء الثورة التحريرية، بين إدانة القوانين الفرنسية وشرعية القوانين الدولية ووسط تكتُّم تام من طرف السلطات الفرنسية عن ما يحدث من تجاوزات تجاه الجزائريين سارعت جبهة التحرير الوطني للتكفل بهم وحمايتهم من تعسف القوانين الفرنسية، وفي هذه الدراسة سوف نبرز الخطوات التي اتخذتها جبهة التحرير الوطني من أجل الوقوف مع المدانين الجزائريين أمام جبهة مكونة من القضاء والجيش الفرنسي اللذان تحولا إلى حلفاء للقضاء على الثورة الجزائرية.

[1] يوسف بن إبراهيم الحصين، **مبدأ الأصل في المتهم البراءة بين الشريعة والقانون "دراسة تأصيلية تطبيقية مقارنة"**، بحث مقدم استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العدالة الجنائية، إشراف: فؤاد عبد المنعم أحمد،قسم العدالة الجنائية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 2007، ص ص:5، 63.

الفصل الأول

سياسة جبهة التحرير الوطني في التكفل بالمُدانين الجزائريين أمام القضاء الفرنسي

أولاً- القضاء الفرنسي في الجزائر أثناء الثورة ونظرة جبهة التحرير الوطني تجاهه.

ثانياً- تكفل جبهة التحرير بالدفاع عن المُدَانين الجزائريين أمام المحاكم الفرنسية.

ثالثاً- آليات تنسيق العمل بجبهة التحرير مع فريق المحامينومظاهر استهدافهم.

عند اندلاع الثورة التحريرية في أول نوفمبر 1954 اعتقدت السلطات الفرنسية أنه باستطاعتها القضاء عليها كأي "تمرد" سبقها، فالقمع بنظرها كان كفيلا بإعطاء نتائج إيجابية. القمع هذه المرة كان أكثر شدة نظرا لفجائية الثورة والهلع الذي أحدثته في أوساط المعمرين، ومنه انطلقت قوات البوليس والجيش الفرنسي في عمليات اعتقال واسعة مست حيزا واسعا من الجزائر لتتحول بعدها إلى معتقل واسع، أصبح الوضع مربكا بالنسبة لفرنسا إذ يجب عليها وضع أُطر قانونية لتغطية الوضع، فشرعت في اتخاذ سلسلة من الإجراءات كان في مقدمتها تكييف القوانين الفرنسية لتتماشى والوضعية الجديدة، مست هذه الإجراءات وبشكل مباشر جهاز القضاء الفرنسي بالجزائر وذلك لخدمة غايتها والمتمثلة في تقنين عمليات القمع.

في ظل هذا الوضع المستجد عانى المدانون الجزائريون أمام المحاكم الفرنسية من ويلات العدالة الاستعمارية ومن ظلم من يمثلها، فالخوف عند مناضلي جبهة التحرير الوطني لم يكن من الموت في سبيل قضيتهم بقدر ما كان الخوف والهاجس الأكبر بالنسبة لهم هو الوقوع في الأسر، فالتعرض للاعتقال سوف يعرضهم لانتقام القوات العسكرية الفرنسية، ومنه فقد سعت جبهة التحرير الوطني لمرافقة مناضليها ومساندتهم أمام القضاء الفرنسي كنوع من التكفل بهم. فكيف تم لها ذلك؟ وهل كانت تسير وفق خطة أو إستراتيجية واضحة ؟

أولاً– القضاء الفرنسي في الجزائر أثناء الثورة ونظرة جبهة التحرير الوطني تجاهه.

1– طبيعة القضاء والقوانين الفرنسية في الجزائر أثناء الثورة

يمثل جهاز القضاء الفرنسي في الجزائر أحد المفارقات العجيبة في تاريخ الجزائر المحتلة فالقاضي هو نفسه الجلاد، فمناضلو الجبهة أعلنوا الثورة ضد فرنسا وكل من يمثلها، وإذ بمعتقليها يقفون أمام قضاة فرنسيين لمحاكمتهم، هؤلاء الفرنسيون هم بدورهم ملتزمون بفرنسيتهم وما تمليه عليهم القوانين الفرنسية، فالمعتقل يقف أمام عدوه كي يطلب عدالة قضيته فماذا ينتظر من مثل هذه المحاكمات الشكلية؟ فهي فقط تُعقد لتأكيد التهمة على المتهم ولا لشيء آخر سوى ذلك.

كان الهدف الأول لهؤلاء القضاة الفرنسيين المدنيين والعسكريين هو الدفاع عن الاستعمار الفرنسي وعمَّا يسمونه "الجزائر الفرنسية"[1] يحاربون بأسلوبهم الخاص ضد المناضلين الجزائريين، وليس هناك أي فارق في هذه الناحية بين القاضي الفرنسي والبوليس والجنود؛ إنهم جميعاً يكوِّنون الجهاز الاستعماري المعروف، فالذين يتولون محاكمة المدَانين الجزائريين هم فرنسيون ينظرون إلى الجزائري نظرتهم إلى عدو قبل كل شيء، ولا ينظرون إليه على أنه متهم بسيط أو مجرم عادي، فهم في الغالب يكتفون بتصديق ما جاء في التقرير البوليسي غير مراعين احتجاج الجزائريين على ما جاء في تلك التقارير[2].

كانت العدالة في الجزائر في الحقيقة عدالة أوروبية فكل موظفيها في الجزائر كانوا في الغالب فرنسيين والسبب في ذلك ليس راجعاً بالدرجة الأولى إلى تلاعب المعمرين الكبار الذين كانوا يحاولون السيطرة على مؤسسات "الإقليم" الذي يعتبرونه بلدهم، بل هو في الواقع نتيجة السياسة الفرنسية التي كانت ترفض المساواة بين المعمرين والجزائريين في الوصول للوظائف العمومية، فهم إذاً أُبعدوا عمدا حيث كان لا يحق لهم حتى سنة 1944 الترشح لهذه المناصب ونتيجة لهذا الإقصاء فإننا لا نجد في سنة 1954 سوى ستة قضاة في الجزائر من المسلمين الجزائريين[3].

ومنه فإن ثورة التحرير تعتبر حالة خاصة، أقحمت فيها العدالة بقوة بغية إضفاء الشرعية على ممارسات الاستعمار بدل إبعادها عن دائرة الصراع. يرتكز العمل في هذا المجال على إسناد جهاز القضاء لمن سيكونون ورثة الغزو الاستعماري والذين يؤمنون بفكرة "الجزائر فرنسية"، فإذا كانت الجزائر هي فرنسا وفقاً لهذه الأطروحة فالمكافحون الجزائريون عندئذٍ يعتبرون متمردين ومجرمين

---

[1] فكرة تمسك بها غلاة المعمرين في الجزائر، مفادها الإبقاء على الجزائر مستعمرة فرنسية يحكمها المعمرون، وما زاد من تغلغلها داخل أوساط المعمرين هو الخوف من فقد سيطرتهم على الجزائر مع انطلاق الثورة اشتدادها، حيث اتخذ المعمرون طرق العنف لتجسيد فكرتهم خاصة مع قدوم ديغول للحكم، والذي بدأ يلوح بإمكانية التفاوض مع جبهة التحرير الوطني، حيث قام المستوطنون بعدة مظاهرات في الجزائر العاصمة ضد حكم ديغول والتي تدخل الجيش الفرنسي لقمعها. **ينظر**: فاطمة درعي، «المستوطنون الأوربيون والثورة الجزائرية 1954 - 1962»، **مجلة عصور الجديدة**، تصدر عن مخبر تاريخ الجزائر، جامعة وهران، مج: 09، ع: 02، سبتمبر 2019، ص 275.

[2] «الاغتيال باسم القانون»، **مجلة المقاومة الجزائرية**،لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطني، ع: 15، 20 ماي 1957، ص C.

[3] سيلفي تينو، **عدالة غريبة القضاة في حرب الجزائر**، تق: جان جاك بيكر، تر:عمر لحسن، مرا: عبد المجيد سالمي، (د.ط)، EDIF 2000، الجزائر، 2013، ص 17.

ويخضعون لأحكام القانون العام الفرنسي، وفي أقصى الحالات هم خصوم في خضم حرب أهلية، وعليهم أن يتحملوا عبء القوانين التي تبنوها[1]، فظاهريا وُجد القضاء للحفاظ على العدالة وبهذا يظهر الوجه المشرف لفرنسا التي تعتبر راعية لحقوق الإنسان والعدالة منذ الثورة الفرنسية، لكن بالنظر إلى الواقع فهؤلاء القضاة هم أنفسهم ضباط عسكريون يخدمون الجهاز العسكري الفرنسي الذي خوَل لهم القيام بهذه المهمة ولنا أن نتخيل كيف تسير العدالة والجهاز القضائي في الجزائر في ظل هذه الظروف، فالمحاكم العسكرية يترأسها ضابط الجيش الفرنسي؛ والضابط الذي يقوم باستنطاق المدَانين الجزائريين وتعذيبهم هو نفسه القاضي الذي سيحاكمهم[2].

كانت العدالة الفرنسية في الجزائر تحت الضغط المسلط عليها من الحكومة الفرنسية وممثلها الميداني والمتمثل في الجيش، فالضابط ينتظر من العدالة أن تسلط عقابا سريعا على المتهمين فهي في نظره آلة قمعية؛ أما بالنسبة للقاضي فإن احترام القانون وتطبيقه يمثلان سبب وجوده، فالأمر كان مرشحا أن يكون محل نزاع بين الضباط والقضاة غير أن ذلك لم يحدث لأنه طلب من القضاة منذ 1955 بأن يتجنبوا إغضاب الجيش، ومنه فالعدالة أصبحت مطالبة رسميا في ظروف الحرب بأن تتراجع وتترك الشكاوي التي تكشف عنف قوات الأمن وذلك بقرار من وزير العدل روبرت شومان ووزير الدفاع كونيغ اللذان حددا في تعليمة مشتركة مؤرخة في 03 أوت 1955 الموقف الذي يجب أن تتخذه العدالة تجاه القضايا التي تورط فيها رجال الشرطة أو الجيش[3].

---

[1] سارج مورو، **محامون بلا حدود مجموعة المحامين البلجيكيين وثورة التحرير**، تر: بشير بولفراق، تق: علي هارون، إش ومرا: مصطفى ماضي،(د.ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2015، ص28.

[2] «الاغتيال باسم القانون»، المصدر السابق، ص C.

[3] تهدف هذه التعليمة إلى حماية إطارات فرنسا وجنودها من كل متابعة قضائية على إثر أعمال الحرب وتضعهم في مأمن من كل تدخل قضائي في أعمالهم حتى عندما يتم الإبلاغ عن أعمال عنف يدينها القانون والتي من المفروض أن يتدخل ضدها القضاة ومما جاء فيها:«نوصي قضاة التحقيق باجتناب المواجهات كلما قُدمت التحقيقات للقضاة»، والمقصود هنا هو المواجهات التي من الممكن أن تحصل بين القضاة والعسكريين. **ينظر**: سيلفي تينو، المرجع السابق، ص ص:43- 47.

اعتبر نظام القضاء الفرنسي في الجزائر نفسه منذ بداية الثورة مسؤولاً عن نظام الاحتلال والدليل على ذلك تعليمات وزير الداخلية الفرنسي فرانسوا ميتران(François Mitterrand)[1] في إحدى تصريحاته:«اقتلوا كل من أشهر السلاح في وجه فرنسا، أو يشتبه في تعاونه مع الفلاقة»، وكانت تعليمات الحاكم العام جاك سوستيل[2] الذي حل بالجزائر فيفري 1955 تصب في نفس الاتجاه[3]، وهذا أيضا ما أكده النائب العام الفرنسي لمدينة الجزائر روليكي (Reliquet) على تبعية القضاء في الجزائر للسلطة الفرنسية بقوله:«خرجت العدالة الفرنسية من الباب الضيق باستحواذ الجيش الفرنسي على السلطات القضائية»[4]، ففي نظر الساسة الفرنسيين العدالة ليست قادرة على تأطير القضايا التي تتعلق بالأعمال التي يقوم بها مناضلو جبهة التحرير الوطني، فالمحاكمة بحق أشخاص التحقوا بالجبال ولم يتم توقيفهم غير مجدية وبشكل أوضح المشكلة لم تعد تخص القضاء بل أصبحت من اختصاص الجيش[5].

---

[1] وزير الداخلية المكلف بالعمالات الفرنسية بالجزائر منذ1954 واعتبر أن السياسة عاجزة عن الحفاظ على النظام الجمهوري وصرح في 12 نوفمبر 1954 :«لا تفاوض مع أعداء الوطن التفاوض الوحيد هو الحرب»، شغل منصب وزير العدل في حكومة غي مولي من فيفري 1956 حتى جوان 1957 خلال معركة الجزائر ارتبط اسمه بالإعدامات دون محاكمة من بينها اغتيال الشهيد العربي بن مهيدي. **ينظر**: عاشور شرفي، **قاموس الثورة الجزائرية (1954-1962)**، تر: عالم مختار،(د.ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص356.

[2] حاكم عام للجزائر(1955-1956) ولد في مونبلييه من عائلة عمالية ، مثقف يساري تحالف مع ديغول 1940 ونصب محافظا وطنيا للإعلام عام 1942 ثم مديرا عاما للمخابرات ومحاربة التجسس في الجزائر من 1943 إلى 1944 ثم بعدها وزيرا مكلفا بالحكومات المؤقتة وشغل منصب أمين عام لتجمع الشعب الفرنسي RPF الذي كان أحد مؤسسيه (1947-1951) انتخب نائبا ديغوليا في 1951 ثم عين حاكما عاما على الجزائر في 25 جانفي 1955 غير أنه لم يلتحق بمنصبه إلا في 15 فيفري بعد تزكيته من قبل إدغار فور، سوستيل من أنصار الاندماج الاقتصادي، أنشأ المصالح الإدارية السرية وكان مناصرا للقمع ومناهضا لكل حوار مع جبهة التحرير الوطني وهو ما أكسبه شعبية كبيرة لدى الأقلية الأوربية.**ينظر**: نفسه، ص196.

[3] الصادق عبد المالك، **المحاكمات العسكرية لبعض قيادات الثورة الجزائرية 1954- 1962 (محمد العموري- محمد عواشرية) أنموذجاً**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (LMD) تخصص تاريخ معاصر، إشراف: علي آحقو، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018/ 2019، ص 112.

[4] رشيد زوبير، **جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة خلال الفترة 1955- 1961**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، إشراف بوعزة بوضرساية، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2002/ 2003، ص 108.

[5] سيلفي تينو، المرجع السابق، ص45.

مع بداية الثورة وجدت فرنسا نفسها في مأزق حقيقي فآلاف المعتقلين يملؤون السجون والمعتقلات والمحتشدات بحيث أصبحوا ظاهرة لا يمكن تجاوزها[1]، فبعد اندلا ع الثورة قامت السلطات الاستعمارية بحملة واسعة من الاعتقالات ضد الوطنيين من رجال الأحزاب والهيئات السياسية، وكان رد الفعل هذا عنيفا حيث استدعت ثلاث فرق من جنود المظلات بفرنسا على وجه السرعة لتشارك في قمع الحوادث الثورية[2]، ومنه فإن فرنسا وقعت في حيرة في كيفية تعاملها مع هؤلاء، هل تتعامل معهم وفق القانون الجنائي الفرنسي باعتبارها متمسكة بفكرة الجزائر فرنسية وبالتالي الأمر لا يعد سوى شغب ضد النظام وبالتالي يحاسبون وفق أحكام القانون الفرنسي في إطار محاكم مدنية فيلزم لهم الضمانات القانونية الممنوحة للأشرار بصفة كاملة ويصبح القمع عندئذ مستحيلاً ضدهم، أو تتعامل معهم وفق القانون الدولي الذي يعتبر مناضلي الجبهة معتقلي حرب ويعاملون على هذا الأساس وهذا الأمر مرفوض لدى فرنسا، فهذا الأمر يحتم عليها إلغاء كل النصوص الاستثنائية، وقد وجدت سلطات الاحتلال الحل في إعلان حالة الطوارئ[3]؛ وهنا تمكنت فرنسا من الخروج من هذا المأزق فالقانون الجديد مكنها من إقامة العديد من المحاكم العسكرية لمعاقبة المعتقلين[4].

تمكنت الحكومة الفرنسية بذاك من أن تؤسس نظاما قمعيا فعالا بشكل ذكي لا يسمح بتمييز الجزائر من الناحية القانونية عن فرنسا، ففي البداية أدخلت حالة الطوارئ في القانون الفرنسي باعتبارها حالة وسطية بين حالة القانون العام التي تميز حالات السلم وبين حالة الحصار التي تميز حالة الحرب وفي المرحلة الثانية يمكن إعلان حالة الطوارئ بمرسوم عند الضرورة في أي مكان من

---

[1] حسب سيلفي تينو فإن عدد المسجونين في مراكز الاعتقال التي أنشأتها فرنسا عقب انطلاق الثورة وبموجب قانون الطوارئ يصعب تعداده، فقد ضمت أربع مراكز اعتقال أُستحدثت منذ شهر ماي 1955 في الجزائر ووهران والمسيلة وغرداية آلاف المعتقلين، فمعتقل المسيلة وحده ضم 439 معتقل. **ينظر**:سلفي تينو، المرجع السابق، ص ص:38- 39.

[2] آمال قبايلي، «قانون حالة الطوارئ بالجزائر سنة 1955»، **المصادر**، يصدرها المركز الوطني للدراسة والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، ع:17، السداسي الأول 2008، ص175.

[3] بعد جدل واسع داخل الجمعية الوطنية الفرنسية تمت المصادقة على إقرار حالة الطوارئ بالجزائر حيث استطاعت الحكومة الفرنسية أن تقنع النواب بالمصادقة عليه فأجمع النواب باستثناء الشيوعيين والاشتراكيين على قبول هذا القانون وكان ذلك بعد المناقشة التي جرت في جلسة 01 أفريل 1955 دامت 15ساعة وتمت المصادقة ب379 صوتا لصالح القانون وقد صدر القانون في الجريدة الرسمية في03 أفريل 1955.**ينظر**:نفسه، ص182،181.

[4] علي هارون، **الولاية السابعة حرب جبهة التحرير الوطني داخل التراب الفرنسي 1954– 1962**، تر: الصادق عماري ومصطفى ماضي، تذ: محمد بوضياف،(د.ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص224.

التراب الفرنسي تظهر فيه اضطرابات وبذلك فقد جنبت الحكومة نفسها انتقادات بمعاملة الجزائر بشكل تميزي، وفضلا عن ذلك فقد تم إعلان حالة الطوارئ على عدة مراحل ففي 16 افريل1955 أعلنت في كل من تيزي وزو وباتنة وبلدية تبسة؛ ويوم 19 ماي في كل ولاية قسنطينة وكل بلديات سبدو، مغنية، بسكرة والوادي؛ ولم يعلن في كل الجزائر إلا في يوم28 أوت. إن هذا التقسيم يسمح بإنكار الطابع الوحدوي للأرض الجزائرية[1].

من أهم الإجراءات التي نص عليها قانون حالة الطوارئ أن المحاكم العسكرية تتولى المحاكمات بدلا من المحاكم المدنية، حيث بينت نصوص المواد اللاحقة المتممة لهذا القانون اختصاصات الإدارة في هذه الحالة فأوكل القانون بموجبها مهمة القضاة الجالسين أو المحاكم المدنية إلى المحاكم العسكرية[2]، وبإعلان حالة الطوارئ في الجزائر أقيم القضاء العسكري على درجتين بإنشاء ثلاث محاكم عسكرية بالمقاطعات الجزائرية الثلاث (الجزائر، وهران، قسنطينة)، ولكن دون أن تمنح له اختصاصات الإجراءات القضائية التي بقيت بيد القاضي المدني، وابتداءً من 1956 أسندت لها كل الاختصاصات القضائية وفق مرسوم 17 مارس 1956 في عهد فرانسوا ميتران الذي كان وزيراً للعدل آنذاك، وبصدور مرسوم 503/59 المؤرخ في 1959/04/07 رفع عدد المحاكم العسكرية كما وسع نطاق الجرائم التي تنظر فيها، ووسعت عقوبة الإعدام لتشمل الذين يقدمون مساعدات لأعضاء جبهة التحرير الوطني، وتلا هذا المرسوم مرسوم 12 فيفري 1960 الذي دعم المرسوم السالف الذكر والذي عدل نظام المحاكم العسكرية والإجراءات القانونية المعترف بها دوليا لتحرم المعتقلين أبسط الحريات الأساسية التي يضمنها له القانون، وسلطت عليهم أقسى العقوبات حتى في غياب الأدلة والإثباتات[3].

تأسست في 20 أوت 1955 في الجزائر العاصمة محكمة استئناف عسكرية مكونة من خمسة قضاة ثلاثة مدنيين واثنين عسكريين وأصبحت هي وحدهاالمخولة للنظر في الطعون المقدمة ضد الأحكام التي أصدرتها المحاكم العسكرية بدلا من محكمة الاستئناف بباريس[4]، وإلى نهاية سنة 1956

[1] سيلفي تينو، المرجع السابق، ص35.

[2] آمال قبايلي، المرجع السابق، ص ص:183،179.

[3] رشيد زوبير، المرجع السابق، ص108.

[4] سيلفي تينو، المرجع السابق، ص37.

كانت محكمة الاستئناف الوحيدة هي محكمة الجزائر العاصمة، وعليه كانت كل قضايا الجنح تقدم للاستئناف أمام هذه الهيئة، وأضافت عملية "العودة إلى دول الأصل" قضايا المئات من المغتربين المطرودين من فرنسا والتي عرقلت سير محكمة الجزائر العاصمة المكلفة بالمتابعات ضدهم بتهمة المساس بوحدة التراب وبتهم أخرى مثل حيازة أو توزيع منشورات، حيازة وثائق مخربة، جمع المال[1]. ومنه فإن حالة الطوارئ المفروضة قد ثبتت اختصاص المحاكم العسكرية للحكم في الجرائم التي يرتكبها الجزائريون بغض النظر عن طبيعتها[2].

إن العدالة الفرنسية في الجزائر كانت تعتبر كل جزائري مشبوه، وكل مشبوهاً يجب أن يعامل كمجرم، وكل مجرم يجب أن يحاكم، وكل من يحاكم يجب أن يعدم، ومن ثم فقد شهد الجزائريون كل يوم تلك التوقيفات الجماعية العديدة التي لا تفرق بين رجل وامرأة، وبمجرد أن يقف الموقوف أمام القوات الفرنسية يقتل في الحين بتهمة محاولة الفرار، وإن لم يقتل في الحين فستسلط عليه عمليات التعذيب التي تنتهي في الأخير بما تسميه سلطات الاحتلال "الانتحار" أو الإعدام كما يجب أن يكون[3].

في هذا الشأن طرحت الباحثة سيلفي تينو(Sylvie Thénault)سؤالا وجيها في هذه المسألة من خلال كتابها "عدالة غريبة" هل من المناسب أن نحيل بلا استثناء كل الوطنيين الجزائريين الذين ينشطون تحت غطاء جبهة التحرير الوطني على المحاكم العسكرية؟ وجاء الرد حول هذا السؤال من الساسة الفرنسيين في مقدمتهم بول سوينزي(Paul Swinze) الذي يبرر اللجوء إلى مثل هذه الممارسات إلى الخوف من تكرار أحداث08ماي 1945حيث صرح بالتالي:«أخشى مثل ما وقع في قضايا مماثلة سابقة...مثل العمليات الإرهابية في بلاد القبائل حيث تعطل عمل العدالة بسبب حيل إجرائية عديدة»، هذا ما توافق مع تطلعات المعمرين في الجزائر فالوضع كان مناسباً لهم، فهم رأوا أنه من المناسب اللجوء إلى المحكمة العسكرية فهي ستضمن تسليط العقاب المناسب على مناضلي الجبهة الذين يشكلون خطرا على حياتهم دون استثناء[4].

---

[1] عمار بن تومي، **الدفاع عن الوطنيين**، (د.ط)، دار غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص127.

[2] سيلفي تينو، المرجع السابق، ص34.

[3] «الاغتيال باسم القانون»، المصدر السابق، صC.

[4] سيلفي تينو، المرجع السابق، ص ص:32-33.

إن القاضي الذي يحترم مهنته يطلب الدليل على التهم المنسوبة للمتهم، أما القضاة الفرنسيون فكانوا يكتفون بتصديق تلك الاعترافات التي انتزعت من المدَانين الجزائريين بواسطة التعذيب، ولهذا فإن أحكامهم كانت أشبه بطلقات نارية مميتة (الأشغال الشاقة، الإعدام)[1]، فآلاف القضايا حكم على أصحابها بالإعدام ونفذ فيهم الحكم دون مراعاة ملابسات الحادث أو التأكد من صحة الأدلة، هذا الطرح أكده العديد من الحقوقيين والمحاميين ومنهم المحامي إيفديشيزل (YvesDeschisel)الذي كان محامياً للعديد من المناضلين الجزائريين ففي مقال نشره للتنديد بمثل هذه التصرفات من قبل القضاة وذلك في إطار محاولته استنكار حكم الإعدام الذي نفذ في حق باديش رفقة إثنين من المتهمين في قضية اغتيال أميدي فورجيه(Amédi Forgé)[2] رئيس إتحاد عُمد الجزائر واتهم بأنه هو القاتل الرئيسي[3].

لقد سمحت هذه الإجراءات المتخذة من طرف السلطة الفرنسية من إخضاع جهاز العدالة، فالوقت لم يكن في صالحها؛ فمن جهة تزايد ضربات جيش التحرير الوطني ومن جهة أخرى ظهور بعض النقاشات بين العسكريين الفرنسيين وبعض القضاة الفرنسيين الذين يرفضون تسييس جهاز القضاء، فربط الجهاز القضائي بالجهاز العسكري جنَب السلطات الفرنسية الدخول في مناقشات هم في غنى عنها. وبهذا أصبح جهاز العدالة الفرنسي في الجزائر مجرد آلة قمعية مساعدة ومكملة لما يقوم به الجيش الفرنسي؛ وبالأصح عمل المحاكم يتلخص في توفير تغطية قانونية للتجاوزات الحاصلة في الجزائر.

أصبح كل من القاضي والعسكري إذاً وجهين لعملة واحدة، فما يقوم به الجيش من تجاوزات تغطيه المحاكم العسكرية بإقامة محاكمات شكلية تضمن من خلالها تسليط أشد العقوبات على مناضلي جبهة التحرير الوطني، بل في أحيان كثيرة نجد أن القاضي هو نفسه عبارة عن رجل عسكري

---

[1] «الاغتيال باسم القانون»، المصدر السابق، صC.

[2] عنصري فرنسي معروف ومن أنصار الجزائر فرنسية أغتيل صباح 28 سبتمبر 1956 وهو خارج من بيته، كان لاغتياله صدى كبير في أوساط المعمرين، جاء اغتياله في إطار سلسلة العمليات التي برمجتها جبهة التحرير في ليلة 28 ديسمبر 1956 في باب الواد وشارع ميشيلي. **ينظر**: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص262.

[3] إيف ديشيزيل، «اعتراف محام»، **وشهد شاهد مقالات غربية عن ثورة الجزائر**، ط1، دار الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص195.

فهذا وحده يكفي لإبراز وضع العدالة في الجزائر. ومن جهة أخرى فإن وجود جهاز قضائي في الجزائر يحفظ ماء الوجه لفرنسا راعية الديمقراطية، فالجهاز العدلي موجود في الواقع لكن هل ما كان يقوم به من محاكمات كان فعلا يمثل جوهر الديمقراطية؟

2- نظرة جبهة التحرير الوطني للقضاء والقوانين الفرنسية.

فهمت جبهة التحرير الوطني بعد أول نوفمبر 1954 اللعبة القانونية لسلطات الاحتلال، فلم تلعب أبداً بأوراق فرنسية، واعتبرت أن قانون حالة الطوارئ لا يعبر عن الإرادة العامة، وعلى أية حال لا يعبر عن إرادة الشعب الجزائري الذي لم يستشر في شيء؛ فضلاً عن ذلك فإن الوسائل السياسية المحضة لم تسمح أبداً للشعب الجزائري أن يطالب بتجسيد إرادته في الاستقلال ناهيك أن يحصل عليه، لذلك اختار حمل السلاح واعتبر نفسه في حرب ضد المحتل لبلاده[1]، لذا فإن الجبهة اعتبرت أن القضاء هو أيضاً ساحة معركة، وحتى المدانون الجزائريون أنفسهم رفضوا التخلي عن المعركة القضائية[2]، فبإعلان ثورة أول نوفمبر 1954 تحول كل شبر في الجزائر إلى أرض للمعركة وكل فرصة توجد أمام المناضل يجب عليه أن يحولها للدفاع عن قضيته وحتى وهو معتقل لم يتخلَّ هذا المناضل عن معركته فقد حول المحاكم على ساحة أخرى للمعركة.

وعليه توجَّب على كل مناضل جزائري يوقف ثم يمثل أمام المحاكم الفرنسية أن يتصرف كما لو كان "محارباً" حتى يكون منطقياً مع نفسه، وهذه القاعدة في السلوك هي التي حاولت فيدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني حمل المتهمين على اتباعها في كل مرة تسمح بها الظروف[3].

إن هذه التعليمات التي ألزمت بها الجبهة مناضليها المعتقلين لم ترق للسلطات الاستعمارية الفرنسية فهاهو وزير الداخلية الفرنسية فرانسوا ميتران يصرح بأنه:«لا مفاوضات مع أعداء الوطن والمفاوضات الوحيدة هي الحرب»، هذه الجملة مثقلة بالاستنتاجات فالقول عن الجزائريين أنهم متمردون أعداء للوطن يعني وصفهم بالخيانة ويعني اعتبارهم خارجين عن القانون منكرين بذلك صفة

---

[1] علي هارون، المصدر السابق، ص218.

[2] هيرفي هامون، باتريك روتمان، **حملة الحقائب المقاومة داخل فرنسا للحرب الاستعمارية في الجزائر 1954- 1962**، تر: حسين العودات، نور الدين سكوتي، (د.ط)، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983، ص229.

[3] علي هارون، المصدر السابق، ص218.

نضالهم السياسي الذي تركز عليه الجبهة وذلك في إطار سعيهم للحصول على الاستقلال[1]، فكان أعضاء جيش التحرير الوطني يحاكمون من قبل سلطات الاحتلال أمام القضاء الفرنسي بصفتهم مجرمين لا محاربين، وكانوا عندما يلقى عليهم القبض تطبق عليهم أحكام القانون الجنائي الفرنسي المتعلقة بالجنايات والجنح ضد أمن الدولة الفرنسية لا قوانين الحرب التي تكلمت عليها اتفاقية جنيف ولاسيما المادة 03[2]، كما كانت النيابة العامة الفرنسية لا تتحرج عندما تطلب من القضاة تطبيق المادة 75 والمادة 80 من قانون العقوبات الفرنسي على الثوار الجزائريين وهما المادتان اللتان تخصان جرائم الخيانة وجرائم الأمن الخارجي للدولة الفرنسية وعقوبتهما كانت تصل إلى حكم الإعدام[3].

كانت المحاكمات تجري في المحاكم الفرنسية أمام متابعة إعلامية، لذلك كانت تهم القتل تنسب إلى المناضلين لأغراض شخصية وليست بأمر من جبهة التحرير الوطني؛ لأن الأمر في هذه الحالة يختلف، فالقتل لأسباب شخصية يعرض المتهم إلى أحكام كالإعدام وفقاً لقانون الإجرام، أما إذا كان القتل بأمر من جبهة التحرير فهنا الحكم يكون وفقاً لقوانين الحرب وذلك عن طريق محاكمتهم بصفتهم أسرى سياسيين أو أسرى حرب، وبالتالي يحاكمون وفقاً للقوانين الدولية، إلا أن سلطات الاحتلال لم تتعامل بتلك القوانين رغم أنها تدعي موافقتها للقوانين الدولية[4]. إنهم يؤكدون أن أعمال القتل المرتكبة من قبل الوطنيين الجزائريين على أنها من جرائم القانون العام، فهم بذلك يريدون أن يتجاهلوا البواعث السياسية التي توحي للفاعلين بما يفعلون فهم مجرد مجرمين أمام القانون الذي تحذوه الدوافع "الخسيسة" فيحكم عليه لمجرد الشروع البسيط بالقتل[5].

وقد عقبت جبهة التحرير الوطني على محاكمة فرنسا للجزائريين بقولها أن تلك المحاكمات هي في الحقيقة ليست سوى ستار قانوني لاغتيال الوطنيين الجزائريين الذين وقعوا في الأسر، فمنذ الفاتح

---

[1] جاك فرجاس، **جرائم الدولة الكوميديا القضائية**، قرا وتع: موسى زمولي، (د.ط)،منشورات ثالة، الجزائر، 2013، ص81.

[2] اتفاقية جنيف 1949 والتي حددت أساليب التعامل مع المدانين وأسرى الحرب خلال الحروب والنزاعات وفقاً للمبادئ الإنسانية. **ينظر**: روابحي العياشي، «الثورة الجزائرية والقانون الدولي العام»، **الملتقى الدولي حول الثورة التحريرية الكبرى 1954– 1962 دراسة قانونية وسياسية**، 02-03 ماي 2012، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، ص ص:154، 156.

[3] نفسه، ص156.

[4] مليكة عالم، **التنظيم القضائي الثوري 1954– 1962 الولاية الرابعة أنموذجاً**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: بن يوسف تلمساني ، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2، 2013/ 2014، ص219.

[5] إيف ديشيزيل، المصدر السابق، ص200.

نوفمبر 1954 شرعت المحاكم الفرنسية في إصدار أحكام الإعدام، وإن لم يتجرأ الحكام الفرنسيون على تنفيذ تلك الأحكام مدة من الزمن، فقد كانت فرقة موالي روبير لاكوست(RobertLacoste)[1] لم تتردد في ارتكاب هذه الفظاعة محتقرة كل شعور إنساني مشرف[2]، ففي مقال بجريدة المقاومة الجزائرية[3] طرحت الجبهة سؤلاً مهما تمثل في "هل توجدعدالة بالجزائر؟"، ثم أجابت عنه بقولها:«إنه من الجنون أن نعتقد ذلك لأن الاستعمار والعدالة واقعان يتنافيان، وما تسميه فرنسا جهازاً عدلياً ليس في الواقع إلا آلة بشعة تقتل كل من يعترض طريقها من الأسرى المجاهدين»[4].

إذا فجبهة التحرير الوطني استغلت قاعات المحاكم في كشف تجاوزات الاحتلال الفرنسي في الجزائر وتبيين الواقع الذي تعاون الجيش الفرنسي والقضاة ضد الشعب الجزائري، وسعوا إلى حجبه عن الرأي العام سواء الفرنسي أو العالمي مدعين أن الأمر لا يعد إلا مجرد توتر داخل الأراضي الفرنسية وأنه أمر يخص فرنسا وحدها، كما استغلت وجود الإعلام لتثبت أن مناضليها ليسوا مجرد مجرمين خارجين عن القانون الفرنسي؛ وإنما محاربون في سبيل قضية ووطن.

3- مراحل مثول المُدَانين الجزائريين أمام القضاء الفرنسي.

للتعرف على جور وظلم العدالة الفرنسية تجاه المتهمين الجزائريين المحرومين من الضمانات القانونية المعترف بها في القانون الفرنسي ومبادئ القانون الدولي، سواء أثناء الإعتقال أو التحقيق الابتدائي وكذا أثناء المحاكمات وبعدها، نتطرق لكامل المراحل التي مر بها المتهم الجزائري عبر العدالة لكشف النقاب عن الانتهاك الصارخ للقانون العام ومبادئ القانون الدولي[5].

---

[1] وزير مقيم بالجزائر (1956-1958) ولد في 05 جويلية 1898 حاصل على ليسانس في الحقوق عين وزيرا في حكومة ديغول في (1944-1945) عين في 09 فيفري 1956 وزيرا مقيما في الجزائر من قبل غي مولي، كان يؤمن بفكرة الجزائر فرنسية وعمل كل ما بوسعه للحيلولة دون استقلالها وسعى لكتم الصحافة وكثف من الأحكام بالإعدام والقمع وتحت مسؤوليته بدأت المقصلة تشتغل. **ينظر**: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص288.

[2] «الاغتيال باسم القانون»، المصدر السابق، صB.

[3] ابتداء من شهر أكتوبر 1955 أصدرت جبهة التحرير الوطني جريدة المقاومة الجزائرية، صدر العدد الأول والثالث في تونس والمغرب والثاني في فرنسا، وقد تم منعها سريعا من قبل السلطات الفرنسية في 26 مارس1957 حين صدور العدد في فرنسا. **ينظر**: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص217.

[4] «الاغتيال باسم القانون»، المصدر السابق، صB.

[5] رشيد زوبير، المرجع السابق، ص108.

وجدت العدالة الفرنسية نفسها أثناء حرب التحرير في مفترق طرق، بين تطبيق القانون الجنائي الفرنسي الخاص (الجنايات والجنح ضد أمن الدولة) باعتماد نيابة الاتهام على المادة 75 الخاصة بجرائم الخيانة والمادة 80 الخاصة بالجرائم التي تمس بالأمن الخارجي للدولة وهو محصن بالضمانات القانونية، وهذا من أجل المحافظة على مقولة عدم وجود حرب في الجزائر، وما هي إلا حوادث وعصيان مدني من قبل بعض المتمردين وهذا ما عمل الإعلام الفرنسي على الترويج له بأنها حوادث شمال أفريقيا، وبين تطبيق التشريعات الاستثنائية (قرارات، مواد قانونية، مراسيم) لكنها مجردة من الضمانات القانونية، وذلك لتغطية قمعها وإدخالها كوسيلة في الحرب الثورية، لكنها كانت عبارة عن انتهاكات للمبادئ العامة للقانون الدولي والقانون العام الفرنسي وبيان حقوق الإنسان المعلن عام 1948، كما أهملت سلطات الاحتلال تطبيق القانون الدولي الذي يطبق في حالة الحرب سواءً كانت داخلية أو خارجية بذريعة عدم اعترافها بجبهة التحرير كممثل للشعب الجزائري، وتدخلت السلطات العسكرية الفرنسية لتسير المحاكم من جهة، ومن جهة أخرى قامت بإصدار قوانين استثنائية لتعديل تسيير المحاكم، مما ترتب عنه خرق المبادئ العامة للقانون الدولي[1].

إن أولى المراحل التي يمر بها المدان الجزائري أمام الأجهزة البوليسية الفرنسية هي مرحلة التوقيف، والتي حرصت فيها السلطات العسكرية الفرنسية أثناء عملية انتقائها للمعتقلين على تطبيق نظام معين؛ فكانت في البداية تختارهم من بين المثقفين والإطارات والسياسيين والطلبة[2]، ومع تفاقم الوضع ومع انتشار الثورة أصبحت تسوق إلى الزنزانة كل من تحوم حوله الشبهة فلم تعد تفرق بين السياسي أو المدني ولا امرأة أو طفل أو شيخ دون أي مراعاة لإجراءات إلقاء القبض أو الاعتقال[3].

وقبل الحديث عن كيفية إلقاء القبض على المدانين الجزائريين من طرف قوات الاحتلال لابد لنا من تحديد آليات إجراء إلقاء القبض في القانون الدولي والقانون العام الفرنسي، فالمادة 09 من بيان حقوق الإنسان تنص على ما يلي:«لا يمكن لأي شخص أن يتهم أو يلقى عليه القبض إلا وفق

[1] رشيد زوبير، المرجع السابق، ص109.

[2] قامت السلطات الفرنسية بحل حركة انتصار الحريات الديمقراطية وهو التنظيم الوطني الذي كانوا يشكون في مسؤوليته على العمليات العسكرية التي صاحبت انطلاق الثورة لأن جبهة التحرير مازالت مجهولة آن ذاك،وقامت أيضا بمتابعة مسؤوليه ومناضليه الذين صعدوا إثر ذلك للجبال. **ينظر**: سيلفي تينو، المرجع السابق، ص23.

[3] الصادق عبد المالك، المرجع السابق، ص116.

النصوص المحددة في القانون»[1]، أما المبادئ المتفق عليها في تقرير اللجنة الدولية لرجال القانون المنعقدة بنيودلهي سنة 1959 فإنها ترى فيما يتعلق بإلقاء القبض ما يلي: «إن السلطة المختصة في إلقاء القبض تكون محددة وفق القانون وهذه السلطة لا تمارس إلا في حالة وجود دلائل أو آثار واضحة تبين أن الفرد المتهم هو مرتكب الجريمة»، في حين نصت المادة 119 من القانون الجنائي الفرنسي على ما يلي:«إلقاء القبض لا يكون إلا بأمر من وكيل النيابة»[2]؛ ويكون ذلك بعد أن يأمر البوليس الفرنسي بفتح تحقيق تحت مسؤوليته وبأمر من النيابة العامة أو قاضي التحقيق بموجب المادة 14و74 من قانون الإجراءات الجنائية[3]. فهل احترمت سلطات الاحتلال الفرنسي هذه القوانين أثناء حربها في الجزائر؟

إن الإجراءات المتبعة في عملية إلقاء القبض مخالفة تماماً للقوانين المشار إليها وذلك لانعدام السبب من جهة أي عدم وجود تهمة في أغلب الأحيان، كما أن قوات الاحتلال لم تحترم إجراءات إلقاء القبض من جهة أخرى، فبالنسبة لانعدام السبب في إلقاء القبض اتسع نطاق الاعتقالات حتى أصبح كل جزائري مُعرضاً للاعتقال في أي وقت وفي أي مكان بسبب نظرة الجيش الفرنسي للجزائريين على أن كل جزائري عدو مشتبه فيه، مما أدى إلى تعرض الآلاف من الجزائريين للاعتقال دون سبب، فيكفي أن ينصب كمين أو يعبر الثوار على قرية ما أو أن تتم محاولة اغتيال، أو أن يتم إيواء الثوار في منزل في أحد القرى إلا وتعرض جميع سكان تلك القرية للاعتقال بما فيهم النساء والأطفال والشيوخ[4].

ولم يكن خرق القوانين فقط من حيث انعدام السبب في عمليات إلقاء القبض بل إنه تم خرق القانون حتى من ناحية السلطة المخول لها القيام بذلك فنجد أن التوقيف كان يتم من قبل المظليين الفرنسيين[5] الذين لا يملكون سلطة التوقيف وقد تصاعد عمل هؤلاء مع اشتداد الثورة وانطلاق

---

[1] رشيد زوبير، المرجع السابق، ص109.

[2] نفسه، ص110.

[3] الصادق عبد المالك، المرجع السابق، ص117.

[4] رشيد زوبير، المرجع السابق، ص110.

[5] سلك يضم طليعة الجيش الفرنسي المشهورين بالقمع في الهند الصينية أولا وفي الجزائر ثانيا كانوا يتمتعون بصلاحيات واسعة خاصة في الجزائر العاصمة مهمتهم الأساسية ممارسة الاستنطاق والتعذيب بأبشع أساليبه على المعتقلين. **ينظر**: عاشور شرفي،المرجع السابق، ص335.

العمليات العسكرية في العاصمة فيما يعرف بمعركة الجزائر[1]، ولم تكن فرقة المظليين وحدها من قامت بعمليات الاعتقال بل تعددت التسميات لمثل هذا الشكل من الخروقات فنجد منها الشرطة العدلية، مصلحة الاستعلامات العامة، فرقة الحرس الجمهوري والزواف وغيرهم من الذين أبدعوا في فنون التعذيب وقاموا بعمليات اعتقال واسعة وجماعية[2].

أما بالنسبة لإلقاء القبض دون أمر مسبق فقد قامت القوات الفرنسية بإلقاء القبض على الجزائريين دون احترام الإجراءات القانونية المنصوص عليها في القانون الجنائي الفرنسي (المادة 119) أو القانون الدولي، حيث كان إلقاء القبض يتم دون أمر من النائب العام[3]، ومن أمثلة تجاوزات قوات الاحتلال في عملية إلقاء القبض نجد قضية المجاهد علي بومنجل[4] الذي ألقي عليه القبض في 09 فيفري 1959 ليتم استجوابه في يومي 11و12 من الشهر نفسه حيث اعترف بوجود علاقة بينه وبين الثوار، إلا أنه لم يحل إلى المحاكمة، بل واصلت قوات الاحتلال تعذيبه للحصول على معلومات من عنده إلى غاية استشهاده في يوم 23 مارس 1957، وهذا كله دون إخطار أجهزة العدالة بالقضية[5].

بعد عملية التوقيف تأتي عمليات التحقيق كمرحلة ثانية يمثل فيها المدان عن جبهة التحرير أمام جهاز تحقيق من نوع خاص غايته افتكاك الاعتراف بالجرم مهما كلف الأمر، وكما سبقت الإشارة إليه فإنه لا يمكن للبوليس اعتقال شخص أكثر من 24 ساعة دون أن يحال إلى قاضي التحقيق، ويمكن تمديد المدة إلى 48 ساعة بموافقة وكيل الجمهورية (المادة 63-77) من القانون الجنائي، كما أنه لا يمكن للبوليس أو العسكر إجبار أي فرد على الاعتراف بالقوة أو تعريضه للإكراه الجسدي أو المعنوي، فالمادة 119 من القانون الفرنسي الجنائي تنص على أنه:«لا يمكن حبس شخص أكثر من 48 ساعة دون إحالته على القضاء، ولا يمكن حبس أي شخص إلا بأمر من قاضي التحقيق»، ولكن على العكس من ذلك كانت السلطات الفرنسية تقوم بحبس المتهمين لمدة طويلة تتجاوز المدة

[1] إيف ديشيزيل، المصدر السابق، ص196.

[2] الصادق عبد المالك، المرجع السابق، ص116.

[3] رشيد زوبير، المرجع السابق، ص111.

[4] ولد في 23 ماي 1919 بغليزان تابع دراسته الثانوية بين 1930-1937 بمعهد البليدة أين احتك بالعديد من المناضلين في الحركة الوطنية أمثال بن خدة وعبان رمضان ومحمد يزيد، تحصل على شهادة الليسانس في الحقوق عام 1943 استقر كمحام أولا بالبليدة ثم في الجزائر العاصمة.**ينظر**: عاشور شرفي،المرجع السابق،ص100.

[5] رشيد زوبير، المرجع السابق، ص112.

القانونية ليتعرضوا للاستجواب المطول في مراكز الاستنطاق باستعمال أساليب الإكراه المادي والمعنوي للحصول على الحقائق[1].

إن لجوء السلطات الأمنية الفرنسية في الجزائر لمثل هذه الأفعال القمعية يعتبر من تقاليدها الاستعمارية المنتهجةفي الجزائر، حيث كانت تتبع نفس الأسلوب باللجوء للقمع، فنجدها تعاملت مع الانطلاقة الثورية 01 نوفمبر1954 كأنها تكرار للاحتجاجات والانتفاضات والثورات المتقطعة التي كانت تندلع عبر تاريخ الاستعمار؛ فالقمع الذي تم وضعه بعد الفاتح من نوفمبر اتخذ مسارات رسمية عبر التاريخ، ومنه شكل القمع والاعتقال وممارسة التعذيب أثناء الاستجوابات سمات أساسية للنظام الاستعماري ليتصاعد ذلك بشكل ملفت بعد تفجير الثورة[2].

ما حدث في الجزائر يؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن الإجراءات التي قامت بها سلطات الاحتلال كانت مخالفة تماماً لما نص عليه القانون، فنجد أن المدانين الجزائريين قد تعرضوا للحبس من طرف الوحدات العسكرية والبوليس القضائي لمدة غير محددة دون تقديمهم للمحاكمة[3]، وفي كثير من الأحيان وصلت هذه المدة إلى شهور الأمر الذي كان محل استنكار من قبل جبهة التحرير الوطني ومن يمثلها من المحامين الذين استنكروا هذه الإجراءات التعسفية والتجاوزات واعتبروها خرقا واضحا للقانون، فنجد المحامي إيف ديشيزيل نشر مقالاً بعنوان "اعتراف محام" تطرق فيه للتجاوزات التي كانت تتم أثناء التحقيق من قبل البوليس الفرنسي خاصة في ما تعلق بمخالفة المدة القانونية المحددة للاعتقال على ذمة التحقيق وكان ذلك على خلفية إعدام أحد موكليه حيث يقول:«ولكن اعتقاله العسكري البوليسي دام اثني عشر يوما ومعنى ذلك أنه زاد أحد عشر يوما على ما تسمح به القوانين. ولكن الخطوط العميقة التي حفرتها الحبال حول معصميه و كعبيه تؤكد على أنه خبط ولبط تحت غائلة التعذيب»[4].

أما فيما يتعلق بتقصي الحقائق فقد مارست وحدات البوليس الفرنسي كل أنواع الإكراه الجسدي والمعنوي من تعذيب وشتم واستفزاز ضد المدَانين الجزائريين، وهذا خرق آخر لمبادئ القانون

[1] رشيد زوبير، المرجع السابق، ص ص:110-112.

[2] سيلفي تينو، المرجع السابق، ص23.

[3] رشيد زوبير، المرجع السابق، ص113.

[4] إيف ديشيزيل، المصدر السابق، ص196.

الدولي ولبيان حقوق الإنسان[1]، فأثناء الاعتقال كان المناضلون يتعرضون لأبشع أنواع التعذيب؛ ففي حين أن القانون ينص على أن عمليات التحقيق يجب أن تتم بسلاسة ودون أي ضغط على المتهم فلا يجب الإكراه على الاعتراف أو التهديد، نجد في المقابل أن بول أوساريس(Paul Osaris)[2] أجرى مع رجال الشرطة استجوابات موسعة مارس خلالها أبشع أنواع التعذيب الجسدي والنفسي منها الضرب المبرح واستعمال الكهرباء والماء وغيرها من أشكال التعذيب وقد جاء هذا التعاون بين الشرطة وبول أوساريس بعد تكليفه بمهمة رسمية وسرية بأمر من السلطات العليا الفرنسية لإشغال آلة التعذيب والقتل[3].

لقد زودت السلطات الفرنسية نفسها بوسائل قانونية لممارسة نشاطها القمعي ضد نشاطات جبهة التحرير الوطني ومناضلي جيش التحرير الوطني وترهيب الشعب فأنشأت مراكز اعتقال تسمى محتشدات الإيواء أين كان يتم فيها إجراء الاستجوابات وهذا تعدٍّ واضح حتى لقانون حالة الطوارئ التي تم فرضها، كما سمح هذا القانون لغي مولي(Guy Mollet)[4] منذ سنة 1956 بالاعتقال وبصفة رسمية لكل مشتبه فيه، كما مُنحت السلطات المدنية من قبل السلطات العسكرية الحق في سجن كل مشتبه فيه ليتم الاستنطاق مباشرة بعد وصول السجناء كل ليلة وبوتيرة متزايدة، وتعرضوا أيضا للتصفية الجسدية فكان من النادر أن يبقى المسجون حيا[5]، ففي كثير من الأحيان كانت تتم عمليات إعدام جماعية فور القبض على جماعة من المناضلين دون إجراء التحقيقات أو التأكد من ثبوت التهم

---

[1] رشيد زوبير، المرجع السابق، ص113.

[2] ولد عام في نوفمبر 1918 كان إحدى الشخصيات الرئيسية في معركة الجزائر عام 1957 دخل عام 1942 في فرقة المصالح الخاصة ثم إلى مصلحة التوثيق الخارجي والجوسسة المضادة ثم إلى فرقة المظليين ،شارك في حرب الهند الصينية وفي عام 1955 أرسل لسكيكدة وهناك مارس العنف والتعذيب بأعنف أوجهه على المناضلين الجزائريين في جانفي1957 استدعي للخدمة إلى جانب الجنرال ماسو المكلف من طرف الحكومة بالقمع في القصبة والقضاء على مقاومة جبهة التحرير في العاصمة، وقد كشف عن الأعمال التي قام بها أثناء مهمته في العاصمة في مذكراته التي نشرها في ماي 2001، وأكد فيها أنه من كان وراء اغتيال العربي بن مهيدي وعلي بومنجل. **ينظر**: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص52.

[3] جاك فرجاس، المصدر السابق، ص ص89،82.

[4] أمين عام الفرع الفرنسي للأممية العمالية مابين 1946و1969 تولى الوزارة عدة مرات وتولى رئاسة الحكومة في 1956-1957 تسببت سياسته في الجزائر في إغضاب المستوطنين الأوربيين الذين استقبلوه بمظاهرات عنيفة أثناء زيارته للجزائر العاصمة في 06 فيفري 1956، تعرض خلالها لوابل من الرشق بالطماطم، وفي سنة 1958 ساهم في عودة ديغول للحكم وعين وزيرا في نفس السنة ثم انتقل للمعارضة في السنة الموالية لحكم ديغول. **ينظر**: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص355.

[5] الصادق عبد المالك، المرجع السابق، ص115.

عليهم وفي غالب الأحيان تتم هذه الإعدامات دون إجراء أي محاكمة، فمثلا في 01 ماي 1959 قتل أحد رفقاء بيجار[1] في عملية فدائية فقام اللفيف الأجنبي بتوقيف 40 شخصا تم إعدام 24 منهم على الفور في ميدان الرماية ولم يكن هذا إلا مثالا بسيطا عن آلاف العمليات التي تمت بهذا الشكل[2]، وفي هذا السياق أورد المحامي هنري كوبون (Henri Coupon)محامٍ لدى جبهة التحرير في كتابه"محامي الفلاقة" أن المعتقلين كانت تؤخذ اعترافاتهم تحت التهديد وقد ذكر أن ثلاثة من موكليه في جيجل تعرضوا للتعذيب الشديد وأخذت شهاداتهم بالإكراه حيث يذكر:«هل عليَّ حث المتهمين الثلاثة على الكشف أمام المحكمة أن الاعترافات التي قدموها إنما كانت تحت الضغط والتهديد؟»[3].

أما فيما يخص التحقيق القضائي فرغم أن مهمة التحقيق القضائي من صلاحيات قاض مدني إلا أن سلطات الاحتلال أسندت هذه المهمة إلى قضاة عسكريين، فلم تحترم النصوص القانونية المتعلقة بإجراءات التحقيق، كما أنها لم تحترم ضمانات التحقيق وهي:

1- أثناء الاستجواب لا يقوم القاضي بتنبيه المتهم أن من حقه الامتناع عن الإجابة.

2- حرمان المتهم من حضور محاميه أثناء إجراءات التحقيق[4]، بينما القانون يضمن له حرية الاتصال بمحاميه[5].

3- ليس للمتهم حق تفحص الملف ومعرفة التهم المنسوبة إليه لذلك فإننا نجد أن النائب يتصرف في المحضر كما يشاء[6]، بينما التشريع الاستثنائي الذي سنته فرنسا ينص على أنه من حق المتهم والمحامي الاطلاع على كامل الملف[7].

---

[1] ولد في 1916 كان موظفا عاديا بالبنك بين 1930و1939 وفي الحرب العالمية الثانية شارك برتبة رقيب ليتدرج في المراتب العسكرية ليصل إلى رتبة مقدم وصل للجزائر سنة 1954 بعد أن شارك في حرب الهند الصينية حيث أولي قيادة الفرقة الثالثة لمظليي المستعمرات التي كانت تضم حوالي 1200 عنصر من الاحتياطيين فجعل منهم نخبة مختصة في القمع ذاع صيته في معركة الجزائر بممارسة منهجية التعذيب والاغتيال دون محاكمة. **ينظر**: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص102.

[2] بوعلام نجادي، **الجلادون 1830- 1962**، (د.ط)، منشورات ANEP، الجزائر، 2007، ص274.

[3] هنري كوبون، **محامي الفلاقة عضو مجموعة المحامين المدافعين عن مناضلي جبهة التحرير الوطني 1958- 1962**، تر: عبد السلام عزيزي، (د.ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2015، ص52.

[4] رشيد زوبير، المرجع السابق، ص114.

[5] الصادق عبد المالك، المرجع السابق، ص117.

[6] رشيد زوبير، المرجع السابق، ص114.

[7] الصادق عبد المالك، المرجع السابق، ص117.

4- إن تاريخ إجراء الاستجواب غير محدد وبالتالي يجهل المتهم مدة الحبس التي ستكون قبل المحاكمة[1].

ليس هذا فحسب بل إن التحقيق القضائي أُسند إلى قاضي الصلح ففي حين أن صلاحياته تقتصر على قضايا المدنية فإنها في الجزائر قد تمتد إلى التحقيق في الجرائم والجنايات، وفي إطار هذه الصلاحيات قام عدد من قضاة الصلح بالتحقيق في كثير من قضايا الوطنيين الجزائريين في الفترة مابين 1954-1962 ويصف المؤرخ شارل روبير آجيرون (Charles- Robert Ageron)قاضي الصلح في الجزائر برجل واحد من أجل مهام متعددة فهو قاضٍ مدني، وقاضٍ استعجالي وقاضي الشرطة البسيط وقاضي جنائي وقاضي المسلمين بالإضافة إلى أنه ممثل المدعي ونائب فرعي عن قاضي التحقيق[2].

وبعد سلسلة التحقيقات يحول المدان إلى المحكمة العسكرية لإثبات تورطه بعد تقديم ملف يثبت إدانته من المحققين، وإن ما جاء في قول الأستاذ ستيفاني (M. M. Stefanie) يبيّن الأدوار التي يتوجب على القضاء العادل الالتزام حيث قال:«إن الإجراءات الجزائية هي التي تدافع عن المجتمع وبالتالي هي التي تحصن الحريات الفردية وحق الدفاع، وبدون هذه الإجراءات يكون تعسفاً قضائياً»، أما المستشار رولاند (Rolland) فقد أكد نفس الطرح في تقريره عن الحرب الفرنسية في الجزائر على ما يلي: «يجب توفر ثلاثة عناصر أساسية حتى تكون العدالة حقيقية، يجب أن يكون هناك قاض وحضور محام وإجراءات نظيفة»[3]، وما نستشفه من هذا القول أن العدالة المنشودة تتحقق بتوفير محاكمات نزيهة بعيدة عن أي خروقات أو تحايل على القانون فهل تحققت هذه الغاية أثناء محاكمة المناضلين الجزائريين؟

كانت المحاكمة شوطا آخر من أشواط معاناة المعتقلين الجزائريين فبعد أن يخرج المتهم من أيدي البوليس والجنود فإنه يصل إلى القضاة الفرنسيين، وهنا قد يتخيل الإنسان أن المظالم تنتهي عند هذا الحد، لكن الواقع ينبئ بعكس ذلك تماما[4]، فإذا كان المبدأ العام في القانون ينص على أن للمتهم

[1] رشيد زوبير، المرجع السابق، ص114.

[2] سيلفي تينو، المرجع السابق، ص20.

[3] رشيد زوبير، المرجع السابق، ص109.

[4] «الاغتيال باسم القانون»، المصدر السابق، صC.

الحق في اختيار محاميه الذي سيدافع عنه؛ وهذا ضمن إجراءات المحاكمة لدى الدول المتحضرة[1]، إلا أنه أثناء المحاكمة كان يسمح للمتهم الجزائري اختيار محام أو ضابط من الضباط المحامين الذين تم إنشاؤهم خلال هذه الفترة فقط، وهؤلاء ليست لديهم أي مؤهلات قانونية ولا شهادات جامعية، فما الذي يستطيع المتهم الجزائري فعله بعد أن حرم من أبسط أساسيات المحاكمة وهي اختيار محاميه؟ وما الذي يستطيع فعله بعد أن رأى القضاة الذين يحاكمونه هم الذين يختارون له المحامي الذي سيدافع عنه دون إرادته، وبالتالي فان المتهم الجزائري يجد نفسه وحيداً أمام خصمه وسط قطاع عسكري[2]، بل نجد في كثير من الأحيان أن المحامي يمنع من حضور الجلسات وتوضع أمامه عدة عراقيل للحيلولة دون حضوره وفي أحيان أخرى تعقد المحكمة وينطق بالحكم و لا تكلف المحكمة نفسها إلا بإخطار المحامي بالحكم الذي صدر[3]، ومنه فالإدارة الفرنسية وضعت عدة حواجز لحق الدفاع بالنسبة للمُدانين الجزائريين، ومن ضمن التجاوزات التي قامت بها في حق المدانين الجزائريين أنها أصدرت مرسوم 01 مارس 1956 الذي لم يحدد الفترة الزمنية بين إحضار المتهم أمام المحكمة العسكرية والجلسة الأخيرة التي يكون فيها الحكم، ومرسوم 07 مارس 1959 الذي يضيق حقوق الدفاع بالنسبة للمدانين الجزائريين[4].

ومن بين التجاوزات أيضا نجد أن المحاكم الفرنسية في الجزائر عالجت قضاياها في جلسات مغلقة مخالفة بذلك كل القوانين والشرائع الدولية وذلك تبعا لإجراءات قانون الطوارئ[5]، فأصبحت المحاكم العسكرية بالجزائر تعالج قضاياها في جلسات مغلقة متحججين بالأوضاع والاضطرابات التي تعيشها البلاد مما قد يؤثر على سير النقاشات خلال المحاكمات لكن المقصد الحقيقي من هذا هو حجب الصحافة عن حضور مثل هذه المحاكمات من أجل تحضير طبخة العدالة الكولونيالية[6].

---

[1] رشيد زوبير، المرجع السابق، ص115.

[2] نفسه، ص ص:116-117.

[3] إيف ديشيزيل، المصدر السابق، ص199.

[4] رشيد زوبير، المرجع السابق، ص115.

[5] الصادق عبد المالك، المرجع السابق، ص113.

[6] هنري كوبون، المصدر السابق، ص50.

يضاف إلى ذلك حرمان المتهم الجزائري خلال فترة الثورة من حق الطعن أثناء مرحلة الإجراءات القضائية وهذا وفق التشريعات الاستثنائية التي قامت بإصدارها السلطات الفرنسية في خصوص الإجراءات القضائية، ومنها قرار 07 أوت 1955 الذي ألغى مجلس الطعن وعوضه بمجلس طعن عسكري، كما أن أجهزة العدالة الاستعمارية لم تكن تطلع المتهمين بأن لهم الحق في إعادة النظر في الحكم خاصة إذا علمنا أن معظم الجزائريين لا يفهمون اللغة الفرنسية، وبالتالي فهم لا يفهمون الأحكام الصادرة ضدهم[1]، في حين يمكن للمعتقل ومحاميه الطعن في قرارات القاضي أمام غرفة الاتهام وخاصة طلب الإفراج المؤقت وذلك حسب المادة 186 وبعد الحكم يمكن للمتهم استئناف الحكم في مهلة 10 أيام من تاريخ صدور الحكم ويعاد النظر في الدعوى من جديد حيث يتمتع بنفس الحقوق ويمكن الطعن بالنقض في قرارات المجلس أمام المحكمة العليا في مهلة 05 أيام حسب المادة 568[2].

كانت السلطات الاستعمارية تقوم بإجراءات الاعتقال والتحقيق والمحاكمة وفق ما يخدم مصالحها فقط، ضاربة بكل القوانين الدولية وحتى الفرنسية عرض الحائط، وقد ساعدها على ذلك تلك العزلة الإعلامية التي فرضتها على الجزائر، فالعالم الخارجي وحتى الرأي العام الفرنسي كان غائبا عما كان يحدث في الجزائر من تجاوزات خاصة في السنوات الأولى للثورة، وعلى الرغم من إصرار السلطات الفرنسية على أطروحة "الجزائر فرنسية" التي ظلت لسنوات طويلة تصفها بإقليم ما وراء البحار، إلا أنها ظلت تطبق في هذا "الإقليم" قوانين استثنائية خاصة على سكانه الجزائريين وهذا تناقض واضح في توجهاتها. كان الشعب الجزائري ضحية لهذه التناقضات لسنوات طويلة وخاصة أثناء الثورة التحريرية، وقد كان المعتقلون داخل السجون أكبر المتضررين من هذا الوضع، فالواقع لا يوجد أي رقيب على عمل البوليس الفرنسي، فالمدان كان معزولا عن أي مساندة خارجية في مواجهة جهاز عدلي جائر في ظل عدم معرفته بطبيعة الإجراءات القانونية المعمول بها، وهذا ما يدفعنا لطرح التساؤل التالي: هل تدخلت جبهة التحرير الوطني لصالح المدانين؟

[1] رشيد زوبير، المرجع السابق، ص118.

[2] الصادق عبد المالك، المرجع السابق، ص118.

ثانياً– تكفل جبهة التحرير الوطني بالدفاع عن المدانين الجزائريين أمام المحاكم الفرنسية:

إن فكرة تعيين محامين للدفاع عن المناضلين الجزائريين لم تكن وليدة ثورة نوفمبر 1954؛ بل سبقت ذلك، فبالرجوع إلى سنوات الحركة الوطنية الجزائرية وبالتحديد بين سنتي 1945 و1954 نجد أن حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية[1] كان سباقاً لتجسيد هذه الفكرة، فقد كانت لهذا الحزب علاقات وطيدة مع مجموعة من المحامين الفرنسيين من أمثال الأستاذ بيارستيب(PierreStibbe)[2]، والأستاذ المحامي ألفونس أوقست توفيني(Alphonse Ougéste Tufini)، وغيرهم من المحامين الذين كانت لهم الأولوية في الدفاع عن أي مُدان جزائري من مناضلي حزب حركة الانتصار، فيذكر المناضل عمر بوداود[3] في كتابه "مذكرات مناضل" أن الأستاذ ستيب تولى مع قرابة10 محامين آخرين مهمة الدفاع عن المعتقلين الجزائريين في السجون الفرنسية حيث يقول:«كان الأستاذ ستيب يتولى الإشراف على مجمع المحامين اللبراليين، وهذا منذ عهد حزب الشعب–حركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية– بالتعاون مع اللجنة الفدرالية للحزب

[1] حركة انتصار الحريات الديمقراطية "MTLD" (1946–1954) هي بعث جديد لحزب الشعب الجزائري بتسمية جديدة تم وضع نظامها التأسيسي في نوفمبر 1946 ، أنشأ الحزب الجديد فدرالية تابعة له في فرنسا نهاية 1947 تمكنت الحركة من استمالة جماهير غفيرة وتضاعفت صفوفها بتوافد المناضلين والمتعاطفين إليها شهدت هذه الحركة أزمة حادة داخل صفوفها بين مؤيد لمصالي الحاج وهم مع تركيز القيادة في شخص مصالي بدون تحفظ والمطالبة بالاستقلال على مراحل، واتجاه ثاني يمثله المركزيين ينادون بعكس ذلك بقيادة جماعة تشرف عليها اللجنة المركزية للحزب وفي خضم الصراع خرج اتجاه ثالث منبثق عن المنظمة الخاصة الذي يظم الإطارات السرية من بينهم بن بلة وبوضياف وبوصوف وغيرهم يتبنى نهجا ثوريا وينادي بالكفاح المسلح. **ينظر**: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص ص:145–146.

[2] محامٍ فرنسي من مواليد سنة 1912، من أشد المعارضين للاضطهاد الاستعماري، رافع لصالح البرلمانيين المدغشقريين سنة 1947، ثم رافع بعدها لصالح تحرير القادة الوطنيين من الفرع الإيفواري للتجمع الديمقراطي الإفريقي أمام محكمة غرون باصام بكوت دي فوار. **ينظر**: رشيد خطاب، **أصدقاء الخاوة الدعم العالمي لثورة التحرير الوطنية الجزائرية قاموس بيوغرافي**، تر: مصطفى ماضي، (د.ط)، دار خطاب للطباعة والنشر، الجزائر، 2013، ص 249.

[3] ولد 05 ماي 1924 في تيزي وزو بعد حصوله على شهادة الابتدائية واصل دراسته في مدرسة متخصصة في زراعة الأشجار غادر مقاعد الدراسة في سن السابعة عشر، تعرف على حزب الشعب من خلال صديق له جلب منشورات الحزب فطلب الاتصال به وتم له ذلك، أعتقل في 31 ماي 1945 وسرح بعد قرار العفو في 1946 ، عين بعدها مسؤولا عن منطقة دلس– تقزيرت– عبو، كان ضمن الـ15 عضو الذين حضروا مؤتمر حركة انتصار الحريات الديمقراطية ممثلين عن منطقة القبائل في فيفري 1947 أصبح مسؤولا جهويا للمنظمة الخاصة في القبائل الصغرى، أعتقل مرة أخرى في 1949 وسرح في 1951 ، هاجر بعدها نحو فرنسا والتحق بالجبهة منذ ميلادها ورحل للمغرب في 1955 لكن بعد عدة اعتقالات طالت قيادات فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا تم استدعائه من المغرب لتولي المهمة في جوان1957 واستمر في منصبه لغاية 1962. **ينظر**: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص ص:86–87.

للدفاع عن المناضلين الجزائريين لدى المحاكم الفرنسية»[1]، أما بالنسبة للمحامي "ألفونس أوقست توفيني" محامٍ من شريط وهران، فقد دافع عن مجموعة مناضلي المنظمة الخاصة[2] بمحكمة وهران في 12 فيفري 1951 وكان عددهم 47 مناضلاً، كما واصل المحامي بعد ذلك الدفاع عن مناضلي جبهة التحرير الوطني[3].

إن مسألة ترافع المحامين الفرنسيين عن المتّهمين والمدانين الجزائريين في المحاكم الاستعمارية الفرنسية ليست جديدة؛ ومن ذلك دورهم في الدفاع عن معتقلي ما يعرف بالمنظمة الخاصّة التابعة لحركة انتصار الحريات الديمقراطية عند اكتشافها في 08 مارس 1950، هذا الموضوع تناوله الباحث شارون الباز (Sharon Elbaz) ضمن مقاله المنشور في مجلّة "بوليتيكس"(Politix) في عددها 62 سنة 2003 والمعنون بـ"المحامي ومبرّره في الوسط الاستعماري: الدفاع السياسي في محاكمة المنظمة الخاصّة لحركة انتصار الحريات في الجزائر (1950-1952)"، وقد تناول الكاتب في القسم الأكبر من مقاله مسألة تسييس الممارسات المهنية[4]، كما أشار أيضا إلى فئة هؤلاء المحامين المعادين للظاهرة الاستعمارية وارتباطهم باليسار الفرنسي منذ 1920؛ في حين أنّ المحامين المزاولين لهذا الدور بعد 1945 كانوا يأخذون شكل المحامي المناضل من كونه محامياً مشهوراً وبارزاً. إن هذا التجنيد في القضية المعادية للاستعمار قد تمّ تنظيمها حسب اعتقاده ضمن معايير تشريعية ومهنية وفي نفس الوقت خاصّة، وضمن هذه النظرة تبرز تجارب محاكمات المنظمة الخاصّة التي جرت في الجزائر بين عامي 1951و1952 حيث تلخص بوضوح مسائل الدفاع السياسي في البيئة الاستعمارية[5].

---

[1] عمر بوداود، **من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني مذكرات مناضل**، تر: أحمد بن محمد بكلي،(د.ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص121.

[2] منظمة عسكرية سرية تابعة لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، أنشأت في 15 فيفري 1947 أثناء انعقاد المؤتمر الثاني للحركة، كان الهدف منها هو القيان بعمليات عسكرية ضد الاحتلال الفرنسي وجمع السلاح بهدف التحضير للثورة. تم اكتشاف هذا التنظيم من طرف الاحتلال الفرنسي بعد "حادثة رحيم" سنة 1950، ليتم اعتقال وسجن عدد كبير من مناضليها. **ينظر**: محمد يوسفي، **الجزائر في ظل المسيرة النضالية–المنظمة الخاصة**، تقوتر: محمد الشريف بن دالي حسين، ط4، دار ثالة للنشر، الجزائر، 2014، ص ص:107- 141.

[3]Mostefa Khiati, **la Croix- Rouge Internationale et la guerre d'Algérie**, Houma éditions, Alger, 2014, p 179.

[4] Sharon Elbaz, «L'avocat et sa cause en milieu colonial. La defense poltique dans le procès de l'organisation spéciale du mouvement pour le triomphe des libertés en Algérie (1950-1952)», **Politix**, volume 16, n°62, deuxième trimestre, 2003, p65.

[5]Ibid, p66.

الدفاع عن مساجين المنظمة الخاصة "O.S" أصبح أكثر قوة وفاعلية بعد المبادرة التي قام بها السيد محمد يزيد[1] مسؤول فدرالية فرنسا لحركة انتصار الحريات الديمقراطية والذي قام بإرسال مجموعة من المحامين الفرنسيين إلى الجزائر قصد الدفاع عن مناضلي المنظمة الخاصة، ومن هؤلاء نذكر السادة: بيار برون(Pierre Brun)، إيف ديشيزال، السيد هنري دوزون(Henry Dozon)، الزوجان روني وبيار ستيب، السيد بيار فياني(Pierre Viani)[2]،هذه المجموعة من المحامين الفرنسيين لديها خبرة وتجربة في مجال الدفاع، لأن هؤلاء المحامين باستثناء السيد بيار فياني دافعوا عن الوطنيين المدغشقريين في 1945[3].

وتعزز ذلك أيضا بتشكيل لجنة من طرف قيادة الحزب سنة 1948 تحت اسم "**لجنة مساعدة ضحايا القمع**" والتي أسندت رئاستها إلى الأستاذ المحامي عبد القادر وقواق، وكان سعد دحلب أمينها العام وعمار بن تومي[4] أميناً عاماً مساعداً والأستاذ عبد القادر حاج علي أمين الصندوق وعيسى العبدلي أمين الصندوق المساعد وسيد علي عداب العضو الدائم، تكفلت هذه اللجنة بالدفاع عن المعتقلين سواء كانوا من عناصر المنظمة الخاصة أو عناصر التنظيم السياسي، واستنجدت في ذلك بمحامين وطنيين وديمقراطيين من الجزائر وفرنسا، وكانت أيضا تؤمّن اتصالات مع المعتقلين بفضل وساطة المحامين[5].

---

[1] مناضل جزائري من مواليد البليدة انخرط في حزب الشعب مبكرا عام 1942 وتحصل على شهادة الباكالوريا بالبليدة ووصل إلى باريس في 1945 حيث سجل في مدرسة اللغات الشرقية وفي كلية الحقوق وأصبح أمينا عاما لجمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا 1946-1947 ومسؤول الفرع الجامعي لحزب الشعب الجزائري ثم عضو اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية ثم أصبح ممثلا عن الحركة في فرنسا تحت اسم زبير، فاجأته غرة نوفمبر وهو في مصر وإنخرط سريعا في صفوف الجبهة ليصبح في ما بعد ممثلا لها في نيويورك. **ينظر**: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص387 **وأيضا** محمد حربي، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، تر: نجيب عباد وصالح المثلوثي، (د.ط)، دار موفم للنشر، الجزائر، 1994، ص184.

[2]Malika EL Korso, «Algérie 1954- 1962 Les Robes Noires au front: entre engagement et art judiciaire», **Algérie 1954- 1962 les Robes noires au front: entre engagement et art judiciaire,** Actes du colloque international en hommage a Abdelhamid Benzine sous la direction scientifique de Malika El Korso**,** 5- 6 mars 2011, Editions les Amis de Abdelhamid Benzine, Alger, 2012, p 28.

[3]Ibid, p 28.

[4]محامٍ وحقوقي جزائري ولد في 26 ديسمبر 1923 بقسنطينة ناضل باكرا في صفوف حزب الشعب الجزائري وأحباب البيان والحرية وحركة انتصار الحريات الديمقراطية والتي كان المحامي والمستشار فيها، أعتقل في سبتمبر 1943 وفي عمله كمحامٍ في محكمة الجزائر تولى منصب الأمين العام للجنةمساعدة ضحايا القمع التي أنشأتها حركة انتصار الحريات الديمقراطية في أفريل 1948 ساهم بنشاطه في الثورة كعضو في فريق المحامين المكلف بالدفاع عن مناضليجبهة التحرير الوطني كلفه هذا النشاط الحبس لمدى عامين 1957-1958 ليخرج بعدها من السجن ويتولى رئاسة تحرير مجلة الاتحاد العام للعمال الجزائريين والعامل الجزائري. **ينظر**: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص ص:68-69.

[5] بن يوسف بن خدة، **جذور أول نوفمبر 1954**، تر: مسعود حاج مسعود، ط 2، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص230.

إنشاء هذه اللجنة (لجنة دعم ضحايا القمع) جاء عقب وقوع موجة من الاعتقالات على القادة السياسيين والناشطين في MTLD خلال انتخابات 08 أبريل 1948، حيث ألقت سلطات الاحتلال الفرنسي القبض على أغلبية المرشحين عن MTLD و قامت باعتقالهم. ونظراً لحجم القمع الذي تعرضوا له، قررت قيادة MTLD إنشاء منظمة منفصلة عن الحزب لمساعدة ودعم المتهمين وأُسرهم، كانهذا الخلق ضرورياً أكثر من أي وقت مضى نظراً لموجات القمع المنظمة من طرف السلطات الاستعمارية، ومما لا شك فيه أن تقديم المعونة لضحايا القمع، والدفاع عنهم أمام المحاكم يشكل عبئا ثقيلا على كاهل حركةMTLD،ويبدو أن الهيئة الخاصة التي تتحمل وحدها المسؤولية هذه المهمة هي الوحيدة القادرة على الاستجابة لهذا الإجراء، وفيما يتعلق بالمحاكمات الهامة التي يُتوقع فيها فرض عقوبات صارمة ضد المتهمين الجزائريين، يستخدم CSVR محامين من الجزائر وأيضا من الأجانب مثل المحامي بريت (Pritt) من نقابة المحامين في لندن، وتتولى CSVR مسؤولية جميع نفقات سفر هؤلاء المحامين في الجزائر العاصمة، ويشهد رئيس اللجنة «بأنهم لم يطالبوا أو يتلقوا أي رسوم في أي وقت من الأوقات»[1].

وفي هذا يقول المناضل محمد السعيد معزوزي[2]:«لا زلت أتذكره (المحامي توفيني) في سنتي 1953-1954 عندما كان يزورنا، فينقل إلينا الأخبار ويواسينا. كان يحضر لنا أيضاً كتباً مدرسية خاصة بمستوى نهاية التعليم الابتدائي كانت تستعملها ابنته، بغرض مساعدتنا في إعطاء دروس لرفقائنا المساجين. من جهة أخرى كنا نستطيع بفضله متابعة الأحداث التي تقع خارج السجن بصفة أحسن. وبهذه الطريقة استطعنا نهاية سنة 1953 بمناسبة محاكمتنا أن نتحصل على وثائق مؤتمر الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية. سمحت لنا هذه الوثائق بالتزود بمعلومات وقمنا بشرحها للآخرين، ومتابعة الحياة السياسية للحزب، وتنظيم نقاشات وسط المساجين. كان هذا يمنحنا الأمل والشجاعة...»[3]،وقد ظل المحامون يرافقون نشطاء الحركة الوطنية إلى غاية اندلا ع الثورة التحريرية وفي مقدمتهم الأستاذ ستيب الذي ظل يطلع موكليه على التطورات الحاصلة في الساحة السياسية إلى غاية اندلا ع الثورة وعن هذا يقول المناضل معزوزي:

---

[1]Ataouia Kralfa, **La profession d'avocat en Algérie coloniale (1830- 1962)**, Thèse présentée pour obtenir le grade de docteur de L'université de Bordeaux, Ecole doctorale de Droit, spécialité histoire du droit, Université de Bordeaux, Frances, 2016, p p: 359- 360.

[2] مناضل قديم في حزب الشعب، ولد سنة 1924 بالجزائر العاصمة، دخل معترك النضال الوطني عشية الحرب العالمية الثانية، اعتقل سنة 1945 ولم يطلق سراحه إلا بعد وقف إطلاق النار، وقد نشط وهو في السجن في تأطير خلايا جبهة التحرير الوطني في السجون. **ينظر**: عبد الله مقلاتي، **قاموس أعلام وشهداء وأبطال الثورة الجزائرية**، (د.ط)، منشورات بلوتو، الجزائر، 2009، ص490.

[3] محمد سعيد معزوزي، **عايشت الحلو والمر**، تس وتح: لحسن موساوي، تر: عز الدين بوكحيل، (د.ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2015، ص231.

«في الفاتح من نوفمبر ناداني المحامي توفيني إلى قاعة استقبال السجن. طلب أن أحضر بمفردي...والسبب هذه المرة هو أنه جاء من أجل أن يخبرني باندلا ع الثورة في الفاتح من نوفمبر 1954...»[1].

الكاتب لتاريخ المحاماة في الجزائر يجب أن لا يغفل عن الدور الذي قام به محامو المنظمة الخاصة لحركة انتصار الحريات الديمقراطية (1950- 1952)، ونجد منهم: تجمع محامي الجزائر العاصمة الذي ضم السيد عمار بن تومي، محامٍ منذ جانفي 1949 بحركة انتصار الحريات الديمقراطية، عبد الرحمن كيوان، عبد القادر وقواق وصلاح زيدي، وأيضا تجمع محامي قسنطينة الذي ضم كلاً من السيدين آيت حسن، حاج إدريس، بالإضافة إلى تجمع محامي باتنة والذي تكون من إبراهيم غربي والعيد العمراني، كذلك نجد تجمع محامي سطيف والمكون من السيدين أرزقي أمقران ولخضر العقون، يضاف إليهم تجمع محامي بجاية الذي ضم السيد مبروك بلحسين، وتجمع محامي وهران على رأسه السيدان محمد عابد، تيفاني، وتجمع محامي تيارت الذي ضم السيدين لعيمش ورحال،وتجمع محامي تلمسان المكون من السيدين: الحصار وحاج سليمان. وفي هذا تشير الباحثة مليكة قورصو إلى أن هذه القائمة ليست كاملة؛ أي أنه مازال هناك العديد من المحامين الذين لم يتم ذكرهم هنا كانوا يتكفلون بالدفاع عن المعتقلين الجزائريين قبل اندلا ع ثورة أول نوفمبر[2].

وبالرجوع إلى بعض الإحصائيات نجد أن الجامعة الجزائرية التي كانت تضم مدرسة للحقوق[3]، منذ افتتاحها في 20ديسمبر 1879 تزايد عدد طلبتها من الجزائريين من 09 طلاب في الموسم الجامعي 1919/1918 إلى 179 طالباً في الموسم الجامعي 1953/ 1954 إلا أنه تناقص إلى 91 طالباً في الموسم الجامعي 1957/1956[4]، وذلك راجع لتشديد السلطات الفرنسية الرقابة على هذا التخصص نظرا لأهميته في المساهمة في توعية الطلاب بالوضع اللاقانوني لفرنسا بالجزائر؛ في حين نجدها قد وجهت الطلاب لتخصصات أخرى بعيدة عن السياسة والقانون كالطب والأدب وغيرها. وهنا يمكننا

---

[1] محمد سعيد معزوزي، المصدر السابق، ص233.

[2] Malika EL Korso, op cit, p p: 27- 28.

[3] تأسست كلية الحقوق بالجزائر إثر قانون 20 ديسمبر 1879، وكانت هذه المدرسة تخضع لنفس التنظيم المطبق بكليات الحقوق بفرنسا ماعدا بعض الفروق و الاختلافات في بعض التخصصات ذات الصلة بالجزائر و كان الطلبة في آخر مسارهم الدراسي يحصلون على دبلوم ليسانس في الحقوق بعد إجرائهم للامتحانات النهائية في فرنسا إلى جانب أن المدرسة كانت تمنح دبلومات في الكفاءة والمحاماة وكتابة الضبط ودبلوم محضر قضائي. **ينظر**: بغداد خلوفي، «التعليم العالي بالجزائر أثناء الحقبة الاستعمارية»، **مجلة المواقف للبحوث و الدراسات في المجتمع و التاريخ**، تصدر عن جامعة معسكر، ع: 10، ديسمبر 2015، ص ص:168- 169.

[4] بغداد خلوفي، المرجع السابق، ص174.

القول بوجود محامين جزائريين تولوا الدفاع عن مواطنيهم أمام المحاكم الفرنسية في مقدمتهم الأستاذ بومنجل حتى وإن كان عددهم قليلاً.

1- تكوين هيئة الدفاع عن المُدَانين الجزائريين:

تعتبر المحاماة والدفاع عن المعتقلين بمثابة فصل آخر من فصول النضال في إطار القضية الوطنية، حيث كانت إحدى وسائل فضح الممارسات الاستعمارية المطبقة على المتَابَعينَ قضائيا، فالإعلام أصبح يتابع محاكمات المناضلين الموقوفين، ومنه فقد حَرَصَ المحامون على استغلال هذه النقطة لصالحهم وذلك لضمان ولو بقدر قليل عدالة المحاكمات، فقد أصبح المدانون يشعرون بأنهم ليسوا بمفردهم أمام الآلة القضائية الفرنسية، لتشكل هذه المجموعة من المحامين جبهة أخرى للكفاح السياسي والدفاع عن القضية الجزائرية[1]، فجعل المتهمون الجزائريون وكذلك محاموهم من المحاكمة منبراً للتعبير عن أفكارهم وفرصة لإبراز ارتباطهم بالشعب الجزائري وبجبهة التحرير الوطني، كما وضعوا الإدارة الاستعمارية في وضع المتهم وذلك من خلال تصريحاتهم ومرافعاتهم، وقد كان المحامون أحياناً يمنعون من إلقاء مرافعاتهم، وفي أحيان أخرى نجد أنهم ينسحبون احتجاجاً على عدم احترام حقوق الدفاع أو عن عدم اختصاص المحكمة، وفي جميع الأحوال كانت فرصاً سانحة لإعلام الرأي العام الدولي بجرائم الاحتلال الفرنسي[2]، وهكذا فقد بدأت مرحلة أخرى من كفاح الجزائريين ضد الاحتلال الفرنسي، وهي مرحلة الكفاح القضائي المعتمدة على كشف عيوب النظام الاستعماري وتناقضات الخطاب الجمهوري الذي من السهل إثباته فكرياً عند معاينته من الخارج أو عند بذل جهد لتطبيق صرامة الفكر[3].

أولى قادة جبهة التحرير الوطني أهمية كبيرة للدور الذي يمكن أن يلعبه الدفاع عن المتهمين الجزائريين في خدمة الثورة والقضية الجزائرية، ففكروا في تكوين فريق محامين يكون تابعاً إدارياً لجبهة التحرير الوطني،تكون مهمته مرافقة المدانين الجزائريين أمام المحاكم الفرنسية، فعند اندلا ع الثورة التحريرية الجزائرية في

---

[1] عبد الرحمن مزيان شريف، **حرب الجزائر في فرنسا موريبيان: جيش الخفاء**، تق: جاك فرجاس، تر: العربي بوينون، (د.ط)، دار الحكمة للنشر والطباعة والترجمة والتوزيع، الجزائر، 2013، ص249.

[2] جاكلين قروج، **مداشر وسجون**، تر: نسيمة مسعيد، مراجعة، عبد المجيد سالمي، (د.ط)، طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر، 2013، ص94.

[3] عبد الرحمن مزيان شريف، المصدر السابق، ص253.

الفاتح من نوفمبر 1954، رفضت فرنسا الاعتراف بالطابع الوطني لها، فقدمت الآلاف من المعتقلين للمحاكم المدنية والعسكرية على أساس أنهم ارتكبوا جرائم تدخل في إطار الإخلال بالقانون العام، ولذلك فإن جبهة التحرير الوطني لم تغفل عن وضع إطار تنظيمي للدفاع عن المعتقلين الجزائريين في السجون الفرنسية وذلك بتوكيل دفاع عنهم من المحامين جزائريين كانوا أو فرنسيين.

إن وجود آلاف المعتقلين القابعين في السجون وحتى الملاحقين من قبل البوليس شكل واحدة من أكبر الصعوبات التي واجهت جبهة التحرير في بداية الثورة، من حيث إيجاد العدد الكافي من المحامين للتكفل بقضايا المدانين السياسيين الذين تزايد عددهم بشكل كبير مع تزايد نشاط الثورة في الجزائر أو في فرنسا، ففي 1955 كان عدد المعتقلين الجزائريين من المناضلين 1755 مناضلاً، ووصل عددهم إلى 4819 مناضلاً معتقلاً في 1957، أما في سنة 1958 فقد زاد عدد المناضلين الموقوفين من قبل سلطات الاحتلال ليبلغ 30000 مناضل في فرنسا فقط ونلاحظ أن أغلب الموقوفين في فرنسا رحلوا إلى الجزائر وأعدموا منذ وصولهم بدون محاكمة، إذ كان الموقوفون في الجزائر أسوأ حظاً من نظرائهم في فرنسا من حيث طريقة تعامل السلطات الفرنسية معهم[1].

كانت هناك عدة محاولات لتأسيس لجنة للدفاع عن المدَانين الجزائريين ومنها مبادرة المناضل رابح بيطاط[2]، فبداية من مارس 1955 شعر كل من رابح بيطاط مسؤول الحبس بسجن بربروس[3] وعبانرمضان[4] الذي أصبح مسؤول جبهة التحرير الوطني بالجزائر العاصمة والمناضل عمار بن التوميبضرورة إنشاء مجموعة محامي جبهة التحرير الوطني في العاصمة، وذلك بسبب كثرة القضايا المدرجة

[1] مليكة عالم، المرجع السابق، ص217.

[2] مناضل جزائري ولد عام 1925 في عين الكرمة بمنطقة قسنطينة، انضم إلى حزب الشعب خلال الحرب العالمية الثانية، وأصبح عضواً في المنظمة الخاصة لاحقته سلطات الاحتلال ابتداء من1954، من أبرز قادة جبهة التحرير الوطني وقائد للمنطقة الرابعة اعتقل في 23 مارس 1955، أصبح عضو المجلس الوطني للثورة 1956، ثم عضواً في الحكومة المؤقتة 1958، ساند بن بلة عام 1962 وأصبح عضواً في المكتب السياسي لجبهة التحرير ليستقيل في 1964 ويؤيد انقلاب الهواري بومدين ويصبح وزيرا للدولة 1965 ثم وزيرا للنقل 1972. **ينظر**: محمد حربي، المصدر السابق، ص188.

[3] سجن بربروس أو سركاجي سجن مدني بالجزائر العاصمة محمي على درجة عالية وظروف الاعتقال فيه قاسية خلال حرب التحرير أعدم فيه آلاف الوطنيين، يقع السجن في حي باب الواد بالجزائر العاصمة. **ينظر**: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص193.

[4] سياسي جزائري ولد عام 1920 من عائلة متواضعة من العجورة من القبائل الكبرى، يترك عبان الوظيفة العمومية عام 1945 ليتفرغ للنضال من أجل الاستقلال، بسبب نشاطه كمناضل في حزب الشعب اعتقل في عام 1950، وبمجرد إطلاق سراحه التحق بجبهة التحرير الوطني 1955 وأصبح من أبرز القيادات فيها فتفاوض مع قادة الأحزاب القديمة للالتحاق بالثورة توفي بالمغرب في كمين ديسمبر 1957.**ينظر**:محمد حربي، المصدر السابق، ص185.

للمتابعة أو المرافعة[1]، فحضور المحامين كان أساسياً في كل مراحل الاعتقال، إذ كان عليهم أن يتدخلوا لفضح التعذيب وللمطالبة بالبحث عن المفقودين وللمرافعة في المحاكم[2]، وأيضا كان من الضروري تنظيم الدفاع عن الوطنيين المحولين أمام محكمة الاستئناف والهيئات القضائية الملحقة بها، ووفقاً لهذا كلف رابح بيطاط المناضل عمار بن التومي بمهمة إنشاء مجموعة جزائرية للمحامين، فيقول هذا الأخير أن البداية كانت بقيامه بتوزيع عدة رسائل كان قد أرسلها له مجموعة من المعتقلين للتكفل بالدفاع عنهم، كان ذلك بتحريض من مسؤولي الاعتقال السياسي الزبير بوعجاج ثم رابح بيطاط ومن ورائهم رجال أول نوفمبر[3].

هذا من جهة ومن جهة أخرى كانت هناك محاولة من طرف المناضل صالح الوانشي[4]، فعند اندلاع الثورة التحريرية طلب المناضل صالح الوانشي من السيد عمار بن تومي أن يتحمل الدفاع عن مناضلي جبهة وجيش التحرير المدَانين أمام المحاكم الفرنسية، وكان اللقاء بينهما في حيدرة في مقر إقامة أندري ماندوز[5]. اللقاء الأول تبعه لقاء ثانٍ في مكتب المحامي بن التوميبصفته المزدوجة كعسكري في جبهة التحرير الوطني ومحامٍ من طرف رابح بيطاط[6]، ليتبع هذا الاجتماع باجتماع آخر أعلن خلاله عن تأسيس هيئة دفاعية مكلفة بالدفاع عن المعتقلين الجزائريين تحت اسم "هيئة الدفاع عن المعتقلين الجزائريين"، ومنه تكونت مجموعة المحامينبالجزائربعد لقاء تم في مكتب المحامي الأستاذ لويس قرانج(Louis Grange)بالجزائر العاصمة، وذلك في صيف 1955، وضمت كل من

[1] عمار بن تومي، المصدر السابق، ص127.

[2] بوعلام بن حمودة، **الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954**، (د.ط)، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2012، ص421.

[3] عمار بن تومي، المصدر السابق، ص ص:127، 189.

[4] من مواليد سنة 1923 بتيزي وزو. مناضل قديم في الحركة الوطنية حيث انخرط كعضو في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ثم قيادي في اللجنة المركزية للوحدة والعمل، عين كمسؤول عن فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا التي ترأسها بين سنتي 1955- 1957، اعتقل سنة 1957 ولم يطلق سراحه إلا في سنة 1962. توفي في ماي 1990. **ينظر**: عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص533.

[5] وطني فرنسي وصديق للثورة الجزائرية مختص في اللغة اللاتينية وخاصة فيفكر القديس أوغستين، أدار في سرية صحيفة شهادة مسيحية أثناء الاحتلال الإيطالي لفرنسا وغداة التحرير أسس صحيفة ليبراسيون اليومية وتيموانياج كريتيان الأسبوعية حيث تولى في سن 28 منصب أول رئيس تحرير لها وفي 1946 غادر فرنسا نحو الجزائر ليكتشف المعاملة اللاإنسانيةالمسلطة على الجزائريين عين في نفس السنة أستاذا محاضرا في كلية الأدب لجامعة الجزائر وتعاون مع جمعية الشبيبة الجزائرية من أجل العمل الاجتماعي وأسس لجنة العمل للمثقفين الجزائريين التي ترأسها، في سنة 1956 اضطر لمغادرة الجزائر حيث ارتبط بعدها بشبكات دعم الثورة الجزائرية. **ينظر**: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص ص:348- 349.

[6] Malika EL Korso, op cit, p p: 28- 29.

الأساتذة: عمار بن تومي، محي الدين جندر، محمد صديق بن يحي، نافع رباني، إسحاق قج، محمود زرطال ومحمد حاج حمو، ثم توسعت المجموعة إلى الأساتذة: حميد حماد، عمر منور، وقدور ستور وأمقران عمارة[1]، وشارك معهم بصفة تلقائية المحامون الشيوعيون: الأستاذ لويس غرانج، إيلي قادج (Eli Gadge)وألبرت سماجا(Albert Samaja)، فيما بعد تم إدماج محاميين اثنين متربصين وهما: الأستاذ أرزقي بوزيدة الذي لم يُنْهِ تربصه إلا في 24 جانفي 1956 والأستاذ غوثي بن مالحة الذي قدم مساهمته في الدفاع عن المدَانين الجزائريين حتى قبل إنشاء المجموعة[2]، ثم وبحسب تسجيلهم بالمكتب التحق بمجموعة الجزائر العاصمة كل من: الأستاذ حميد حماد، عمر منور، حسين طالبي، الذي كان متربصاً بمكتب عمار بن التومي، والذي استخلفه فيه بعد إيقافه، ما تسبب في وضعه بسجن البرواقية في مارس/ أفريل 1957، وحسب ما سمحت به نشاطاتهم العسكرية ضمن جبهة التحرير الوطني من وقت لآخر، وقدم كذلك الأستاذان علي بومنجل وعبد الرزاق شنتوف مساهماتهما[3]. وهكذا تولد أول تجمع لمحاميي الجبهة في الجزائر العاصمة، ليتحد معهم بعدها تجمع محاميي وهران، قسنطينة، سطيف وباتنة[4].

يؤكد هذا الطرح الأخير حول قضية تكوين هيئة الدفاع عن مناضلي جبهة التحرير الوطني أيضاً المحامي لويس قرانج الذي شهد بان أول تجمع للمحامين التابعين لجبهة التحرير تشكل بداية سنة 1955 في مكتبه، بمشاركة كل من السادة المحامين: إيلي قادج، ألبرت سماجا، شنتوف، بن يحي، حاجحمو، بن تومي، نافع رباني، جندر، قدور ستور[5]، بوزيدة، بن ملحة وغيرهم من المحامين، هؤلاء اجتمعوا بعد ذلك في مكاتب الأساتذة: بوزيدة، شنتوف، حاج حمو ليتجنبوا شكوك الشرطة الفرنسية[6].

---

[1] بوعلام بن حمودة، المصدر السابق، ص ص:421- 422.

[2] **ينظر**: الملحق رقم 02.

[3] عمار بن تومي، المصدر السابق، ص128.

[4] Malika EL Korso, op cit, p p: 28- 29.

[5] محامٍ جزائري ونائب رئيس اللجنة المكلفة بالاستفتاء من أجل الاستقلال 1962. أول نقيب للمحامين بمكتب الجزائر. في سنة 1954 كان أحد مؤسسي شبكة المحامين للدفاع عن مناضلي الثورة الجزائرية. سجن لمدة ثلاث سنوات ثم وضع تحت الإقامة الجبرية في وهران إلى غاية سنة 1961 توفي في نوفمبر عام 1997.**ينظر**:عاشور شرفي، المرجع السابق، ص187.

[6] Christian Phéline, **Des Algériens au Barreau: Les avocats d'origine musulmane dans l'Alger coloniale**, Préface de: Ali Haroun, CASBAH éditions, Alger, 2017, p p: 142- 143.

نلاحظ هنا بأن أغلب المحاولات التي كانت لتشكيل لجنة الدفاع عن المعتقلين التابعة لجبهة التحرير ارتكزت على شخص المناضل عمار بن تومي، وذلك لما يتمتع به هذا الأخير من خبرة في ميدان القانون والمحاكم الفرنسية، فهو كان محامياً لدى محكمة الجزائر، إضافة إلى تاريخه النضالي من أجل القضية الجزائرية قبل اندلاع ثورة نوفمبر،حيث كان مناضلاً في حزب الشعب ثم في حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وأيضا لما يتمتع به من علاقات كبيرة من خلال احتكاكه بقيادة جبهة التحرير الوطني؛ فهو محامي رابح بيطاط، كما أن للمحامي علاقات كثيرة مع المحامين الفرنسيين خاصة اليساريين الذين أبدوا رغبتهم في الدفاع عن المناضلين الجزائريين والأهم من هذا كله أنه كان قبل اندلاع الثورة التحريرية يشغل منصب مسؤول عن لجنة مساندة ضحايا القمع التي أنشأتها حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

يظهر لنا أيضاً الإصرار الذي كان لدى قادة الجبهة بضرورة تكوين مجموعة للمحامين، فلا يمكن أبدا وبأي شكل من الأشكال بقاء العمل بصفة تطوعية من قبل المحامين؛ هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى كانت الجبهة تسعى لتأكيد صفة تمثيلها لكل طبقات الشعب الجزائري ومن بينهم المعتقلون أو المدانون، ومنه سعت لإيجاد شكل يضمن لها تحقيق الغايتين معا وكان ذلك بتكوين "هيئة الدفاع عن المعتقلين الجزائريين".

إن أكبر مشكلة واجهها هذا التجمع الفتي هي توفير القدر الكافي من المحامين لتأطير جميع المناضلين المعتقلين في السجون الفرنسية سواء داخل الجزائر أو خارجها، ومنه خاض بعض المناضلينالذين عينوا بالتحديد للقيام بهذه المهمة جولة طويلة لإقناع المحامين خاصة الفرنسيين منهم بالانضمام للهيئة، فنظراً للحملات التعسفية التي طالت المحامين الجزائريين النشطين وتخوفهم من قمع السلطات الفرنسية، كان لزاماً على قيادات جبهة التحرير الاستعانة ببعض المحامين الفرنسيين من أصحاب الثقة، ليتخذهم المدانون الجزائريون للدفاع عنهم[1]، ومنذ بداية العمل ضمن هذه الهيئة كان من المتوقع وجود نقص في المحامين فمباشرة بعد التأسيس أرسلت طلبات إلى أعضاء المجموعة للتكفل بالدفاع عن المعتقلين وما إذا وجد أحدهم نفسه غير قادر فإنه يطلب من عمار بن تومي التكفل بالقضية أو القضايا التي لا يمكن معالجتها[2].

وعلى الرغم من تطوع العديد من المحامين للدفاع عن المعتقلين الجزائريين الذين طلبوا من تلقاء أنفسهم الانضمام لهيئة الدفاع[3]، كبعض المحامين الجزائريين الشباب الذين قبلوا تلقائياً الانضمام إليها، إلا

[1] مليكة عالم، المرجع السابق، ص218.

[2] عمار بن تومي، المصدر السابق، ص189.

[3] عمر بوداود، المصدر السابق، ص121.

أن البعض الآخر منهم كان أكثر تحفظاً، وتم إقناعهم فيما بعد بضرورة المشاركة في الدفاع وكان ذلك بفضل مناضلي جبهة التحرير الوطني الذين أرسلهم عبان رمضان لهذا الغرض بالتحديد[1]. ورغم ذلك فقد ظل العدد غير كافٍ، لذا شرع الأستاذ مراد أوصديق[2] الذي عين مسؤولاً عن لجنة المحامين بفرنسا وبمساعدة المحامين: بن عبد الله عبد الصمد[3]، ولد عودية أمقران[4]، ميشال زافريان(Michel Zavran)[5]، جاك فرجاس (Jacques Vergas)[6]، إلى إقناع البعض من زملائهم في فرنسا بالانضمام إلى فريق المحامين، وفي الأخير نجح هذا المسعى بالتحاق مجموعة من المحامينبهم وتجاوبوا بحماسة وقبلوا بمواجهة العديد من المخاطر التي سيتعرضون لها بسبب هذا الموقف[7].

نجد من بين هؤلاء المحامين رينيه(Renée)، بيار ستيب، هنري دوزون، بيار برون، إيف ديشيزيل، جيزيل حليمي، إيف جوفا(Yves Joffa)، بيار كالدور(Pierre Kaldur)، نيكول

---

[1] عمار بن تومي، المصدر السابق، ص127.

[2] محامٍ جزائري من مواليد ولاية سطيف، استقر ببجاية كمحام شاب واعتقل في 1949 بتهمة عدم الانصياع لأمر الخدمة العسكرية، ناضل في جبهة التحرير الوطني ضمن فريق المحامين، شارك في الدفاع عن حملة الحقائب 1960، في 1961 أدانته الغرفة التأديبية بستة أشهر حبسا بتهمة المساس بأمن الدولة كما تعرض الشارع الذي يتواجد به مكتبه للتفجير، تحمل عدة مسؤوليات في فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا. **ينظر**:عاشور شرفي، المرجع السابق، ص53.

[3] ولد في تلمسان عام 1927 وتوفي في باريس بعد صراع مع المرض عام 2005، وتوضح مسيرته التزام الشباب الجزائريين الذين وضعوا من بداية النضال من أجل التحرير مواهبهم لخدمة المسلحين الذين تم القبض عليهم وتقديمهم للمحاكم المدنية والعسكرية،كان محامياً في نقابة المحامين في باريس وكان من بين الأوائل الذين تم استشمارهم لتأسيس هيئة الدفاع خاصة في فرنسا، بعد الاستقلال مارس مهامه كرئيس بلدية في وهران ورئيس الخطوط الجوية الجزائرية لعدة سنوات، وبعد ذلك ارتدى من جديد ثوب المحامي ليصبح رئيس نقابة المحامين في الجزائر العاصمة. **ينظر**: https://WWW.barreau-alger.dz. يوم الخميس 9 أفريل 2020، الساعة التاسعة صباحاً.

[4] ولد عودية أمقران: محامٍ جزائري من أصل قبائلي، كان أحد المؤسسين الأوائل لتجمع محامي جبهة التحرير الوطني، كان مكلفا بالدفاع عن المدانين الجزائريين في منطقة باريس. تم اغتياله من طرف عناصر اليد الحمراء في مكتبه بباريس يوم 23 ماي 1959. **ينظر**:

Jacques Verges**, l'anticolonialiste**, Entretiens avec: Philippe Karim Feliss, Chihab éditions, Alger, 2005, p25. **Et** Ali Haroun, **Algérie 1954- 1962 les Robes noires au front: entre engagement et art judiciaire,** Actes du colloque international en hommage a Abdelhamid Benzine sous la direction scientifique de Malika El Korso**,** 5- 6 mars 2011, Editions les Amis de Abdelhamid Benzine, Alger, 2012, p 57.

[5] عضو تنسيقية المحامين لجبهة التحرير الوطني، كان حاضرا في كل ما قامت به تنسيقية محامي حزب جبهة التحرير. هرب من فرنسا إلى بلجيكا رفقة المحامي جاك فرجاس والمحامي كوريجي. نشر بالاشتراك مع فرجاس ملف "المفقودين" والذي تناول قضية المفقودين الجزائريين خلال حرب التحرير. **ينظر**:رشيد خطاب، المصدر السابق، ص231.

[6] محامٍ جزائري من مواليد سنة 1925 بتايلاندا من أب فرنسي وأم تايلاندية، كان أحد أبرز الوجوه النشطة في الحزب الشيوعي الفرنسي، عرف بدفاعه عن مناضلي الثورة التحريرية الجزائرية، كما دافع عن القضية الجزائرية من خلال المؤتمرات والمقالات الصحفية. لقبه الجزائريون ب "منصور" وتزوج بعد الاستقلال من المجاهدة جميلة بوحيرد. توفي سنة 2013 في باريس إثر سكتة قلبية. **ينظر**: عبد القادر تركي، عثمان زقب، «المحامون الفرنسيون ودورهم في الدفاع عن مناضلي الثورة الجزائرية – دراسة حالة الأستاذ جاك فرجاس»، **مجلة آفاق علمية**،مج: 13، ع: 1، جانفي 2021، ص ص:162، 167.

[7] عبد الرحمن مزيان شريف، المصدر السابق، ص252.

دريفوس(Nicole Dreyfus) وبول برومب(Paul Brumb)، بعض هؤلاء المحامينبمن فيهم المحامون الشيوعيون، بادروا إلى تشكيل مجموعة من المحامين للدفاع عن نشطاء جبهة التحرير الوطنية والدفاع عن القضية التي كانوا يقاتلون من أجلها، ثم وافق خمسة عشر محامياً منهم على البقاء في الجزائر ليكونوا مع الجزائريين المسجونين في الجزائر العاصمة ووهران وقسنطينة وأماكن أخرى، تاركين مكاتب المحاماة الخاصة بهم في باريس أو مرسيليا أو بوردو أو ليون أو ميتز أو ليموج أو تولوز[1].

وفي هذا يذكر المحامي هنري كوبون أنه بعد انتهائه من مهمة الدفاع عن أحد المدانين الجزائريين جاءه المحامي موريس كوريجي (Maurice Courrege)[2] عضو هيئة الدفاع عن مناضلي جبهة التحرير وعرض عليه الانضمام إليهم قائلا:«هل ترغب في الانضمام إلى مجموعتنا للمحامين المدافعين عن المناضلين في جبهة التحرير الوطني؟»، فقبل كوبون بالمهمة، وأصبح بذلك عضواً في هيئة الدفاع، كما طلب منه بعد ذلك البحث عن زملاء أكفاء يرضون بتعزيز صفوف مجموعة المحامين المدافعين عن مناضلي جبهة التحرير الوطني بفرنسا أو بالجزائر لكن المهمة كانت صعبة فالخوف من مخالفة القواعد حتى ولو كان في سبيل القضايا العادلة أو التعرض للاستنكار جعل بعض المحامين يحجمون على الانضمام للهيئة[3].

أما عن انضمام المحامي فرجاس للدفاع عن المعتقلين الجزائريين فنستطيع القول أن قدرة هذا المحامي المناضل الحقيقية بدأت مع حرب الجزائر، عندما أخذ على محمل الجد مسألة الدفاع عن الثوار الجزائريين فمن وجهة نظره تعتبر مسألة الدفاع عنهم عملاً جد موضوعي، ومن ثم أصبح ملتزما بالدفاع عنهم ووقف بالمرصاد في الأوساط الوطنية[4]، حيث كانت أولى اتصالاته بالجبهة عندما كان في الثلاثين سنة من عمره، حيث دخل الجزائر في مهمة للدفاع عن أحد المناضلين الجزائريين، ونظمت الجبهة عملية قدومه؛ حيث تم استقباله من طرف المكلفة من قِبل قيادة جبهة التحرير زهرة ظريف

---

[1]Ataouia Kralfa, op cit, p 364.

[2] أحد أعضاء لجنة محامي جبهة التحرير الوطني، دافع عن أعداد كبيرة من المدانين الجزائريين في المحاكم الفرنسية، نشر سنة 1959 رفقة جاك فرجاس وميشال زافريان ملف "المفقودين" الذي عرضوا من خلاله حالة 175 مفقودا جزائريا خلال حرب التحرير. **ينظر**:رشيد خطاب، المرجع السابق، ص395.

[3] هنري كوبون، المصدر السابق، ص ص:22، 73.

[4]André Videau, «L'Avocat de la terreur, Documentaire français de Barbet Schroeder», IN: **Hommes & Migrations**, n°1267, Mai- juin 2007, La Cité Nationale de l'Histoire de l'Immigration, paris, p p: 154-155.

بيطاط[1]، فيقول:«كان عمري 30 سنة حين جئت إلى الجزائر وكنت في الفندق أين ينزل المحامون الباريسيون، عندها استقبلتني المكلفة من طرف جبهة التحرير الوطني زهرة ظريف»[2]، وبعدها قدمت المناضلة زهرة ظريف بيطاط تقريرا حول المحامي أوردت فيه أنه محامٍ شيوعي مستعد لتأسيس جماعة محامي "الأفلان"، كما أنه مستعد لشن حملة إعلامية في فرنسا وفي العالم يندد فيها بالوسائل القمعية الفرنسية تجاه الجزائريين خاصة التعذيب، وأنه ينتظر الضوء الأخضر من قادة جبهة التحرير الوطني مع ملفات موثقة بأدلة دامغة[3]، بالإضافة إلى هؤلاء فإن المجمع تم تدعيمه بالمحامين المبعوثين من طرف فيدرالية فرنسا لجبهة التحرير؛ فانضم بذلك عدد من المحامين الجدد إلى تجمع المحامين ومنهم: السيدة جيزال حليمي[4]، السيد إيف جوفا، بيار كالدور، نيكول دريفوس[5].

إن عمل ونشاط هيئة الدفاع عن المدانين الجزائريين لم يدم طويلا فالمدة التي وُجدت فيها لم تتعدَّ18 شهرا[6]، حيث ألقي القبض على كل المجموعة باستثناء أرزقي بوزيدة ومحمد حاج حمو ونافع رباني الذين تمكنوا من الفرار إلى تونس بفضل غيابهم عن العاصمة يوم التوقيف[7].

ومع ذلك فإن تشكيل هيئة الدفاع عن المعتقلين الجزائريين في صيف 1955 يُعد كأول مبادرة رسمية قامت بها الجبهة لتنظيم الدفاع عن المعتقلين حتى وإن كانت مدة نشاطها قصيرة؛ إلا أنها سجلت وقوف قادة الجبهة إلى جانب مناضليه المعتقلين، فالتدخل المباشر من عبان رمضان ورابح

---

[1] ولدت بتيارت سنة 1934، كانت طالبة في كلية الحقوق بجامعة الجزائر عندما تجندت للجهاد من أجل استقلال البلاد، انضمت إلى منطقة الجزائر المستقلة في 30 سبتمبر 1956، تم اعتقالها مع ياسف سعدي في 25 سبتمبر 1957 وحكم عليها بـ20 سنة سجناً بتهمة الإرهاب، أطلق سراحها غداة الاستقلال في 1962. **ينظر**: زهرة ظريف، **مذكرات مجاهدة من جيش التحرير الوطني منطقة الجزائر المستقلة**، تر: محمد ساري، (د.ط)، منشورات الشهاب، الجزائر، 2014.

[2]Jacques Vergès, «Jacques Vergès et le FLN algérien», **Le monde**, 16août 2013, https://www.lemonde.fr/societe/video/. يوم الاثنين 22 جويلية 2019، الساعة الخامسة مساءً.

[3]زهرة ظريف، المصدر السابق، ص439.

[4] هناك اختلاف حول جزيل حليمي فمن جهة اعتبرتها الباحثة مليكة القرصو من محامي هيئة الدفاع عن مناضلي جبهة التحرير الوطني ومن جهة أخرى نجد بعض المؤرخين الآخرين يرون عكس ذلك ومنهم صاحبي كتاب "حملة الحقائب" هيرفي هامون وباتريك روتمان فقد ذكرا أن المحامية كانت تدافع أكثر على مناضلي الحركة الوطنية الجزائرية المصالية كما أنها حاولت التقرب من الجبهة دون جدوى، لكن هذا لم يمنع توليها الدفاع عن بعض مناضلي جبهة التحرير لكن بتكليف شخصي من المعتقلين أو عائلاتهم .

[5]Malika EL Korso, op cit, p 29.

[6] عمار بن تومي، المصدر السابق، ص189.

[7] بوعلام بن حمودة، المصدر السابق، ص422.

بيطاط في تأسيس هذا التنظيم دليل كافٍ على ذلك، وبإنشائها أصبح للجبهة ذراع قانوني لمواجهة القضاء الفرنسي الذي ألحق عنوة بالجيش الفرنسي بعد إقرار قانون حالة الطوارئ، فالمعتقل بذلك أصبح يعلم بأنه ليس وحيدا أمام القضاء وبأنه أصبح مدعوما من قبل الجبهة.

ورغم قتل هذه المبادرة في المهد من قبل السلطات الفرنسية وذلك باعتقال جل أعضائها، إلا أن مسؤولي الجبهة واصلوا إصرارهم على الوقوف إلى جانب المعتقلين، وكانت بذلك المبادرة الثانية هذه المرة من الأراضي الفرنسية حيث تولت فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا تكوين تنظيم يضمن مواصلة المهمة في الدفاع عن المعتقلين.

ففي فرنسا لم تغفل جبهة التحرير الوطني في وضع إطار تنظيمي للدفاع عن المعتقلين الجزائريين داخل السجون الفرنسية وذلك بتوكيل هيئة دفاع مكونة من المحامين الجزائريين والفرنسيين على حد سواء[1]، فالأوضاع في فرنسا أصبحت جد معقدة خاصة بعد أن قررت الجبهة نقل المعارك إلى قلب الأراضي الفرنسية وقيامها بعدة عمليات هناك استهدفت عدة مناطق حساسة كالمصانع والمعامل والقيام بمجموعة من الاغتيالات في صفوف الطرف الفرنسي، الأمر الذي خلق موجة ذعر حقيقية داخل الأراضي الفرنسية ومطالب ملحة بضرورة محاسبة المسؤولين عن ذلك، هذا الوضع صاحبته موجة اعتقالات واسعة في صفوف المهاجرين الجزائريين في فرنسا؛ حتى أصبحت السجون الفرنسية تعج بالمعتقلين الجزائريين. في ظل هذه الأوضاع سارعت الجبهة إلى إعادة بعث هيئة الدفاع عن المعتقلين الجزائريين؛ لكن هذه المرة تحت اسم "تجمع المحامين"، فالفكرة ظلت تراود بعض المناضلين والذين كانوا فقط بانتظار الظرف المناسب لتجسيدها.

قررت فدرالية الجبهة بفرنسا في مارس 1957 تكوين تجمع محامين جزائريين وفرنسيين لكي يتولوا الدفاع عن المدَانين الجزائريين في الجزائر وفرنسا، كانت فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا في أوج نشاطها في ذلك الوقت خاصة مع تولي المناضل عمر بوداود رئاستها والذي كان متحمسا لهذه المبادرة، حيث اجتمع هذا الأخير مع الأستاذ ستيب الذي كان يرأس مجمعاً صغيراً للمحامين يهتم بالدفاع عن الجزائريين، واقترح عليه توسيع مجمعه ليشمل العديد من المحامين اليساريين الذين عرضوا خدماتهم على

[1] مليكة عالم، المرجع السابق، ص218.

مسؤولي الفيدرالية؛ وحسب بوداود فإن ستيب رفض أن يوظف ضمن مجمعه محامين لم يخترهم بنفسه، ومن هنا انطلقت مهمة إنشاء مجمع جديد يتكفل بالدفاع عن المعتقلين الجزائريين[1].

وحسب المناضل عمار بن التومي فإن فكرة تكوين هذا المجمع ترجع إلى المناضل إسماعيل مهنة، فبعد أن تم تفكيك المجموعة الأولى لمحامي جبهة التحرير الوطني والتي كانت قد تكونت في الجزائر العاصمة كما أشرنا سابقاً، حدث الاستخلاف سريعا بداية بمحامي الطليعة مثل جاك فرجاس منذ شهر أفريل 1957، ثم بواسطة مجموعة محامي جبهة التحرير الوطني التابعة لفيدرالية جبهة التحرير بفرنسا[2]، ألقيت مهمة تجسيد هذا المشروع على عاتق المناضل بشير بومعزة[3] الذي قام بالاتصالبمجموعة منالمحامين وهم: عبد الصمد بن عبد الله ومراد أوصديق وبن عودية الذي اشترك معه في مكان بولبينة حتى أصبح مسؤول تجمع المحامين[4]،وفي هذا الوقت كان للمحامي الجزائري بن عبد الله الذي يدافع من قبل عن مناضلي الجبهة أنشطة أخرى ضمن الجبهة، وكان أوصديق وأمقران ولد عودية في نفس الوضعية، فأخذت لجنة الفدرالية قراراً بتكليف قدور العدلاني[5] بجمع هؤلاء المناضلين، وأن يقترح عليهم الإجراءات المقررة من طرف الفدرالية؛ فكان ردهم أنهم قبلوا بطبيعة الحال وحضروا جميعاً إلى شقة رقم 13 شارع Guengaud بمكتب الأستاذ أوصديق، وقدم لهم العدلاني منسق الدفاع مع

---

[1] عمر بوداود،المصدر السابق، ص121.

[2] عمار بن تومي، المصدر السابق، ص199.

[3]مجاهد جزائري،ولد في29 نوفمبر 1927 بخراطة درس المرحلة الثانوية بقسنطينة ليلتحق بحزب الشعب ثم مناضل في حركة انتصار الحريات الديمقراطية اعتقل على اثر أحداث 08 ماي 1945 ليتعرض خلال اعتقاله للتعذيب وتهمته أنه شكل لجانا لتقديم العون لضحايا القمع، أصبح من المساعدين المقربين من مصالي الحاج بفرنسا ولعب دورا مهما في أزمة 1949 مقدما تأييده للاتجاه العربي الإسلامي، انضم فورا لجبهة التحرير الوطني واعتقل في02 نوفمبر 1954 ووضع رهن الإقامة الجبرية لمدة عامين عين مسؤولا عن لجنة مساندة المعتقلين في فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا يعتقل مرة أخرى في 02 ديسمبر 1958 بمنزل أحد أصدقائه تعرض لأبشع أنواع التعذيب وهو في السجن فألف كتاباً حول هذا الموضوع رفقة خمسة منأصدقائه حمل عنوان" الغرغرينا"وصدر الكتاب في 16 جوان 1959 ، تمكن عام 1961 من الفرار من السجن ليلتحق بلوزان. **ينظر**: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص99.

[4]Amar Bentoumi, «Les robe noires au front: Abdessamad Benabdellah et Mourad Oussedik, avocats et fondateurs du collectif des avocats FLN de la fédération de France», **Algérie 1954- 1962 les Robes noires au front: entre engagement et art judiciaire,** Actes du colloque international en hommage a Abdelhamid Benzine sous la direction scientifique de Malika El Korso**,** 5- 6 mars 2011, Editions les Amis de Abdelhamid Benzine, Alger, 2012, p 39.

[5] اسمه الحقيقي عمار العدلاني ويلقب بـ "صالح" أو "قدور"، من مواليد سنة 1935 بتيزي وزو، كان مناضلا في صفوف حزب الشعب الجزائري وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية. عين كقيادي في فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا من سنة 1956 إلى سنة 1962، ويعتبر أحد منظمي المظاهرات التي دعت إليها جبهة التحرير الوطني في أكتوبر 1961 بباريس. **ينظر**: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص 239 **وأيضا**علي هارون، المصدر السابق، ص ص:575، 578.

المناضل وبشير بومعزة شرحا مفصلا عن المهمة الجديدة، وفي هذه المناسبة نفسها أعلن بن عبد الله الذي رشح مسبقاً كمسؤول للدفاع أنه يفضل عدم تحمل هذا التكليف لسبب أمني نظراً لافتراض كونه أمين المال لجبهة التحرير الوطني وهو معروف لدى اليد الحمراء[1] فعين أوصديق مسؤولاً عن الدفاع وبن عبد الله عن هيكلته[2]؛ وعلى هذا النحو كانت الوضعية في بداية سنة 1958[3].

إن مسؤولي تجمع المحامين لم يكونوا محامين؛ بل كانوا مناضلين قياديين في جبهة التحرير الوطني، وتولى قيادة هذه اللجنة على التوالي: بشير بومعزة، عبد الرحمن بارة، أبو بكر بلقايد، حسين مهداوي، ومن خارج فرنسا فإن عملية متابعة المجموعة تمت من طرف علي هارون تحت سلطة عمر بوداود مسؤول فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا[4]. وهكذا كان بشير بومعزة أول مسؤول عن التجمع الجديد لكن سرعان ما تعرض للاعتقال في ديسمبر 1958 ليخلفه على رأس هذا التنظيم المناضل أبو بكر بالقايد[5].

تكونت المجموعة في البداية من السادة: مراد أوصديق، عبد الصمد بن عبد الله، أمقران ولد عودية، ثم ازداد هذا التجمع قوة بانضمام السادة: جاك فرجاس، ميشال زافريان، كوريجي، بوفيلر(Bouveler)،دو فيليس(Du Felice)، نيكول ران(Nicole Rann)، نيكول دريفس(Nicole Driffs) في باريس، والسيد بن دي مراد في ليون، والسيد بولبينة في مرسيليا[6]، يضاف إليهم روني ستيب، ميشيل بوفيلر، ميشيل زافريان، موريس وجانين كوريجي(Maurice et JanineCorigi)، كلودين ناهوري(Claudine Nahori)، ماري كلود(Marie-Claude)، رادزيفيسكي(Radzewski) وجاكلين جايغر(Jacqueline Geiger) وغيرهم[7].

---

[1] منظمة إرهابية كانت تتبنى اغتيال مناضلي جبهة التحرير الوطني والمتعاطفين معها وهي في الحقيقة غطاء تتستر وراءه الأعمال السرية لمصالح الاستخبارات الفرنسية، نفذت المنظمة العديد من الاعتداءات والعديد من الاغتيالات، كان يقف وراءها أنصار الجزائر فرنسية من أشهر الاغتيالات التي قامت بها هي تلك التي كانت في حق المحامين المدافعين عن مناضلي جبهة التحرير الوطني مثل توفيني وولد عودية وأيضا من المتعاطفين مع القضية الجزائرية مثل جورج لابارش. **ينظر**: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص386.

[2] **ينظر**: الملحق رقم 03.

[3] علي هارون، المصدر السابق، ص220، 221

[4] عمار بن تومي، المصدر السابق، ص199.

[5] بوعلام بن حمودة، المصدر السابق، ص422.

[6] Malika EL Korso, op cit, p 32.

[7] فاتح زياني، **مساهمة فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا في الثورة الجزائرية (1954-1962)**، مذكرة ماجستير، تحت إشراف:السبتي غيلاني، جامعة باتنة، 2015/ 2016، ص94.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن المحامي جاك فرجاس يقول بأن تجمع محامي جبهة التحرير الوطنيتولد في باريس بين نهاية 1957 وبداية 1958، ليس من أجل مهمة الحضور والدفاع عن المساجين الجزائريين في الجزائر فقط، بل سلمت له بعناية مسؤولية الدفاع عنهم حتى خارجها[1]، وفي شهادة أخرى له يؤكد بأن هيئة الدفاع الجديدة قد تأسست رسمياً في 19 أفريل 1959، وأنها شملت محامين جزائريين وفرنسيين وبلجيكيين[2]،أما المناضل علي هارون فيقول أن المجموعة تأسست رسميا سنة 1958، حيث لعبت هذه المجموعة دوراً حاسماً ليس فقط في الدفاع عن الجزائريين المتهمين أو المسجونين، بل وبخاصة في توعية الرأي العام الفرنسي والدولي، وكان الهدف هو جعل هؤلاء المحامين في وضعية قانونية من حيث أخلاقيات المهنة، لذا قررت جبهة التحرير الوطني سنة 1958 إنشاء مجموعة من المحامين تتكون من فرعين، الأول يتكفل بالجزائر والثاني بفرنسا تحت قيادة محامين مناضلين من أجل استقلال الجزائر[3].

ولعل من أبرز الأسباب التي جعلت فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا تفكر في إنشاء الخلية الثانية لمجمع المحامين هو ظهور اختلاف في وجهات النظر بين أعضاء الفيدرالية وبعض المحامين الفرنسيين، حيث أنه وبعد انطلاق الثورة المسلحة، كان المعتقلون يلجؤون إلى الطريقة العادية في الدفاع، واعتمدوا على المدافعين التقليديين من المحامين الفرنسيين من اليسار واليسار المتطرف المناصر للثورة الجزائرية، وهنا برزت ظاهرة جديدة وهي أن المناضل من أجل القضية الجزائرية لا يطلب أبداً الحماية من القانون الفرنسي لأن هذا الأخير يعتبره هو الجاني وما كان عليه في هذه الحالة إلا استعمال المحاكمة كمرافعة للتعريف بالقضية التي يدافع عنها، وهنا وقعت مشاكل بين بعض المحامين والمنظمة الممثلة في اتحادية جبهة التحرير الوطني، حيث ظهرت خلافات عديدة سنة 1957 منها مثلاً رفض المحامي ستيبإخراج وثيقة سلمت له من قبل المساجين الخمسة بسجن لاسنتي تتناول موضوع ضرورة تشكيل حكومة مؤقتة[4].

---

[1]Jacques Verges**, l'anticolonialiste**, op cit, p 40.

[2] جاك فيرجاس، المصدر السابق، ص214.

[3]رشيد خطاب، المرجع السابق، ص128

[4]رشيد خطاب، المرجع السابق، ص129.

وهذا المشكل لم يكن مجرد رفض المحامي ستيب بعض المهام التي كلف بها أو رفضه تعيين محامين لم يعينهم هو بنفسه ضمن مجمعه، بل هو أعمق من ذلك بكثير فالأمر متعلق باختلاف وجهات النظر بين ستيب والمحامين الجزائريين فهو يرفض أن يكون مناضلاً ضمن الجبهة بل يتحتم عليه أداء واجبه كمحامٍ فقط لا غير.

ومن جهتهم أيضا كان بعض المحامين الجزائريين يرفضون أن يعملوا تحت سلطة محامٍ فرنسي مهما كان الأمر، وكان في مقدمة هؤلاء المحامي بن عبد الله والمحامي أوصديق؛ اللذان عارضا وبشدة أن يكون المجمع الجديد تحت سلطة المحامي ستيب، بن عبد الله وأوصديق بلَّغا رفضهما إلى السيد بن طوبال عضو لجنة التنسيق والتنفيذ والذي التقيا به في سويسرا، هذا الأخير أعطى الحق للمحامي أوصديق بأن يكون مسؤولاً عن تجمع المحامين ولكنه قرر أن التجمع سيكون مسؤولاً عن جبهة التحرير لا محامياً عنها فقط، ومنذ البداية المحامي أوصديق تحمل مالياً التجمع وتحمل هذه المسؤولية إلى غاية 1962[1].

قررت فدرالية جبهة التحرير بفرنسا جزأرة تجمع المحامين وذلك بإنشاء مجموعتها الدفاعية الخاصة وكلف الأستاذ أوصديق المسؤول عن الدفاع والأستاذ بن عبد الله المسؤول عن الهيكلة الجديدة لجماعة المحامين[2]، حيث قررت الفيدرالية إعادة هيكلة المجموعة وذلك بتوكيل المهام الأساسية فيها لمسؤولين جزائريين، ففي 19 أفريل 1959 حررت مذكرة حول تجمع المحامين ونقلت إلى أوصديق، جاء فيها:«ما دام من الواجب على كل جزائري أن يعتبر نفسه في خدمة كفاح التحرير، فإن جبهة التحرير الوطني قررت أن تجند في مكان وجود الجزائريين، محامين جزائريين تعهد إليهم بمهمات ومسؤوليات على علاقة بوظيفتهم وكفاءاتهم. ونتيجة لذلك قررت لجنة الفيدرالية جزأرة هيئة الدفاع، وتترجم هذه الجزأرة بكون المسؤولية ضمن هذا الجهاز يجب أن تعود إلى محام جزائري، وهو مسؤول عن أعماله أمام الفيدرالية والحكومة المؤقتة، ومسؤول عن إنجاز مهمته مثل أي جزائري عهدت إليه الجبهة بمسؤولية ما. بعد هذا التذكير فإن هيئة الدفاع تتكون كما يلي: مسؤول عام لهيئة الدفاع على مستوى فرنسا والجزائر يكون تحت مسؤوليته مسؤول هيئة الدفاع في فرنسا ومندوب في الجزائر»[3].

---

[1] Amar Bentoumi, op cit, p 40.
[2] Ali Haroun, op cit, p 56.
[3] علي هارون، المصدر السابق، ص ص:221- 222.

ومع حلول شهر جوان من سنة 1959 أرسل المحامي مراد أوصديق تقريره ومما جاء فيه:«ولقد جرت إعادة تنظيم هيئة الدفاع طبقاً للتعليمات المرسلة في الآجال المحددة، رغم الصعوبات التي طرأت لوفاة المحامي أمقران ولد عودية، إن الدفاع مضمون بطريقة دائمة بواسطة فرعين للهيئة: الأول مخصص لفرنسا والثاني موجه للجزائر»[1]، ومنه فالمهام كانت دوارة داخل مجموعة الدفاع الجزائرية فكان بن عبد الله المنسق العام في سنة 1960 خلفاً للمحامي ولد عودية الذي إغتيل في 1959، أما مراد أوصديق فيهتم بالمالية أما جاك فرجاس فقد كلف بالعلاقات مع الصحافة[2].

عند إعادة تشكيلها في فرنسا رجعت هيئة الدفاع للعمل بقوة وإصرار أكبر من ذي قبل، حيث قامت بتوزيع المناصب والمهام بين أعضائها بشكل يضمن لها استمرار العمل رغم مضايقات البوليس الفرنسي وحرصت هذه المرة على تجنب وجود أي ثغرات تمكن السلطات الفرنسية من حل هذا التنظيم وذلك لتجنب المشكل الذي وقعت فيه هيئة الدفاع حين إنشائها بالجزائر لأول مرة سنة 1955.

إضافة إلى ذلك، فقد كانت مجموعة من المحامين البلجيكيين تقوم بالدفاع عن المدانين الجزائريين لأنهم يستطيعون أن يرافعوا في فرنسا[3]، حيث تكفل مجمع بلجيكي وبصفة أخص محامٍ شاب يدعى سارج مورو (Serge Moureaux)[4] بمساعدة مجموعة من المحامين الفرنسيين والبلجيكيين بالدفاع عن المناضلين الجزائريين في سجون شمال وشرق فرنسا[5]، فكان الأستاذ أندري ميرشي (AndreiMirchi)يتكفل على الدوام بالمسجونينفي الشمال الفرنسي طيلة الأسبوع بدونكارك، آفاسن، بيتون، ليل، روى، النسيان. أما مارك دي كوك(Andrei et Mark de Kock)كان مكلفاً بالموقوفين في بلجيكا[6].

---

[1] علي هارون، المصدر السابق، ص ص:221- 222.

[2] هيرفي هامون، باتريك روتمان، المصدر السابق، ص254.

[3] بوعلام بن حمودة، المصدر السابق، ص422.

[4] رجل قانون وسياسي بلجيكي، مسؤول تنسيقية محامي جبهة التحرير البلجيكيين، صديق للمناضل علي هارون وعمر بوداود، زار الجزائر مع زوجته سنة 2000 ونشر كتاباً له لدى دار القصبة بعنوان "محامون بلا حدود" تحدث فيه عن المهام التي قام بها كمحامٍ عن هيئة الدفاع في بلجيكا.**ينظر**:رشيد خطاب، المرجع السابق، ص502.

[5] عمر بوداود، المصدر السابق، ص ص:121-122.

[6] سارج مورو، المصدر السابق، ص67.

جاء إنشاء مجمع للمحامين في بلجيكا في إطار مخطط عام وضعته الفيدرالية لتوسيع عمل الهيئة أوروبيا وذلك لتذليل الصعوبات التي تعترض عمل المحامين، فبين سنتي 1959 و1960 واجهتجمع المحامين العديد من المخاطر والتهديدات الدائمة من قبل سلطات الأمن الفرنسي والأيادي الحمراء، ومنه فكرت المنظمة في حلول لتذليل هذه الصعوبات، فكان الحل الأول أن يعين نائب لكل مسؤول يخلفه في حالة توقيفه، والحل الثاني أن يتم توسيع نطاق الدفاع عن المدانين الجزائريين ليكون أوروبياً لعرض المشكل ليس فقط على الساحة الفرنسية ولكن في أوروبا بأكملها، وكان المحامون سارج مورو ومارك دي كوك،أندري ميرشي وسيسيل درب(Cicile-Deraps) وآخرون في نقابة بروكسل قد شعروا بعدالة كفاح جبهة التحرير الوطني ودافعوا عن المدانين الجزائريين المتابعين في بلجيكا لنشاطهم السياسي، هؤلاء المحامون تتوفر فيهم كل المواصفات لتشكيل هيئة دفاع بلجيكية مكملة للتي هي في فرنسا من شأنها التدخل حتى في فرنسا[1].

كان أول اتصال بمجموعة المحامين البلجيكيين عن طريق المناضل أكلي عيسو[2]، الذي عرض على المحامي سارج مورو[3] المرافعة لصالح مناضلي جبهة التحرير المسجونين في شمال فرنسا؛ فقبل الأخير، وبعد ذلك قام أكلي بتقديم المحامي مورو إلى مسؤول الجبهة في بلجيكا عبد الحميد تيتوس الملقب بمارك دوجردان(Mark Dougardan)، هذا الأخير هو الذي أشرف على هيكلة هيئة الدفاع الجماعية لمناضلي الجبهة في بلجيكا[4] .

وبعد أحداث 25 أوت 1958 التي قامت بها الجبهة على الأراضي الفرنسية، وبعد الجهد الذي بذله الأستاذ سارج مورو في الدفاع عن المتهمين الجزائريين في هذه الأحداث والنجاح الذي حققه في عدة قضايا، قررت قيادة الفدرالية إدماجه بشكل تام في هيئة الدفاع الجماعية عن

---

[1] علي هارون، المصدر السابق، ص ص:225- 226.

[2]طالب طب جزائري في بلجيكا وقيادي في الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين تعرض للاغتيال 09 مارس 1960 من قبل اليد الحمراء. **ينظر**: محمد بليل، «مناصرة المثقفين الفرنسيين للثورة الجزائرية (1954-1962) أمام الرأي العام البلجيكي قراءة في وثائق أرشيفية»، **مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية**، مركز جيل البحث العلمي، ع:34، سبتمبر 2017، ص16.

[3] **ينظر**: الملحق رقم 04.

[4]سارج مورو، المصدر السابق، ص ص:104، 109.

مناضلي الجبهة، وفي هذا يقول الأستاذ مورو:«لقد كسبت الرهان، ومن الآن فصاعداً سأصبح عضواً كاملاً في هيئة الدفاع الجماعية للجبهة، ومسؤولاً عن جماعة المحامين البلجيكيين كما قررت فيدرالية الجبهة ذلك»، ويضيف قائلا:«كنا نشتغل عمليا تحت الإشراف المباشر لفيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، وتحت إشراف مسؤوليها في بلجيكا الذين يزودوننا بالتعليمات والأموال»[1].

كانت جماعة المحامين البلجيكيين تضم أربعة أعضاء دائمين وهم: سارج مورو، الأستاذة سيسيل درب، أندري ومارك دي كوك، إلى جانب هؤلاء المحامين الذين يتلقون أجورهم الشهرية عن طريق الأستاذ مورو، كان هناك محامون آخرون يتقاضون أعبائهم حسب الملف[2].

وفق هذه الإستراتيجية نرى أن جبهة التحرير الوطني قد ضمنت تغطية عدد كبير من القضايا المعروضة على هيئة الدفاع، فالمخطط الذي وضعته هذه الأخيرة مكنها من ذلك، فنجدها عملت على صعيدين داخلي في الجزائر وخارجي في فرنسا، ثم في فترة متقدمة إلى باقي أوربا وبالأخص في بلجيكا، هذا التوزيع للمحامين جعلها تضمن الدفاع عن عدد كبير من المدانين الجزائريين.

إن هذا الحديث يدفعنا لطرح تساؤل مهم حول عمل هيئة الدفاع وهو هل تمكنت من تغطية كل القضايا المطروحة عليها ؟ أم كان هناك نسبة من المعتقلين لم يستفيدوا من خدمات هذه الهيئة؟

نجد العديد من المجاهدين الذين يؤكدون أن الجبهة كانت تتكفل بجميع المناضلين المدانين من طرف الاستعمار الفرنسي، ومن ضمنهم المجاهد الحبيب سعداني[3] الذي أكد أن فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا كانت تتكفل بجميع المناضلين الذين أدينوا أو سجنوا من طرف الاستعمار الفرنسي إضافة إلى التكفل بعائلاتهم، باستثناء المناضلين الذين قاموا بعصيان أوامر القيادة، وأن هناك لجنة تابعة لفدرالية جبهة التحرير مكلفة بهذه المسؤولية، من ضمنها عدد من المحامين الذين يتقاضون أجورهم مقابل ذلك[4].

---

[1] سارج مورو، المصدر السابق، ص ص:136، 142.

[2] نفسه، ص67.

[3] مناضل في فدرالية جبهة التحرير الوطني، من مواليد سنة 1933 بقمار ولاية الوادي، درس في منطقة قمار ثم بسكرة، انتقل إلى الجزائر العاصمة للعمل، ثم انتقل إلى تونس سنة 1954، توجه إلى فرنسا أواخر سنة 1955 كمناضل، تدرج في المسؤوليات من رئيس خلية إلى رئيس ناحية، وبقي مناضلا في فدرالية فرنسا إلى غاية الاستقلال. **ينظر: مقابلة شفوية مع الحبيب سعداني**، (مجاهد في صفوف فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا)، تمت المقابلة بمنزله الكائن ببلدية قمار، الوادي، يوم 22 أكتوبر 2019، من الساعة الرابعة إلى الساعة الخامسة مساءً.

[4] نفسه.

من جهة أخرى نجد عدداً من المجاهدين الذين أكدوا عدم تكفل جبهة التحرير بهم وبعائلاتهم ومن ضمنهم المجاهد محمد ديدة[1] الذي أكد أن جبهة التحرير لم تتكفل لا به ولا بوالده الذي تم القبض عليه وسجنه من طرف الاستعمار الفرنسي، كما يؤكد عدم تكفلها بوالدته وإخوته الذين بقوا من دون مُعيل[2]، كما شهد المناضل دادي علي[3] أيضا بعدم متابعة الجبهة لقضيته عند إلقاء القبض عليه من طرف الأمن الفرنسي في الولاية السابعة سنة 1958، كما أن تنظيم الجبهة لم يتكفل به طوال فترة تواجده في السجون الفرنسية، ماعدا بعض الرسائل المكتوبة التي كانت تصله من رفقائه الذين كانوا معه في النضال[4].

إن ما سبق ذكره من معلومات لا يعني أن كل المحامين الذين دافعوا عن المدَانين الجزائريين في المحاكم قد قامت الجبهة بتعيينهم، وإنما في بعض الأحيان كانت عائلات المدَانين هي التي تقوم بتوكيل محام للدفاع عن ابنهم أو قريبهم، لكن هؤلاء غالباً ما يكونون مقصرين في دورهم الدفاعي، ولا يكون همهم إلا قبض أتعابهم، وأبرز مثال على ذلك ما ذكره المناضل صالح بوبنيدر الذي قال إنه بعد أن تم اعتقاله اضطرت أمه لبيع البقرة الوحيدة التي تملكها العائلة لتوفر له محامياً، إلا أن المحامي بدلاً من أن يدافع عنه قام بإدانته أكثر، وطالب أن يسلط عليه القاضي حكماً أقسى من ذلك الذي طالب به وكيل الجمهورية الذي يمثل سلطة الاحتلال[5]، ذلك أن بعض المحامين تكفلوا بالدفاع عن المناضلين

[1] محمد ديدة بن سعد، مجاهد جزائري من مواليد سنة 1938 بالرقيبة ولاية الوادي، انخرط في صفوف الثورة الجزائرية وكان من المجاهدين المقربين من القائد الكبير نصرات حشاني، تعرض للاعتقال من طرف سلطات الاحتلال خلال معركة بينجيش الاحتلال والقائد نصرات حشاني بمنطقة عين الشيخ ببلدية المغير ولاية الوادي، استشهد على إثرها المجاهد نصرات حشاني فيما أصيب المجاهد محمد ديدة بجروح خطيرة نقل على إثرها للعلاج بالجزائر العاصمة ليسجن بعدها ولم يطلق سراحه إلا بعد وقف القتال. **ينظر: مقابلة شفوية مع المجاهد محمد ديدة**، (مجاهد في صفوف جيش التحرير الوطني بولاية الوادي)، تمتالمقابلة بمنزله الكائن ببلدية الرقيبة،الوادي، يوم 5 جوان 2019، من الساعة السادسة إلى الساعة السابعة والنصف مساءً.

[2] نفسه.

[3] علي دادي بن ابراهيم، مناضل في صفوف فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا. ولد سنة 1931 بقرية الزقم ولاية الوادي، بدأ العمل النضالي عن طريق دفع الاشتراكات وتوزيع المنشورات، لينتقل سنة 1958 للعمل الفدائي في باريس ، تم القبض عليه أواخر سنة 1958 ليتم سجنه إلى غاية الاستقلال. **ينظر:** عبد القادر بن عون، **مذكرات فدائي من الولاية السابعة 1955– 1962**، ط 2، سامي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2019، ص104.

[4] **مقابلة شفوية مع علي دادي**، (مجاهد في صفوف فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا)، تمت المقابلة بمنزله الكائن بقرية الزقم،الوادي، يوم 24 نوفمبر 2021، ، من الساعة العاشرة إلى الساعة العاشرة والنصف صباحاً.

[5] مليكة عالم، المرجع السابق، ص 218.

الجزائريين بغرض ربح قوتهم بالدفاع عن الملفات التي تتوفر لديهم ولا يهمهم في ذلك تحقيق العدالة فهم لم يكونوا بنفس الإصرار الذي لدى محامي الجبهة في جمع الأدلة أو طريقة الدفاع[1].

كما أشار المجاهد مسعود جديد[2] في شهادة له أنه عند اعتقاله من طرف البوليس الفرنسي لم تكلف الجبهة محامياً للدفاع عنه، بل عائلته هي من قامت بتعيين محامي يدعى بوبي[3]للدفاع عنه، إلا أنه لاحظ أن هناك عدداً كبيراً من المحامين كانت تكلفهم الجبهة للدفاع عن المدَانين فيقول:«تكفل الأستاذ بوبي بالدفاع عني، وكان هناك عدد كبير من المحامين الذين كلفتهم الجبهة بالدفاع عن المعتقلين»[4].

يبدو أن هيئة الدفاع لم تتمكن من تغطية كل القضايا ولعل أهم القضايا التي لم تتكفل بها رغم أهميتها وشهرتها هي قضية إحدى الجميلات الثلاث وهي جميلة بوباشا[5] التي اضطرت عائلتها للبحث بنفسها عن محامٍ يتكفل بالدفاع عن ابنتهم، حيث أن أخاها بعث برسالة للمحامية جزيل حليمي يطلب فيها الدفاع عن أخته، فتقول حليمي أنها عند ما كانت في الرباط للقيام بمهمة للدفاع عن بعض الجزائريين من أعضاء جيش التحرير الوطني تلقت خطابا مختصرا من شقيق جميلة بوباشا المدعو جمال بوباشا مؤرخة بتاريخ 29 مارس1960ومما جاء فيها:«ولا شك يا سيادة الأستاذة القديرة أن معونتك لشقيقتي في محنتها ستأخذ بيدها وتشد من أزرها وخاصة أنها تقف الآن وحيدة منفردة بدون سند أو يد حانية تشد من أزرها وتخفف عنها ما تعانيه ...»[6].

---

[1] هنري كوبون، المصدر السابق، ص24.

[2] مجاهد من مواليد سنة 1938 بضواحي الجزائر العاصمة، انخرط في النضال سنة 1953 من بوابة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، ثم انخرط في الثورة تحت غطاء جبهة التحرير الوطني، نشط كفدائي بالجزائر العاصمة إلى أن تم إلقاء القبض عليه سنة 1959 لتتم محاكمته حيث حكم عليه بالإعدام. تم سجنه في سجن بربروسا ثم نقل إلى سجن ليبومات في مرسيليا إلى غاية الاستقلال.**ينظر:مقابلة شفوية مع مسعود جديد،** (مجاهد في صفوف جيش التحرير الوطني)، تمت المقابلة في مقر عمله بوادي السمار، الجزائر العاصمة، يوم 8 جويلية 2019، من 10 إلى 11 صباحاً.

[3] بيار بوبي محامٍ ليبرالي ورئيس فدرالية الحركة الجمهورية MRP بالجزائر العاصمة اغتالته منظمة الجيش السري OAS في يوم 25 جانفي 1961. **ينظر**: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص83.

[4]مقابلة شفوية مع مسعود جديد، المصدر السابق.

[5] مجاهدة وبطلة جزائرية، ولدت في 1938 بالجزائر العاصمة شاركت في الثورة التحريرية تعرضت للاعتقال في أفريل 1959 واتهمت بوضع قنبلة في حانة في الجزائر العاصمة، حكم عليها بالإعدام في جويلية من نفس السنة. **ينظر**: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص82.

[6] سيمون دي بوفوار وجيزيل حليمي، **مأساة تعذيب جميلة بوباشا**، (د.ط)،الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، (د.س)، ص9.

يبدو أن اختيار بوباشا للمحامية جيزيل حليمي لم يكن موفقاً من وجهة نظر القيادة في الجبهة، ليس لكونها عنصراً غريباً عن اتحاد المحامين المكلفين بالدفاع عن المناضلين الجزائريين، ولكن لأسباب أخرى تشرحها جميلة بنفسها:«تولي جيزيل مهمة الدفاع عني لم يرق للإخوان، الذين لم يكونوا راضين... لم أكن قضيتها الجزائرية الأولى، فقد سبق أن دافعت عن جزائري كما سبق، وحين أوكلتها للدفاع عني طلبوا مني إبعادها فرفضت، لأنها فعلت الكثير من أجلي، لم يعترفوا بقيمة ما قدمته، إلا بعد نقلي إلى فرنسا... فحين كنت في السجن لم تقصد الجبهة والدتي التي كانت وحدها بعد سجن والدي وأخي، ولم يتدخل أحد لتوكيل محامٍ ليدافع عني، أو حتى لمساعدتها كما يفعلون عادة مع باقي السجينات، رغم أن خبر توقيفي ظهر في الجرائد... ثم أن جيزيل نحن من دفع لها أتعابها وليست الجبهة... فقضيتي كانت كبيرة ولم تكن سهلة، وهم تخلوا عني...»[1]، وأكدت جميلة بوباشا في رسالة بعثتها إلى محاميتها أن عائلتها حاولت تامين محامٍ لها وقد اختارت محاميا فرنسيا مستوطنا لكنها لم تكن مطمئنة لقدرته على الدفاع عن قضية ابنتهم لذا حاولوا البحث عن بديل له حتى وقع اختيارهم في الأخير على حليمي التي قبلت بالمهمة[2].

بعد البحث في الأسباب التي جعلت جبهة التحرير الوطني تتخذ موقفا من تعيين جميلة بوباشا لجيزيل حليمي تبين أن السبب لم يكن يتعلق بالمناضلة بوباشا وأن الأمر لم يكن تخليا عنها، إنما الأمر يتعلق بشخص جيزيل حليمي فهذه المحامية ذات الشخصية القوية والمؤثرة كانت قد رافعت كثيرا عن مناضلي الحركة الوطنية الجزائرية المصالية التي تعتبر من أكبر الخصوم لجبهة التحرير الوطني[3].

ورغم أن الجبهة لم تتولَّ الدفاع عن بوباشا إلا أنها كانت تتابع حالتها في السجن، حيث أنه خلال تواجدها بمستشفى سجن فرين الذي دخلته بسبب إضرابها عن الطعام، كان رابح بيطاط يأتي يومياً لزيارتها وهو يسألها التوقف عن إضراب الطعام، حيث كان لرابح بيطاط مقام كبير في سجن فرين بصفته نائب رئيس الحكومة المؤقتة[4].

---

[1] نجود علي قلوجي، **عرائس بربروس مجاهدات على قيد الخلود**، (د.ط)، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2014، ص255.

[2] سيمون دي بوفوار وجيزيل حليمي، المصدر السابق، ص9.

[3] هيرفي هامون وباتريك روتمان، المصدر السابق، ص252.

[4] نجود علي قلوجي، المرجع السابق،ص253.

ولتدعيم عمل هيئة الدفاع تم إنشاء نقابة للمحامين التابعين للجبهة مهمتها الدفاع عن المناضلين المعتقلين والربط بمقتضى طلب من المنظمة، ضمن إستراتيجية فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، تحتوي نقابة المحامين على مكتب مركزي يضم سبعة أعضاء، حيث يقوم هذا المكتب بمهمة مراقبة نشاط النقابات ويمنح اعتماده لاختيار المحامين من مختلف الجمعيات، يستلم المحامون المعتمدون من قبل جبهة التحرير معلومات مفصلة عن المناضلين الموقوفين وممتلكاتهم، كذلك فإن المحامين الجزائريين والأجانب يدمجون في الفيدرالية المشتركة للنقابة لضمان الدفاع عن المساجين المخولة من طرف جبهة التحرير الوطني.[1]

من خلال ما سبق نلاحظ أن مسؤولي جبهة التحرير الوطني لم ينتظروا كثيرا لمساندة المدانين أمام المحاكم الفرنسية، فبعد انطلاق الثورة بأقل من عام حوالي 07 أشهر قاموا بإنشاء هيئة متكاملة تكون مسؤوليتها مساندة ومرافقة المدانين أمام المحاكم الفرنسية وكان ذلك بتوجيه مباشر من قيادة جبهة التحرير وفي مقدمتهم رابح بيطاط. إن هذا الحرص الكبير من طرف الشخصيات القيادية داخل الجبهة يدل على الأهمية الكبيرة التي يعتريها هذا الموضوع خاصة في ظل تزايد عدد المعتقلين والمتابعين قضائيا سواء في الجزائر أو في فرنسا، كما نلاحظ أيضا أن نشاط هذه الهيئة توزع بين الجزائر وفرنسا وبلجيكا وهذا يدل على حرص جبهة التحرير الوطني على مرافقة معتقليها والتكفل بهم أينما تواجدوا.

2- ظاهرة تبني المحامين الفرنسيين الدفاع عن المعتقلين الجزائريين.

الملاحظ أن جل المحامين الذين تولوا الدفاع عن مناضلي جبهة التحرير الوطني أمام المحاكم الفرنسية هم فرنسيون أو في الغالب هم من أصل أوروبي، نذكر منهم: جاك فرجاس[2]، جانين وموريس كوريجي، السيد والآنسة ستيب، إيف ديشيزيل، ميشيل زافريان، ألبير سماجا(AlbertSmadja)، إيلي قادج، ولويس قرانج والقائمة مازالت متواصلة. هؤلاء لم يكونوا مجرد محامين قدموا خدمة إنسانية وحسب، بل تجاوزوا هذا الدور ليتولوا صفة المناضلين والمدافعين في آن واحد، حيث أصبحوا من المسيرين والأعضاء النشطين في هيئة الدفاع عن المعتقلين الجزائريين.

---

[1] مليكة عالم، المرجع السابق، ص217

[2] **ينظر**: الملحق رقم 05.

حتى أصبح دفاع الفرنسيين عن الجزائريين ظاهرة أثارت الأوساط الفرنسية، فالكل يتساءل عن الأسباب التي جعلتهم يتصدرون محاكمات جبهة التحرير الوطني، أسباب كثيرة كانت وراء إبراز هذه الظاهرة كان في مقدمتها عدم توفر العدد الكافي من المحامين الجزائريين، وحتى الذين وجدوا كانوا معرضين للحبس بصفتهم أعضاء في جبهة التحرير الوطني، وفي المقابل ظهرت في الأوساط الفرنسية حركة مناهضة للاستعمار وممارساته كان من بينهم عدد لا بأس به من المحامين، فوجود طرف يبحث عن الاستقلال وطرف مناهض للاستعمار ساهم بقدر كبير في وجود فرص تعاون بين جبهة التحرير والمحامين الفرنسيين.

نشاط هيئة الدفاع عن المعتقلين الجزائريين ارتبط ارتباطا وثيقا بالمحامين الذين ينتمون إلى اليسار الفرنسي، فقد كان هؤلاء يمثلون نسبة كبيرة من محامي الهيئة، وفي سنوات الثورة التحريرية أصبحت المواجهات بين القضاة الفرنسيين والمحامين اليساريين ترسم المشاهد اليومية للمحاكمات.

ونظرا للظروف الاستثنائية التي صاحبت اندلا ع الثورة التحريرية وفي ظل التشدد الفرنسي الذي صاحبه تضييق الخناق على مناضلي جبهة التحرير، فإن قبول المحامين الدفاع عن الجزائريين ليس مهمة مريحة، فأدنى نيابة عمالة في الجزائر مجهزة بمحكمة عسكرية، فالأمر لا يتعلق رسمياً بحرب تحرير حسب اعتقادهم ولكن بشغب ضد النظام العام، وكل مناضل يساهم في هذا الشغب هو خارج عن القانون، والمحاكم قائمة لإعادة السلم بالحكم على هؤلاء المحرضين على الفوضى والشغب[1].

ومن الطبيعي اعتبار جميع محامي جبهة التحرير الوطني مناضلين من أجل قضية مبادئها مقبولة عالمياً، خاصة الجزائريين منهم، فهم ملتزمون داخل جهة التحرير الوطني بالنضال من أجل تحقيق الأهداف المسطرة في بيان أول نوفمبر، لكن ما يثير التساؤل هو انضمام اليساريين الفرنسيين للدفاع عن مناضلي جبهة التحرير الوطني، أو بالأحرى لماذا قرر هؤلاء الوقوف في صف الجبهة بدلا من الوقوف في صف حكومة بلادهم؟

بالنسبة للمحامين الفرنسيين الذين عملوا كمحامين لدى جبهة التحرير الوطني في إطار"هيئة الدفاع" فقد اعتبروا عملهم خدمة لمصلحة بلدهم المستقبلية وخدمة للحق العام، فهم اختاروا طواعية و بأنفسهم بين القانون الذي سطرته فرنسا الاستعمارية بشرعيتها وبين العدالة

[1] علي هارون، المصدر السابق، ص228.

الحقيقية والحق العام[1]، فهذا المحامي هنري كوبون يقول عن اقتناعه بالوقوف مع القضية الجزائرية:«كان علي واجبات يجب تأديتها إزاء موكلي لكن لم أكن في الحقيقة-أو بالأحرى لم أعد كذلك- محاميا عاديا بل كنت محاميا يدافع عن كيان سياسي ثوري، مناضلا مكلفا ليس بالدفاع عن شخص فحسب وإنما أيضا بكشف وفضح ظلم وجور السلطات الاستعمارية الفرنسية»[2]، والمحامي إيف ديشيزيل أكد بأن عقيدته وضميره المهني هما اللذان دفعاه لقبول الدفاع عن مناضلي الجبهة فيقول:«لم يعد بمقدوري بعد الآن أن أقدم لهؤلاء الرجال الذين ترسف أرجلهم في الأغلال سوى ضميري المعذب ولكنني مع ذلك أملك جهة أخرى للاحتكام، ذلك أن مأساتي ليست مأساة شخصية فحسب بل إنها يجب أن تكون مأساة الضمير العام، إنني أرفع بصري إلى كافة الفرنسيين الشرفاء وأقول لهم: هل نسيتم الكفاح المجيد لشعبنا في سبيل الحرية؟ فهل ترضون بتدنيس شرفكم بعد اثني عشر عاما مضت على سقوط الفاشية بسكوتكم عن هذه الفظائع؟»[3].

كما وصفت المحامية جيزيل حليمي دفاعها عن الجزائريين بأنه واجب إنساني، فتقول:«يجب أن نقول أن الدفاع هو طريقة تغيير العالم، وفي حالة مسجون سياسي لا نستطيع التحدث عن الاستيعاب، وفي حالة جميلة بوباشا والأبطال الآخرين وغيرهم ممن استشهدوا من أجل استقلال بلادهم لا يمكن التعامل معهم بنفس الطريقة وبنفس البعد الذي نتعامل به مع رجل يأخذ بندقية ويقتل ظلماً، بالنسبة لي على الصعيد السياسي الأشياء جد مختلطة، فالمسجون السياسي في محاكمة سياسية إذا اقتنعت بأفكاره وأهدافه فإنني أنا الأولى أتقدم للدفاع عليه، ولكنني إذا لم أقتنع بأفكاره التي يدافع عنها فلن أدافع عنه»[4].

دافع المحامون الفرنسيون بكل قوة عن مناضلي جبهة التحرير الوطني، وكانوا يؤكدونباستمرار أمام المحاكم المدنية والعسكرية على أن المحاكمات ليست لها سند قانوني باعتبار ما كان يحدث في

[1] علي هارون، المصدر السابق، ص219.

[2] هنري كوبون، المصدر السابق، ص ص: 52،69.

[3] إيف ديشيزيل، المصدر السابق، ص201.

[4] Par la rédaction de l'INA, Gisèle Halimi au sujet des procès politique 1967, Publié le 29.07.2020, https://www.ina.fr/ina-eclaire-actu/1967-gisele-halimi-et-la-specificite-des-proces-politique, تاريخ الإطلاع: يوم الجمعة 04/ 02/ 2022.

الجزائر حرباً تحريرية عكس ما كانت تروج له فرنسا بأنها حوادث تدخل في إطار الإخلال بالقانون العام، وفي هذا الصدد يذكر الأستاذ فرجاس في كتابه "جرائم الدولة الكوميديا القضائية"ما يلي:«هذا الوضع الاستثنائي حرم المتهمين الجزائريين من كل الضمانات سواء كانت متعلقة بالقانون العام أو القانون الدولي الإنساني الذي تنص عليه اتفاقية جنيف»[1]، كما يؤكد على شرعية ثورة الجزائريين فيقول:«فهمت حياة الجزائريين ولا أحاسبهم على عنفهم»[2]، ويقول في موضع آخر:«أنا ممتهن للقانون وأحمل عبء السجناء من أجل حياتهم وحريتهم وآلامهم، فلا أستطيع بالتالي البقاء دون تصرف. لهذا السبب قررت منذ سنة مع بعض زملائي أن أراسل اللجنة الدولية للصليب الأحمر»[3].

وجدت هيئة الدفاع الدعم الكبير من المحامين اليساريين الفرنسيين فهم كانوا بمثابة جرعة جديدة خاصة أنهم من المناهضين للاستعمار كالمحامي جاك فرجاس الذي بانضمامه للهيئة أعطى روحا جديدة لأسلوب الهيئة في الدفاع خاصة أن هؤلاء الفرنسيين على اطلاع كبير على القوانين الفرنسية والدولية.

إن المحامين الفرنسيين اختاروا عن طواعية الدفاع عن المدانين الجزائريين وذلك لتقاطع مبادئهم من مناهضة للاستعمار وحق الشعوب في تقرير مصيرها إلى ما تدعو له جبهة التحرير الوطني، وبالتالي فإنهم اعتبروا أن المدانين الجزائريين محاربون في إطار حرب استقلال وليسوا بخارجين عن القانون الفرنسي أو مجرد متمردين.

هذه المواقف الداعمة للقضية الجزائرية والواضحة والثابتة اتجاهها أثارت حفيظة واستغراب الساسة الفرنسيين، فهذا مثلا الجنرال سالان[4] يسأل مستغربا عن الأسباب التي دعتهم لاتخاذ هذا

---

[1] محفوظ عاشور، «نداء صديق الثورة التحريرية جاك فرجاس إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر بخصوص جميلة بوحيرد وزميلاتها 1958»، **أصدقاء الثورة الجزائرية من الإيمان بالقضية إلى التجسيد 1954- 1962**، أعمال الملتقى الدولي الذي نظم بالتعاون بين كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف والمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الشلف، 17- 18 نوفمبر 2014، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص96.

[2] Jacques Vergès, « Jacques Vergès et le FLN algérien», op cit.

[3] جاك فيرجاس، المصدر السابق، ص223.

[4] القائد الأعلى للقوات المسلحة في الجزائر (1956-1958) كان من المؤسسين للمنظمة العسكرية السرية 1961، انتقل للعيش في الجزائر 1942 وتدرج بالمناصب إلى أن أصبح قائدا للقوات المسلحة، حظي بدعم واسع من أنصار الجزائر فرنسية وأطلق يد الجيش للتعذيب والتنكيل. **ينظر**: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص ص:190-191.

الموقف فيقول:«كيف استطاع الفرنسيون المثقفون والمتعقلون ظاهريا أن يصلوا إلى درجة الوقوف ضد وطنهم إلى جانب أعداء صريحين لفرنسا؟»[1]، هذه النظرة العدائية للمحامين الفرنسيين حملها أيضا بعض زملائهم من المحامين الفرنسيين الذين يشكلون غالبية أعضاء نقابة المحامين، حيث نظروا لهم بنظرة احتقار و تعاملوا معهم بتحفظ[2]، فيقول المحامي جاك فرجاس إنه أُعتبر هو وبقية زملائه ممن اختاروا الدفاع عن مناضلي الجبهة غير مسؤولين في نظر زملائهم من اليسار واليسار المتطرف وخونة ومتحولين إلى العدو في نظر زملائهم من اليمين الذين كانوا يطالبون بعقوبات ضدنا حيث كانوا يتعرضون لضربات بعض المسؤولين[3]، أما المحامي هنري كوبون فقد قسم هؤلاء إلى ثلاثة أقسام، قسم "ناصح" يتظاهر بالتعاطف والنصح للمحامي ليدفعه للتخلي عن مهنته الدفاعية وقسم يتفق مع إصرار المحامي على الدفاع لصالح الجبهة إلا أنهم يلومونهم على اتباع طريقة جماعية في الدفاع ضمن فريق من المحامين وقسم ثالث وهو الأكثر خطورة "الشكاة" الذين يرفعون شكاويهم إلى نقيب المحامين ضد محامي الجبهة[4].

اعتبرت فرنسا هؤلاء المحامين حلفاء للجبهة وأعداء للنظام والتشريعات الفرنسية، وهذا ما تؤكده أحدى التقارير الذي أعدته المديرية العامة للأمن الوطني الفرنسي في 02 ماي 1960 موجه إلى القاضي مونزاين المكلف بالتحقيق ضد محامي هيئة دفاع الجبهة وهم الأساتذة: بن عبد الله، أوصديق، فرجاس وغيرهم، بتهمة المساس بالأمن الخارجي للدولة، حيث اعتبرهم حلفاء لأعداء فرنسا، وإذاً فهم في كفاح ضدها[5].

لجأ المعتقلون الجزائريون في الشهور الأولى التي أعقبت اندلاع الثورة بطبيعة الحال إلى المدافعين التقليديين عنهم، وهم المحامون الفرنسيون من اليسار وأقصى اليسار، وعرضت في هذا السياق واقعة جديدة، فالمناضل من أجل القضية الجزائرية لم يعد يطالب بحماية القانون الفرنسي الذي يعتبره منحرفاً مسبقاً، إنه يرفضه وينبذه؛ ولما كان مجبراً على تبرير موقفه أمام المحكمة فإنه يستخدمها منبراً للتعريف علانية بالقضية التي يدافع عنها[6].

---

[1] جاك فرجاس، المصدر السابق، ص240.

[2] هنري كوبون، المصدر السابق، ص24.

[3] جاك فرجاس، المصدر السابق، ص216.

[4] هنري كوبون، المصدر السابق، ص72.

[5] علي هارون، المصدر السابق، ص219.

[6] نفسه.

إن هذا الموقف للمعتقل الجزائري مشروع، غير أنه "غير قانوني" بالنظر إلى الحق الذي تريد السلطة الفرنسية تطبيقه، لكن المحامي الفرنسي يخضع للشرعية الفرنسية طبقاً للقانون واليمين الذي أقسمه وقواعد أخلاق المهنة،وإذا اتضح له ان القانون الذي أنتجته ضرفية إندلا ع الثورة قانوناً غير شرعي، فإنه يختار حينئذ تبني موقف موكله، ويدرج سلوكه هذا في الإطار العام للكفاح الذي يشارك فيه بطريقته الخاصة، ويتصرف كمدافع عن قضية يرى أنها عادلة، فإذا قام بذلك يكون قد أنكر بلا شك القانون السائد في ذلك الوقت لكنه خدم الحق العام، وفي النهاية خدم القيم الدائمة للشرف والكرامة الإنسانية، فالمعتقل أو المتهم الجزائري لا يمثل بالنسبة لفريق المحامين وكيلاً يجب الدفاع عنه فقط بل هو بالنسبة إليهم يمثل حالة خاصة يستندون عليها لإبراز الخطوط العريضة لمبادئهم وهي تلك التي تتبناها جبهة التحرير[1].

إن المحامين الفرنسيين خاصة ومن خلال دفاعهم عن المدَانين الجزائريين كانوا يعلمون يقينا أنهم يجسدون مبادئ الثورة الفرنسية التي أصدرت الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما أنهم أبدوا عنادهم واعتراضهم عما تقوم به فرنسا ضد الشعب الجزائري[2]، كما دافعوا على الدوام أمام المحاكم عن المستَعْمَرِينَ الذين يسعون باسم مبادئ الثورة الفرنسية لسنة 1789 نفسها ومبادئ الدستور، إلى مقاومة التبعية ورفض النظام الكولونيالي، وكان الأمر هكذا في الجزائر؛ ولكن بصرف النظر عن بعض الحلقات العنيفة البارزة في حركة المقاومة الممتدة عبر قرون ضد الاحتلال، فإن النضال اندرج في هذه السنين الأخيرة في إطار المطالب السلمية، فكانت المهمة مريحة بالنسبة لكل محامٍ فرنسي وديمقراطي، مادامت مظاهر الإجحاف تبدو صارخة[3].

وهكذا فإن المحامين الشيوعيين والاشتراكيين والديمقراطيين استطاعوا وضع براعتهم وأحيانا تسامحهم في خدمة المناضلين الجزائريين المتابعين في أغلب الأحيان، من أجل التعبير عن أفكار سياسية غير مطابقة لما سلم به الاستعمار. إن أعضاء هيئة المحامين بباريس أمثال الأستاذة:ستيب،

[1] علي هارون، المصدر السابق، ص611.

[2] عبد الرحمن مزيان شريف، المصدر السابق، ص253.

[3] علي هارون، المصدر السابق، ص217.

دوزون، ديشيزيل ،براون وفاي وكثير غيرهم لم يدخروا جهداً في عبور البحر المتوسط للمرافعة بشجاعة وقناعة عن قضية الوطنيين[1].

ثالثاً–آليات تنسيق العمل لجبهة التحرير مع فريق المحامين ومظاهر استهدافهم.

1- آليات تنسيق العمل بين الجبهة وفريق المحامين.

بعد تأسيس مجمع للمحامين الجزائريين واستقرار مقره بباريس تبقى أمام مؤسسيه تنسيق الأعمال وتوزيعها بشكل يضمن تغطية جميع القضايا المعروضة أو الموكلة إليه، وذلك بوضع خطة تؤمن العمل الموحد للمحامين وتضمن استمرار التفاهم بين المعتقلين ومحاميهم من جهة، وبين مسؤولي التجمع والمحامين من جهة أخرى، لذا كان العمل هنا يتم وفق نقطتين: أولا من خلال ضمان الرقابة على عمل المحامين وتأكيد صلة التجمع المباشرة بجبهة التحرير الوطني، وثانيا من خلال جعل عمل التجمع يصب في فائدة النضال الوطني الجزائري.

وحقيقة أن مجمع المحامين كان يخضع بصفة مباشرة لفيدرالية الجبهة بفرنسا، حيث يهتم مكتب تابع لها مكون من 07 أعضاء بالسهر على مهام ونشاط المحامين الذين تم اختيارهم لتمثيل الجبهة أمام المحاكم الفرنسية[2]، هذا المكتب تابع ماليا وعضويا لجبهة التحرير الوطني من القاعدة للقمة[3]، فكما يذكر المناضل عمر بوداود أن المناضل بشير بومعزة تكفل بالمهام المتعلقة بالعلاقات مع مجمع المحامين وبعد إلقاء القبض عليه تم تعويضه ببوبكر بلقايد الذي ألقي عليه القبض بدوره، ثم تلاه في المهمة المناضل حسن المهداوي إلى غاية1962[4]، فالبشير بومعزة الذي ينشط ضمن فدرالية جبهة التحرير بفرنسا كان يعمل بشكل مباشر مع مجموعة من المحامين الذين يدافعون عن المناضلين الجزائريين[5].

هذه التبعية التي لاحظناها في بنية وتركيبة فريق المحامين تتجلى أيضاً في مجال عمل الفريق، فالمحامون المنتمون له يتمتعون فيما يتعلق بالدفاع عن المتهمين من جبهة التحرير باحتكار حقيقي

[1] علي هارون، المصدر السابق، ص218.

[2] فاتح زياني، المرجع السابق، ص94.

[3] مليكة عالم، المرجع السابق، ص218.

[4] عمر بوداود، المصدر السابق، ص121.

[5] هيرفي هامون وباتريك روتمان، المصدر السابق، ص116.

منحته إياهم جبهة التحرير. والواقع أن تعليمات جبهة التحرير وفيدراليتها بفرنسا تنص على ضرورة توجيه مناضلي الجبهة المعتقلين إلى توكيل المحامين المختارين والمعينين فقط من قبل الجبهة، ففي فيفري 1960 تم العثور على وثيقة صادرة عن جبهة التحريرتحمل عنوان "توجيهات إلى المسؤولين" بخصوص هذا الشأن، مما لا يترك مجالاً للشك فيما يتعلق بتبعية هيئة المحامين لجبهة التحرير[1].

إنَّ هذه التوجيهات من قيادة الجبهة تتعلق أيضا بالسلوك الذي يجب أن يُتبع من قبل كل مناضل حينما يتم اعتقاله، وتوضح أنه يتعين عليه تفادي الإسرار إلى محام معين ولكنه بإمكانه التكلم إلى المحامي الذي ترسله إليه الجبهة[2]، وكان المتهمون الجزائريون يحضرون مع محاميهم أسس دفاعهم وما يجب أن يقال أثناء المحاكمة كما كانوا في أغلب الأحيان يحررون تصريحاً يكون بمثابة التحضير للمحاكمة، ذلك أن تحضير المتهمين وجعلهم مستعدين للمحاكمة كان أيضاً عملاً في غاية الأهمية، فهؤلاء المتهمون يمثلون جبهة التحرير الوطني والثورة الجزائرية أمام الملأ لذا وجب تحسين هذه الصورة والاعتناء بها[3].

وبينما كان المناضلون الجزائريون يختارون من يقوم بالدفاع عنهم من قبل بالصدفة، ويكون ذلك بناءً على نصيحة أحد السجناء الذين معه[4]، أصبحت الآن لجنة فيدرالية جبهة التحرير في فرنسا هي من تقوم بذلك، كما أنها تعمل إلى جانب ذلك بمراقبة المعلومات والتقارير الخاصة بلجنة حماية المعتقلين والتنسيق مع اللجان على اختيار المحامين لضمان الدفاع عن المِدَانين، ويكون اختيار المدان حسب درجة الأمن التي يمثلها في الجبهة[5]، وقد أصدرت الفيدرالية أوامر واضحة للسجناء بعدم توكيل محامين للدفاع عنهم سوى الذين تختارهم هي بنفسها[6]، حيث يؤكد المحامون أن السجين كانت تصله الأخبار مسبقا عن اسم المحامي الذي سيتولى الدفاع عنه[7]، فالجبهة حين سماعها باعتقال أحد مناضليها تقوم تلقائيا بتوكيل محامٍ له كي لا يجد نفسه وحيدا في وسط تعمه العداوة وكي يعلم أن

[1] علي هارون، المصدر السابق، ص607.
[2] نفسه.
[3] جاكلين قروج، المصدر السابق، ص94.
[4] هنري كوبون، المصدر السابق، ص19.
[5] عالم مليكة، المرجع السابق، ص220.
[6] فاتح زياني، المرجع السابق، ص94.
[7] هنري كوبون، المصدر السابق، ص20.

الجبهة تقف إلى جانبه ولم تتخلَّ عنه. وشهادة العديد من المعتقلين تقر بهذا السلوك الذي اتبعته الجبهة مع معتقليها، فهذه المناضلة مريم بلميهوب زرداني تقول:«الجبهة كانت على علم باعتقالنا وقد وجدنا المحامين بانتظارنا: غوتي بن مالحة، سي محمود زرطال وحاج حمو...تحدثنا إليهم كل حسب دوره وتبادلنا معهم الأخبار»، كما تضيف قائلة:«كان لدينا محامون من الجزائر كالمحامين حاج علي وبوزيدة، لكن بعد إضراب الثمانية أيام، اعتقلوا كل المحامين الجزائريين وزجوا بهم في المحتشدات، لذا عينوا لنا محامين على هواهم لكننا رفضناهم، وعليه عينت لنا الجبهة محامين فرنسيين، كان من بينهم جاك فرجاس، بيير ورينيه ستيب، ومارسيل مونفيل»[1]، وهنا أيضا أكد المناضل عيسى كشيدة في كتابه"مهندسو الثورة" أن الجبهة عينت فريقا من المحامين ضم كلاً من الأساتذة بوزيدة وحاج حمو ومحمد الصديق بن يحي للدفاع عنهم[2]، وأيضا كلُف كل من الأستاذين بن عبد الله وبن ديمراد وغوطاني بالدفاع عن كل المجموعة المعتقلة رفقة المناضل مصطفى بودينة، حيث ساعدوهم طيلة مدة التحقيق وشرحوا لكل واحد منهم العقوبة التي ستسلط عليه، فيما يخص بودينة فقد حذروه قائلين:«إن المحكمة ستبذل كل جهدها للحصول على رأسك»[3].

يشهد المجاهد فريجات التارزي[4] على تكفل المحامين التابعين لجبهة التحرير الوطني بالمناضلين الجزائريين بفرنسا فيقول:«عندما تم القبض علي في 10 فيفري 1958تم التكفل بي من طرف القيادة وتم تعيين محامٍ أجنبي للدفاع عني، وقد أخبرني هذا المحامي عن الشخص الذي وشى بي للسلطات الفرنسية، وتتبع هذا المحامي قضيتي إلى غاية الحكم علي ودخولي السجن»[5].

---

[1] نجود علي قلوجي، المرجع السابق، ص ص:398، 400.

[2] عيسى كشيدة، **مهندسو الثورة**، تق: عبد لحميد مهري، تر: موسى أشرشور، زينب قبي، مرا: زينب قبي، ط 2، منشورات الشهاب، 2010، ص111.

[3] مصطفى بودينة، **الناجي من المقصلة**، تص: علي هارون، تر: عمر المعراجي، مرا: محمد المعراجي، (د.ط)، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2009، ص49.

[4] مجاهد جزائري من مواليد سنة 1933 ببلدية تكسبت ولاية الوادي، شارك في معركة الديبيديبي 15 جانفي 1956 بولاية الوادي، هاجر بعدها إلى فرنسا في شهر أفريل 1956، لينخرط في صفوف فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، وتم تعيينه كرئيس فصيلة، وكان من مسؤولياته جمع الاشتراكات على المناضلين الجزائريين في فرنسا، تم القبض عليه وسجنه في 10 فيفري 1958 بسجن مدينة "شارل فيل" بفرنسا، ليتم نقله بعدها إلى سجن الكدية بقسنطينة في شهر أوت 1958، وبقي مسجوناً إلى غاية إطلاق سراحه أواخر سنة 1961.**ينظر: مقابلة شفوية مع فريجات التارزي**، (مجاهد في صفوف فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا)، تمت المقابلة بمقر سكنه ببلدية تكسبت،الوادي، يوم 21 نوفمبر 2021، من الساعة العاشرة إلى الساعة الحادي عشر والنصف صباحاً.

[5] نفسه.

في حالة ما إذا تعذر على المحامين الحضور للجزائر فإن الهيئة تقوم بتعويضهم بآخرين لكي لا يبقى المتهم وحيدا، فمثلا نجد أنه عند اغتيال المحامي بوبي تم تعويضه على وجه السرعة بمحامين آخرين ليكملوا مهمته في الدفاع، فيذكر المناضل مسعود جديد الملقب ب"سي علي" أن المحامي بوبي كلف بالدفاع عنه لكن عند اغتياله أرسلت الجبهة محاميا آخر لتعويضه وهو الأستاذ سنسير وحضر المحاكمة عدد كبير من المحامين القادمين من فرنسا بطلب من جبهة التحرير الوطني[1].

من جهة أخرى فإن تقسيم مهام اللجنة على مستوى الأقاليم الفرنسية أدى إلى تنظيم محامي التجمع لكي يعوضوا نقص المحامين في الجزائر بهدف المشاركة في الدفاع عن الوطنيين الموقوفين هناك قدر المستطاع[2]، حيث كان التقسيم الجغرافي لنشاط تجمع المحامين كالآتي:

***منطقة الشمال الشرقي لفرنسا:** تحت مسؤولية المحامي عبد الصمد بن عبد الله وكان معه عشر محامين لتغطية هذه المنطقة، وهم زافريان، تشانغ(Chang)، شاربونيني(Charbonnini)، بوغتالي(Bugtali)، بيلانجي(Bilangi)، واغوت(Wagot)، فيوكس(Vieux)، آمباغ(Ambag)، غوجي(Goji)، ناتر(Natter)[3].

***فرساي:** ماري كلود، راديويسكي(Radowiecki)، نيكول غان (Nicole Gunn)، بوشار(Bouchard).

***المنطقة الباريسية:** أمقران ولد عودية، والتي تضم كلاً من السادة: بوفيار (Boviar)، ناهوري (Nahori)، قلايمان (Qalaiman)، شولماشي (Cholmashi)، لومبراج (Lombraj)، باميي (Bamyi)، ايباليام (Ibaliam)، فيالا (Fiala)، سوكيار (Sukiar).

* **منطقة الجنوب الفرنسي:** المحامي بن دي مراد، إضافة إلى عشر محامين تحت مسؤوليته.

*المحامي جاك فرجاس لتأكيد الدفاع ونشر المعلومات لدى الرأي العام ووسائل الإعلام.

* **ليون:** كوهاندي(Kohandi)، بارجي(Barji)، دولاي(Dolay)، بوشي(Bushi)، ريجينبسو(Regin Basu)،أندري بسو(Andrei Basu)، بونار(Bonar).

---

[1]El Hadj Messaoud Djadid«Si Ali», **Memoires D un Martyr Survivant**, Revu, corrige et preface par: Mourad Ouzenadji, Mondial PRINT Service, Blida, 2014, p 98.
[2]Amar Bentoumi, op cit, p 40.
[3]Ali Haroun, op cit, p p:57- 59.

* **قرونوبل:** السيد والسيدة ماتيو (Matteo)، نانتيرموز (Nanterre).

***مرسيليا:** شيانو (Chiano)، بارنيس (Barnes)، قوان (Guan)، سيمون (Simon)، سوانيوغون (Swanyogon).

* **آفينيون:** كوبون، ساغ (Sag).

* **بلجيكا:** مورو، دي كوك، درابس (Drabs)، مارشي (Marchie)، لالمان (Lalman).

* **الجزائر:** كوريجي، السيدة كوريجي، دوفيلس (Duvels)، جيقار (Gekar)، موتي (Moti)، آرون (Aaron)، بولي (Polly)، روتشوسكي (Rochowski)، آليبو (Alibu)، والوغان (Walugan) وآخرين قدموا مساعداتهم المعتبرة، وأعداد أخرى من الأسماء التي لم يتم نشرها في تلك الفترة، وهكذا وخلال سنوات أكد المحامون الفرنسيون بالجزائر وفرنسا على الدفاع عن عشرات الآلاف من المدانين الجزائريين الذين وثقوا بهم كليا[1].

إن توظيف هذا العدد الكبير من المحامين خلق مشكلة لدى مسؤولي تجمع المحامين، ويتعلق الأمر هنا بمسألة الأتعاب التي يتلقاها هؤلاء المحامون؛ فبالنسبة للمحامي المناضل فإن القاعدة الذهبية هي عدم استلام أو مطالبة المسجونين السياسيين وعائلاتهم بالأتعاب، وإذا قام بعكس ذلك فإنه لن يتميز عن غيره المحامين، والذين كانوا يدافعون عن المسجونين السياسيين مقابل مبالغ مالية، حتى أن الأستاذ مورينو جعل من ذلك النشاط مربحا للغاية، من خلال زعمه أنه قريب الجنرال ماسو بالمصاهرة[2]. كان هناك أيضاً عدد من المحامين الجزائريين الذين طالبوا بأتعابهم، مثلما هو الحال مع الأستاذ أرزقي بوزيدة الذي يدافع عن وجهة نظر مغايرة ويطالب المسجونين السياسيين وعائلاتهم بدفع أتعاب معتبرة؛ ما معدله 15000 فرنك فرنسي قديم، وكان يرغب في جر بقية أعضاء مجموعة محامي الجبهة إلى فلكه، ومن المحامين الذين ذهبوا معه في نفس الطرح نجد الأستاذ عمارة الذي طالب هو أيضا بتبني طريقة بوزيدة والمطالبة بالحد الأدنى من الأتعاب على الأقل[3].

[1] Ali Haroun, op cit, p p:57- 59.

[2] أي أنه كان يدعي أن الجنرال ماسو صهره وقريبه، وهذا كفيل بتخليص المدان الجزائري من قبضة الجيش الفرنسي.

[3] عمار بن تومي، المصدر السابق، ص ص:192- 193.

فصلت جبهة التحرير في هذا الموضوع، وذلك بعد أن ترأس المحامي حاج حمو مجموعة المحامين، حيث أخذ بعين الاعتبار أن مقاطعة العدالة الفرنسية حرمت العديد من المحامين من أي دخل، ولذلك فإنه كان لابد من منح كل واحد منهم تعويضاً مالياً متواضعاً[1]، فنظام جبهة التحرير الوطني خصص شهرية رمزية للمحامين مع دفع مصاريف التنقل[2]، فيذكر المحامي هنري كوبون أن المحامي إيف ماثيو قد قام بإعطائه مبلغ 2000 فرنك مخصصة لتسديد نفقات السفر والإيواء في الفندق وأتعابه في الجزائر، أي ما يعادل مئة فرنك في اليوم، أما في فرنسا فقد حدد المبلغ بـ350 فرنك شهرياً كأجرة للمحامين[3].

وهكذا فخلال سنوات الثورة ضمنت هيئة الدفاع عن الجزائريين الدفاع عن عشرات الآلاف من الجزائريين الذين وضعوا ثقتهم فيها وقد كانت هذه المجهودات نظير مبالغ رمزية[4]، بل إن المحامين في كثير من الأحيان كانوا لا يتقاضون أجرًا بسبب رغبتهم في المساهمة في دعم الثورة التحريرية[5].

نُورد هنا دليلاً آخر عن تبعية فريق المحامين للجبهة، يتعلق الأمر بتنسيق خطة العمل وتوحيدها وفق ما يخدم الخط النضالي المرسوم من قبل جبهة التحرير الوطني، وذلك من خلال الطريقة التي تتم بها إحالة مناضلي الجبهة إلى المحكمة، وقد قدم الأستاذ أوصديق الوصفة التي يجب أن يكون عليها دفاع كل متهم جزائري:«لا يمكنكم الحكم على هذا الرجل. إنه جزائري، إنه جندي وبالتالي فهو سجين حرب، والجزائر بما أنها قوة في فترة حرب وبما أنهذا الرجل جزائري فإن الحكم الذي تصدرونه يعتبر لاغياً شكلاً ومضموناً، لأنه غير قابل للمحاكمة من قبل محكمة فرنسية»[6].

هذا الأسلوب الدفاعي في مواجهة القضاء الفرنسي كان نتيجة لتوجيه صدر في ديسمبر 1956 من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ وهي الهيئة العليا لجبهة التحرير الوطني، وجت هذهالتعليمات إلى جميع السجناء الجزائريين، وتم نشرها داخل المعتقلات، كان يمثل الشعار الذي يجب أن يطبقه

[1] عمار بن تومي، المصدر السابق، ص194.

[2] بوعلام بن حمودة، المصدر السابق، ص422.

[3] هنري كوبون، المصدر السابق، ص77.

[4] بلغت أتعاب المحاماة في سنة 1961 ما بين 20000 و150000 فرنك قديم شهرياً للمحامي الذي يخصص جزءاً من وقته أو كله لهيئة الدفاع، وهذا المبلغ متواضع جداً نظير تلك المخاطر التي تعرضوا لها. **ينظر**: علي هارون، المصدر السابق، ص237.

[5] فاتح زياني،المرجع السابق، ص95.

[6] علي هارون، المصدر السابق، ص607.

المدانون السياسيون خلال جلسة الاستماع، حيث وجب عليهم أن لا يعترفوا بالعدالة الفرنسية في محاكمتهم، وأن يصرحوا أنهم مناضلون من أجل القضية الوطنية أو مقاتلون من جيش التحرير الوطني، وقد طبق غالبية المدانين الجزائريين هذا القرار الصادر عن جبهة التحرير الوطني، فأصبحوا بذلك لا ينكرون التهم الموجهة إليهم إنما ينكرون أهلية المحاكم الفرنسية في محاكمتهم[1].

أصبح المدانون الجزائريون يتصرفون أمام المحاكم الفرنسية كمقاتلين في حرب ثورية، وهم يدعون الأخلاق الثورية ويطالبون بدفاع سياسي أصيل، دفاع سياسي مناهض للاستعمار. هؤلاء المجاهدين الجزائريين على اختلاف صفاتهم (متهمين بالقتل، مفجرين لعمارات، أعضاء في جيش التحرير، مرشدين أو منظمي هجمات) كلهم كانوا يطالبون أمام المحكمة بصفة محارب، والاعتراف بهذا المركز هو الهدف الأساسي للدفاع السياسي في المحاكمات التي تجري ضد السجناء الجزائريين، وهذا الهدف يعني ضمنياً الاعتراض على عدم كفاءة العدالة الفرنسية ككل منذ البداية[2].

ذكرت الصحف في 1957 أنه:«أمام المحكمة الجنائية الجزائرية، أعلن العديد من المتهمين الجزائريين أنهم لا يعترفون باختصاص المحكمة الفرنسية في محاكمتهم». وكمثال على ذلك نجد شهادة المعتقل "محمد غفير"، الذي أكد على رفض اختصاص المحاكم الفرنسية خلال محاكمته سنة 1958، وصرح بما يلي:«السيد الرئيس... نحن جزء لا يتجزأ من جيش التحرير الوطني، ولدينا قادة ندين لهم بالطاعة. ولدينا حكومة هي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، التي نعترف بأنها الوحيدة القادرة على إدارة عدالتها لنا. لذلك فإننا نرفض اختصاص المحاكم الفرنسية»[3].

يحافظ المتهم الجزائري أمام المحاكم الفرنسية المغلقة على صفة "جندي"، إنه يعلم أن الجزائر كلها تراقبه، وهو يعلم أن احتجاجه ضد القضاة بمساعدة واعية من محاميه، سيؤثر على الصحافة ويمس رأي العدو والرأي العام الدولي، وبالرغم من أن هذا السلاح الجديد (الخطاب والاحتجاج) هو غير عادي بالنسبة له، لكن المتهم الجزائري يعلم أنه يجب استخدامه تنفيذاً لتعليمات الجبهة، لكن التكلم مع القضاة والحاضرين الفرنسيين بلغتهم في المحكمة شكل عائقاً أمام المتهم الجزائري، لذلك

[1]Ataouia Kralfa, op cit, p p: 373- 374.
[2]Abdessamad Benabdallah et d'autres, **défense politique**, François Maspero, Paris, 1961, p p: 32, 43-44.
[3]Ataouia Kralfa, op cit, p p: 373- 374.

فإنه كان في حاجة كبيرة إلى مساعدة من محاميه، فالمحامي عندما ينظر إلى وضع المتهم الذي ترتجف شفتاه من الخوف يقف إلى جانبه ويدعمه، لأن الدفاع السياسي لا بد أن يكون عملاً مشتركاً بين المتهم والمحامي[1].

استمرت قيادة جبهة التحرير الوطني ولجنة الدفاع عن مناضلي الثورة الجزائرية في اتباع هذا الأسلوب الدفاعي أمام المحاكم الفرنسية حتى نهاية الثورة، فقد وجهت قيادة فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا في شهر جويلية من سنة 1960 تعليمات إلى جميع المناضلين المعتقلين بتبني هذه الطريقة الكلاسيكية للجندي الثوري عند المحاكمة، ذلك ما كان السيد "أبو بكر بلقايد"[2] يوصي به عندما كان مسؤولاً في باريس عن مجموعة المحامين التابعين لجبهة التحرير الوطني، كان ينبغي على المدان الجزائري أن يقدم بوضوح أعضاء مجموعات الفدائيين أو أعضاء المنظمة الخاصة على أنهم جنود في مهمة، وانطلاقاً من هذا الواقع كان على كل مناضل أن يتخذ موقف جندي عادي، وأن يقوم بما يلي[3]:

– التصريح بهويته وتحديد رتبته، وعدم الاعتراف للسلطات البوليسية والقضائية الفرنسية بحق محاكمته على أفعاله، والتذكير بحماية معاهدة جنيف الدولية لسنة 1949م له، وإخطار اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

– رفض شرح الوقائع وتبرير فعله .

– التذرع بأوامر السلطات الشرعية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

– أن يطلب من محاميه المرافعة فقط من أجل تطبيق المعاهدات الدولية لجنيف، ومنعه من اعتماد نظام آخر في الدفاع أثناء المحاكمة[4].

---

[1] Abdessamad Benabdallah et d'autres, op cit, p 46.

[2] من مواليد سنة 1934 بسيدي بلعباس، درس بمسقط رأسه وانتقل إلى باريس لمواصلة دراسته الجامعية، ساهم في نشاط الحركة الطلابية الثورية، وناضل في فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، وكان من العناصر النشيطة التي تولت مسؤوليات عليا في الفدرالية، اعتقل في فيفري 1961 ولم يفرج عنه إلا بعد وقف إطلاق النار. **ينظر**: عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص83.

[3] مصطفى بودينة، المصدر السابق، ص11.

[4] علي هارون، المصدر السابق، ص227

إن هذه التعليمة التي تم تبليغها إلى كل المساجين الجزائريين كانت متبعة بالحرف الواحد، الشيء الذي كان يحمل القضاة على التساهل، لكن رغم احتجاجات جبهة التحرير والمحامين الذين كان أغلبهم من الفرنسيين، ورغم احتجاجات الأسماء الكبرى من عالم العلوم والأدب، ورغم رد الفعل الدولي المنتقد، فإن الحكومات الفرنسية المتوالية خلال النزاع قد أوقفت وساءلت وحاكمت وحكمت على المكافحين الجزائريين غير آبهة بقوانين الحرب، كما يحاكم المشاغبون من ذوي الحق العام، الشيء الذي كان يوصلهم في نهاية المهزلة القضائية المأساوية إلى المقصلة[1].

لم يتردد المعتقلون الجزائريون في اتباع هذه التعليمات فراحوا يؤكدون في قاعات المحاكم على صفتهم كمحاربين وليس مجرد مجرمين وهو ما يؤكده المعتقلون بأنفسهم فهذا المناضل مصطفى بودينة يروي أنه يوم مثوله أمام المحكمة العسكرية يوم 11 فيفري سنة 1960 كان مستعدا لمواجهة مهزلة العدالة الاستعمارية، فبعد التشاور مع المحامين قرر الطعن في العدالة الفرنسية؛ وهذا ما أحدث مفاجأة في المحكمة[2].

إنَّ هذه التوجيهات العامة الصادرة عن فدرالية فرنسا والمتعلقة بالموقف الذي يتعين على المحامين اتخاذه خلال جلسات محاكمة مناضلي جبهة التحرير، تم اكتشافها في ديسمبر 1958 بمنزل المناضل بشير بومعزة المسؤول الفدرالي للجنة دعم المعتقلين، حيث كانت هذه التوجيهات تؤكد على ضرورة التركيز على عدم اختصاص المحاكم الفرنسية تجاه متهمي الجبهة[3]، ومنه فقد أصبحت السلطات الأمنية الفرنسية على دراية بخطة الجبهة في ميدان القضاء، وخاصة مخطط الدفاع عن المدَانين الجزائريين.

على غرار توحيد موقف المعتقلين عملت هيئة الدفاع على توحيد طريقة عمل المحامين، فكانت الطرق والأساليب التي اتبعتها مجموعة الدفاع تتركز في الطريقة المسماة بـ" La défense de rupture"أي "دفاع القطيعة"، التي يعد المحامي جاك فرجاس رائدها الأول[4]، ويلخص جاك فرجاس طريقته بما يلي:«في هذه الدعاوى تنزع العادة قناعها ويحتمي المتهم بقيم أخرى غير قيم قضاته

[1] مصطفى بودينة، المصدر السابق، ص12.

[2] نفسه، ص49.

[3] علي هارون، المصدر السابق، ص607.

[4] هنري كوبون، المصدر السابق، ص73.

ويرفض محمل الاتهام وحتى شرعية محكمته، وعلى العكس فإنه يتحمل بكبرياء مسؤولية الجرم الذي يلام عليه والمحاكمة توفر له فائدة معينة، فينادي بكسر علاقته مع القانون باسم قانون غير مكتوب أو باسم المستقبل (تلك هي الثورة)، وعلى عكس ما يجري في المحاكمات المموهة تكون مصلحة المتهم بالتوجه إلى الرأي العام بينما يتهيب منه القضاة حماة النظام العام لأن المناقشة العامة يمكن أن تثير الجدل حول قيمهم في الوقت ذاته تؤدي إلى فقدان الثقة بها وينقلب موقف البعض والبعض الآخر تلك هي إستراتيجية الدفاع عن سجناء جبهة التحرير الوطني اعتبارا من معركة مدينة الجزائر»[1].

هذا الأسلوب في الدفاع التي اعتمدت عليها هيئة الدفاع تتركز على أن لا يعترف المدان الجزائري بالعدالة الفرنسية ولا القانون الفرنسي، وأن يناقش تلك القوانين في حد ذاتها، وأن يُبين لهيئة المحكمة والحاضرين أن المحاكم الفرنسية ليس لها الحق في محاكمة الجزائريين، لأن الجزائر ليست فرنسية وما هي إلا سنوات وستنال الجزائر استقلالها وتصبح لها قوانينها الخاصة التي تطبق على شعبها.

إن فن العدالة الجديد كما يقول الأستاذ جاك فرجاس يتركز حول إستراتيجية جديدة في الدفاع تسمى "أسلوب التفريق" أو "أسلوب الانشقاق"، أي أن المدانين الجزائريين عند مثولهم أمام المحكمة يطالبون بمحاكمتهم بصفتهم محاربين وليسوا مجرمين أو خارجين عن القانون،وهذا الأسلوب سمي بحرب المحاكم أي أن حرب التحرير قد وصلت إلى داخل المحاكم الفرنسية، وهكذا استطاع تجمع المحامين زرع الخوف في المحاكم الفرنسية، فهم لم يكونوا محامين فقط بل كانوا رؤساء جيوش، فاستطاعوا إبراز عدم قدرة المحاكم الفرنسية على القضاء العادل، كما أنهم استطاعوا التأكيد على أن المدانين الجزائريين هم محاربون وليسوا مجرمين[2]. فن الإقناع الثوري في الدفاع الذي قادته الجبهة وأصحاب الفساتين السوداء كان له مفعوله الإيجابي، فهؤلاء شنوا حرباً بوجه مكشوف ضد القمع العدلي، حيث أجروا تفاعلاً بين العدالة والسياسة[3].

أصبح الدفاع عن مناضلي جبهة التحرير الوطني أمام المحاكم الفرنسية عبارة عن عمل فريق يعكس مدلول الوحدة، الاحتجاج ضد شرعية الاستعمار في الغالب يقدم باسم المتهمين ويدعم

[1] جاك فرجاس، المصدر السابق، ص177.

[2]Malika EL Korso, op cit, p 32.
[3]Ibid, p 26.

المحامين، والمفهوم الأساسي الذي يلهم هذا الدفاع الوحدوي هو أن الجزائر ليست فرنسا، والطلب الأول الذي يوجهونه إلى المحكمة هو أن يقولوا "أن الجزائر ليست جزءاً من فرنسا"، وأن السلطة التي يمكن أن تمارسها فرنسا على الجزائريين غير موجودة في القانون، وبالتالي فإن المحكمة غير مؤهلة، ونظراً لأن هذا الطلب كان دائماً مرفوضاً من طرف المحكمة، فإن الدفاع التابع للجبهة بواسطة عمله الجماعي أقنع المحكمة بأن المحاكمة مستحيلة[1].

وتطبيقاً لتعليمات الجبهة فإن هيئة الدفاع عن مناضلي جبهة التحرير لا يمكن لها رفع دعواها إلا في هذا الإطار، هذا الأسلوب الذي يتحرر تحديدا من الإطار القانوني الذي كانتتمارس فيه عملية الدفاع عن قضايا المدانين الجزائريين، يعتمد هذا الأسلوب على اعتبار المدانين الجزائريين جنود حرب وليسوا مجرمين أو خارجين عن القانون[2]، لقد تم التسليم بهذا الأسلوب في الدفاع إجمالاً من طرف المحامين الجزائريين الذين كانوا على عدة مستويات مناضلين في جبهة التحرير الوطني، لكن هل سيتم التسليم به من طرف المحامين الفرنسيين التقدميين في وطنهم الأم فرنسا ؟

بمرور الوقت أصبحت هذه الإستراتيجية معتمدة لدى باقي المحامين، ففي تقرير نقلته وزارة الداخلية الفرنسية إلى قاضي التحقيق بتاريخ 02 مارس 1960، جاء فيه:«أنه رغم الفارق الكبير في الأساليب الدفاعية المتبعة في كل حالة وبين أساليب الأستاذ فرجاس المتماثلة دائما إلا أنها تبلورت بشكل متطابق مع خط عام من الجوهر السياسي الذي ترسخت قواعده من قبل هيئة الدفاع وهذا ما يعبر في الواقع عن وحدة العمل مهما كانت القضية المطروحة للجدل وكانت الخطابات الدفاعية مستوحاة من المواضيع نفسها ساهم كل ذلك في خلق مناخ محدد أظهر الاتحاد المراد والمنتظم للمحاكمات فكانوا ينادون ويرددون بحق الجزائر في الاستقلال وبوجود أمة ودولة جزائرية وعدم صلاحية المحاكم والتأكيد على صفة المناضل للمتهمين»[3]، وحسب سارج مورو فقد كان عدد المحامين الذين أتقنوا العمل بهذه الطريقة عشرين محامياً تعلموا جيداً ميكانزمات مقاطعة المحاكمة،

[1]Abdessamad Benabdallah et d'autres, op cit, p 54.

[2] عبد الرحمن مزيان شريف، المصدر السابق، ص252.

[3] جاك فرجاس، المصدر السابق، ص ص:219- 220.

منهم الأستاذ مراد أوصديق، عبد الصمد بن عبد الله، موريس كورجي وميشال زافريان بمساعدة الأستاذ جاك فرجاس[1].

من خلال ما جاء به التصريح يتبين لنا أن هذه الطريقة أصبحت أيضا متبعة من أغلب محامي جبهة التحرير الوطني، فتوحيد طريقة العمل سهل العمل الجماعي لمجموعة المحامين. لكن السؤال المطروح هنا هل سلم كل المحامين المنخرطين في التجمع بالعمل بهذه الطريقة ؟

أصبحت المحاكم العسكرية محفلاً يتم فيه التأكيد باستمرار على أطروحات الثورة الجزائرية، نظراً لكثرة المحاكمات وثبات المدانين الجزائريين على الطعن في شرعية الاستعمار الفرنسي ومحاكماته، حيث تثبت الدولة الجزائرية وجودها وسلطتهاوشرعيتها، والواقع أن حجم الاحتجاز الجزائري ذاته سوف يكون كافياً لدحض النظرية الفرنسية المتمثلة في أن الثورة الجزائرية عبارة عن تمرد داخلي محدود بين حكومة ذات سيادة ورابطة من المجرمين؛ ومنه تأكيد الطابع الوطني والشعبي للثورة الجزائرية[2].

رغم أن تعليمات قيادة فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا توصي باعتماد طريقة القطيعة إلا أننا نجد بعض المحامين قد اتبعوا طرقاً أخرى في الدفاع، فمثلا نجد الأستاذ بوزيدة كان يقوم بدفاع التستر؛ أي أنه يستعطف المحكمة، فمثلا كان عند دفاعه عن الفدائي كان يصفه أمام المحكمة "بفدائي غير مسؤول"، "ضال"و "رجل تعيس"، هذه النقطة أزعجت عبان رمضان كثيرا، فوزع في شهر ديسمبر 1956 تعليمة حول وسائل الدفاع، والتي تنصح بالإشارة إلى عدم كفاءة المحاكم الفرنسية في محاكمة مجاهدي جيش وجبهة التحرير الوطنيين والمطالبة بتطبيق معاهدة جنيف حول أسرى الحرب، كان على المحامين وأثناء دفاعهم عن الوطنيين الجزائريين اختيار القطيعة، التي كثيرا ما طبقها العديد من المناضلين المتهمين، مثلما هو الحال بالنسبة لمحاكمة فدائيي أول نوفمبر 1954 بالجزائر العاصمة، فمثلا عثمان بلوزداد ردد أمام هيئة المحكمة مقاطع من النشيد الوطني الفرنسي "لامارسييز" وأسقطها على الوطنيين الجزائريين ووطنهم الجزائر[3].

[1] سارج مورو، المصدر السابق، ص25.

[2] Abdessamad Benabdallah et d'autres, op cit, p 49.

[3] عمار بن تومي، المصدر السابق، ص195.

بالإضافة إلى أسلوب القطيعة نجد أن هيئة الدفاع اتفقت مع المحامين على قاعدة ثابتة، وهي عندما يكون المتهمون من مناضلي الجبهة معرضين لحكم الإعدام فإنه مهما كانت خطورة الحكم الذي يصدر فإن المحكوم عليه سيبقى في السجن حتى نهاية الحرب وتجنب تنفيذ حكم الإعدام قدر الإمكان، وهكذا فإن الأسلوب الدفاعي يتلخص في خلق المشاكل والصدامات والخلط بين السخرية والوقاحة وإثارة الصحافة وتحويل كل مرافعة دفاع إلى مرافعة اتهام وخلق مجموعة من الأسباب المؤدية لنقض الحكم بوسائل متطورة وفي هذه المجموعة تدور الكرة من واحد لآخر فيقول أوصديق:«بالنسبة للعبة مرر وأمرر لك كأننا فريق هارم لكرة السلة في المحاكم»[1].

إن إبراز التناقضات الداخلية لسياسة الحكومة الفرنسية، مكن هيئة الدفاع الجماعية من إنقاذ العديد من أرواح المحكوم عليهم بالإعدام، وأيضا مكنها في كثير من الحالات من تأخير عمل المقصلة، وذلك عن طريق إطالة إجراءات المحاكمة، وذلك من شأنه أن يقلل من تنفيذ أحكام الإعدام[2]، وكانت مرافعاتهم خلال المحاكمات لا تهدف فقط للدفاع عن موكليهم ولكن أيضاً لتبرير الأعمال المسلحة المنسوبة إليهم بوضعها في إطار النضال الشرعي ضد الاستعمار، كان ذلك بالنسبة لهم عملاً سياسياً نضالياً لا يرجون من ورائه أي تعويض مادي[3].

لم تكن هيئة الدفاع مجرد مؤسسة تضمن توفير المحامين فقط بل كانت تنشط وفق مخطط محدد يضمن لها توزيع المهام بين المحامين من جهة وتنظيم العلاقة بين المحامي والمسؤولين عنها من جهة أخرى، فالمسؤولون عنها كانوا حريصين على تحديد النقاط التي تضمن التسيير الجيد للهيئة وفق خطة عمل محددة بما يجنبها الدخول في خلافات أو نقاشات بين المحامين هم في غنى عنها والتي من الممكن أن تنحو بها عن الهدف الذي وجدت من أجله، وبالفعل فقد تمكن هذه المرة مجمع المحامين من الصمود والإبقاء على نشاطه إلى غاية الاستقلال بل الأكثر من ذلك فقد وسع من رقعة عمله لينشط على الصعيد الأوروبي.

[1] هيرفي هامون وباتريك روتمان، المصدر السابق، ص ص:252-253.

[2] سارج مورو، المصدر السابق، ص ص:35- 38.

[3] جاكلين قروج، المصدر السابق، ص90.

2- مهام وأدوار هيئة الدفاع.

كانت مهمة هيئة الدفاع الأساسية هي النظام العدلي والحضور مع المدانين، لكن قبولهم للانضمام إلى تجمع المحامين جعلهم يتعلقون بالقضية الجزائرية التي يحملونها أمام المحاكم[1]، ومنه تعددت المهام الموكلة لهيئة الدفاع عن المعتقلين الجزائريين، فلم يكن عمل المحامي مقتصرا على إثبات براءة موكليه أو محاولة تخليصهم من الإعدام المحتوم فقط؛ فالمحامي لم يكن مجرد موظف يتقاضى أجرا على أتعابه فحسب بل كان بحق يمثل وجه المناضل الذي انخرط في صفوف الجبهة وبهذا فقد ساهم مساهمة فعالة سواء من حيث العمل النضالي أو من حيث مساعدة المعتقل في حد ذاته لتخطي ظروف السجن.

منذ انطلاقة الثورة سعت جبهة التحرير إلى الحفاظ على اتصالها بمناضليها المسجونين بواسطة المحامين وذلك عن طريق المحادثات أثناء الزيارات أو اللقاءات القصيرة التي تجرى خلال الاستجوابات والمحاكمات[2]، فمن بين الأدوار التي قام بها المحامون والتي كانت مسطرة من قبل هيئة الدفاع نجد الزيارة الآلية للمعتقلين[3]، فالمحامون كانوا يأتون إلى الجزائر بالتناوب من أجل التحقيقات والمحاكمات، كما كانوا يسلمون توكيلات لبعضهم البعض حتى يتمكنوا من الاهتمام بزبائن زملائهم والذهاب لزيارتهم في السجون[4]، وذلك بقصد تشجيعهم على تجاوز الظروف الصعبة ورفع معنوياتهم[5]، وخلال هذه الزيارات تعمل الهيئة على تأطير حالات الإقامة وتقديم الإسعافات للمسجونين[6]، وكمثال على محاولة المحامين تحسين ظروف الاعتقال نجد تقديم شكاوى إلى مديري السجون أو مديري المخيمات، القيام باحتجاجات على ظروف المساجين، وكذا القيام بزيارة المساجين الذين يتم نقلهم في السجون والمخيمات الداخلية الواقعة خارج العاصمة مثل مخيمات آفلو، بوسوات، سانت لو[7].

[1] Malika EL Korso, op cit, p p: 29- 30.

[2] جاكلين قروج، المصدر السابق، ص75.

[3] مليكة عالم، المرجع السابق، ص220.

[4] جاكلين قروج، المصدر السابق، ص89.

[5] فاتح زياني، المرجع السابق، ص95.

[6] سارج مورو، المصدر السابق، ص136.

[7] Malika EL Korso, op cit, p p: 29- 30

ومنه لم يكن للمحامين دور فقط في تحقيق العدالة والحرية بل حاولوا أيضا تخفيف ظروف الاعتقال عن المدَانين، وذلك من خلال كثرة الزيارات وتقديم الهدايا إليهم وغيرها، وكمثال على ذلك نجد شهادة المناضلة مليكة قريش[1] التي ذكرت أن:«المحامي جاك فرجاس كان يزورنا باستمرار... وقد جاء مرة لزيارتنا في السجن بعد نفيه للمغرب...وقد سمح له هذا المدير بتناول الطعام معنا... كان هذا الرجل رائعاً لقد اشترى لنا نعالاً نمشي بها بعد خروجنا من السجن، لأننا تقريباً نسينا طريقة المشي، والكعب العالي كان ليكون معضلة بالنسبة إلينا».[2] إذن فالمحامي أصبح في نظر المعتقل عبارة عن بطل خارق فالحديث عنهم أصبح يتصدر جلساتهم في زنزانات السجن، وهذا ما يؤكده المناضل مصطفى بودينة أيضاً بقوله:«في حديثنا اليومي نحن المساجين كنا غالبا ما نتحدث عن شجاعة هؤلاء المحامين وعن مآثرهم، كنا نعتبرهم رجالاً خارقين للعادة، كانوا يتقمصون بعداً بشرياً خاصاً، لأنهم كانوا دائما في خدمة العدالة الحقيقية وكرامة الإنسان. لم يوقفهم دون ذلك أي حد، أو عائق، أو قوة أو تهديد. ليجدوا هنا كل عبارات الإجلال ولتلقى أرواح الذين ليسوا على قيد الحياة منهم الراحة الأبدية في جنة الله المنبسطة»[3].

وهذا أيضا ما تؤكده المناضلة جاكلين قروج (Jacqueline Gueroudj)[4] في كتابها"مداشر وسجون"والتي كانت مسجونة وتولت هيئة الدفاع مهمة الدفاع عنها حيث أوردت فيه:«كان للمحامين دور جوهري في حياتنا نحن الموقوفات وحتى بعد محاكمتنا وذلك لإيصال أصواتنا للخارج ولتدعيم مطالبنا ولتحسين ظروف حبسنا، فقد كانوا خير عون لنا ليس في المستويين القضائي والسياسي فقط، لكن كان دعمهم لنا كذلك في الجانب الإنساني والشخصي، فقد منحونا صداقتهم بكل كرم، إذ كانوا يزورونا في السجن كلما تمكنوا من ذلك رغم ضيق وقتهم. كانت غرفة المحادثة شيئاً مميزاً ومحبذاً لنا، كما كان الجلوس معهم حول طاولة في حجرة لا يحق للحراس دخولها بل يكتفون بمراقبتنا

[1] مجاهدة من مواليد سنة 1929 بالجزائر العاصمة، التحقت بالثورة التحريري سنة 1956، كان من مهامها نقل السلاح إلى المجموعات الفدائية. تم اعتقالها سنة 1957 وبقيت في السجون الفرنسية إلى غاية الاستقلال. **ينظر**: نجود علي قلوجي، المرجع السابق، ص ص:367، 378.

[2] نفسه، ص378.

[3] مصطفى بودينة، المصدر السابق، ص50.

[4] مجاهدة جزائرية، ولدت وعاشت في فرنسا إلى غاية سنة 1948 حين انتقلت للعيش في الجزائر كمدرسة في أرياف مدينة تلمسان وهناك اطلعت على البؤس في الأرياف الجزائرية وتعرفت على جلالي قروج مناضل في الحزب الشيوعي الجزائري ومسؤول عن المنظمة العسكرية التابعة للحزب والمعروفة باسم "المحاربون من أجل الحرية" وتزوجت به وتعرضت هي وزوجها للاعتقال وحكم عليهما بالإعدام لكن استفادا من العفو. **ينظر**: شعبان إيدو،«مجلة "Les Tempes Modernes" ودورها في توعية الرأي العام ضد الحرب في الجزائر»، **مجلة الإنسان والمجال**، دورية علمية محكمة تصدر عن معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية المركز الجامعي نور البشير، البيض، ع:01، أفريل 2015، ص96.

من الخارج من خلال الزجاج، كل ذلك بمثابة معجزة حقيقية: زيارة بأتم معنى الكلمة، بذخ كبير حيث يمكننا الكلام بحرية، كان المحامون بطبيعة الحال يناقشوننا حول محاكماتنا، فذلك هو الهدف من زيارتهم لكنهم يقدمون لنا معلومات ثمينة وأخباراً عن عائلاتنا كونهم على اتصال بهم، كما كانوا يمازحوننا أيضاً ويعطون سجائر للمدخنات والحلوى والعلكة للأخريات»[1].

ويذكر المناضل هنري علاق(Henri Alleg)[2] أنه خلال فترة سجنه تمت زيارته من قبل العديد من محامي هيئة الدفاع عن مناضلي الجبهة، ومنها زيارة الأستاذ المحامي "بيار برون" في 14 ماي 1958، حيث يقول:«في مساء 14 ماي دعيت إلى قاعة المحامين رفقة "أحمد عكاش"، وهنالك التقينا بمحامينا بيار برون الذي كانت تربطني به صداقة متينة منذ مدة طويلة»، وفي هذه الزيارة حذر المحامي بيار برون(Pierre Brun) المناضل هنري علاق من العمليات الإرهابية التي تقوم بها بعض الجهات المتطرفة التابعة للقوات الفرنسية، ويذكر المناضل أيضاً أنه بعد مدة قصيرة تقوم المحامية جيزيل حليمي بزيارتهم في نفس السجن بهدف الاطمئنان عليهم وعلى مصيرهم[3]. أما بالنسبة لجاكلين قروج ففي سنة 1957 وحدها قابلت الكثير من المحامين في غرفة المحادثة خلال التحقيقات وأثناء المحاكمة ومنهم ميشال بوفيار(Michel Bouvier)، بوركر(Burker)، براون(Brown)، ماري لويز كاشان(Marie-Louise Cashan)، سيفاييز(Sevier)، ديمانشتاين(Demanstein)، دي فيليس(De Felice)، أنجلين دومينيك(Angeline Dominique)، دوس(Dos)، دوزون(Duzon)، نيكول دريفوس(Nicole Dreyfus)، وكالدور(Caldor) وكلود رايفسكي(Claude Raevsky) ورابابور(Rapapour)، فرجاس ووايل (Wayle)، وهناك أيضاً السيد والسيدة ستيب وآخرون كانوا يأتون ليس للجزائر العاصمة فقط بل للمدن الأخرى أيضاً[4].

---

[1] جاكلين قروج، المصدر السابق، ص88، 89.

[2] مناصر للثورة الجزائرية. ولد 1921 بلندن هاجر أبواه إلى فرنسا حصل على الباكالوريا في باريس باشر الدراسات العليا بجامعة السوربون ثم قطعها ليقوم برحلة بحرية حول العالم أول نزول له كان في الجزائر سنة 1939 وفيها انضم إلى الحزب الشيوعي الجزائري وفي 1946تزوج بجزائرية من أصل يهودي اسباني، كان من المناهضين للاستعمار وأصبح من قيادات الحزب الشيوعي الجزائري واتحاد الشبيبة الديمقراطية الجزائرية اعتقل في جوان 1957 من قبل مظليي الجنرال ماسو احتجز لمدة شهر بالأبيار ثم حول إلى سجن بربروس حيث كتب كتابه الشهير "السؤال" الذي صدر سنة 1958 عن دار مينوزي للنشر يستنكر فيه التعذيب الذي تعرض له تمكن علاق من الفرار عام 1961 وعاد إلى الجزائر بعد الاستقلال. **ينظر**: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص242.

[3] هنري علاق، **مذكرات جزائرية**، تر: جناح مسعود، عبد السلام عزيزي،(د.ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص ص:277- 278.

[4] جاكلين قروج، المصدر السابق، ص90.

كان هذا الأمر ممنهجاً ومسطرا من قبل هيئة الدفاع ومن ورائها جبهة التحرير الوطني، حيث أن هذه الأخيرة وجهت أوامر واضحة للمحامين وذلك بتكليفهم بتنظيم الزيارات للمدانين فنجد مثلا أن الأستاذ مورو مع الأستاذة سيسيل والأستاذ أندري كانا مكلفين من طرف قيادة الفدرالية بالاتصال على الدوام مع جميع مساجين الجبهة، حرصاً على تحسين عملية الاتصال بين المساجين والجبهة، وهذا التكليف الدائم لا يخلو من الخطورة[1].

نفس الأمر أكده الأستاذ هنري كوبون حيث يذكر أنه تم تكليفه من طرف مجموعة الدفاع بالتكفل بزيارة عدد من المساجين فيقول:«أصبح لدي الآن حوالي 70 معتقلاً تابعين إلى تنظيم جبهة التحرير الوطني يتعين علي زيارتهم في السجن»، وفي فرنسا كذلك كانت توجيهات قيادة فدرالية الجبهة تقضي بعدم تخلي المحامين عن المساجين الجزائريين التابعين للجبهة، فالاتصال والتنسيق يتم بين المحامي وأحد السجناء الذين كلفه رفقاؤه بالتحدث باسمهم فيذكر المحامي هنري كوبون أنه كان من الواجب عليه زيارة المساجين والتحدث مع قائدهم في السجن والذي كان يدعى "مصطفى" والذي كان يبلغه بالمطالب والرغبات الفردية للمساجين إن وجدت، وكان ذلك أمراً نادراً[2]، ومنه فتسخير رجال للربط بين المساجين وقيادة الجبهة، وكذلك توفير معلومات عن نظام الحياة السياسية للمساجين كان من المهام التي أداها المحامون[3].

لم تكن زيارة المحامين للموقوفين في مراكز الشرطة أو داخل المعتقل بالأمر الهين فالعملية تعتريها جملة من العراقيل والإجراءات الإدارية، فمثلاً الاتصالات بين المحامين والمساجين في السجن المركزي تكاد تكون مستحيلة، بحيث تجاوز عددهم 700 موقوف بسجن لوس،وحتى بالنسبة للمتهمين الذين لم يحاكموا بعد، فإن الاتصال بهم لا يتم بإظهار البطاقة المهنية فحسب، بل يخضع أيضاً لترخيص بالاتصال يسلمه قاضي التحقيق،فكانت المسؤولية الأكبر تقع على عاتق المحامين لتجاوز هذه العراقيل[4].

[1] سارج مورو، المصدر السابق، ص69.

[2] هنري كوبون، المصدر السابق، ص ص:76، 78.

[3]Malika EL Korso, op cit, pp: 29- 30.

[4] سارج مورو، المصدر السابق، ص68.

ومن بين الأدوار الأساسية التي لعبها المحامون والتي تصب في إطار العمل المشترك بين مختلف هيئات الجبهة نجد مهمة كشف معلومات عن جهاز الشرطة لكي تأخذ الجبهة احتياطاتها[1]، وذلك بجمع المزيد من المعلومات حول عمل مصالح الشرطة ووضعها تحت تصرف مسؤولي الجبهة[2]، فعند اعتقال مناضل أو مجموعة من المناضلين الجزائريين كان دور المحامين يتركز في الحصول على لقاء سريع معهم للاطلاع على تصريحاتهم التي قدموها للشرطة، أو الاتهامات التي لها علاقة بأسماء زملاء آخرين في الكفاح أو عن المخابئ وغير ذلك، كل هذه المعلومات تسرع من عمل المحامين بإعلام مسؤولي الجبهة وذلك بواسطة عناصر مكلفين بالاتصال، وهذا لتجنب توقيفات أخرى[3]، حيث كان المحامون يبعثون إلى مسؤولي جبهة التحرير الوطني خارج السجن الذين كانوا على اتصال بهم كل المعلومات التي يمكن أن تكون ضرورية لعدم إلقاء القبض على المناضلين المبحوث عنهم، أو لاسترجاع العتاد بما في ذلك الأسلحة المخبأة، أو تلك التي يمكن لقوات القمع اكتشافها[4].

إن رجال الشرطة الفرنسية كانوا حذرين من هذه النقطة بالذات، فأثناء التحقيقات مع المعتقلين كان يلاحظ عدم الدقة في تصريحاتهم؛ إذ أنهم يريدون المحافظة على سرية التحقيق وعلى الخطوات التي سيتخذونها في المستقبل بشان أفراد جبهة التحرير البحوث عنهم، فجدران السجون تسمح بتسرب ما يجري فيه والمحامون ثرثارون؛ فعرض كل المعلومات على المتهمين يعادل إعطاء معلومات كافية للهاربين حول مدى تقدم البحث عنهم[5].

ولعل من أبرز المشاكل التي واجهت مسؤولي جبهة التحرير الوطني سواء في الجزائر أو حتى في فرنسا هي إيصال أوامرهم وتعليماتهم للمناضلين داخل السجون[6]، حيث ألقيت هذه المهمة على عاتق هيئة الدفاع أيضاً، فكانت إحدى أهم الأدوار والمهام الموكلة إليها هي إيصال أوامر الفيدرالية

[1] مليكة عالم، المرجع السابق، ص220.

[2] فاتح زياني، المرجع السابق، ص95.

[3]Ghouti Benmelha, «La participation des avocats a la lutte de libération nationale», **Algérie 1954-1962 les Robes noires au front: entre engagement et art judiciaire,** Actes du colloque international en hommage a Abdelhamid Benzine sous la direction scientifique de Malika El Korso**,** 5- 6 mars 2011, Editions les Amis de Abdelhamid Benzine, Alger, 2012, p 52.

[4] عمار بن تومي، المصدر السابق، ص166.

[5] هيرفي هامون وباتريك روتمان، المصدر السابق، ص171.

[6] مليكة عالم، المرجع السابق، ص220

لمعتقلي الجبهة[1]، ومن ذلك طلب معلومات من المسؤولين المعتقلين عن مخابئ السلاح والذخيرة وذلك قصد استرجاعها من طرف الجبهة وأخذ التدابير اللازمة[2]، فالمدانون الجزائريون في السجون الفرنسية يأخذون في الحسبان التقارير التي تصلهم من فيدرالية الجبهة بفرنسا، إيصال هذه التقارير هو من مهام هيئة الدفاع الجماعية[3]، ومن أمثلة ذلك أن قيادة جبهة التحرير عندما بلغها خبر يفيد بأن المسجونات في سجن بربروس قمن بعدد من المعارك مع حراس السجن بسبب إعدام عدد من المناضلات، قاموا بإصدار تعليمات تمنع المناضلات المسجونات للعودة لمثل هذه الأعمال حفاظا على سلامتهن، لكن المناضلات في سجن بربروس رفضن هذه التعليمات مساندةً لأخواتهن[4].

كان على الفيدرالية كذلك مقاومة القمع ودعم المساجين وتسوية الخلافات الداخلية ومشاكل التنافس المعتادة في أوساط المساجين، وكان عليها أيضاً تبليغ قرارات القيادة إلى داخل السجون وجعل المساجين والمعتقلين يقتنعون اقتناعاً تاماً بها، وهذا ليس أمراً هيناً عندما يكون المرسل إليه داخل جدران المعتقل في وضعية خاصة جداً[5]، فالجبهة كانت توجه تعليمات صارمة للمعتقلين بخصوص النظام الذي يجب أن يتبع داخل المعتقل فيذكر المناضل عيسى كشيدة أنه وعن طريق المحامين الذين كلفوا للدفاع عنه استطاع أن يبلغ جبهة التحرير الوطني بما كان يجري داخل السجن وقد تلقى في هذا الصدد تعليمات عمل جاهدا على تطبيقها[6]، ويبدو أن هذه المعلومات تخص اتباع النظام الذي تفرضه الجبهة داخل السجون ومحاولة تأطيرها للمعتقلين.

وحسب المناضلة مليكة قريش فإن المحامي جاك فرجاس كان يمثل حلقة الوصل بين المسجونات وبين جبهة التحرير فينقل أوامر النظام من الجبهة إليهن ويحمل في المقابل شكاواهن لمسؤولي الجبهة[7]، وفي هذا يضيف المناضل عيسى كشيدة أن المحامي تيفاني(Tiffany) الذي أسسته جبهة التحرير الوطني للدفاع عنه استمر في زيارته من حين لآخر، بالرغم من انتهاء محاكمته وإدانته.

---

[1] فاتح زياني، المرجع السابق، ص95.

[2] مليكة عالم، المرجع السابق، ص220.

[3] سارج مورو، المصدر السابق، ص67.

[4] جاكلين قروج، المصدر السابق، ص75.

[5] علي هارون، المصدر السابق، ص208.

[6] عيسى كشيدة، المصدر السابق، ص111.

[7] نجود علي قلوجي، المرجع السابق،ص376.

وكان في إحدى المرات قد حذره من مدير سجن لامبيز[1] الذي يستفيد حسب قوله من حماية الوالي، وذات يوم أخبره المحامي بانعقاد اجتماع هام ضم عدداً كبيراً من مسؤولي الثورة في الجبل وبإنشاء هياكل تنظيمية عبر كافة التراب الوطني، وأوضح له بأن القادة خرجوا بعدة قرارات تخص الجانب السياسي والعسكري وأن الثورة ستخطو خطوات إلى الأمام، وعلم عيسى كشيدة فيما بعد أن الأمر يتعلق بمؤتمر الصومام، وكان حضور المحامي "توفيني" كل مرة فرصة للمناضلين للانفراد والتشاور حول العمليات الواجب تنفيذها، فيقول عيسى كشيدة:«لقد حفزنا المؤتمر وعمدنا إلى تضخيم الحدث لتأكيد سيطرة الجبهة داخل السجون»[2].

ونتيجة لذلك فقد لعب المحامون دوراً آخر في التكفل بالمدانين؛ هذا الدور كان يتمثل في إعلام مسؤولي المعتقلات والسجون التي كانوا يزورونها بتطور الوضع في البلاد وفي الخارج، كما كان لابد من المحافظة على معنويات المناضلين المحبوسين؛ المؤطرين جيداً من طرف التنظيم الداخلي لجبهة التحرير الوطني عبر كامل مؤسسات الاعتقال[3]، فهدف تجمع المحامين كان ضمان الربط بين المساجين ومسؤولي جبهة التحرير وفي هذا الإطار تنتقل الأسرار التي لها علاقة بالحرب الجارية ويتم تنظيم المساجين في السجن أين يمكنهم متابعة مجريات الحرب[4].

من خلال هذا يتبن لنا أيضا مدى تأثير الأحداث السياسية التي كانت تدور في الخارج على المعتقلين خاصة ما تعلق بمصير الثورة، فنجد أن صدى مؤتمر الصومام قد وصل إلى المعتقلين في السجون الذين كانوا يتابعون باهتمام الأحداث الدائرة وكل هذا بفضل العمل الدؤوب الذي تقوم به هيئة الدفاع عن المعتقلين.

بناءً عليه فقد قام المحامون أيضاً بدور همزة الوصل بين المعتقلين وجبهة التحرير الوطني، حيث كانوا بمثابة القناة التي عن طريقها استمر التواصل بين السجناء والجبهة والعالم الخارجي، فالعديد من

---

[1] يقع في مدينة تازولت الأثرية الرومانية، التي تقع في الشمال الشرقي للجزائر وبالتحديد في مدينة باتنة حاليا، أنشأ سجن لامبيز العسكري بموجب مرسوم صدر في جانفي 1850 وسمي نسبة للمدينة التاريخية لامبيز، وكان يستخدم لحبس المعتقلين الذين أدينوا من القانون العام . **ينظر:**محمد الدام، **السجون الفرنسية بالجزائر سجن لامبيز –نموذجا– 1954 1962**، مذكرة مكملة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: حسينة حاميد، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر– باتنة، 2011/ 2012، ص69.

[2] عيسى كشيدة، المصدر السابق، ص126.

[3] عمار بن تومي، المصدر السابق، ص166.

[4] Amar Bentoumi, op cit, p 40.

الرسائل خرجت من مراكز الاعتقال عن طريق المحامين[1]، وكمثال يذكر المحامي هنري كوبون فيما يخص الرسائل التي يجب إيصالها لمجموعة المحامين أنه كان يستلمها من قائد المساجين ثم يقوم بتسليمها إلى المحامي إيف ماثيو الذي يسلمها بدوره إلى المسؤولين المعنيين[2].

بالإضافة إلى ذلك عمل أعضاء الهيئة على إيصال الرسائل والتقاريربينالمساجين وقيادة الجبهة، ومثال ذلك التقرير الذي حرره المختطفون الخمسة في سجن "لاسنتي" بخصوص تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية والظروف المواتية لذلك، حيث طلب من المحامي "ستيب" أن ينقل ذلك التقرير من السجن إلى قيادة الجبهة في فرنسا بقيادة عمر بوداود[3]، ومرة أخرى ففي أوائل شهر نوفمبر من سنة 1961 قام المساجين الخمسة بإرسال رسالة عن طريق محاميهم أعربوا خلالها عن احتجاجهم ضد القمع الذي يعاني منه السجناء والمعتقلون الجزائريون في المعسكرات بفرنسا والجزائر، وذلك في الوقت الذي تستأنف فيه الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية رسمياً سياسة السلم عن طريق المفاوضات، كما أعلنوا في هذه الرسالة انضمامهم للإضراب المعلن من طرف قيادة الفدرالية[4]، فالمحامون أو أصحاب الجبة السوداء أصبحوا أشخاصاً حقيقيين للربط بين معتقلي الجبهة والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[5].

وقد يتساءل المرء كيف يتفق السجناء جميعهم على الإضراب في يوم واحد وهم في زنزانات ومعتقلات مختلفة لولا الدور الحاسم للمحامين في ذلك[6]، فتنظيم حركة الإضراب عن الطعام، أو التفاوض مع الإدارة وعند اللزوم مع غرف الاتهام. كل ذلك كان من مهام هيئة الدفاع[7]، فنجد مثلا مع نهاية شهر جويلية 1959 وعن طريق فريق المحامين وصل أمر إلى جميع المساجين في فرنسا

---

[1] ياسمينة كريمي، المرجع السابق، ص ص:113- 114.

[2] هنري كوبون، المصدر السابق، ص78.

[3] لكن المحامي ستيب رفض أن يتكفل بإخراج هذه الوثيقة وبرر ذلك بقوله: «أنا محامٍ عن مناضلي جبهة التحرير الوطني ولست مناضلاً في منظمتكم»، فبعض المحامين أمثال ستيب وافقوا على الدفاع عن مناضلي الجبهة لكن لم يعتبروا أنفسهم مناضلين ضمنها. **ينظر:** علي هارون، المصدر السابق، ص ص:219- 220.

[4] نفسه، ص502.

[5] Malika EL Korso, op cit, p 26.

[6] ياسمينة كريمي، المرجع السابق، ص ص:113- 114.

[7] سارج مورو، المصدر السابق، ص136.

بالدخول في إضراب عن الطعام لأجل غير مسمى من أجل تحقيق مجموعة من المطالب لتحسين حالة المساجين الجزائريين، وقد استمر هذا الإضراب مدة 15 يوماً كاملة[1].

بعد مظاهرات 17 أكتوبر 1961 التي قام بها المهاجرون الجزائريون بفرنسا دعما للثورة التحريرية قامت السلطات الفرنسية بالرد على هذه المظاهرات بالقمع، ولذلك قررت قيادة فيدرالية الجبهة بفرنسا القيام بإضراب عن الطعام يشمل كل السجون الفرنسية، وتم تكليف هيئة الدفاع الجماعية بتبليغ تعليمات الفدرالية إلى المساجين، وما إن حل شهر نوفمبر من نفس السنة حتى اندلعت حركة الإضراب عن الطعام على مستوى كل السجون الفرنسية، فكان ذلك حدثاً استثنائيا[2].

لم يكن إضراب المناضلين الجزائريين عن الطعام لأجل حصد حقوقهم كمعتقلين سياسيين سهلاً وبسيطاً، وقد انتهى بكثيرين منهم إلى المستشفى، تتذكر جميلة بوباشا ذلك فتقول:«أذكر أنني دخلت المستشفى خلال إضراب الثلاثة أسابيع ...صحيح أنني كنت في "ليوزو" عندما انطلق الإضراب، لكنني سمعت عن موعده قبل مغادرتي لسجن "بو" بثلاثة أو أربعة أيام، فقد بلغتنا تعليمات الجبهة عن طريق المحامين، وكلمة السر كانت "سي محمد سيزوركم في اليوم الفلاني"، والذي طبعا سيكون أول يوم من الإضراب... أضربت عن الطعام مدة عشرة أيام»، وتضيف المناضلة مليكة قريش من الولاية الرابعة: «إضراب السجون عن الطعام كان قد برمج خلال شهر نوفمبر من العام 1961، ولمدة 19 يوماً، ومن أصل 14 سجينة في "بو" فقط أربعة سجينات صمدن، لكن ليس لأجل القرار القيادي فقط أضربت السجينات، فقد دفعهن سوء التغذية إلى التمرد»[3].

بالإضافة إلى ذلك فقد لعب المحامون دوراً كبيراً في تحسين ظروف المسجونين الجزائريين، حيث تم الاتفاق بين قيادة الفيدرالية وهيئة الدفاع للدخول في إضراب عام في كل السجونالفرنسية من أجل الحصول على نظام المعاملة "أ"، وتم ذلك الإضراب بسرعة فائقة وكانت نتيجته أن تحصل المساجين على النظام "أ"[4].

---

[1] عبد الرحمن مزيان شريف، المصدر السابق، ص247.

[2] سارج مورو، المصدر السابق، ص156.

[3] نجود علي قلوجي، المرجع السابق، ص ص:253، 376.

[4] سارج مورو، المصدر السابق، ص81.

من جهة أخرى لعبت هيئة الدفاع عن مناضلي الجبهة دوراً كبيراً في التكفل بالمناضلين الفارين من السجون الفرنسية، فكانت المجموعة تقوم بمرافقة أي مناضل قادم إلى بروكسل هارباً من فرنسا، كي يتسنى له ركوب القطار، كما كانت المجموعة تقوم بإيواء الفارين في بيوتهم، ومن أمثلة ذلك أن الأستاذ مورو قام بإيواء المناضل "بشير بومعزة" في بلجيكا بعد أن نجح هذا الأخير في الفرار من سجن باريس، كما قامت المجموعة بإيواء ثلاثة مناضلين جزائريين فروا من سجن فالنسيان[1]، وأيضا تكفل المحامون بمساعدة بعض السجينات بالهرب من السجن مثلما فعل المحامي مارسيل مانفيل مع المجاهدة لويزات إيغيل احريز[2]، والتي تروي فيما يلي تكفل الجبهة بالدفاع عنها ومساعدتها في الهروب من السجن فتقول:«المحامي ولد عودية كان أول من دافع عني من محامي التجمع عندما تم نقلي من الجزائر إلى فرنسا، كان في آميان وهو من زف إلى خبر قتل غرازياني[3] الذي قام بتعذيبي، هذا الأخير تم قتله بسيدي علي بوناب من طرف الإخوة وكان ذلك في الأسبوع الأول من جانفي 1958، استقبلني ولد عودية في خلية آميان وقال لي «لويزات إخوتك انتقموا لك»، ثم قتل بعد شهور؛ ذلك بعد أن دافع عني في قضية ثانية. وكان مارسيل مانفيل هو من تكفل بالدفاع عني بعد ذلك، كان مدهشاً تابعني في كل السجون حتى في كورس أين كنت تحت الإقامة المراقبة، وساعدني على الهروب من السجن في 16 فيفري 1962»[4]، يضاف إلى ذلك إيواء المسؤولين في شققهم الخاصة[5].

كانت مهام هيئة الدفاع التابعة لجبهة التحرير الوطني متعددة، فبالإضافة إلى التكفل بالمدانين الجزائريين داخل المحاكم الفرنسية ومتابعتهم في السجون والمعتقلات؛ كانت لها مهام أخرى كإيواء

---

[1] سارج مورو، المصدر السابق، ص ص:160-161.

[2] حمدان لويزة؛ مجاهدة جزائرية ولدت سنة 1936 بمدينة وجدة المغربية، دخلت إلى الجزائر في سن الحادي عشر، انخرطت في صفوف ثورة التحرير عند اندلاعها وقامت بعدة نشاطات ثورية طيلة سنتي 1956- 1957 خاصة في مجال الاستعلامات ونقل الأسلحة، التحقت بالجبل في جوان 1957، تم اعتقالها خلال اشتباك في ديسمبر 1957 لتتعرض بعدها للتعذيب ثم السجن ولم يطلق سراحها إلا بعد وقف إطلاق النار سنة 1962. **ينظر**: عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص56.

[3] نقيب فرنسي عمل ضمن فرق التعذيب وتعاون مع جنود المظلات خاصة خلال معركة الجزائر،قام أيضا بتعذيب جميلة بوحيرد. **ينظر**: علي الجمبلاطي، **جميلة بوحيرد**، (د.ط)، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، (د.س)، ص23.

[4]Louiza Ighilahriz, «S.T», **Algérie 1954- 1962 les Robes noires au front: entre engagement et art judiciaire,** Actes du colloque international en hommage a Abdelhamid Benzine sous la direction scientifique de Malika El Korso**,** 5- 6 mars 2011, Editions les Amis de Abdelhamid Benzine, Alger, 2012, p 62.

[5] سارج مورو، المصدر السابق، ص136.

المدَانين الهاربين، والتنسيق بين المعتقلين وقيادة الجبهة، إضافة السعي لإيصال صوت القضية الجزائرية والمعتقلين الجزائريين إلى الرأي العام الفرنسي والعالمي من أجل الضغط على الحكومة الفرنسية والتعجيل باستقلال الجزائر.

كان المحامي بمثابة رجل واحد لمهام متعددة فمن خلاله تمكنت هيئة الدفاع من تحقيق عدة أهداف في مقدمتها كما أشرت إليه سابقا تحقيق الاتصال بالمعتقلين فلم تكن الجبهة لتحقق ذلك لولا تعاون المحامين معها، فالمحامي كان ملتزما بالخط النضالي الذي رسمته جبهة التحرير الوطني؛ ذلك أن المحامين الذين انضموا للدفاع عن المدانين الجزائريين سواء كانوا فرنسيين أو جزائريين كانوا ملتزمين منذ البداية بالعمل النضالي الذي تدعو إليه الجبهة، ومنه وجدنا أن المحامي كان دون ملل أو كلل يمارس مهنته ويقوم بالأدوار والمهام الموكلة إليه رغم وجوده في وسط معمم بالعداوة.

3- استهداف المحامين المدافعين عن المُدَانين الجزائريين.

إن هذه الأدوار والمهام التي لعبها المحامون في التكفل بالمدانين الجزائريين وفي دعم الثورة الجزائرية جعلت من السلطة الفرنسية تعتبرهم كمتمردين وثوار في صفوف جبهة التحرير الوطني، ومنه فقد أصبحوا هم أيضا هدفا لهجمات السلطات الاستعمارية، فدخلوا بذلك في مواجهات ساخنة معها، فالمحامي تحدى كل العقبات والحواجز التي وضعت أمامه وأخذ في إبراز عيوب النظام الاستعماري الأمر الذي لم يرق للساسة الفرنسيين خاصة وأن معظم المحامين الفرنسيين ينتمون لليسار الفرنسي المعادي للاستعمار بينما السلطة تمثل اليمين واليمين المتطرف، فالعداء كان مزدوجا؛ أولا لسبب سياسي متعلق بطبيعة السلطة في فرنسا واختلاف الإيديولوجيات، وسبب ثانٍ متعلق بالعداء بين الجبهة والسلطات الاستعمارية. ومنه فقد واجه فريق المحامين سواء كانوا جزائريين أو فرنسيين قمعا ممنهجاً، فلم يكف اتخاذ الإجراءات الإدارية ضدهم أو الاعتقال أو الإبعاد بل وصل الأمر إلى حد الاغتيال.

إن عداء السلطات الفرنسية للمحامين المدافعين عن مناضلي الجبهة كان لسببين؛ فمن ناحية يعتبر المحامون في نظر السلطات الفرنسية أعداء لأنهم يشاركون موكليهم في أفكارهم الوطنية، وهذا ما يؤكده العقيد غوادار نائب الجنرال ماسو بالتحليل التالي:«هؤلاء الأشخاص الذين ناضل بعضهم في منظمات ضد الوطنية، مشتبه فيهم بالتواطؤ مع الثورة، وسعوا في إطار نشاطهم المهني لصالح جبهة التحرير الوطني. فهم يشكلون إطارات ثمينة بالنسبة إلى الهياكل السياسية الإدارية لأعدائنا»، مؤكدا

بذلك فاعليتهم السياسية بالنسبة لجبهة التحرير الوطني[1]، أما روبير لاكوست(RobertLacoste) فوصف المحامين المدافعين عن مناضلي الجبهة ب:«أعوان جبهة التحرير الوطني في جبة المحامين»، كما قال عنهم الوزير الأول الفرنسي ميشال دوبري (Michel Debré)أنهم يعادلون قسمة من المجاهدين أي 10000 جندي[2].

ومن ناحية أخرى لم يكن القمع المسلط ضد المحامين هدفه عرقلة نشاطهم السياسي بصفتهم المدافعين عن القضية الوطنية فحسب؛ بل يتعلق الأمر كذلك باجتناب أن يتتبع المحامون عمل الجيش وفضح ممارساته، لذا حاولوا منعهم من الاتصال بالوكلاء العسكريين؛ فذهاب المحامين وإيابهم في المباني العسكرية سيضر بعمل الجيش ويُعرض المعلومات والعمليات السرية لخطر الانكشاف[3].

كان على المحامين أن يتسلحوا بالكثير من الشجاعة والإصرار عند تكفلهم بالمدانين الجزائريين؛ إذ كانوا يعتبرون أعداءً أشد خطورة من مقاتلي جبهة التحرير الوطني الذين هم بصدد الدفاع عنهم، لقد كانوا هدفاً لعداوة معممة في الوسط الذي ينتمون إليه وينشطون فيه: الوسط القضائي (صعوبة الاطلاع على الملفات) والوسط الإداري (تخويف وطرد)، والوسط المدني (عدم إيوائهم إلى غرف في الفنادق)، كما كانوا هدفاً للمنظمة المسلحة السرية OAS التي كانت تهددهم وتشتمهم بل وكانت تنظم عمليات اغتيال ضدهم حتى بمقرات إقامتهم بباريس[4].

أزعج العمل الجماعي لمحامي الجبهة السلطات الفرنسية كثيراً، هذه الأخيرة كان من عاداتها التهرب إلى القمع لكي تسكتهم؛ فبعض المحامين قتلوا والبعض الآخر سجنوا وآخرون تمت متابعتهم. فالقبض على المحامين لم يكن له حد في الجزائر ولكنه بدأ يتوسع أيضاً على الأراضيالفرنسية[5]. القمع بدأ مبكرا مع هيئة الدفاع فمنذ اللحظات الأولى لتأسيسها ألقي القبض على كل المجموعة المؤسسة

[1] سيلفي تينو،المرجع السابق، ص125.

[2] عمار بن تومي، المصدر السابق، ص201.

[3] سيلفي تينو،المرجع السابق، ص243.

[4] جاكلين قروج، المصدر السابق، ص89.

[5]Mostefa Khiati, op cit, p 177.

لها باستثناء أرزقي بوزيدة ومحمد حاج حمو ونفى رباني الذين تمكنوا من الفرار إلى تونس بفضل غيابهم عن العاصمة يوم التوقيف[1].

كما قام الوزير المقيم روبير لاكوست بسجن المحامي رزق الله في جويلية 1956، كما سجن السيد توفيني في نوفمبر من نفس السنة، أما السيدة ناهوري فقبض عليها في الجزائر، إضافة إلى ذلك تم توقيف السيد محي الدين جندر في فيفري 1957 وتمت محاكمته في 21 جويلية وحكم عليه بـ10 سنوات سجن مع الأعمال الشاقة بتهمة تكوين "مجموعة مجرمين"[2]، وكرد فعل على اعتقال هذا الأخير وسجنه قام مجموعة من المحامين بكتابة احتجاج[3] وتقديمه إلى الرابطة الدولية للحقوقيين الديمقراطيين ببروكسل من أجل التدخل تجاه هذه الانتهاكات[4].

وفي فيفري 1957 تم اعتقال 11 محاميا في مقدمتهم المحامي ألبير سماجا رفقة كل من إيلي قادج وغوتي بن مالحة وعمار بن التومي ولويس قرانج وقدور ستور وعمر منور وحسين طيبي وأمقران عمارة ومحمود زرطالوالأستاذ حماد، تم توقيف ألبير سماجا وغوتي بن مالحة وإيلي قادج في صباح 13 فيفري 1957 فيقول سماجا:«بقينا ثمان وأربعين ساعة بمركز الشرطة قبل أن نوضع على متن القطار، وما دام بن مالحة مسلما فقد وضع في مركز البرواقية أما أنا وقادج في لودي»[5]، ويرى المحامي سماجا أن هذه التوقيفات كانت بمثابة جس للنبض بالنسبة للجيش الذي كان يجرب رد فعل الرأي العام قبل أن يقوم بتوقيف مجموعة أخرى من المحامين، لقد أطلق سراح أغلبهم في الفترة مابين سبتمبر 1957 وفيفري1958 [6]، ففي سبتمبر 1957 تم تحرير السيد حماد، ثم تبعه السيد عمار منور والسيد أمقران عمارة الذي تم تحريره في فيفري 1958، أما السيد سماجا فتم إطلاق سراحه في ديسمبر 1958 بعد

---

[1] بوعلام بن حمودة، المصدر السابق، ص422.

[2]Malika EL Korso, op cit, p 30.

[3]**ينظر**: الملحق رقم 07.

[4] Patrick Kessel Giovanni Pirelli, **le peuple algérien et la guerre- lettres et témoignages d'algériens 1954-1962,** François Maspero éditeur, 40, rue Saint-Séverin - V[e] Paris, 1962, p p: 116- 120.

[5] معتقل لودي عبارة عن مركز اعتقال موجود في الجنوب الغربي من الجزائر العاصمة بالقرب من المدية، كان معتقل لودي معتقل الفرنسيين، معتقل الأقدام السوداء حيث التقى فيه الأطباء، مهندسون، عمال السكك الحديدية، مقاومو الحرب العالمية الثانية، المعتقلون القدامى... سجن فيه كل من ألبير سماجا، هنري علاق، جورج حجاج. **ينظر**: ناتالي فوناس، **معتقل لودي الجزائر 1954– 1962**، تر: نصيرة خياط، (د.ط)، دار آرام، الجزائر، 2015، ص9.

[6] سيلفي تينو، المرجع السابق، ص ص:126- 127.

سنة ونصف من الاعتقال في المخيمات، شريكه في العمل التحرري السيد زرطال التحق فور تحريره بصفوف الجبهة ليتم توقيفه مرة أخرى ويحاكم في 1962[1].

ومع تنامي الثورة واشتدادها كثفت السلطات الفرنسية من الإجراءات العقابية ضد هيئة الدفاع والمحامين التابعين لها، فمنذ تولي ديغول رئاسة الجمهورية 1959 اعتقد أنه باستطاعته تطويق الثورة، فهو قد تولى الرئاسة في ظروف حرجة والثورة حينها أخذت في التعاظم ونقلت الجبهة حربها إلى الأراضي الفرنسية، والوضع في الجزائر وصل إلى منعرج خطير فالمعمرون بدؤوا بالانتفاض والتحرك حول مصير الجزائر خاصة مع طرح ديغول تقرير المصير للجزائريين في 16سبتمبر 1959، فأخذ المتطرفون من الأوروبيين بتمرير آرائهم باتخاذ العنف وهذا ما اضطر السلطات الفرنسية إلى محاولة أخيرة منها لإخضاع الجزائر بإعطاء الضوء الأخضر للجيش للمرة الأخيرة لكسب المعركة بكل الوسائل المتاحة. وفي خضم تلك الأحداث تلقت مصالح الأمن التعليمات بجمع المعلومات الضرورية حول هيئة الدفاع والشروع بدءا من شهر فيفري 1960 في تنفيذ الاعتقال الإداري المنصوص عليه في الأمر916/58 الصادر في 07 أكتوبر 1957 ضد مسؤولين جزائريين في صفوف هيئة الدفاع[2].

كان في مقدمة هؤلاء عبد الصمد بن عبد الله الذي اعتقل في 28 جانفي 1960 وأوصديق في 30 جانفي 1960؛ إذ تمت مساءلتهم من قبل الشرطة وسجنهم، ثم الإفراج عنهم بصفة مؤقتة[3]، كانت التهم الموجهة إليهم هي التعاون مع الجبهة والمساس بأمن الدولة[4]، فنجد أنهما قد تعرضا للاحتجاز في فيفري 1960 في معسكر"سان موريس"، كما قررت المحكمة الدائمة للقوات المسلحة في 05 جويلية 1960 رفض منح حق الدفاع للأستاذ كوريجي الذي اتهم مع كل من الأستاذ زافريان وبن عبد الله وأوصديق وبوفيار وفرجاس في نوفمبر 1960 بالنيل من أمن الدولة[5]، وقبل هذا وبالضبط في 14 أوت 1958 قبض على المحامي جاك فرجاس في الجزائر العاصمة لأنه يمتلك ملفاً يجمع فيه قائمة بأسماء المفقودين خلال حرب التحرير، وهو نفس السبب الذي اعتقل على إثره

[1]Malika EL Korso, op cit, p31.

[2] سارج مورو، المصدر السابق، ص ص:110- 111.

[3]Mostefa Khiati, op cit, p 179.

[4] مصطفى بودينة، المصدر السابق، ص50.

[5] جاك فرجاس، المصدر السابق، ص ص:226- 227.

السيد ميشال زافريان، وفي ديسمبر 1959 قبض على السيد شيانو من مجمع محامي جبهة التحرير بمنطقة مرسيليا؛ تم توقيفه ومحاكمته بـ7 أشهر سجناً والتهمة دائما هي نفسها "النيل من أمن الدولة"[1]،حيث صرح الممثل العام الفرنسي أمام اللجنة الدولية للصليب الأحمر في 23 أكتوبر 1959 أن هنالك 10 محامين لديهم علاقات مع جبهة التحرير الوطنيهم غير مرغوب فيهم؛ وذلك لتجاوزاتهم وتعطيلهم للعدالة الفرنسية واتهاماتهم الموجهة ضد قوات النظام[2]، لذا قد تعرض العديد من المحامين للاستجواب أمام قاضي التحقيق[3].

إن هذا الإبعاد للمحامين جاء نتيجة هجوم طويل المدى أعلن عنه منذ أن سُجن محامو الجزائر في فيفري 1957 فحتى وإن استرجع هؤلاء المحامون حريتهم إلا أن القمع ضد المحامين تواصل بإيعاز من قادة الجيش، فمنذ 15 ماي 1958 تم توقيف أربعة محامين باريسيين وهم جيزيل حليمي وبيير برون ودومنيكستيفاناغي وميشال كاغنسكي[4]، أين تم احتجازهم في زنزانات هيئت بكازينو الكورنيش، أما الأستاذة جيزيل حليمي والمحامي بيار برون فقد تم نقلهما إلى فندق بمدينة الجزائر وتم احتجازهما به مدة خمسة عشر يوماً، ومن ثم إطلاق سراحهما وإمكانية عودتهما إلى فرنسا[5].

كانت هذه الاتهامات محل انتقاد من طرف بعض الشخصيات من الوسط الفرنسي، هؤلاء طالبوا بإطلاق سراح المحامين المعتقلين، كان من بين هاته الشخصيات عدد من الوجوه القضائية في مقدمتهم المدعون العامُّون في الجزائر العاصمة ووهران الذين قدموا احتجاجا لوزارة العدل تضمن:«يرى السيدان روليكي (Rollick) وموندفيل (Moundville) أن التجاوزات ضد المحامين يجب أن تتوقف»، وذلك حسب ما جاء في محضر اجتماع المدعين العامين للجزائر في وزارة العدل يوم 03 فيفري 1958. إن استمرار الاعتقالات في حق المحامين بالرغم من تدخل زملائهم أو قضاة ساميين يبرهن على السلطة التي اكتسبها الجيش الذي أصبحت كل الإجراءات المتخذة تصب في صالحه تحت تساهل السلطات الفرنسية[6].

---

[1]Malika EL Korso, op cit, p 34.
[2]Mostefa Khiati, op cit, p 179.

[3] جاك فرجاس، المصدر السابق، ص223.

[4] سيلفي تينو، المرجع السابق، ص244.

[5] هنري علاق، المصدر السابق، ص ص:277، 279.

[6] سيلفي تينو، المرجع السابق، ص128.

كما لاقت هذه الاعتقالات أيضا عدة انتقادات من قبل المحامين أنفسهم، حيث قاموا بإرسال شكوى إلىالأمين العام للرابطة الدولية للحقوقيين الديمقراطيين في بروكسل يوضحون فيها ما يعانيه محامو جبهة التحرير من تضييق ومخاطر ويطالبون فيها الرابطة بالتدخل[1]، وحتى من قبل الرأي العام ففي مقال نشر على جريدة المقاومة الجزائرية بعنوان "احتجاج جمعية حقوق الإنسان" جاء فيه:«اجتمعت اللجنة المركزية لجمعية حقوق الإنسان يوم 4 مارس 1957 وبما أن عددا متزايداً من المحامين الجزائريين يلقى عليهم القبض ويعتقلون في مراكز تسمى بمراكز "الإيواء" من دون أن يقترفوا أي هتك للقانون أو أي خطيئة مهنية. وبما أن هذا الإجراء الذي أصيبوا به هو ناتج عن قرار استبدادي...ترفع اللجنة احتجاجاً قويا ضد هذا التنطع فيالحكم...تطلب جمعية حقوق الإنسان إلغاءً عاجلاً لهذه التدابير ومعاقبة لمسؤولين عنها معاقبة صارمة»[2].

ورغم كل هذه العراقيل والعقوبات والاعتقالات التي تعرض لها محامو الجبهة؛ إلا أنهم استمروا في نشاطهم، فالسيد لعيمش واصل دفاعه عن مناضلي الجبهة في منطقة تيارت، كما واصل المحاميان كاسول وبن ضيف الله نفس المهمة في البليدة، السيد حسان في منطقة سيدي موسى، أرزقي أمقران في سطيف، بوحيرد حاج دريس بقسنطينة، محمد عابد بوهران. هؤلاء واصلوا نشاطهم في الدفاع عن مناضلي الجبهة بالرغم من القمع الشديد ضدهم[3].

إن هذا الإصرار من قبل المحامين على التكفل بالمدانين ودعم الثورة الجزائرية كان له عقوبات من طرف السلطات الاستعمارية، فقد تعرض بعضهم للشطب من لائحة نقابة المحامين ومنهم الأستاذ شيانو الذي كان عضواً في نقابة محامي مرسيليا حيث تعرض للاعتقال وحكم عليه بالسجن لمدة 07 أشهر ليتم بعد ذلك شطبه من لائحة النقابة بعدما واجه تهمة النيل من أمن الدولة[4]، كما تعرض البعض منهم للمنع من مزاولة مهنته لمدة معينة فمثلا قررت نقابة المحامين لدى محكمة الاستئناف بباريس منع الأستاذ فرجاس من ممارسة مهنته لمدة سنة وذلك ابتداء من 08جانفي 1961، أما

[1] **ينظر**: الملحق رقم 07.

[2] «احتجاج جمعية حقوق الإنسان»، **جريدة المقاومة الجزائرية**، لسان حال جبهة التحرير الجزائرية للدفاع عن الشمال الإفريقي، ع: 29، 20 ماي 1957، ص4.

[3] Malika EL Korso, op cit, p 31.

[4] جاك فرجاس، المصدر السابق، ص226.

الأستاذ زافريان فمنع من ممارسة مهنته لمدة ثلاثة أشهر من قبل محكمة الاستئناف بباريس ابتداء من 08مارس 1961، في حين أوقف الأستاذ كوريجي لمدة شهر من قبل النقابة[1].

لم يكن المحامون أقل تفطنا من الإدارة الاستعمارية فهم كانوا على قدر من الوعي بالإجراءات المتخذة ضدهم وكانوا على دراية بمعظم التحركات، فهم يعلمون أنهم كانوا تحت الرقابة الصارمة وأن كل تحركاتهم معروفة لدى أجهزة الأمن الفرنسية؛ فحتى اتصالاتهم كانت مراقبة وهذا ما أكده المحامي هنري كوبون الذي ذكر بأنه تلقى تنبيها بأن كل مكالماته الهاتفية وضعت تحت الرقابة وأنه يُتنصت عليها سرا[2].

يعتبر الاعتقال إحدى الطرق الثلاث التي وضعتها السلطات الفرنسية للحد من دعم المحامين للثورة وذلك في إطار إستراتيجية ترتكز على ثلاث نقاط مهمة أولهما الاعتقال وثانيهما الإبعاد وكخطوة أخيرة في حالة فشل الخطوة الأولى والثانية تنتقل السلطات الفرنسية إلى تنظيم عمليات الاغتيال ضد المحامين.

كان إبعاد المحامين عن الجزائر أو منعهم من التنقل إلى المدن التي يوجد فيها موكلوهم يتم بالتوازي مع عمليات الاعتقال، فالسلطات الفرنسية اتخذت ضدهم عدة إجراءات أخرى كمنعهم من زيارة زبائنهم في السجون والمعتقلات والتضييق على المحامين الفرنسيين المقيمين في الجزائر للدفاع عن الجزائريين[3]، كما قررت كذلك أنه لا يمكن للمحامين القدوم إلى الجزائر إلا للإمساك بقضية وأنه عند أول مشكلة يتسببون فيها سيتم طردهم؛ وعلى هذا الأساس تعرض معظم المحامين للإبعاد[4]، وذلك لتحييدهم قدر الإمكان عن الاتصال بالمعتقلين أو عائلاتهم كالمحامي العيد لعمراني الذي دافع عن العديد من سكان الأوراس منذ الفاتح نوفمبر 1954؛ حيث منع من البقاء في عمالة قسنطينة، وهناك أيضا اثنان من محامي باريس منعا من الاتصال بموكليهم المعتقلين في المسيلة واثنان آخران لم يتمكنا من زيارة معتقل البرواقية ومحامٍ جاء من باريس لم يسمح له بالدخول إلى عمالة قسنطينة، كما تم توقيف العشرات في مقاطعة الجزائر حيث تعرضوا للتعذيب والمحاكمة والاعتقال والبعض منهم رحلَ

[1] سيلفي تينو، المرجع السابق، ص245.
[2] هنري كوبون، المصدر السابق، ص75.
[3] رشيد زوبير، المرجع السابق، ص116.
[4] سيلفي تينو، المرجع السابق، ص244.

إلى فرنسا فمن 13حتى 26 فيفري1957 فقط تم إحالة 14 محامياً على معتقل لوي[1]، وفي عام 1959 أبعد جاك فرجاس عن الجزائر قبل انتهاء إجازة الإقامة التي حصل عليها ب48 ساعة وذلك عندما سعى للدفاع عن ياسف سعدي العدو الأول للجنرال ماسو[2] خلال معركة الجزائر[3].

كما أن بعض المحامين الذين يعملون بالجزائر العاصمة منعوا من الإقامة مثل السيد زافريان، فرجاس وكوريجي وتمت متابعتهم بتهمة مساعدة معتقلي ومساجين جبهة التحرير، ففروا إلى جنيف بسويسرا[4]، فيذكر المحامي كوبون أن المحامي كوريجي طرد من الجزائر بقرار صدر بحقه سنة 1958 من طرف لاكوست الذي عين وزيرا مفوضا عن الجمهورية الفرنسية بالجزائر، وقد كان كوريجي في ذلك الوقت يُرافع رفقة المحامي فرجاس عن مناضلي الجبهة الذين اعتقلوا أثناء معركة الجزائر[5]، ومرة أخرى يطرد فرجاس من الجزائر وكان ذلك في 14 أوت 1959 وهذه المرة كان بسبب اكتشاف السلطات الفرنسية قيامه بجمع ملف عن المفقودين أثناء الثورة، وفي20 سبتمبر من نفس السنة أبعد المحامي ميشال زافريان[6]. كان التركيز أكثر في اتباع قرار الإبعاد على الأستاذ جاك فرجاس دون باقي المحامين وهذا نظرا للإزعاج الذي يسببه نشاطه للسلطات الفرنسية [7].

كانت المواجهة صعبة أمام تعسف السلطات الاستعمارية لهؤلاء المحامين فلم يعد الأمر الآن مقتصرا على الاعتقال أو الإبعاد فهو لم يعد مجدياً أمام إصرار المحامين على إتمام مهمتهم، بل أصبح القمع بعد ذلك يتجسد في تنظيم عمليات اغتيال وتصفية جسدية بوضع قنابل في أماكن وجودهم

[1] ياسمينة كريمي، المرجع السابق، ص114.

[2] عسكري فرنسي، حل بالجزائر سنة 1957 حيث أوكلت إليه القيادة العسكرية لمنطقة العاصمة ولعب بهذه الصفة دورا حاسما في عمليات القمع الوحشي الذي خيم على العاصمة كقائد للفرقة العاشرة للمظليين كلفه روبير لاكوست بمهمة قمع الثوار في العاصمة ما نتج عنه مذابح وعمليات تعذيب وإعدامات للأبرياء كان من أنصار الجزائر فرنسية حيث ترأس في 13 ماي 1958 لجنة الخلاص الوطني التي أنشأها غلاة المعمرين دعما لفكرة الجزائر فرنسية كما ساهم في عودة ديغول للحكم.**ينظر**: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص305.

[3] هيرفي هامون وباتريك روتمان، المصدر السابق، ص254.

[4] Mostefa Khiati, op cit, p 179.

[5] هنري كوبون، المصدر السابق، ص31.

[6] جاك فرجاس، المصدر السابق، ص226.

[7] سيلفي تينو، المرجع السابق، ص244.

أو عن طريق رميهم بالرصاص[1]، فعلى الأقل 7 محامين قتلوا بسبب دفاعهم عن الجزائريين خلال الثورة الجزائرية[2].

من بين هؤلاء السبعة نجد الأستاذ توفني من وهران؛ والذي دافع عن جاكلين قروج سنة 1955 وطعن في قرار طردهامن الجزائر الذي أصدره والي وهران ضدها، تم اغتياله في المغرب من قبل "اليد الحمراء"[3]، كان توفيني أحد أوائل محامي القضية الجزائرية حيث كان أول من أذهل المحاكم الاستعمارية بوهران والجزائر وذلك بالإفشاء علنا وأثناء الجلسات بحالات التعذيب، وهكذا صار المحامي توفيني العدو اللدود لوالي وهران لوبنار (Lobnar) الذي قام بوضعه تحت الإقامة الجبرية في "ساتلو" وبقي مدة11 شهرا في إحدى المحتشدات، لكن الأمر لم يثن من عزيمته حيث بعد إطلاق سراحه التحق بباريس أين واصل عمله هناك لصالح الجبهة واستطاع أن يحصل على العديد من الإعفاءات في حق المحكوم عليهم بالإعدام، وفي مارس 1958 عندما كان موجوداً بالمغرب الأقصى تعرض للاغتيال بواسطة قنبلة زرعتها المصالح الخاصة الفرنسية[4]، بينما يذكر مصطفى خياطي صاحب كتاب "laCroix- Rouge Internationale et la guerre d'Algérie" أن هذه الحادثة كانت في 28 نوفمبر 1958[5].

بعد توفيني كان الهدف هذه المرة المحامي علي بومنجل الذيأوقف في مكتبه في بلكور بالجزائر العاصمة في 08فيفري 1957 من طرف المظليين، وبقي في الأسر قرابة شهر ونصف؛ عذب خلالها بوحشية من طرف الجيش الفرنسي، وفي 23 مارس1957 قيل إنه انتحر بالقفز من نافذة تقع في الطابق السادس من عمارة أين كان معتقلا في الأبيار[6]، وجهت للمحامي تهمة الأمر باغتيال ثلاثة فرنسيين في جنوب العاصمة حين كانوا يتنزهون على دراجتهم النارية والأمر متعلق بشابين فرنسيين

[1] مليكة عالم، المرجع السابق، ص218

[2]Mostefa Khiati, op cit, p 177.

[3] جاكلين قروج، المصدر السابق، ص89.

[4] بوعلام نجادي، المرجع السابق، ص279.

[5]Mostefa Khiati, op cit, p179.

[6] Ibid, p177.

وابنهما الرضيع[1]، الحقيقة أنه تم رميه من نافذة من طرف أوساريس تطبيقاً لأوامر الجنرال ماسو، الجيش الفرنسي حاول أن يظهر قتله على أساس أنه انتحار[2].

اعترف أوساريس في مذكراته "شهادتي حول التعذيب" أنه تلقى أمرا بقتل المحامي بومنجل من طرف الجنرال ماسو وذلك بعدما تداولا مطولا كيفية معالجة قضيته ليخرجا في الأخير بضرورة التخلص منه وكان هذا الأمر بعيداً كل البعد عن العدالة وما تقتضيه فهم لم يجدوا أي دليل يثبت إدانته لذا قررا التخلص منه قبل أن تصل قضيته للمحكمة[3]، لقد حضروا الأمر ليكون على شكل انتحار فأوساريس أكد في الأخير أن المغتال تلقى ضربة بقبضة "قادوم"وراء رقبته ثم دُفع من الأعلى ليعلن بعد ذلك خبر انتحاره[4]، موت بومنجل خلف ردود أفعال عديدة فنجد أن أستاذه رونيه كابيتان استبعد فرضية انتحاره حيث صرح بما يلي:«لقد كان بومنجل أحد تلاميذي في كلية الحقوق بالجزائر... إن هذا الخبر ليؤكد بما لا يدع للشك ما قرأته منذ عدة أيام في كتاب هنري سيمون[5] ضد أعمال التعذيب، إن هذه الطرق لم تتبع حتى مع السجناء الألمان سوف يتم إتباعها وتطبيقها ضد الجزائريين بعلم حكومة بلادي، ليس باستطاعتي أن أستمر في التدريس بكلية الحقوق الفرنسية»[6].

وهناك محام آخر هو السيد بيار بوبي الذي تعرض لهجومات متكررة من طرف قوات الاحتلال لأنه استنكر العنف المرتكب ضد الجزائريين، تم توقيفه واعتقاله في 13 ماي 1958، ولكن أمام ردود الأفعال المتتالية للرأي العام أجبروا على إطلاق سراحه، وبعد ذلك أصبح واحداً من هيئة الدفاع

---

[1] الجنرال أوساريس، **شهادتي حول التعذيب "مصالح خاصة:الجزائر 1957-1959** "، تر:مصطفى فرحات، (د.ط)، دار المعرفة، الجزائر، 2008، ص137.

[2]Mostefa Khiati, op cit, p 178.

[3] جاك فرجاس، المصدر السابق، ص ص:89-90.

[4] الجنرال أوساريس، المصدر السابق، ص139.

[5] كتاب هنري سيمون يحمل عنوان "ضد التعذيب في الجزائر" عبر فيه الكاتب عن الأساليب اللاإنسانية التي استعملها الاستعمار الفرنسي في الجزائر أثناء الثورة، وقد أحدث هذا الكتاب ضجة في الأوساط الفرنسية.**ينظر:** محمد الأمين بلغيث، «موقف المثقفين الفرنسيين من التعذيب والسجون والمحتشدات أثناء الثورة الجزائرية»، **المصادر**،تصدر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ع: 5، 2001، ص194.

[6] ياسمينة كريمي، المرجع السابق، ص ص:114- 115.

عن مناضلي الجبهة، لكن المتطرفين من الجيش الفرنسي السري(OAS)[1] قاموا بقتله في مكتبه الذي يقع قرب قصر العدالة في 25 جانفي 1961[2]، وقد تم اغتياله رفقة نائبه[3].

لم يكن هؤلاء المحامون الوحيدين الذين تم قتلهم من قبل منظمة OASالتي قتلت أيضاً المحامين المسلمين مثل محمد عابد دكتور في الحقوق ومحامٍ في وهران، فبالرغم من تهديدات المنظمة الإرهابية إلا أنه واصل مهمته في الدفاع عن المناضلين إلى أن تم قتله في مكتبه[4]، وكان ذلك في 14 ديسمبر1961[5].

نجد أيضاً المحامي أمقران ولد عودية الذي كان أحد أفراد هيئة المحامين المدافعين عن مناضلي جبهة التحرير الوطني، حيث تم قتله في 23 ماي 1959 برصاصتين أمام باب مكتبه في باريس[6]، وكان ذلك ليلة دفاعه عن 15 طالباً من الاتحاد العام للطلبة الجزائريين المسلمين (UGEMA) حيث ندد بالتعذيب الذي تعرضوا له[7]، قتل ولد عودية بعد شهر واحد من تأسيس هيئة الدفاع في فرنسا وذلك حسب المحامي فرجاس وذلك من قبل الأجهزة الخاصة التابعة مباشرة لرئيس مجلس الوزراء وكان منظم العملية هو العقيد ريمون مويل(Raymond Moyle)، كان ولد عودية قبل اغتياله قد تلقى رسالة تهديد مكتوب عليها «أنك ستموت»[8]، وهناك محامٍ آخر وهو آمزيان آيت أحسن من شريط منطقة قسنطينة، والذي انتخب من طرف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في بون في الفيدرالية الألمانية، وهو أيضاً قتل بون من طرف القوات الخاصة الفرنسية في 05نوفمبر 1958[9]، يضاف إليهم كل من السيد العيد العمراني الذي قتل في الأوراس في شهر ديسمبر 1955،وبيار قريج الذي قتل من طرف OASفي الجزائر العاصمة في جانفي 1962[10].

---

[1] منظمة الجيش السري الفرنسي "OAS" كانت الذراع السري لتحالف هجين من عسكريين أنصار الجزائر فرنسية ومن معمرين ومن الأقدام السوداء لهم امتدادات في اليمين المتطرف في فرنسا ظهرت خلال الأشهر الأخيرة من حرب التحرير الوطني كان هدفها عرقلة المفاوضات بين الطرفين الجزائري والفرنسي وذلك للحيلولة دون حصول استقلال الجزائر، نفذت هذه المنظمة اعتداءات دامية بالمتفجرات واغتيالات جماعية في الجزائر وفرنسا. **ينظر**:عاشور شرفي، المرجع السابق، ص352.

[2]Mostefa Khiati, op cit, p 178.

[3] جاكلين قروج،المصدر السابق، ص89.

[4]Mostefa Khiati, op cit, p 178.

[5]Malika EL Korso, op cit, p 35.

[6]Mostefa Khiati, op cit, p 178.

[7] هيرفي هامون وباتريك روتمان، المصدر السابق، ص142.

[8]جاك فرجاس،المصدر السابق، ص ص:216- 218.

[9]Mostefa Khiati, op cit, p 178.

[10]Malika EL Korso, op cit, p 35.

إن المحامين الذين سلموا من الاغتيال كانت حياتهم أيضا معرضة للخطر فهم لم يسلموا من الترهيب والتهديد بالقتل ففي 26ماي 1959 تلقى ثمانية محامين تابعين لهيئة الدفاع رسائل تهديد بالقتل وهم أوصديق وفرجاس وبن عبد الله وكوريجي وبوفيار ورواديفسكي وزافريان يتقدمهم ولد عودية الذي قتل،وصلت أولها لولد عودية في 12 ماي 1959 وكما أشرنا كان مكتوب عليها:«إنك ستموت»، كانت هذه الرسائل مرقمة من 01 إلى 08 أي أن رسالة ولد عودية كانت هي الرسالة رقم01 ويقول المحامي فرجاس أنه تلقى الرسالة رقم 02[1]، كما أكد الأستاذ سارج مورو أنه تلقى تهديدا بالقتل هو والأستاذ مارك دي كوك في 25 ديسمبر1960 من طرف اليد الحمراء فيقول:«في منتصف ليلة 25 ديسمبر كنا نحتفل برأس السنة الميلادية في منزل مارك دي كوك وفجأة رن الهاتف:نطلب السيد مورو...هنا اليد الحمراء لقد سالت الدماء هذه الليلة في الجزائر وسيكون الدور المقبل عليكم أنتم الاثنين»[2].

لم تكن مهمة هيئة الدفاع يسيرة؛ فالعنف المسلط على الثوار والمعتقلين انتقل أيضا إلى من يدافع عنهم من محامين، فالسلطات الفرنسية حاولت عرقلة عملهم، فنشاطهم من شأنه أن يجر فرنسا إلى معركة هي في غنى على الخوض فيها؛ معركة على صعيد الفكر والمبادئ فالمحامون الفرنسيون يمثلون نسبة لا بأس بها من الطبقة المثقفة الفرنسية والتي لها تأثير واضح على الرأي العام الفرنسي وبالتالي نشاطهم لن يعرقل الإجراءات القضائية فقط بل أصبح من الواضح أن له تأثيراً في الرأي العام الفرنسي وحتى الأوربي ومنه رأت السلطات الفرنسية وضع حد لتحركات هيئة الدفاع والتضييق على نشاطها وهذا ما يفسر القمع الممنهج الذي تعرض له المحامون.

خاتمة الفصل:

وفي ختام هذا الفصل يمكننا الخروج بعدة نتائج وهي:

باندلاع ثورة أول نوفمبر 1954 تحولت الجزائر إلى سجن كبير تحكمه القوانين الاستثنائية والأوامر الردعية كان ذروتها إعلان حالة الطوارئ أفريل 1955 والذي أقر وبشكل واضح تبعية القضاء في الجزائر للجيش الفرنسي، أي أنه تحول من مؤسسة عدلية إلى مؤسسة شبه عسكرية متممة لعمل الجيش فمهمة القاضي أصبحت تقضي بتسليط أقسى العقوبات على المدانين دون تحرٍ للحقيقة.

[1] جاك فرجاس، المصدر السابق، ص ص:218- 219.

[2] سارج مورو، المصدر السابق، ص117.

لم تبق جبهة التحرير الوطني مكتوفة الأيدي تجاه هذا الوضع المستجد بل سارعت لمساندة المدانين أمام المحاكم الفرنسية وأسست هيئة دفاعية تهتم خصيصا بهده الفئة فكانت نعم العون لهم وأكدت على وقوف الجبهة إلى جانب معتقليها من خلال تعيين محامين أكفاء للدفاع عنهم وتخليصهم من قبضة العدالة الفرنسية.

حاولت جبهة التحرير الوطني خلق تيار مناهض لفرنسا الاستعمارية داعم للقضية الجزائرية ومتعاطف معها من الرأي العام الفرنسي. كان هذا بمثابة المهمة الصعبة التي حاولت الجبهة جاهدة تجسيدها في أرض الواقع وذلك تماشيا مع فكرة إنشاء تيار مضاد للفكر الفرنسي الداعي لخلق تيار موالٍ لفرنسا من الجزائريين وبالتالي فإن النشاط الذي قام به المحامون لصالح القضية الجزائرية يعتبر مكسباً للجبهة وساهم بشكل حاسم في تكوين هذه الفئة من المناهضين للاستعمار الفرنسي في الجزائر.

الفصل الثاني

تكفل جبهة التحرير الوطني بالمدانين الجزائريين في السجون والمعتقلات الفرنسية

أولاً-نظرة على السجون والمعتقلات أثناء الثورة

ثانياً- اختراق جبهة التحرير الوطني للسجون والمعتقلات ونشاطها داخلها

ثالثاً- مجهودات جبهة التحرير الوطني في تخفيف ظروف الاعتقال

رابعاً- نضال المُدَانين الجزائريين داخل السجون والمعتقلات

خامساً- تكفل جبهة التحرير الوطني بعائلات المدانين

بعد انتهاء أطوار المحاكمة يُزج بالمعتقلين الجزائريين في السجون والمعتقلات الفرنسية وفي أحيان كثيرة حتى من دون محاكمة، وهنا تبدأ مرحلة أخرى من مراحل المعاناة مع الإدارة الفرنسية والمتمثلة هذه المرة في إدارة السجون، ومنه فإن مهمة جبهة التحرير الوطني في الدفاع عن مناضليها المدانين لم تنتهِ بانتهاء المحاكمات ونطق الأحكام بل هنا بدأت مشوارا جديدا في سبيل دعمهم والتكفل بهم، مؤكدة مبدأها الداعم لمناضليها المدانين من طرف المحاكم الفرنسية، خاصة أن هؤلاء أُدخلوا في عزلة تامة عن العالم الخارجي الأمر الذي دفع بجبهة التحرير الوطني إلى محاولة اختراق السجون والمعتقلات والتغلغل في أوساط المساجين وإيصال دعمها لهم وتأكيد تبعيتهم لأوامرها. هنا نطرح الإشكال التالي: فيم تتمثل إستراتيجية جبهة التحرير الوطني في دعم المدانين الجزائريين داخل السجون الفرنسية؟ وما هي أهم الطرق والوسائل المعتمدة في تحقيقها؟ وما مدى نجاح جبهة التحرير الوطني في تأطير المدانين داخل السجون الفرنسية؟

أولاً–نظرة على السجون والمعتقلات أثناء الثورة.

إن اندلاع ثورة التحرير الجزائرية خلق وضعا خاصا في الجزائر من كل النواحي، خاصة من الناحية الأمنية؛ ردود فعل عنيفة أبدتها القيادة الفرنسية، الكثير من المداهمات انجرَّ عنها آلاف الموقوفين، هذا الوضع أربك الساسة الفرنسيين، فالأماكن المخصصة للاحتجاز لم تعد تستوعب الأعداد الهائلة للموقوفين، وهذا ما أدى إلى التفكير في مخططات استعجالية لإنقاذ الموقف، وكان من نتائج تلك المخططات ظهور شبكات واسعة من السجون والمعتقلات وغيرها من أماكن الاحتجاز في الجزائر، فكيف تطورت شبكات السجون والمعتقلات في الجزائر؟ وما هي العوامل التي ساهمت في تفاقم هذه الظاهرة؟

1– دراسة في أسباب التوسع والانتشار.

تعد السجون إحدى المؤسسات العقابية التي استعملتها الإدارة الاستعمارية الفرنسية للنيل من السكان الجزائريين الرافضين لسياستها الاستعمارية في الجزائر، وفي سنة 1947 أصبحت السجون في الجزائر تابعة لوزارة العدل بباريس، ومع اندلاع الثورة التحريرية منح الحاكم العام صلاحيات أوسع لمواجهة الثورة من بينها صدور مرسوم 17 مارس 1956 الذي تم بموجبه إنشاء مراكز خاصة بالحبس

إلى جانب السجون الرسمية[1]، ورغم أن الحكومة الفرنسية أثناء مناقشتها لقانون حالة الطوارئ أمام الجمعية الوطنية الفرنسية وعدت بأنه لن تقيم في القطر الجزائري محتشدات أو معتقلات لكن الواقع كان عكس ذلك تماما، فقد تزايد عددها بشكل كبير مع اشتداد الثورة[2].

يلخص الباحث خميستي سعدي أسباب انتشار السجون والمعتقلات وغيرها من المؤسسات العقابية في الجزائر أثناء الثورة التحريرية في مقال له تحت عنوان "المعتقلات أثناء الثورة التحريرية ظهورها، أنواعها،أهمها" الصادر في مجلة المصادر عدد 24، في رد الفعل العنيف الذي أبدته سلطات الاستعمار على انتشار الثورة ومؤازرة الشعب لجيش وجبهة التحرير الوطني، فما إن حلت سنة 1955 حتى تفاقم الأمر بالاعتقال فأصبح بذلك آلاف الجزائريين محشورين في السجون. ومنه فقد أقيمت المعتقلات لسد العجز الموجود في السجون[3].

كان تأسيس المعتقلات من أجل تخفيف العبء والضغط الذي كانت تعاني منه السجون، وكذلك لفرض الحرمان من الحرية دون إجراء لأي محاكمات وفق ما تنص عليه مواد قانون حالة الطوارئ أفريل 1955، حيث شرعت سلطات الاحتلال في إنشاء المعتقلات والمزيد من السجون منذ الانطلاقة الثورية، ففي 07مارس 1955 تم تعيين الجنرال جورج بارلانج(GeorgeBarlange)قائدا مدنيا وعسكريا على منطقة أوراس النمامشة التي كانت تنظر لها السلطات الفرنسية معقلا للثوار، هذا الأخير كرس سياسة السجن والاعتقال. ومنه فقد كانت الولاية الثالثة من أكثر المناطق التي مستها هذه السياسة[4]، يضاف إلى هذه الأسباب سبب آخر يعتبر في مقدمة الحجج المقدمة لإنشاء المزيد من المعتقلات، ففيها تتم عمليات الاستجواب أو بالأصح الاستنطاق والتعذيب، فإذا كان التوقيف في مراكز الشرطة يشترط 24 ساعة للإعلان عليه لدى الجهات المعنية فإن هذه الخاصية غير متوفرة في المعتقلات[5]، فكل الجزائريين المعتقلين داخل المحتشدات الفرنسية وضعوا فيها لأن العدو اشتبه في أمرهم من غير أن يكون لديه أي دليل على إدانتهم، وفيها تحاول سلطات الاحتلال

[1] عبد القادر فكاير، المرجع السابق، ص418.

[2] خميسي سعدي، «المعتقلات أثناء الثورة التحريرية ظهورها، أنواعها، أهمها»، **المصادر**، تصدر عن المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، مج:13، ع: 24، ديسمبر 2011، ص135.

[3] نفسه، ص134.

[4] عبد القادر فكاير، المرجع السابق، ص ص:420-421.

[5] سيلفي تينو، المرجع السابق، ص110.

الفرنسي القضاء على كل شعور بالوطنية داخل هؤلاء المعتقلين، وذلك بواسطة الترهيب والتعذيب ومختلف أنواع الدعاية النفسية[1].

إن وضع الفرد الجزائري كمحجوز في بقعة من بقاع الوطن ولمدة غير محددة وبدون محاكمة كان لسبب واحد وهو الاشتباه فيه، والمشبوه يوقَّف ويحتجز للوقاية والاحتياط فقط، ويظل تحت رحمة تطورات الأحداث، وهذا الوضع كان من أكثر الأمور التي تسبب القلق للمعتقلين، فالمصير المجهول للمعتقل والفراغ الذي يحس به يصبح مع الوقت أمراً لا يطاق، ومن ثم جاءت فكرة المعتقلين بتنسيق مع تنظيم الجبهة في كسر هذا الفراغ وتحطيم جدار الرتابة وذلك بإقامة جهاز تابع لجبهة التحرير يسهر على تسيير أمور المعتقلين[2].

إن الأهداف التي كانت تصبو إليها إدارة الاحتلال من خلال إقامتها للمعتقلات تدخل في إطار مخطط جديد بالنسبة للجيش، هذا المخطط يتمثل في الحرب النفسية التي تقوم على مبادئ وأسس استخرجها منظرو الجيش الفرنسي من خلال دراستهم لتجربتهم في حرب الهند الصينية وتحديد أسباب فشلهم وأسباب نجاح الحركات الثورية، فقد تبين لهم أن الثوار الجزائريين يعملون بمقولة ماو تسي تونغ (Mao tse-tung):«إن الجيش وسط الشعب كالسمكة وسط الماء»، ولذلك يجب العمل على تجفيف البحر حتى يبدو السمك ظاهرا للعيان فيفقد كل الدعم والحماية؛ فيسهل التقاطه أو يتعرض للوفاة الطبيعية[3].

وعملا بهذه النظرية فقد سُلم تقرير إلى وزارة العدل حول الأوضاع في السجون في الجزائر تضمن اقتراحا يؤدي إلى التخفيف من اكتظاظ السجون وعزل الثوار عن المتهمين بالجنح البسيطة والثانوية، فتجاورهم في السجن حسب ما جاء به التقرير يسبب«خطورة العدوى والفساد السياسي»[4]. يبين هذا التقرير الأهمية التي يشكلها المدانون من حيث تعبئتهم للمشاركة في الثورة فهم يشكلون جبهة أخرى أصبحت مصدر قلق واضح للإدارة الاستعمارية.

---

[1] «المحتشدات أيضاً قوة للثورة»، **المجاهد**، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري، ع: 90، 27 فيفري 1961، ص5.

[2] أحسن بن بلقاسم كافي، **نزيل المعتقلات 1955– 1962**، (د.ط)، مؤسسة الوليد للطباعة، الجزائر، 2013، ص ص:24- 25.

[3] خميسي سعدي، المرجع السابق، ص141.

[4] سلفي تينو، المرجع السابق، ص124.

كانت السجون والمعتقلات في البداية تأوي السياسيين والمثقفين والطلبة، ومع انتشار الثورة أصبحت تستقبل كل من كانت له علاقة بالثورة أو كل متعاطف معها أو من يشتبه فيه مجرد الاشتباه[1]، ومنه فقد زجت الإدارة الاستعمارية بالكثير من الجزائريين في السجون التي كانت قائمة من قبل كسجن الحراش وسركاجي ولامبيز وغيرها. ومع اشتداد الثورة أنشأت السلطات الاستعمارية عدداً آخر من السجون في مختلف مناطق البلاد وبهذا تحولت الجزائر إلى سجن كبير بحيث أصبحت أغلب المدن الجزائرية لا تخلو من السجون[2].

كان تكثيف السجون والمعتقلات ضرورة حتمية أملتها ظروف الثورة من شدتها وانتشارها، غير أن ذلك لم يكن حلا ناجعا بل إن الثورة امتدت إلى داخل أسوار هذه المؤسسات العقابية وتغلغلت بها، فأصبحت الإدارة الفرنسية تواجه داخل السجون والمعتقلات ثورة حقيقية ليست أقل شدة وضراوة من تلك التي تحدث خارج جدران المعتقلات والسجون، حتى إن إدارة السجون أصبحت متخوفة من تأثير ما يجري على سلوك باقي المساجين من ذوي الحق العام، الأمر الذي دفعها للبحث عن حلول فعالة من شأنها الحد من امتداد الفكر الثوري داخل السجون ومؤازرة الثورة بين المدانين من ذوي مخالفات الحق العام.

2- أهم السجون والمعتقلات في الجزائر مع بداية الثورة.

كانت فرنسا تدرك من تجاربها الاستعمارية السابقة أنه لا يمكنها من خلال السجون وحدها أن تطلق يد عسكرييها لممارسة الاستنطاق بكل حرية، فإن كان السجن في مفهومه عبارة عن بناء مخصص للمنحرفين، يتميز بهندسة معمارية تتناسب وحجز المعاقبين من أفراد المجتمع، ومن الناحية القانونية لا يدخل هذا البناء إلا من ارتكب جرما أخلاقيا أو مخالفة اقتصادية أو قتل نفساً وحكمت عليه المحكمة بما يتناسب والمخالفة التي ارتكبها وقام بها بناء على مواد معينة من القانون[3].

---

[1] عبد الوحيد جلامة، «الحياة اليومية داخل المعتقلات الفرنسية بالولاية الخامسة أثناء الثورة التحريرية 1954-1962»، **مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية**، تصدر عن جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، مج:03 ع:01،جانفي 2017، ص315.

[2] عبد القادر فكاير، المرجع السابق، ص419.

[3] محمد الطاهر العزوي، «المعتقلات في الجزائر ودور ضباط الشؤون الأهلية في الحرب النفسية داخل المعتقلات أثناء الثورة التحريرية الكبرى»، **مجلة أول نوفمبر**، اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين، ع: 87، نوفمبر 1987، ص41.

فالسجن إذاً هو مكان اعتقال المحكوم عليهم بعقوبة سالبة للحرية تكون فيه الرقابة على المسجونين وعلى السجانين في نفس الوقت، فمن حيث القوانين والإجراءات لا يدخل السجن إلا من ثبتت عليه المخالفة بالأدلة الواضحة، لكن في الواقع فرنسا كانت تلقي بالقبض ليس على الثوار والمناضلين فقط؛ بل حتى على من اشتبهت فيه مجرد الشبهة بتعاونه مع الجبهة، وهؤلاء من الناحية القانونية ليسوا مدانين بالتهم الموجهةإليهم لعدم توفر الأدلة فبالتالي يصعب عليها الاحتفاظ بهم رهن الاعتقال، من هذا المنطلق أوجدت السلطات الاستعمارية المعتقلات لتتخذها مكاناً لسجن واعتقال الجزائريين دون وجود لأي رقابة قانونية على ممارساتها.

ومنه فالمعتقل يختلف عن السجن في المبنى، فهو ليس من نوع خاص ويطبق على كل مكان يجمع فيه الناس وتقيد حرياتهم فيه ويساقون إليه نتيجة لفوضى طارئة أو لثورة قائمة، فلا يتعرض من في المعتقل للمحاكمة[1]، فهو مرتبط بوقوع حروب بين الدول وحين تزول الحروب تزول معها المعتقلات[2]. ومنه فإن نزلاء المعتقل يبقون مرهونين بتطورات الحوادث الطارئة، ويتعرضون للعذاب النفسي لأنهم ليسوا مجرمين لكي يتم الفصل في حكمهم، وفيه يحشر ذوو الأفكار الحرة والاتجاهات السياسية المختلفة، وإذا زالت الحرب زالت المعتقلات، ولا يبقى إلا السجن وهو مستمر ما استمرت الحياة المدنية[3].

بدأت السلطات الفرنسية بناءً على مخططاتها لقمع الثورة في تشييد المعتقلات والمزيد من السجون فكلما امتدت الثورة إلى منطقة ما إلا وكثرت معها الاعتقالات في صفوف سكان تلك المنطقة في محاولة لتقويضها، والحل الأنسب دائما هو تشييد المعتقلات، ففي نهاية شهر أفريل سنة 1955 خصصت سلطات الاحتلال مكاناً بمنطقة خنشلة جمعت فيه أكثر من 160 شخصاً، ثم أعقبته بأربعة معتقلات أخرى ابتداء من شهر مـاي 1955؛ الأمر يتعلق بمعتقل آفلـــو[4]بعمالة وهران ومعتقل قلتـــة

[1] محمد الطاهر العزوي، المصدر السابق، ص42.

[2] عبد القادر فكاير، المرجع السابق، ص420.

[3] محمد الطاهر العزوي، المصدر السابق، ص42.

[4] يقع في ولاية الأغواط حاليا، كان عبارة عن ثكنة عسكرية حولت إلى معتقل في أول جوان 1955 وقد خصصته السلطات الفرنسية في البداية لقادة الحركات السياسية والإصلاحية، ونقلت إليه بعضا من نزلاء معتقل الجرف، وكان يضم عناصر لا تجمعهم فكرة واحدة أي أنهم كانوا ينتمون إلى تيارات فكرية وسياسية مختلفة. **ينظر**: نور الدين مقدم، «المعتقلات الفرنسية في الجزائر خلال الثورة التحريرية»، **مجلة الآداب والعلوم الإنسانية**، تصدر عن جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، مج:10، ع:02، 14 جويلية 2016، ص244.

السطل[1] بعمالة الجزائر ومعتقل الشلال[2] بعمالة قسنطينة ومعتقل عين لعمارة بإقليم الجنوب، وعرفت سنة 1956 تشييد المزيد من المعتقلات منها معتقل البرواقية[3] أوت 1956 ومعتقل لودي الذي خصص لاستقبال الشيوعيين والمنتسبين للحزب الشيوعي الجزائري المنحل، ومعتقل بول كازيل[4] أو عين وسارة الذي أفتتح في 06 فيفري 1957 وغيرها الكثير[5].

كان الأمر كذلك بالنسبة للسجون فقد بلغ عدد السجون المدنية والعسكرية في بداية الثورة قرابة 26 سجناً، ثم نمت وكثرت مع الأحداث وانتشار الثورة؛ ليس في الشمال فقط بل امتدت حتى للصحراء، منها سجن ببسكرة وسجنان بكل من ورقلة وغرداية والأغواط، ثم سجن آفلو، وسجن بأدرار وتيميمون، ورقان، وتمنراست، وعين صالح، وسجنان بمتليلي، وثلاثة بكل من المسيلة وبوسعادة، ومركز وادي الشعير الذي ضم خلال شهر واحد من سنة 1956 حوالي 600 سجين من مختلف جهات الوطن، وسجن الجلفة، ومسعد، وتاعظيمت، وتقرت[6].

يضاف إلى كل هذا أعداد هائلة من مراكز الإيواء أو الإقامة الجبرية، والتي بدأت تنتشر في الجزائر بعد الإعلان عن قانون حالة الطوارئ أفريل 1955، وإلى غاية 1958 أحصت الجزائر وجود

---

[1] يقع بولاية الأغواط ويعتبر أول معتقل رسمي يظهر في الجزائر بعد اندلاع الثورة التحريرية، وضعت فيه أول الأفواج من المعتقلين يوم 07 ماي 1955، وفي هذا المعتقل جرى تقسيم المعتقلين إلى فئتين اثنين؛ مثقفين وغير مثقفين. **ينظر:** عبد القادر خليفي، «تجليات الثورة الجزائرية داخل السجون والمعتقلات الاستعمارية 1954 – 1962م»، **مجلة المعارف**، تصدر عن جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، مج: 05، ع: 03، سبتمبر 2019، ص197.

[2] يقع جنوب المسيلة، وهو عبارة عن 75 خيمة نصبت في منطقة نائية، تتميز بقساوة مناخها حيث البرودة الشديدة ليلا والحرارة العالية نهارا، وقد ضم هذا المعتقل حوالي 700 مجاهد في وقت وجيز، بينما طاقة استيعابه لا تتعدى 300 نزيل، لم يصمد هذا المعتقل سوى ثلاثة أشهر حيث مزقت الرياح خيامه لينقل المعتقلون فيه بعدها إلى معتقل الجرف، وواصلت فرنسا بعد ذلك استعماله في مجالات أخرى. **ينظر:** بشير مديني، «شهادات وقراءات حول السجون والمعتقلات خلال فترة الاحتلال »، **مجلة الحكمة للدراسات التاريخية**، تصدر عن مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، مج:05، ع: 11، سبتمبر 2017، ص296.

[3] هو عبارة عن بناية كبيرة إلى جانب سجن البرواقية، يقع بالقرب من ولاية الجلفة في منطقة صحراوية. كانت في السابق عبارة عن مصحة عسكرية ثم تحولت إلى معتقل، يتميز بالمعاملة السيئة للمعتقلين .**ينظر:** نور الدين مقدم، المرجع السابق، ص243.

[4] أو عين وسارة، افتتح بتاريخ 06 فيفري 1957 يقع على بعد 60 كلم من مدينة الجلفة، وكان عبارة عن خيام أحيطت بها الأسلاك الشائكة وأبراج المراقبة، وما يتميز به رداءة الطقس ووحشة المكان، أما عن حياة المعتقلين داخل المعتقل فهم يستيقظون على الساعة السابعة صباحا ويجبرون على الأعمال الشاقة طول النهار، بلغ عدد المعتقلين فيه 2400 معتقل في شهر أفريل 1957 منهم التجار والعمال والأطباء والمدرسون. **ينظر**:نفسه، ص243.

[5] خميسي سعدي، المرجع السابق، ص ص:146-147.

[6] التقرير الجهوي لولايات الجنوب، **الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، حزب جبهة التحرير الوطني**، المنظمة الوطنية للمجاهدين، المجلد الثاني، الجزء الأول، من 8 إلى 10 ماي 1984، طبع ونشر قطاع الإعلام والثقافة والتكوين، ص226.

11 ألف معتقل[1]، وقد أشار تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي زارت السجون والمعتقلات خلال سنة 1956 أنه في نهاية شهر جوان من نفس السنة تجاوز عدد المعتقلين 18 ألف معتقل منهم 12 ألف مناضل تابع لجبهة التحرير الوطني[2].

إن وصف حال الجزائر أثناء سنوات الثورة السبع "بالسجن الكبير" لا يعد مبالغة في تصوير الأحداث، بل يعبر ويحق عن واقع الأوضاع فكل مدينة أو ناحية أصبحت تشتمل على مركز احتجاز، وحتى وإن اختلفت المسميات لكن الغرض منها واحد وتؤدي نفس المهام وهي احتجاز الثوار والمناضلين وتسليط أقسى العقوبات عليهم.

ثانياً– اختراق جبهة التحرير الوطني للسجون والمعتقلات ونشاطها داخلها:

1– التكفل بالمعتقلين الجزائريين قبل الثورة.

إن قضية التكفل بالمدانين الجزائريين داخل السجون والمعتقلات الفرنسية ليست بالأمر الجديد الذي جاءت به جبهة التحرير الوطني خلال فترة الثورة، بل كانت أحزاب الحركة الوطنية سابقة لذلك، حيث أننا نجد أن حزب الشعب الجزائري ومن بعده حركة انتصار الحريات الديمقراطية تكفلبمناضلي الحركة الوطنية على جميع المستويات وفي مقدمتهم المناضلين المعتقلين أو الذين هم محل اشتباه، خاصة بعد أحداث 08ماي 1945 وقضية اكتشاف المنظمة الخاصة 1950.

أحدث اكتشاف المنظمة الخاصة هلعا في الأوساط الفرنسية، التي أقدمت على اعتقال الكثير من الجزائريين وزجت بهم في السجون الاستعمارية دون مراعاة لأي قوانين، ورغم أن تلك الفترة كانت حرجة على حركة انتصار الحريات إلا أن ذلك لم يمنعها من تقديم العون للمعتقلين في السجون ودعمهم ولو بالقدر القليل وحسب الإمكانات المتاحة[3].

ومنذ أفريل 1948 تكفلت قيادة حركة انتصار الحريات الديمقراطية بمناضليها المعتقلين من خلال تشكيل لجنة دعم ضحايا القمع (CSVR) هذه اللجنة تولدت من أجل تنظيم المساعدات للمعتقلين وعائلاتهم[4]، وتكونت من قبل مناضلي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية والاتحاد الديمقراطي للبيان

---

[1] ناتالي فوناس، المرجع السابق، ص ص:9، 23.

[2] مصطفى خياطي، المرجع السابق، ص191.

[3] عبد القادر جيلالي بلوفة، **حركة الانتصار للحريات الديمقراطية –الخروج من النفق**، ط1، دار الألمعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص80.

[4] Christian Phéline, op cit, p 142.

الجزائري، وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين والحزب الشيوعي الجزائري والكونفدرالية العامة للشغل، وعبر فروعها المكونة في عدة مدن سعت اللجنة إلى الدفاع عن المساجين وتقديم مساعدات لعائلاتهم، وإبلاغ الرأي العام بالانتهاكات التي حدثت ضدهم[1]، وقد أسندت رئاستها إلى الأستاذ المحامي عبد القادر وقواق وكان سعد دحلب أمينها العام وعمار بن التومي أمينا عاما مساعدا والأستاذ عبد القادر حاج علي أمين الصندوق وعيسى العبدلي مساعد الأمين العام للصندوق وسيد علي عراب العضو الدائم[2].

وانضم لهذه الجمعية نشطاء من المنظمات والأندية الثقافية والرياضية والمدارس والكشافة الإسلامية وتعاونت مع قضاة فرنسيين، كان هدف اللجنة هو الدفاع عن الضحايا والمعتقلين والمساجين ومساعدتهم بطرق عديدة كتنظيم الدفاع عنهم، تفعيل التضامن الاجتماعي معهم ومساعدة عائلاتهم، وشرح معاناة السجناء واعتقالهم إلى الرأي العام عبر الصحافة والبيانات[3]، وتكفلت هذه اللجنة بتوزيع المساعدات على المعتقلين فكانوا يستلمون حصصهم من المواد الغذائية حسب ما تسمح به الإمكانات، وفي المناسبات الدينية كانوا يستلمون أيضا الحوالات المالية والملابس والكتب، ويشير المناضل بن يوسف بن خدة في كتابه "جذور أول نوفمبر 1954" أن حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية أنفق ما يزيد عن ثلاثين مليون سنتيم في الفترة الممتدة مابين 1948 إلى 1953 كمساعدات للمعتقلين وعائلاتهم وكان يؤمّن اتصالاته مع المعتقلين بواسطة المحامين[4].

وفي خطوة أخرى عندما قررت حركة انتصار الحريات الديمقراطية حل المنظمة الخاصة كلفت المناضل محمد بوضياف بملف التكفل بالملاحقين واتخاذ قرار بضم الأعضاء الذين لم يتم كشفهم إلى مختلف الهياكل التابعة للحزب خصوصا لجنة إعانة ضحايا القمع الكائن مقرها بمدينة الجزائر، وكان هذا في بداية سنة 1951، التي رجع من خلالها محمد الصالح ميهوبي إلى النشاط السياسي في الحزب[5]، وكانت اللجنة تتلقى دعما من حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، بل وحتى من الجناح السري للحركة؛ أي بعض العناصر من حزب الشعب الجزائري الذين لم يمسهم الاعتقال، إذ ساهموا في تنشيط هذه اللجنة تضامناً مع إخوانهم[6].

---

[1] عبد القادر جيلالي بلوفة، المرجع السابق، ص80.

[2] بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص229.

[3] عبد القادر جيلالي بلوفة، المرجع السابق، ص93.

[4] بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص ص:229-230.

[5] علاوة عمارة، **المسيرة النضالية والثورية للشهيد القائد محمد الصالح ميهوبي المعروف ببلميهوب**، تق: عبد العزيز فلايلي،(د.ط)، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص88.

[6] عبد القادر جيلالي بلوفة، المرجع السابق، ص94.

وإلى جانب نشاطاتها كانت اللجنة تعد التقارير حول أوضاع المعتقلين، فحسب إحصائياتها كان عدد الموقوفين والمعتقلين بين 1936و1951 هو 30232 بسبب آرائهم الوطنية، وتم إصدار أحكام إدانة ومعاقبة ضد 14420 متهماً، وتوفي خمسة وثمانون معتقلاً في السجون[1].

أما بالنسبة لتنظيم المعتقلين داخل السجون قبل الثورة فقد عرفت السجون وفي مقدمتها سجن الحراش وجود نظام معين يلتزم به المعتقلون، فمنذ سنة 1938 تم تنظيم المعتقلين في هذا السجن على يد مصالي الحاج ومفدي زكريا وحسين لحول وأحمد بودة الذين زج بهم في السجن عشية الحرب العالمية الثانية، ولقد أثبت رواد الحركة الوطنية وجودهم من خلال عمليات التضامن والتكافل وتنظيم الإضرابات والاحتجاجات داخل السجن[2]. ومن بين أبرز الأعمال التي قاموا بها هي إصدارهم لصحيفة تحمل اسم" البرلمان الجزائري"، التي كانوا يحررونها داخل السجن ثم يسربونها إلى خارجه لتتولى قيادة الحزب آنذاك طبعها وتوزيعها، وأصبحت هذه الصحيفة لسان حال حزب الشعب الجزائري كما كانت هناك محاولات لإقامة نظام سياسي داخل السجن[3].

ليس هذا فقط بل نجد أن بعض الأحزاب السياسية خلال فترة الحركة الوطنية قد قامت بمجهودات كبيرة في التكفل بعائلات المعتقلين قبل انطلاق الثورة، حيث لم تتأخر حركة انتصار الحريات الديمقراطية عن التكفل بعائلات المعتقلين الجزائريين، خاصة عائلات المعتقلين الذين اعتقلوا على إثر اكتشاف المنظمة الخاصة، فإلى جانب تكفلها بالمعتقلين كانت لجنة ضحايا القمع تقوم بتوزيع الإعانات على عائلات المعتقلين ومن ذلك أنها وزعت خمسة آلاف فرنك على كل مسؤول عن عائلة، وألف فرنك لكل أم، وألف فرنك أخرى عن كل طفل من العائلة، ويتم توزيع هذه المعونات بمناسبة ليلة 27 من رمضان لسنة 1952، ساهمت اللجنة كذلك في دعم وإعانة ومساعدة عائلات المعتقلين والمساجين، وذلك بجمع تبرعات وتوزيع معونات غذائية، وكان ذلك بصفة خاصة في المناسبات الوطنية والدينية مثل 08ماي، شهر رمضان، المولد النبوي، وفي عاشوراء من نفس السنة جمعت أموال أخرى قدرت بـ6.800.000 فرنك من داخل الجزائر ومن مكتب لجنة الدفاع عن

---

[1] عبد القادر جيلالي بلوفة، المرجع السابق، ص93.

[2] رشيد زوبير، المرجع السابق، ص159.

[3] عبد القادر فكاير، المرجع السابق، ص 433 وأيضاً محمد الطيب العلوي، «نظام الجبهة داخل سجن الحراش أو الجانب المجهول من الكفاح»، **مجلة أول نوفمبر**، اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين، ع: 87، نوفمبر 1987، ص31.

ضحايا القمع بباريس، وتم إحصاء هذه الأموال وطرق توزيعها في اجتماع للمكتب السياسي لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية تحت رئاسة حسين لحول في 14 أكتوبر 1952 وبحضور عبدلي عيسى ممثل لجنة الدفاع عن ضحايا القمع، الذي هو كذلك عضو في حركة الانتصار، وتم خلال هذا الاجتماع دراسة وسائل للدفاع عن المعتقلين[1].

2- اختراق الجبهة للسجون والمعتقلات "الطرق والأساليب":

اعتقد الاحتلال الفرنسي غداة انطلاق الثورة أنه بإمكانه إجهاضها والقضاء عليها وذلك بفتح مراكز التعذيب وأبواب السجون على مصراعيها، والتفكير في إنشاء المعتقلات قصد عزل الثورة، فبدأ بسن القوانين التعسفية وإطلاق يد المعمرين الأوروبيين في القتل والإبادة الجماعية، إذ بادر البرلمان الفرنسي إلى المصادقة على قانون حالة الطوارئ ابتداء من 31 أفريل 1955، ويعني هذا القانون اعتقال وسجن ومحاكمة كل شخص يشتبه فيه أنه منتمٍ أو متعاطف مع الثورة[2].

تبع إعلان قانون حالة الطوارئ اتخاذ عدة إجراءات أمنية، منها تعزيز وتشديد الإجراءات الأمنية حول السجون والمعتقلات؛ ومنه تميزت السجون والمعتقلات الفرنسية في الجزائر بالإجراءات الأمنية المشددة وبحصانة لا متناهية سعت من خلالها السلطات الفرنسية إلى إحباط كل اتصال بين ما يجري داخل السجن وما يجري خارجه؛ وحتى بين أجزاء السجن الواحد والملاحظ أن هذه الإجراءات والتشديدات الأمنية حول السجون والمعتقلات ازدادت بشكل مكثف مع انطلاق الثورة، يضاف إلى هذا نظام السجن الصارم فكل تحركات السجين مراقبة.

فمع بداية الثورة تضاعفت الأسلاك الشائكة حول معتقل لودي كما أحيطت النوافذ بالقضبان[3]، وتحدث الأستاذ المحامي ألبير سماجا الذي كان نزيل معتقل لودي عن نظام السجن القاسي فذكر أن الزيارات كان مسموحا بها مرتين في الشهر والمراسلات حتى وإن كانت مباحة فهي تخضع لرقابة شديدة حيث تفتح قبل تسليمها لصاحبها وكذلك الأمر بالنسبة للصحف التي

[1] عبد القادر جيلالي بلوفة، المرجع السابق، ص95.

[2] محمد الطاهر الأطرش، «المعتقلات والسجون الاستعمارية في الفترة ما بين 1 نوفمبر 1954 و20 أوت 1956»، **الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة**، مج:02، ج:02، من تنظيم حزب جبهة التحرير الوطني و المنظمة الوطنية للمجاهدين، من 8 إلى 10 ماي 1984، طبع ونشر قطاع الإعلام والثقافة والتكوين، ص77.

[3] ناتالي فوناس، المرجع السابق، ص9.

يتمفرزها، حيث يوضح سماجا قائلا:«فبعض الصحف لا يمكن أن تدخل المركز ولكنها تدخل مع العائلات». ونعود للحديث عن الزيارات في هذا المعتقل والتي كانت تتم في غرف صغيرة تحت رقابة الحارس الذي يقدم تقريرا عن فحوى الزيارة، وأما في مركز الجرف فالزيارات العائلية فيه كانت نادرة جدا فالمسافات كبيرة والسفر مكلف والعائلات فقيرة، هذه الأمور ساهمت بشكل مباشر في ندرة الزيارات، وكذلك الأمر بالنسبة لمعتقل بول كازيل فقد كان فيه التجمع ممنوعا لأكثر من شخصين والزيارات ممنوعة وكذلك الصحف خاصة الصحف الباريسية[1].

وفي سجن البرواقية كذلك كان نظام السجن جد صارم، وهذا ما أكدته اللجنة الدولية للصليب الأحمر خلال زيارتها له في ماي1956 فأشارت في تقريرها إلى أن:«الانضباط جد صارم، وقد أصبح أكثر نظرا للأحداث الأخيرة، المراقد اكتظت وقد حدد نظام السجن زيارتين للأهالي خلال الأسبوع، والمراسلات رسالة كل أسبوع، والجرائد التي تشير للأحداث ممنوعة. المعتقلون يقومون بالأعمال الشاقة»[2].

كانت هناك قسوة وتعنيف من الشرطة الفرنسية تجاه المساجين الجزائريين، معاملات قاسية خلال التعذيب، هذه الممارسات في أعلى درجاتها، كانت حياة السجن تحمل صور معاناة لآلاف الجزائريين الذين تركوا عائلاتهم التي لا يسمح لها باللقاء معهم إلا لوقت قصير، وهذا مع صعوبة الحصول على إذن بالزيارة أو بعد مكان إقامة العائلة عن السجن، وبالرغم من فقر غالبية السجناء الجزائريين، فالسجن لم يكن فندقاً يجدون فيه الأكل والنوم الهادئ، كانت معاناة المساجين تتصاعد من قلة الغذاء، شروط العيش في السجون كانت محل نقد كبير بسبب أدوات النوم[3].

بمجرد أن يدخل المدانون الجزائريون السجن لا يصبح من حقهم رؤية عائلاتهم، والغاية من ذلك أساساً هي تحطيم معنويات المساجين والتنغيص عليهم، كما لم يكن للمساجين الجزائريين الحق في استقبال أو إرسال البريد إلى عائلاتهم، ولكن عندما تتوصل العائلات إلى معرفة مكان تواجد ذويهم بعد مرحلة عصيبة من الحيرة والشكوك حول مصيرهم يمكنها إحضار القفة والملابس إليهم[4].

---

[1] سلفي تينو، المرجع السابق، ص119.

[2] مصطفى خياطي، المرجع السابق، ص25.

[3] Mostefa Khiati, op cit, p 348.

[4] جاكلين قروج، المصدر السابق، ص86.

كانت السلطات الفرنسية واعية تمام الوعي للخطر الذي قد تشكله السجون والمعتقلات على مصالحها والدور الذي قد تلعبه في تكوين مناضلين للجبهة ليسوا بأقل خطورة من الموجودين في الخارج، حيث أبدت لجنة فرنسية زارت السجون والمعتقلات انشغالها حيال هذا الأمر، فذكرت في تقريرها تخوفها من "الفراغ" الذي يسود المعتقلات وعبرت أنه:«يساهم في جعل مركز لودي مؤتمرا لتحضير الحرب ضد فرنسا»، ونفس الأمر ينطبق على مركز البرواقية الذي يعتبر حسبها "مؤتمرا للتمرد"، وقد ذكرت سلفي تينو أن وثائق الجيش الفرنسي خلال صيف 1957 تتحدث عن وجود جماعات من مجاهدي جبهة التحرير المعتقلين تعمل كمدارس لإطارات"المتمردين" حسبها[1].

كان تخوف الإدارة الاستعمارية من تجنيد المعتقلين الجزائريين في صفوف الجبهة في محله، فقيادات الجبهة أدركت مدى الأهمية التي يكتسيها تجنيد المعتقلين داخل السجون والمعتقلات في صفوفها، وعليه أعطت أوامرها في الشروع من أجل إيجاد الطرق والأساليب المناسبة للتغلغل داخل السجون والمعتقلات الفرنسية سواء في داخل الجزائر أو في خارجها، وإن كانت المهمة تبدو مستحيلة إلا أن ذلك لم يثن عزيمة قيادات الجبهة من إيصال تعليماتها للمعتقلين وتأطيرهم.

اعتقدت إدارة الاحتلال أن فتح المزيد من المعتقلات سيساعدها في القضاء على الثورة، فإذا بهذه الأخيرة تتخطى الأسلاك الشائكة للمعتقلات والسجون وتتجاوز الإجراءات الأمنية المشددة، حيث استطاعت جبهة التحرير الوطني الوصول للمعتقلين وإقامة الاتصالات معهم داخل السجون والمعتقلات، رغم الإجراءات القمعية والتدابير التعسفية[2]، فجبهة التحرير الوطني سرعان ما لجأت إلى عملية تسللت من خلالها إلى داخل المعتقلات من اجل تنظيم المعتقلين في إطار واحد يوحد جهودهم في مقاومة المستعمر، وذلك بخلق تنظيم موازٍ للإدارة الاستعمارية داخل المعتقل[3].

كان الهدف من ذلك واضحاً ولا نقاش فيه وهو ضرورة اختراق السجون، لكن المعضلة طرحت حول أساليب وطرق الاختراق الأكثر نجاعة، فكان اللجوء للمحامين هي أول أساليب التسلل إلى داخل السجون والمعتقلات، فهؤلاء أبدوا ترحيبهم بمهمة إيصال تعليمات الجبهة

[1] سلفي تينو، المرجع السابق، ص121.

[2] خميسي سعدي، **معتقل الجرف بالمسيلة أثناء الثورة التحريرية (1954– 1962)**، ط1، دار الأكاديمية طبع– نشر– توزيع، الجزائر، 2013، ص175.

[3] جلامة عبد الوحيد، المرجع السابق، ص333.

للمعتقلين داخل السجون. إن اللجوء للمحامين يعد الطريقة البديهية للتواصل مع السجناء، فهي الطريقة الأكثر مرونة والأقل خطورة والتي تأتي بنتائج أسرع وتضمن وصول المعلومة.

ومن أهم الأسباب التي جعلت من جبهة التحرير الوطني تعتمد على المحامين هو إمكانية تنقلهم بين السجون والحق القانوني الذي يتمتعون به بصفتهم محامين لزيارة المعتقلات، فهم تكفلوا بالتنقل إلى السجون ومعسكرات الاحتجاز داخل العاصمة الجزائرية وخارجها، بما في ذلك معسكرات أفلو، بوسويت وسانت لو، كما أنهم كانوا يتصلون بأُسر المحتجزين، فهم بذلك يعملون كضباط اتصال بين المحتجزين وجبهة التحرير الوطني، ولا سيما نقل تعليمات الجبهة إلى المحتجزين، أو تزويد الجبهة بمعلومات عن تنظيم الحياة السياسية للسجناء[1]، إضافة إلى ذلك كان محامو الجبهة هم من تحملوا مسؤولية الربط بين المساجين السياسيين والتجمع الفدرالي لجبهة التحرير بفرنسا[2].

يضاف إلى ذلك الدور الذي لعبته الممرضات ورجال الدين المسيحيون خاصة في السجون الواقعة في فرنسا، فهيئة الدفاع الجماعية كانت تقدم الدعم المادي والمعنوي للموقوفين بالتعاون مع الممرضات أثناء الزيارات، وكذلك بواسطة بعض رجال الدين المتعاطفين مع القضية الجزائرية تحت قيادة الأب "دشماكار" التابع لأسقفية مدينة ليل، كما كان للمحامين البلجيكيين دور كبير في ذلك، فلم تكن زيارة المعتقلين بالأمر الهين خاصة المعتقلين في السجون البلجيكية فكانت الوسيلة البديهية هي الاتصال بهم عن طريق المحامين ورجال الدين والممرضات[3].

كان تجمع المحامين التابعين لجبهة التحرير الوطني مكلفاً على وجه الخصوص بالإشراف على سجون الجزائر ولاسيما سجون الجزائر العاصمة وقد منحت له بصفة استثنائية القدرة على إنشاءإدارة تابعة للجبهة وموازية لإدارة السجون الفرنسية تهتم بجميع الاحتياجات المادية والثقافية للسجناء[4]، فجبهة التحرير الوطني حافظت على اتصالها بمعتقليها داخل السجون، عن طريق وساطة المحامين، الزيارات، واللقاءات الخاطفة التي تحصل أثناء المحاكمات، كما أنها حافظت على ضبطها للأمور هناك، وتعيين مسؤولين داخل السجن، كما كان هناك تبادل للمعلومات بين النساء والرجال، وكذا

[1] Ataouia Kralfa, op cit, p 383.
[2] Linda Amiri, «les comités de détention dans l'organisation politico-administrative de sa Fédération de France (1958-1962)», **Matériaux pour l'histoire de notre temps**, 4, N° 92,2008, p 35.
[3] سارج مورو، المصدر السابق، ص68.
[4] Ataouia Kralfa, op cit, p 383.

نقل للأوامر والتعليمات، وفي هذا تقول مليكة قريش:«في السجن كان المحامي جاك فرجاس همزة الوصل بيننا وبين الجبهة، ينقل إلينا أوامر النظام من جهة، ويحمل إليهم شكاوينا من جهة أخرى»[1].

وإلى جانب المحامين فالاتصال بالمعتقلين كان يتم عن طريق بعض الحراس المؤيدين للجبهة، كما أن الجبهة كانت دائماً ما تسعى للإبقاء على تحكمها وسيطرتها على مناضليها المدانين، فكانت غالباً ما تقوم بتعيين مسؤول في كل سجن وداخل كل قسم من كل أقسام السجن، بحيث يقوم ذلك المسؤول بنقل المعلومات والتعليمات بين الجبهة والمساجين[2].

لم يبق اتصال الجبهة بالمعتقلين يتم بطريقة عشوائية وغير منظمة فقد تولت قيادة جبهة التحرير تنظيم الأمور أكثر، ففي مارس 1959 عقدت لجنة فدرالية جبهة التحرير بفرنسا اجتماعاً مصغراً ضم ثلاثة أعضاء هم: عمر بوداود، علي هارونوعبد الكريم سويسي في غرفة صغيرة بالطابق السادس في بناية غير معروفة بمدينة كولونيا، والتي كانت مسجلة تحت اسم مسعود[3]، وكان من أهم المسائل التي تم التطرق إليها خلال هذا الاجتماع هي هيكلة المعتقلات والمساعدات المقدمة للمناضلين المعتقلين والدعم لعائلاتهم، وهي من الأمور الأشد استعجالاً سيما أنه تم إحصاء 26644 توقيفاً ما بين 1955 و1959[4]، جبهة التحرير الوطني حثت المناضلين على ضرورة تأطير الحياة اليومية للشعب الجزائري، وهذا التأطير يكون حتى داخل السجون والمعتقلات بالنسبة للمُدانين والمساجين الجزائريين. يقول كارلوس ماريقالا: «الجبهة ترى في هذا الأفق (السجن) مسرحاً للصراع» وذلك أنها تنظر إلى السجن على انه لا يمثل نهاية المعركة[5].

كما تولى المناضل أبو بكر بالقايد القيام بسلسة من الزيارات إلى مجموعة من السجون في فرنسا منذ جويلية 1960، حيث أخذ اسماً مستعاراً "بلاي" وقام بالمرور لتفتيش مجموعة من السجون أين يوجد المسجونون الجزائريون، وقام بإحصاء عددهم بالضبط، وحلل وضعية كل منهم، كما قام بتدعيمهم بالمال وقدم الاقتراحات اللازمة من أجل تحسين حالتهم[6].

---

[1] نجود علي قلوجي، المرجع السابق، ص ص:376،432.

[2] جاكلين قروج، المصدر السابق، ص75.

[3] طالب من قسنطينة تحصل على ليسانس حقوق في جامعة بغداد، ثم انتقل إلى ألمانيا للتحضير لدكتوراه في الحقوق. **ينظر:** علي هارون، المصدر السابق، ص221.

[4] نفسه.

[5] Linda Amiri, op cit, p 33.

[6] Ali Haroun, op cit, p 58.

شرع النظام التابع لجبهة التحرير الوطني في تأسيس خلايا نضالية تتصل مع نظام الجبهة خارج السجون، فكان المناضلون في أول الأمر يركزون على تقوية الروابط الأخوية بين المساجين السياسيين ودعوتهم إلى الانخراط في صفوف جبهة التحرير الوطني عن طريق الشرح والإقناع بمبادئ الثورة وأهدافها، والامتثال لأوامرها والعمل بتعاليمها، وكل ذلك كان يتم بالتحفظ والحذر، وفي إطار السرية التامة[1]، وطريقتها في ذلك هي اختبار الوافد الجديد لكي يتسنى لهم معرفة كيفية التعامل معه كوطني أو كعميل للإدارة الفرنسية[2].

استطاع المناضلون أن يحثوا المساجين بما في ذلك مجرمي الحق العام بالانخراط في هذا التنظيم، بحيث أصبح الجميع يشارك في الإضرابات والاحتجاجات، كما يتم تكليفهم بالقيام بمهام داخل السجن لكونهم كانوا يتمتعون بحرية التنقل بين القاعات وأحياء السجن، وتبين أن بينهم أشخاصاً يمتازون بسلوك حسن وحس وطني وكان بعضهم يلتحقون بصفوف الثورة بمجرد خروجهم من السجن[3].

من خلال ما سبق يتبين لنا الدور الحاسم والفعال الذي لعبه المعتقلون في حد ذاتهم لإقناع رفقائهم في السجن بالانضمام للثورة وضرورة التصدي لإدارة السجون، فالمعتقل إذاً يُعد إحدى وسائل الاختراق والتغلغل والتأثير التي لا تقل أهمية عن غيرها من الطرق ذلك إن لم نقل أهمها على الإطلاق، فالمعتقل المناضل عن جبهة التحرير يعتبر الأكفأ من غيره في وصف الأوضاع و الإقناع بضرورة النضال والتكافل من أجل القضية الوطنية.

هكذا أسفرت مساعي المناضلين إلى استمالة أعداد كبيرة من مساجين القانون العام، ما زاد من ثقل نضالهم داخل السجون، فهذا المجاهد عرباجي محمود الذي كان نزيل سجن سركاجي يتحدث عن الموضوع فيقول أننا كنا نعمل على استمالة مساجين القانون العام، ورغم ما تتخلله العملية من صعوبات إلا أنهم نجحوا في استمالة أعداد هامة منهم والذين أصبحوا فيما بعد مناضلين ضمن صفوف جبهة التحرير الوطني[4].

---

[1] أحسن بومالي، **أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية 1954– 1956**، (د.ط)، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص382.

[2] فاطمة الزهراء سيدهم، «أنواع المعتقلات ودور المساجين في النضال الوطني»، **الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية**، تصدر عن جامعة معسكر، عدد خاص، ديسمبر 2012، ص257.

[3] أحسن بومالي، **أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية** ...، المرجع السابق، ص382.

[4] جارية كشير بن ناجي، **السجون الاستعمارية بالجزائر مع دراسة نموذجية لسجن سركاجي (بربروس) اعتمادا على سجلات الإيداع (1954– 1962)**، مذكرة ماجستير، إشراف: محمد القورصو، جامعة الجزائر بوزريعة، 2002/ 2003، صص:95- 96.

إن التطرق لموضوع استمالة مداني الجبهة لباقي المعتقلين-سياسيين كانوا أو من ذوي الحق العام- يدفعنا لطرح تساؤل حول نقطة مهمة ألا وهي: كيف تعاملت الجبهة مع معتقلي الحركة الوطنية الجزائرية (MNA)؟

لقد ضمت السجون والمعتقلات إلى جانب مناضلي الجبهة أعدادا هائلة من سجناء ينتمون إلى تيارات سياسية أخرى في مقدمتها الحركة الوطنية الجزائرية أو ما يعرف بالمصاليين، فمعتقل البرواقية مثلا كان يضم سنة 1961 إلى جانب معتقلي الجبهة حوالي326 معتقلاً عن الحركة الوطنية، وكانت السلطات الفرنسية تسعى جاهدة كل الجهد لعدم وجود أي اتصال بينهم، وتحاول جعل مراكز الاعتقال ذات حكم ذاتي هذا للجبهة والآخر للحركة الوطنية، وقد حظي معتقلو الحركة الوطنية بالاعتراف من قبل إدارة السجون فمن أصل سبعة اختيروا لتمثيل جميع المعتقلين كان هناك ثلاثة من الحركة الوطنية[1]، وفي سجن سركاجي لا تختلف الأوضاع كثيرا على ما هي عليه في البرواقية، فمناضلو الجبهة كانوا يتقاسمون الأجنحة والغرف مع المصاليين، ولأن الصراع الدائر بين الطرفين الجبهة والمصاليين الموجود في الخارج امتد وتسرب إلى داخل جدران السجون والمعتقلات، فإن الجبهة كما حاولت القضاء عليهم في الخارج أيضا قررت تصفيتهم في الداخل، ويؤكد المجاهد أعمر بايو أحد نزلاء سجن سركاجي ذلك قائلا:«عند دخولي السجن في 1958 كان المجاهدون والمصاليون ومساجين الحق العام موجودين بنفس المرقد، فقررنا أن نصفي الجو داخل القاعة بهدف التخلص من الجوسسة والتخلص من ظلم حراس الحجرة الذي يختار ضمن مساجين الحق العام، وفي منتصف إحدى الليالي ثرنا على الفئات الأخرى من المساجين وانهلنا عليهم ضربا بالعصي وبما أننا كنا أغلبية فقد تدخلت إدارة السجن لحماية المصاليين وغيرهم...»[2].

من هذا المنطلق يتبين لنا موقف جبهة التحرير الوطني من معتقلي الحركة الوطنية الجزائرية، فهي لم ترغب بوجود عراقيل في وجه تغلغلها داخل السجون والمعتقلات، والحيز داخل هذه الأخيرة ضيق ليستوعب الصراع الدائر بين الطرفين في الخارج، ولم يكن بمقدور جبهة التحرير الوطني فتح عدة جبهات للصراع في داخل السجن فيكفيها ما تعانيه من إدارة السجون، ومنه فالالتجاء إلى قرار

[1] مصطفى خياطي، المرجع السابق، ص ص:45-46.

[2] جارية كشير بن ناجي، المرجع السابق، ص94.

التصفية يؤكد إصرار جبهة التحرير على تحقيق الهدف الذي سطرته لنفسها داخل مراكز الاعتقال وهو السيطرة التامة عليها، وهذا ما يفسر لجوء السلطات الفرنسية إلى الفصل بين الفئتين مخافة أن تعم الفوضى مما يصعب عليها التحكم في المساجين.

كان الاتصال بين المساجين يتم بصورة ذكية ودقيقة، حتى يكون المساجين على إدراك تام، ووعي ثابت بما تقوم به الإدارة الاستعمارية، كما كان يتم الإبلاغ عمن سينفذ فيه حكم الإعدام وتندلع نتيجة لذلك شبه ثورة داخل السجن، ويشعر المحكوم عليه بأنه لم يكن الوحيد الذي سيقدم إلى المقصلة، الشيء الذي يجعله يهتف بكلمة "الله أكبر، تحيا الجزائر" متحدياً بذلك الجلادين والموت معاً[1].

كما كانت لجان السجون والمعتقلات تتحصل على المعلومات المختلفة عن طريق أهالي وأقارب المعتقلين الذين يزورونهم في المعتقل، وكذلك بواسطة عمال النظافة بساحة المعتقل، الذين كانوا يكتبون الأوراق ويرمونها إلى الساحة في كل مرة تغفل فيها أعين الحراس عن مراقبتهم، وتطورت الاتصالات مع عمال النظافة تدريجياً إلى أن صاروا يحملون إلى خارج جدران السجن رسائل وأخبار المعتقلين، بالإضافة إلى الجرائد التي كانت تتسرب إلى داخل المعتقل بمختلف الطرق، من ذلك أن عائلات أو أقارب المعتقلين كانوا يفرشون الصحون المملوءة بالكسكسي بقصاصات من الجرائد التي تتضمن أخباراً عن الثورة ونجاحاتها عسكرياً وسياسياً ودبلوماسياً، فضلاً عن إذاعة صوت العرب من القاهرة، مما كان يرفع من معنويات المعتقلين، ويعزز الثقة في نفوسهم بقدرات جيش التحرير الوطني[2]، يضاف إلى هذه الأساليب ادعاء المعتقلين للمرض من أجل زيارة عيادة السجن والاتصال بالممرضين والأطباء المتعاطفين مع القضية الجزائرية قصد جمع المعلومات الآتية من خارج السجن لتنقل بدورها إلى الداخل أو العكس[3].

وللإشارة فإن نزلاء السجن العسكري كانوا يجدون صعوبة كبيرة في الاتصالات الخارجية مع الجبهة بسبب إخضاع زوار السجون للرقابة المشددة من طرف حراس السجن، فكانوا يراقبون كل زائر بحذر ويقظة في كل حركاته وإشاراته، بل وحتى انفعالاته، مما كان يتعذر على مبعوثي الجبهة تبليغ

[1] أحسن بومالي، **أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية** ...، المرجع السابق، ص385.

[2] نفسه، ص374.

[3] فاطمة الزهراء سيدهم، المرجع السابق، ص260.

المناضلين بالأوامر والتعليمات الثورية في معظم الأوقات، وهكذا امتد نظام جبهة التحرير داخل السجون، وعرف المساجين كيف يواجهون الوضع الجديد، حيث أصبح التآزر والتضامن القاسم المشترك بينهم[1].

رغم كل محاولات إدارة السجون الفرنسية منع محاولات اختراق الجبهة للسجون إلا أن المعتقلين تجندوا في صفوف الثورة وأصبحوا ينتمون إلى التنظيم الثوري داخل السجون والمعتقلات، بل وأصبحوا أعضاء فاعلين فيه ومساهمين في تطوره.

3- التنظيم الثوري داخل السجون والمعتقلات"النشأة والانتشار".

سعت جبهة التحرير الوطني بعد تمكنها من اختراق السجون وتسربها إلى داخل المعتقلات إلى فرض نظامها داخل هذه الأماكن ولم تُبقِ الأمر مجردا من الخضوع لقوانينها الثورية الصارمة، فلم يكن الهدف فقط هو تبادل المعلومات بين الداخل والخارج بل كان الهدف أعمق من ذلك بكثير وهو فرض نظام موحد في جميع السجون والمعتقلات يكون من خلاله المدانون عبارة عن جيش منظم يخضع للانضباط والانصياع لأوامر جبهة التحرير الوطني ويكون رهن إشارتها في أوقات الحاجة.

وكما أقامت فرنسا السجون والمعتقلات والمحتشدات للقضاء على فكرة الاستقلال وعلى نظام جبهة التحرير الوطني، فإن هذه الأخيرة دخلت إلى السجون والمحتشدات وأقامت بها نظاما محكما يسهر على توجيه الجزائريين وحمايتهم من الدعاية الاستعمارية وأساليبها الملتوية، وشيئاً فشيئاً تحولت السجون والمحتشدات بفضل نظام الجبهة إلى مدرسة للتكوين السياسي والتوجيه الوطني وتعزيز الطاقة النضالية وإرادة الاستقلال[2].

تقاطعت أهداف الجبهة من خلال هذا النظام مع وضعية السجناء الذين هم أيضا كانوا بأمس الحاجة للدعم والمساندة، حيث يذكر المناضل محمد متيجي أنه بالقدر الذي كانت فيه الجبهة تسعى إلى تأطير المعتقلين كانوا هم بدورهم يحتاجون إلى تنظيم صفوفهم حيث يقول:«كنا في أمس الحاجة إلى تنظيم أنفسنا وكان ذلك بادياً على وجوهنا، الحاجة إلى مسؤولين يقاومون هذا الإحباط الذي يعيشه المعتقلون ويرفعون معنوياتهم، كان لا بد من فعل ذلك. وهذا ما حدث بالفعل حيث كلف

[1] أحسن بومالي، **أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية** ...، المرجع السابق، ص ص:382- 383.

[2] «كفاح في المحتشد»، **المجاهد**، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري، ع: 70، 13 جوان 1960، ص 1.

أحد ضباط جيش التحرير الوطني في المعتقل بهذه المهمة بسرية تامة»[1]، ومباشرة بعد اندلاع الثورة المسلحة، فتحت السجون أبوابها من جديد لاستقبال "الخارجين عن القانون" كما تسميهم الإدارة الفرنسية، واعتبرتهم مجرمين لا يسمح لهم التمتع بأي حق من الحقوق السياسية، فاضطر المساجين إلى تنظيم أنفسهم، وأخذ هذا التنظيم الصبغة الثورية لأنه كان خاضعاً للقيادة الثورية، بمعنى أن التنظيم الثوري داخل السجون كان عبارة عن استمرار للنضال الخارجي[2].

بذلت جبهة التحرير جهودا معتبرة من أجل تأطير المعتقلين داخل السجون الفرنسية، سواء كانوا مناضلين تابعين لها أو المحبوسين من ذوي المخالفات العادية، وقد نجحت إلى حد بعيد رغم صعوبة المهمة والعراقيل التي تخللتها، لكن السؤال المطروح الآن هل استطاعت جبهة التحرير التوغل بحق داخل جميع السجون والمعتقلات؟

يجيب عن هذا التساؤل المناضل أحمد حماني بقوله:«عم النظام الثوري وامتدت عروقه، وحيثما كان جزائريون فثمة ثورة ونظام وطاعة وعمل»[3]، هذه العبارة تعبر بصدق عن نظام الجبهة داخل السجون والمعتقلات وتحمل إجابة واضحة للتساؤل المطروح، كما تؤكد تمكن جبهة التحرير الوطني من تغطية أكبر عدد من السجون والمعتقلات ومحاولة تأطير المعتقلين هناك.

لقد عمَّ نظام اللِّجان كافة السجون والمعتقلات في الجزائر وحتى في فرنسا، فأصبح كل سجن أو معتقل يضم لجاناً تسهر على تنظيم المعتقلين[4]، وكمثال على تنظيم جبهة التحرير الوطني داخل السجون نجد الدور الذي لعبه المجاهد الطيب خراز[5] في سجن لامبيز، حيث استطاع الأخير أن يحول السجن إلى مدرسة ثورية وذلك بتنظيم عدد من الدروس الدينية والثقافية وتلقينها للمساجين من أجل تكوينهم علمياً[6].

---

[1] بلقاسم متيجي، **حرب الجزائر يوميات فتى مجاهد من 1957 إلى 1962**،(د.ط)، دار الجائزة للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر، 2007، ص138.

[2] رشيد زوبير، المرجع السابق، ص159.

[3] أحمد حماني، «ثورة داخل السجون»، **مجلة أول نوفمبر**، اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، ع: 3، جوان 1974، ص16.

[4] عبد الوحيد جلامة، المرجع السابق، ص333.

[5] مجاهد جزائري من مواليد سنة 1952 بتغزوت ولاية الوادي، شارك في الانطلاقة الثورية في بسكرة ليتم اعتقاله في 13 نوفمبر 1954، ولم يطلق سراحه إلا عند استقلال الجزائر. **ينظر**: عمار عوادي، **المجاهد الطيب خراز ودوره في إشعال فتيل الثورة 1925– 1954**،(د.ط)، سامي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2019، ص ص: 12- 13.

[6] نفسه، ص28.

وهذا ما يؤكده المجاهد بشير خلف[1]، الذي كان سجين لامبيز، حيث يقول:«بالسجن قيادة وطنية من السجناء، تكونت من حوالي عشرين فرداً، أحدهم أصيل بلدة تغزوت المرحوم الطيب خراز، تصل التعليمات والتوجيهات إليهم من قيادة الولاية الأولى، تعليمات في تنظيم صفوف السجناء، تكوينهم وطنياً، تذكيرهم بالمناسبات الدينية، الوطنية، بأبطال الجزائر، بأخبار الثورة، بانتصاراتها. هذه القيادة الوطنية تقوم بمهامها سرياً بين السجناء، استعانت في تنظيم تحركات السجناء خارج القاعات وغيرها بشرطة أعوانها يؤدون مهامهم خلال حصص المشي واللقاء مع بعضهم، وكنت من بين هؤلاء»[2].

ضمن هذه النقطة يؤكد المناضل محمود عبدون امتداد نظام جبهة التحرير إلى سجن سركاجي وسجن الشلف المركزي، وقد كان هو بنفسه من بين الفاعلين في نظام الجبهة في سجن الشلف وأما عن سجن سركاجي فقد أكد أنه عند دخوله السجن سنة 1957 استقبله مسؤول القاعة الذي كان ملاكما والذي أبدى له تقديم الخدمة[3]، وهذا ما يؤكده أيضاً المناضل عيسى كشيدة الذي أشرف هو بنفسه على تنظيم المعتقلين بسجن سركاجي فيقول إنه بعد وصوله للسجن وبعد دراسته للأوضاع شرع في اتخاذ التدابير اللازمة من أجل الشروع في تغيير وجه الحياة اليومية للسجناء والسهر على تحسينها تدريجياً، وبعد دراسة السبل والوسائل الممكن استعمالها قام برفقة بعض المعتقلين بتقييم لجميع الكفاءات كما حددوا المهام الواجب أداؤها، وهكذا أنشئت لجان قاعات تتلخص مهامها فيما يلي:

- توزيع الألبسة والسجائر وبعض المواد الغذائية المسموح بها من قبل الإدارة على السجناء المعوزين ممن لا يتلقون مالاً من أهاليهم.
- إلقاء دروس في التعليم العام.
- الشروع في حملة للتكوين السياسي.
- تنظيم نشاطات ثقافية وترفيهية ورياضية.
- البحث عن شتى السبل لتجنيد كافة المعتقلين عند الضرورة[4].

---

[1] مجاهد وكاتب وروائي جزائري من مواليد سنة 1941 بمنطقة قمار بولاية وادي سوف، شارك في الثورة التحريرية بمنطقة عنابة وتعرض للاعتقال في شهر ديسمبر 1960، ليطلق سراحه بعد إعلان الاستقلال. **ينظر:**بشير خلف، **حياتي في دائرة الضوء– سيرة ذاتية**، (د.ط)، سامي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2021، ص 15، 16، 479، 480.

[2] نفسه، ص ص:91- 92.

[3] محمود عبدون، **شهادة مناضل من الحركة الوطنية**،(د.ط)، منشورات دحلب، الجزائر، 2013، ص ص:133، 138.

[4] عيسى كشيدة، المصدر السابق، ص110.

يذكر المناضل زرقاوي مصطفى أنه في بداية الثورة لم يكن هناك نظام محدد وواضح المعالم في سجن سركاجي لكن مع تزايد عدد المساجين السياسيين بالقاعات تشكلت لجان مهمتها الإطلاع على كل ما يجري في السجن، ومن الناحية الرسمية فإن السجن تابع لنظام إدارة السجون الفرنسية لكن من الناحية العملية فهو يخضع لنظام جبهة التحرير الوطني الموجودة داخل السجن أو خارجه[1].

تسربت الجبهة أيضا إلى داخل معتقل لودي، ففي 24 ماي 1958 أكد مدير المعتقل في رسالة بعث بها إلى المصلحة الرئيسة لمراكز الإيواء في محافظة الجزائر أنه يوجد في مركز لودي تنظيم وذكر خلالها الاجتماعات التي تتم في العنابر بعيدا عن آذان الحراس حيث ينعزل المساجين لساعة أو ساعتين[2].

كما امتد نظام جبهة التحرير الوطني إلى داخل مخيمات الاعتقال ومن بينها مخيم بول كازيل، فبعد عملية هروب محكمة في المخيم في 02جويلية 1959، أرسل الجنرال ماسو رسالة إلى مفتش التحقيق التابع لمصالح D.S.T. من أجل تفتيش المخيم، هذا التفتيش سمح باكتشاف أسلحة مخصصة لتدريب المعتقلين كما مكن من اكتشاف وجود منظمة حقيقية تابعة للجبهة في المخيم بقيادة خمسة أعضاء تدعى "لجنة الخمسة"، بما في ذلك زعماء الكتل الأربعة: مقران مدور، عبد المجيد علي يحي، أحمد نمار، محمد سعيداني، ومن بين الوثائق المحجوزة وجدت وثائق كتبها أحمد معروف العربي، الذي يعتبر زعيماً سياسياً، كان محتواها:

« أ) خط السلوك العام: المستوحى من خط السلوك الذي تتبعه F.L.N:

1) سياسة عدم التعاون.

2) تحقيق الاتحاد النشط.

3) تقارب الجهود الرامية إلى تحقيق المصلحة العامة .

ب) يتعين على المنظمة الداخلية أن تتكيف مع المكان ومع الرجال:

1) درجة الاتجاه الجماعي.

2)درجة البحث وتكوين النخب.

3) تحسين الظروف المعنوية والمادية للمحتجزين ».[3]

[1] جارية كشير بن ناجي، المرجع السابق، ص96.

[2] ناتالي فوناس، المرجع السابق، ص165.

[3]Patrick Kessel Giovanni Pirelli, op cit, p 398.

ويذكر التحقيق أن عددا من العناصر التي تم اكتشافها تقوم بالمهام التالية:«قراءة الصحف من قبل معتقلي ال F.L.N. والقادة. شرح الكلمات التي ألقاها فرحات عباس؛ والرسومات السياسية والعسكرية التي يعزفها المحتجزون، الأغاني الثورية التي تغنى في مجموعات؛ التدريب العسكري للمعتقلين؛ جلسات تدريس في المجالين النقابي والسياسي؛ التحية أمام ألوان العلم الجزائري؛ وجود محكمة مكلفة برصد أي أخطاء يرتكبها المعتقلون والحكم عليها». وكإجراء عقابي سينقل 27 جزائريا محتجزون في بولكازيل، بمن فيهم علي يحي، إلى معسكرات أخرى، بينما يجري فتح تحقيق ضدهم. ووجهت إليهم اتهامات في 24 سبتمبر1959[1].

ومن داخل المحتشدات واصل المهاجرون دعمهم للثورة، وذلك من خلال تنظيم أنفسهم في خلايا وتولوا جمع الأموال ونقل الأخبار والأسلحة والذخائر وتمكنوا من اختراق من كانوا متعاونين مع فرنسا وذلك من خلال تجنيد بعض العناصر في القوات الفرنسية من حركى وقوم الذين جندوا للقيام بمهام الحراسة والمراقبة في المحتشدات، فأخذوا يزوّدون الثورة بالأخبار والمعلومات عن تحركات القوات الفرنسية، كما زودوها بالأغذية والأدوية والألبسة والذخائر والاشتراكات المالية، وكما كان السجن والمعتقل تابعاً لقيادة الثورة في المنطقة الموجود بها فإن القاعدة طبقت الأمر أيضا على المحتشدات، فهي الأخرى كانت على صلة مباشرة بالقيادة الثورية[2].

أصبح واضحاً لدينا الآن أن الجبهة كانت على اتصال دائم ومنتظم بالمساجين والمعتقلين، لكن غير المفهوم هو طريق واتجاه سير التعليمات من داخل السجن إلى الخارج أو العكس، وبأحرى القيادة الموجودة داخل السجن تابعة لأي جهة، ومنه نطرح التساؤل التالي: لمن تبعث المعلومات الخارجة من السجن وأي جهة مسؤولة عن استقبالها؟

حسب المعلومات المتوفرة كان التنظيم الذي يتشكل داخل السجن خاضعا بصفة مباشرة لقيادة الثورة بالمنطقة التي يتواجد فيها السجن أو المعتقل[3]، فكان الاتصال في سجن لامبيز مثلا يتم مع الولاية الأولى وتارة أخرى يتم مع أشخاص من الولاية الثانية، حيث كانت التعليمات القادمة من

[1]Patrick Kessel Giovanni Pirelli, op cit, p 398.

[2] عبد القادر فكاير، المرجع السابق، ص432.

[3]نفسه.

الخارج تنفذ وبدورها تخرج الاتصالات من السجن[1]، كما يؤكد المناضل محمد الطيب العلوي أن التنظيم داخل السجون يخضع مباشرة لقيادة الثورة بتلك المنطقة، وهذا معناه أن النضال داخل السجون امتداد للنضال خارجها[2].

أما عن نشأة التنظيم الثوري داخل السجون ففي بداية الثورة كان التنظيم في السجون يُسَيَّر عن طريق مناضلين معينين لهذه المهمة لكن فيما بعد تم تعيين لجان تسهر على تنظيم السجون كبديل عن وجود شخص واحد يُسَيِّر جميع أمور المعتقلين، ومن هنا كانت بداية العمل بنظام اللجان وكانت البداية بسجن الحراش حيث إنه مع انطلاق الثورة كان مسؤول الحبس هو المجاهد الزوبير بوعجاج وهو أول من بادر إلى تنظيم المناضلين داخل السجون، وتداول على المسؤولية في السجن كل من رابح بيطاط ثم محمد خميستي ليتقرر فيما بعد إسناد المسؤولية إلى لجنة بدلا من شخص واحد، فوقع الاختيار على محمد الطيب العلوي ومحمد الأشقر وعبد الحميد غراب ثم انضم إلى اللجنة فيما بعد المناضل ياسف سعدي، ثم أعيد تكوين لجنة أخرى تتألف من محمد الطيب العلوي ومحمد السعيد معزوزي وهشام مالك وظلت هذه اللجنة تقوم بمهامها حتى الاستقلال[3]، و يروي المناضل محمد سعيد معزوزي قصة تكليفه من قبل الجبهة بتأسيس لجنة تنظيم داخل السجن فيقول:«كان الموضوع هو تشكيل لجنة التنظيم داخل السجن تطبيقاً لتعليمات الجبهة. هكذا تم تعييني منسقاً لها بالإضافة إلى هاشم مالك وأنا شخصياً، كنا أعضاء اللجنة المركزية التابعة لجبهة التحرير الوطني داخل كامل سجن الحراش، الذي كان يتألف من قسمين، وعينا مسؤولاً على رأس كل قسم»[4].

وعن هيكلة تنظيم الجبهة داخل السجون وحسن التسيير يقول المجاهد مسعود جديد:«كان التنظيم داخل السجن محكماً وخاضعاً لنظام هرمي، ففي كل قاعة توجد لجنة مكونة من خمسة أعضاء منتخبين من طرف السجناء وعلى رأسها مسؤول، ثم على مستوى السجن هناك لجنة منتخبة من طرف منتخبي القاعات، هي المسؤولة عن كل ما يتعلق بالسجناء، وهي همزة الوصل بينهم وبين إدارة السجن»[5]، كانت كل لجنة من اللجان تتكون من عدة أعضاء، وفي الغالب تتشكل من خمسة أعضاء،

---

[1] أحمد حماني، المصدر السابق، ص18.

[2] محمد الطيب العلوي، المصدر السابق، ص30.

[3] عبد القادر فكاير، المرجع السابق، ص 433.

[4] محمد سعيد معزوزي، المصدر السابق، ص 255، 256.

[5] El Hadj Massaoud Djadid «Si Ali»,op cit, p 96, 97.

كل واحد منهم يكلف بمهمة، أما اللجان التي كان يحتويها السجن فهي شبيهة إلى حد بعيد باللجان الموجودة في المعتقلات، ماعدا اللجنة المسماة بلجنة الغرف هذه اللجنة التي كانت تضم ما بين مائة والمائة وعشرين سجيناً، وأغلب السجون التي كانت مقسمة إلى أحياء بحيث يضم التنظيم على رأس كل حي مسؤولاً يشرف على لجنة، وبعضها مقسمة إلى حجرات واضحة[1].

يتم تعيين المسؤولين عن تنظيم جبهة التحرير الوطني داخل السجون حسب المناصب التي كانوا يشغلونها أثناء نشاطهم الثوري، هؤلاء يعتبرون كممثلين للمعتقلين الجزائريين أمام إدارة السجن أو المعتقل، ففي كل مرة يطلبون فيها مقابلة مدير السجن يستقبلهم هذا الأخير ويستمع إلى مطالبهم ويتناقش معهم فيها، ثم يقوم بتنفيذ المطالب التي تم الاتفاق عليها[2]، وتتلخص مهام مسؤولي السجن الذين عينوا لتأطير المساجين في أمور عديدة أهمها:

- الدفاع عن كرامة المساجين.
- تنظيم حياة المساجين داخل السجن.
- تمتين العلاقات بين المسجونين.
- التغلب على الفراغ بملء الوقت بما يفيد السجين وخاصة التعليم.
- الإعلام وتوفير الأخبار من أجل متابعة تطورات القضية الجزائرية والتصدي للسياسة الإعلامية المسمومة التي تقوم بها إدارة السجون[3].

حقاإن جبهة التحرير الوطني ونظامها المحكم موجود في كل مكان، فكما هي موجودة في الجبال والمدن؛ هي أيضا موجودة في جميع سجون باريس ودوائر الجزائر، فمثلا نجد أنه في محتشد لازارك توجد زيادة على الهيئة النظامية الأساسية عدة لجان أخرى متفرعة عنها: مثل لجنة القضاء التي تجتمع مرة كل أسبوع لتنظر في الخلافات التي نشبت بين المدَانين، كما تتفرع عنها مصلحة الأمن ومصلحة الحماية لمواجهة كل عدوان، وهناك لجنة الصحة والمصلحة الاجتماعية وهما مكلفتان بمناهضة المصالح الفرنسية الموازية لها، كما توجد اللجنة المالية وهي مكلفة بجمع الاشتراكات وشراء الأغذية[4].

---

[1] أحسن بومالي، **أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية** ...،المرجع السابق، ص383.

[2] «اكتشفت الجزائر في السجن»، **المجاهد**، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري، ع: 89، 13 فيفري 1961، ص8.

[3] عبد القادر فكاير، المرجع السابق، ص433.

[4] «كفاح في المحتشد»، المصدر السابق، ص1.

كانت التنظيمات داخل المعتقلات والسجون عبر التراب الوطني وفي فرنسا موحدة لأن مصدرها واحد وهو جبهة التحرير الوطني، ولكون المعتقلين سواءً كانوا من المشبوهين أو من الوطنيين، أو من المناضلين أو من جنود جيش التحرير الوطني، كانوا يتنقلون باستمرار ما بين المعتقلات والسجون داخل الجزائر وفي فرنسا، وهو ما جعل هذا التنظيم المحكم والتعبئة الشاملة لعشرات الآلاف من المساجين بمثابة الإسمنت المسلح المانع لليأس والاستسلام، وخاصة في السنوات الأولى للثورة، بحيث تحولت السجون إلى مدارس للإعداد الثوري، فنجدها تعمل على نشر مبادئ الثورة وأهدافها في أوساط المساجين، مما دعم روح المقاومة لديهم والتي تجسدت في الدفاع عن حقوقهم كمساجين سياسيين، وأدى بهم الأمر إلى مواجهتهم لإدارة السجن من حين لآخر حفاظاً على كرامتهم[1]، فتجمعات المعتقلين كانت بالنسبة لجبهة التحرير وسيلة لتأطير المساجين السياسيين، وكذلك لتكوين هؤلاء المساجين تكوينا سياسياً وعلمياً (دروس، تربية، سياسة، تعليم) وذلك لكي يكون لهؤلاء المناضلين فيما بعد دور نشط في ساحة النظام[2].

وقد اعترف بعض الكتاب الفرنسيين بأن السجون لم تخدم السياسة الفرنسية كما كان منتظراً منها، ولكنها كانت تخدمسياسةالجبهة؛ وهو اعتراف صادر من عمق التجربة والواقع، حيث أصبح المساجين السياسيون وغير السياسيين يشكلون وحدة متراصة الصفوف وكون بعضهم بعضاً، فمن كان لا يعرف اللغة العربية تعلمها، ومن كان يعرفها أصبح يتقنها، وتخرج غالبيتهم من السجن في مرتبة الأستاذ والإطار، ومن كان لا يعرف اللغة الفرنسية تعلمها بدون عقدة، وشاعت بين الجميع مبادئ التراحم والتضامن، والتآخي والثقة المتبادلة[3].

بهذه الأساليب وغيرها استمر المساجين السياسيون في خوض الكفاح وراء الجدران والقضبان الحديدية، وفي السجن كانت تكتملشخصية المواطن الجزائري، حيث يصبح لديه شعور بالمسؤولية الوطنية، كما يشعر بأن عليه واجباً مقدساً هو مطالب بتأديته تجاه شعبه ووطنه، وبذلك أصبحت السجون داخل الوطن وفي فرنسا محطات لخلايا المقاومة والنضال والوحدة الثورية تحت راية جبهة التحرير الوطني[4].

---

[1] أحسن بومالي، **أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية** ...، المرجع السابق، ص385.

[2] Linda Amiri, op cit, p 34.

[3] أحسن بومالي، **أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية** ...، المرجع السابق، ص385.

[4] نفسه.

4- الهيكل التنظيمي للنظام الثوري داخل السجون والمعتقلات:

لجأت جبهة التحرير الوطني إلى عملية تسللت من خلالها إلى داخل المعتقلات، وذلك من أجل تنظيم المعتقلين في إطار واحد يوحد توجههم في مقاومة المستعمرين، وقد اعتمدت الجبهة في هيكلة نظامها داخل السجون على تشكيل اللجان. مست هذه اللجانمختلف مظاهر الحياة داخل السجون والمعتقلات، وتمثلت هذه اللجان فيما يلي:

- **لجنة التنظيم:**

أنشئت هذه اللجنة في تنظيم هرمي بحيث يكون الرئيس معروفاً لدى المعتقلين وليس معروفا لدى إدارة السجن، كما يكون التنظيم في شكل لجنة سرية تسهر على تسيير وتنظيم المعتقلين[1]، وتتلخص مهامها في تسيير شؤون المعتقلين ومحاربة الانتماءات الحزبية، حيث لا يكون الانتماء إلا لجبهة التحرير الوطني، فقد كانت المعتقلات تتعرض غالباً لخلافات سياسية وعقائدية بسبب احتوائها أغلبية من المثقفين والمنتمين إلى أحزاب وهيئات سياسية وطنية، وكذلك أتباع جبهة التحرير الوطني وكتلة المصاليين، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى مناقشات حادة ومُشادَّة بالأيدي تحت سمع وبصر المشرفين على المعتقلات، ولذا كانت هذه اللجنة تهتم بالوافدين الجدد حيث تنظم لهم احتفالاً رمزياً ثم تطالبهم بتقديم معلومات عن سير حركة الثورة وبعد ذلك توصيهم بالمحافظة على آداب المعتقل ومن ذلك تركهم التخريب جانباً وأن لا يكون انتماؤهم سوى للنظام[2].

كما كانت اللجنة تخاطب إدارة المعتقل باسم المعتقلين، وتحمل مطالبهم إليها، كمحاولة منها لحل المشاكل المطروحة، والمتمثلة بالخصوص في توفير المياه الصالحة للشرب، أو تحسين المعيشة، البريد وشراء بعض أدوات الكتابة (الرسائل، الأقلام، الطوابع البريدية)[3].

[1] جلامة عبد الوحيد، المرجع السابق، ص333.

[2] أحسن بومالي، **أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية** ...، المرجع السابق، ص373.

[3] نفسه.

- **لجنة التعليم:**

أشارت الباحثة سلفي تينو في كتابها "عدالة غريبة" للتنظيم المتبع داخل السجون، حيث ذكرت أنه في سجن البرواقية مثلا يوجد به مكتبة بالإضافة إلى إلقاء دروس في الفرنسية والعربية والإنجليزية يقدمها بعض المعتقلين إلى زملائهم، وفي معتقل لودي تكفل الأستاذ ألبير سماجا بورشة للمسرح، وفي معتقل البرواقية أيضا تقدم دروس للمعتقلين[1]، لكن الملاحظ على ما نقلته الكاتبة أنها لم تشر ولا بأي شكل من الأشكال إلى أن الجبهة هي المسؤولة عن التعليم وغيره داخل السجون والمعتقلات وأرجعت الأمر بأنه مجرد أعمال لسد الفراغ، وهي بهذا أغفلت الدور المهم الذي لعبته تنظيمات الجبهة داخل السجون والمعتقلات.

وفي نفس هذا الاتجاه ذهبت ناتالي فوناس (Natalie Funas)في كتابها "معتقل لودي"، حيث ذكرت أن المعتقلين هناك قد ارتجلوا دروسا يومية صباحا ومساءً منها دروس في اللغة الفرنسية والروسية والعربية والإنجليزية، وكذا تعليم إصلاح السيارات بالإضافة إلى دروس في النحو والإملاء والتاريخ والأدب الفرنسي والحساب، وكذا تقديم محاضرات تزيد مدتها عن الساعة حول المسرح اليونانيوإعداد المسرحيات والتي يكلف التحضير لها عدة أسابيع[2].

وعلى عكس ما جاءت به تينو وناتالي فوناس فإن الكثير ممن أرخوا وكتبوا حول هذا الموضوع أكدوا أن جبهةالتحرير الوطني قد أولت أهمية بالغة لتعليم المعتقلين، في مقدمتهم أحسن بومالي وأحمد حماني وغيرهم، فكان من أهم ما تلتفت إليه الجبهة داخل المعتقلات تنظيم التعليم وتنشيطه في مختلف المستويات، وبعدد من اللغات[3]، حيث كان التعليم إجباريا في السجون وذلك بمقتضى النظام الداخلي والأوامر الآتية من الخارج، والذي ينظمه ويخطط له وينفذه هم رجال في داخل السجن من المختصين[4]، ولهذا الغرض بالتحديد تم تأسيس اللجنة الثقافية والتعليمية التي تسهر على تعليم اللغتين العربية والفرنسية[5].

---

[1] سلفي تينو، المرجع السابق، ص120.

[2] ناتالي فوناس، المرجع السابق، ص24.

[3] أحسن بومالي، **أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية** ...، المرجع السابق، ص375.

[4] أحمد حماني، المصدر السابق، ص18.

[5] «كفاح في المحتشد»، المصدر السابق، ص1.

وعلى الرغم من العراقيل الكثيرة والضغوطات المختلفة من طرف إدارة المعتقل، فإنلجنةالتعليم كانت تتابع باهتمام تنظيم الدروس بحزم وعزم في مختلف المستويات، حيث تقوم بتوزيع المعتقلين على قاعات التدريس، ويتناول التعليم في الطليعة التعليم العربي بجميع فنونه، وتعليم أصول الدين والفقه وتفسير الأحاديث، وكذلك الهندسة والرياضيات والأدب باللغتين العربية والأجنبية، والاقتصاد والفلسفة وغيرها، كما يشمل التعليم تدريس اللغات الأجنبية كالفرنسية والإنكليزية والإيطالية والألمانية[1].

كان جميع المثقفين في المعتقلات والذين لهم درجات عالية من العلم والمعرفة، لا يستكينون للنوم ولا يستسلمون للراحة ولا يميلون إلى اللهو ولعب "الشطرنج" و"الكارتا"، بل كانوا يجتمعون في كل معتقل ينزلون فيه ويشرعون في تسجيل من لا يعرف القراءة والكتابة حتى ولو كان مسنّا، ويصنفونهم على حسب مستوياتهم، ومن ثم يأخذونهم في إلقاء الدروس، ويعلمونهم جميع اللغات التي يحسنونها ويتقنونها، فكان المعتقلون المثقفون وبالأخص من كانوا مدرسين يؤدون دورهم جميعاً في تعليم إخوانهم ورفع الجهل عنهم، وذلك منذ أولى أيامهم في المعتقل أو السجن[2].

وبما أن نسبة الأمية كانت مرتفعة بين المساجين فقد أوكلت مهمة محو الأمية لكل من يحسن القراءة والكتابة داخل السجن، حتى أن 80 %من المساجين تعلموا القراءة والكتابة داخل السجن وهذا رغم قلة الوسائل الضرورية من أقلام وأوراق، حيث كانوا يستخدمون علب الأغذية التي يشترونها من دكان السجن كالحليب والطماطم ومعجون الأسنان وما إلى ذلك من العلب المصنوعة من الورق فكان المعتقلون يحافظون عليها كأشياء ثمينة بغرض استغلالها في الكتابة[3].

يشهد المجاهد أحسن كافي عن نظام التعليم المحكم لجبهة التحرير الوطني داخل السجون فيقول:«شُكِّلت لجان مختلفة: لجنة اللغة العربية، لجنة اللغات الأجنبية، لجنة العلوم، لجنة التمثيل، لجنة العمال. فكان المعتقل بذلك أحد رجلين: مُعلم أو مُتعلم، وبذلك تحول "مخيم بطيوة" إلى معهد وطني يضم طلاباً من جميع أصقاع الوطن»[4].

---

[1] أحسن بومالي، **أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية** ...، المرجع السابق، ص375.

[2] محمد الطاهر عزوي، **ذكريات المعتقلين**، (د.ط)، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار وحدة الطباعة بالرويبة، الجزائر، 1996، ص ص:21، 25.

[3] جارية كشير بن الناجي، المرجع السابق، ص93.

[4] أحسن بن بلقاسم كافي، المصدر السابق، ص35.

إن أغلب المعتقلات في الجزائر قد دخلها المئات من الأميين وخرجوا منها بمستويات مختلفة: الشهادة الابتدائية والأهلية والباكالوريا، ويكفي نتيجة هذا المجهود أن أصبح جميع المعتقلين الذين كانوا أميين حين دخولهم المعتقل يستطيعون كتابة رسائل لأهاليهم في الخارج، وعليه أصبحت المعتقلات عبارة عن مؤسسات ثقافية، وخاصة في السنوات الأولى للثورة[1].

لقد أدى الأساتذة والمعلمون واجبهم الوطني بتفان وإخلاص كبيرين سواءً المدرسون باللغة الوطنية أو المدرسون باللغات الأجنبية، حيث تابعوا تطوير تلك المدارس إلى أن أصبحت شبه جامعة قائمة متعددة الفروع والاختصاصات يتعلم بها جموع المعتقلين، ابتداءً من محو الأمية إلى التقنيات واللغات الحية والأدب نثراً ونظماً[2]، وهذا ما يؤكده المناضل محمود عبدون حيث يقول:« هذا الفضاء سمح لنا بتكوين أفواج عمل ومحو الأمية بالعربية والفرنسية وكذلك فوج يدرس اللغة الانجليزية الذي يسهر على تدريسه يهودي مناضل من جبهة التحرير الوطني»[3]، كما يروي المجاهد أحمد حماني تجربته مع التعليم داخل السجن فيقول:«أذكر أنني وصلت حديثا إلى سجن تازولت المركزي يوم 06 نوفمبر 1958...وما إن دخلت الفناء حتى اتصل بي أحد الإخوان المسؤولين وقال لي: متى نشرع في القراءة؟ فقلت له إني منهك القوى فقال: الأوامر صارمة ولابد من التعليم، وكل سجين إما معلم وإما متعلم، فكل من يحسن القراءة يجب أن يعلم وكل من لا يحسنها يجب أن يتعلم، فقلت سمعا وطاعة سنفعل بعد راحة قليلة»[4].

كما يشهد المناضل بلقاسم متيجي على جهود تنظيم الجبهة في تعليم المساجين فيقول:«قمنا بإعداد حصص لتعلم اللغة العربية بين فترة العشاءوساعة المناداة، وكُلف المتعلمون بتعليم الآخرين وكنت أنا بدوري تلميذاً على يد بوعلام بن حمودة، كما كنت في نفس الوقت مُعلماً لعشرات التلاميذ السجناء. كان هذا الأمر مقرراً تحت إشراف التنظيم السري التابع لجبهة التحرير والذي يقوده بوعلام بن حمودة»[5].

---

[1] محمد الطاهر عزوي، **ذكريات المعتقلين**، المصدر السابق، ص ص:45،21.

[2] أحسنبومالي، **أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية** ...،المرجع السابق، ص376.

[3] محمود عبدون، المصدر السابق، ص138.

[4] أحمد حماني، المصدر السابق، ص18.

[5] بلقاسم متيجي، المصدر السابق، ص146.

هذا بالإضافة إلى ما كان يقوم به عدد من الشيوخ بإلقائهم محاضرات باللغة الوطنية، تتناول المواضيع المختلفة، وأغلبها كان يمسُّ حياة المعتقلين وتعالج معاناتهم النفسية، الشيء الذي كان يزيدهم إيماناً وثقة في الكفاح الذي يخوضه شعبهم، كما كانت تلقى في نفس الوقت محاضرات من طرف المثقفين باللغة الأجنبية تتناول الطب والصيدلة والاقتصاد والاجتماع والفلسفة وغيرها، وبذلك استطاع النظام أن يحول تلك المعتقلات إلى مراكز ثقافية، ومعاهد تكوينية وتوجيهية تخرج منها العديد من المعتقلين في مختلف التخصصات[1].

اهتمت لجان التعليم أيضا بتعليم العنصر النسوي في السجن، فالوضع لم يكن مختلفاً بين السجينات من حيث التعليم على ما هو عليه الحال بالنسبة للسجناء، حيث كانت تقدم دروس منظمة كل صباح وتتولى التدريس سجينات مؤهلات كل حسب تخصصهن، فعلى سبيل المثال في سجن سركاجي كانت المجاهدة خديجة خيار غنية تقدم دروساً اللغة العربية بينما تولت آني ستينر(Annie Stiner) تدريس اللغة الفرنسية كما كانت تقدم دروس في تخصصات أخرى كالرياضيات[2]، وهذا ما أكدته المناضلة آني ستينر بقولها:«وفي الأخير أحب الإشادة بتنظيمنا داخل السجن، والى ما كنا نقوم به ونحن نقضي سنوات الاعتقال، حيث كان لا بد لنا من التنظيم وأن نشغل أنفسنا حتى لا ندخل في متاهات، وهكذا تم تعيين اللواتي تتحدثن مع إدارة السجن حول المشاكل المطروحة بكل ديمقراطية من طرفنا»[3].

تقول المجاهدة زهرة ظريف بيطاط عن حياتها داخل السجن:«فيما يخصني قررت التحضير للسنة الثانية ليسانس حقوق، وبفضل مساعي المحامين المكلفين بالدفاع عني، حصلت على رخصة التسجيل في كلية الحقوق بباريس، وحينما دخلت قاعة الامتحان تراءى لي حجم التحدي الذي فرضته علي نفسي. وحينما كان لزاما علي بصفتي مناضلة في صفوف جبهة التحرير الوطني أن أنجح في الامتحان، وإذا ما أخفقت في رفع التحدي فسيكون لإخفاقي وقع أشد وأسوأ من فشل أي مترشح عادي. نجحت في الامتحان بالفعل، إلا أنني عاهدت نفسي بأن لا أعود لتحدي القدر مرة

[1] أحسن بومالي، **أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية** ...، المرجع السابق، ص376.

[2] جارية كشير بن ناجي، المرجع السابق، ص94.

[3] نجود علي قلوجي، المرجع السابق، ص467.

أخرى»[1]، كما تشهد المناضلة آني ستينر أن السجن كان يستعمل كمدرسة تقدم فيه الدروس كل صباح من قبل بعض الأخوات المؤهلات، وجدول التوقيت كان موزعاً وكأننا في مدرسة فعلية للغة العربية، الفرنسية، الرياضيات وكل ما يمكننا تعلمه، وأغتنم هنا الفرصة لأتوجه بالشكر لمعلمتي في اللغة العربية داخل السجن، والتي علمتني أصول النحو وهي السيدة خديجة لصفر خيار، التي ألفت كتابا في اللغة العربية... قد يتساءل البعض لِمَ كنا نفعل ذلك؟ والرد أننا كنا نعرف أنه من أجل بناء جزائر الغد سنحتاج إلى أناس مكونين، وسنحتاج إلى المعارف»[2].

وينبغي أن نشير هنا بأن اللغة العربية كانت تحظى باهتمام المساجين اهتماماً كبيراً، الشيء الذي جعلها تلفت انتباه إدارة السجن، فقد كان عدد الأقسام الفرنسية في السجن لا يتجاوز قسمين أو ثلاثة على أبعد تقدير، بينما كانت الأقسام العربية تقارب العشرين قسماً، ويضم القسم الواحد ما بين خمس وعشرين، وثلاثين متعلماًبالتناوب[3].

لم يكن المساجين يقرؤون لرفع الأمية فحسب بل إن بعض المناضلين أخذوا على عاتقهم مهمة جعل التعليم تثقيفيا أيضا، ونروي هنا تجربة سجن تازولت الذي أقدم فيه مجموعة من المعتقلين على وضع خطة للنهوض بمستوى التعليم تشمل برامج السنوات الابتدائية كلها بالإضافة إلى برنامج التكميلي وأن ينفذوا ذلك حسب استطاعتهم والكل حسب تخصصه ثم يفرز الطلبة حسب الأقسام الموجودة، وهكذا وما إن حلت سنة 1960 حتى تمكنوا من التعليم في أقسام مجهزة، كما أنهم تمكنوا من إنشاء مكتبة عربية للمطالعة يتم فيها إعارة الكتب للمعتقلين، وقد تم توفيرها من خلال اتصالات أجراها المناضل أحمد حماني مع أحد معارفه بتونس فأمدوه بمجموعات من الكتب كما تحصلوا من بلدة تازولت التي يوجد بها السجن على بعض الكتب[4].

وبهذا أصبح المعتقلون يتلقون القواعد في كل المعارف المطلوبة مشابهة لتلك التي تدرس في المدارس الابتدائية والتكميلية كل على حسب درجته، كما يطالعون الكتب القيمة لتكميل معلوماتهم

---

[1] كليمون مور هنري، **الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين UGEMA 1955– 1962 شهادات**، تر: مسعود حاج مسعود، إشومرا: مصطفى ماضي، (د.ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012، ص424.

[2] نجود علي قلوجي، المرجع السابق، ص467.

[3] أحسن بومالي، **أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية** ...، المرجع السابق، ص385.

[4] احمد حماني، المصدر السابق، ص ص:18- 19.

وإنماء ثقافاتهم ويتدربون على الإنشاء والكتابة وعلى تأليف الخطب وإلقائها، كما كان الأساتذة يجتمعون كل يوم في الفناء لوضع الخطط ومتابعتها ومراقبة تنفيذها[1].

شهد التعليم داخل السجون اهتماما خاصا وحقق نجاحا باهرا، ذلك لما يحمله من أهمية بالغة في تكوين المدان فمن خلاله يتم بناء مناضل واعٍ، وكذا ما يقدمه في تكوين جيل متعلم نظرا للأعداد الهائلة للمعتقلين فهم يمثلون جيلا بأكمله، وغالباً كانوا أميين نتيجة السياسة التعليمية الفرنسية، فالتعليم داخل السجون والمعتقلات أتى بمردود طيب وساهم في محاربة الجهل والأمية وبفضل اللجان التعليمية التي كانت تمثل مؤسسات علمية ارتقت في بعض السجون إلى مصاف المعاهد فقد تكون الكثير وواصلوا دراساتهم العليا في الجامعة وتحصلوا على شهادات جامعية.

- **اللجنة السياسية:**

تقوم هذه اللجنة بعملية التوعية وتلطيف الجو وبث الأمل في نفوس المعتقلين من خلال نشر الأخبار المتعلقة بالثورة، ونجاحها في الميادين المختلفة عسكرياً وسياسياً ودبلوماسياً، وما تلقاه الثورة من عطف وتأييد لدى معظم البلدان، وبالأخص البلدان العربية والإسلامية، وأحياناً يروى للمعتقلين عن وقائع حاسمة يكون جيش التحرير الوطني قد كبد خلالها الجيش الفرنسي خسائر جسيمة في الأرواح والمعدات[2].

وللإشارة فان اللجنة كانت تسعى دوما للحصول على وسائل إعلام كالجرائد والمنشورات، وأجهزة الراديو حتى يكون المعتقلون على اطلاع بالتطورات السياسية والعسكرية، حيث تهتم اللجنة بشرح المواضيع المتعلقة بالثورة والتعليق عليها، وتكوين المعتقلين سياسياً وعقائدياً[3]، وللحصول على المجلات والجرائد عملت هذه اللجنة على كسب ثقة عمال النظافة داخل السجون وكذا أقارب المعتقلين لإمدادهم بهذه الصحف والجرائد[4].

وكتأكيد لأهمية دور اللجنة السياسية يروي المناضل محمود عبدون بأنه كان ضمن فوج يتلقى تكوينا خاصا في السياسة المالية للبلدان المستقلة، ويؤكد أيضا أنه قام بالتعاون مع المناضلين الموجودين

[1] أحمد حماني، المصدر السابق، ص19.

[2] أحسن بومالي، **أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية** ...، المرجع السابق، ص374.

[3] نفسه، ص375.

[4] عبد الوحيد جلامة، المرجع السابق، ص334.

معه في الزنزانة بتكوين نادٍ يعد كمشروع للدستور وكثير من الشخصيات المنتمية له برزت فيما بعد الاستقلال في هذا المجال، أمثال عبد الرحمن بعزيزي الذي أصبح والي قالمة بعد الاستقلال، وعبد المالك بن نبي، ومحمد اللذين أصبحا وزيرين، بالإضافة إلى أعضاء آخرين انتموا لهذا النادي منهم ابراهيم شرقي، وحميدة، وحسين تركمان تاجر، زيادة على مناضلين من القطاع الوهراني[1].

ومن جملة القضايا التي نالت قسطاً وافراً من النقاش في هذا النادي نجد مسألة تدريس البنات فكان المحافظون لا يرون مانع في ذلك شريطة الفصل بين الجنسين، أما التقدميون فكانوا يرون بأن الاختلاط من الطور الابتدائي إلى الجامعة يسمح بتشييد مجتمع جديد. وأما بالنسبة للعمل النسوي فيرى أهل الدين أن يحصروا المرأة في أعمال دون غيرها كالتعليم وبعض الوظائف البسيطة كعاملة في مصلحة البريد والتمريض وبالطبع دون اتصال بهيئة عمال الرجال، وكان البعض يدافع عن فكرة الدولة اللائكية غير أن الأغلبية الكبرى كانت تساند تسجيل الإسلام كدين للدولة الجزائرية المستقلة في الدستور[2].

من خلال رواية المناضل محمود عبدون يتبين لنا مستوى النضج السياسي الذي وصل إليه المعتقلون الجزائريون ومدى نجاعة تكوينهم داخل السجون، بالإضافة إلى نجاح اللجان السياسية في تأدية دورها على أكمل وجه؛ فالمناقشات التي كانت تتم على مستواها تبين النظرة الإستشرافية للمعتقلين حول مستقبل البلاد ومدى إيمانهم بتحقيق أهداف مهمتهم النضالية. وبعد تحقيق الاستقلال ستكون هناك بداية لمسيرة طويلة لنضال من نوع آخر؛ نضال البناء والتشييد، فهم تعدوا مناقشات كيفية تحقيق الاستقلال للتحدث عن كيفية تسيير الجزائر المستقلة، وهذا يدحض بكل قوة الآراء القائلة بأن النشاطات التي أوجدتها الجبهة داخل السجون والمعتقلات وعمل اللجان كان مجرد وسيلة لسد الفراغ.

- **لجنة المساعدات:**

تعنى بتقديم الإعانات للمعتقلين الفقراء، خاصة منهم الذين لم يكن لهم اتصال بعائلاتهم أو أقاربهم، ولا يملكون ما يشترون به موساً للحلاقة أو قميصاً يسترون به صدورهم، فكانت اللجنة تأمر

[1] محمود عبدون، المصدر السابق، ص139.

[2] نفسه.

المعتقلين الذين يحصلون على مبالغ مالية شهرية من عائلاتهم أن يدفعوا مائتي فرنك على كل حوالة ترد إليهم ثم تجمع تلك المبالغ وتوزع على المحتاجين، زيادة على شراء الملابس من الأرباح التي كانت تحصل عليها من تعاضديات المعتقلات التي تنشأ من طرف المعتقلين بأموالهم الخاصة، وتوزع عليهم أيام الأعياد الدينية والوطنية، وعند الإفراج عن أحد المعتقلين تمنحه اللجنة مبلغاً مالياً ليستعين به في سفره. وللإشارة فإن اللجنة حتى يتسنى لها تغطية احتياجات المعوزين فإنها لجأت إلى وضع نظام يمكنها من جمع اشتراكات رمزية قدرها فرنك واحد في الشهر، وهذا ابتداءً من شهر أكتوبر سنة 1955[1]، وفي هذا يقول المناضل محمد السعيد معزوزي:«توليت رفقة بونعامة مهمة خاصة تتمثل في المحاسبة المتعلقة بالمشتريات الشخصية التي يقوم بها المساجين والتي تحسم قيمتها من المصاريف المخصصة لهم»[2].

- **لجنة الرياضة:**

تهتم هذه اللجنة بتنظيم دروس وتدريبات في الرياضة البدنية كالمصارعة اليابانية ورفع الأثقال وكرة القدم وكرة السلة وغيرها من أنواع النشاطات الرياضية التي تقوي الجسم وتنشط العقل، تطبيقاً للحديث النبوي الشريف: "العقل السليم في الجسم السليم"[3].

- **لجنة الاحتفالات:**

تهتم بإحياء الأعياد الدينية والوطنية وخاصة منها الاحتفال بأول نوفمبر، فقد كان المعتقلون يستقبلونه بكل حماس ورغبة، وتقام لذلك سهرات سرية تمثل فيها روايات مختلفة تدور حوادثها في الغالب عما يجري من أعمال وحشية من طرف جنود الاستعمار، وعلى المواجهة الشجاعة من قبل الجماهير، وكان الهدف من ذلك هو تقوية العزائم وبث الأمل بالنصر والنجاح للثورة الملتهبة[4].

بفضل الضغوطات التي مارستها الجبهة على السلطة الفرنسية تحصل المسجونون الجزائريون على الحق في الاشتراك في ثلاث جرائد والحق في استلام طرود المؤن من عند المنظمات المعتمدة لدى إدارة السجون. كما أصبح بإمكانهم القيام بتنظيم حصص دراسية ومزاولة نشاطات ثقافية ودروس دينية

[1] أحسن بومالي، **أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية** ...، المرجع السابق، ص376.

[2] محمد سعيد معزوزي، المصدر السابق، ص 251.

[3] أحسن بومالي، **أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية** ...، المرجع السابق، ص377.

[4] نفسه.

وكذلك التجمع لأداء صلاة الجمعة، كما تم عرض أوبيرات أمام كل المناضلين المعتقلين للقيام ببعض المسرحيات أو التمثيليات[1].

إلى جانب ما سلف ذكره فقد كانت تلقى دروس دينية وتاريخية بعد صلاة العصر في أغلب أيام الأسبوع، وكان الشيوخ يعتمدون في ذلك على الذاكرة وعلى حفظ القرآن الكريم والأحاديث النبوية وسير أبطال الثورات في الجزائر والعالم الإسلامي، وقد كانت هذه اللقاءات المتعددة تسمح بالتحليل والحوار الديمقراطي عن الثورة وأهدافها رغم تباين انتماءات المعتقلين السياسية، وقلة الأخبار والمصادر الثورية في تلك الفترة وانقطاعهم عن الاتصال الخارجي[2].

ففي سجن آفلو مثلاً طلب المعتقلون من مدير المركز جون كورشيون(Corchuan) السماح لهم بإحياء ذكرى المولد النبوي الشريف التي مضت ليقوموا بإحيائها ليلة الفاتح نوفمبر محاولين بذلك تسجيل تضامنهم مع رفقائهم المقاومين، وقد كتب كورشيون حول هذا الموضوع في رسالة يوم 14 نوفمبر 1956 بعث بها إلى المحافظ الجهوي في وهران[3].

- **لجنة الانضباط:**

توكل إليها مهمة تأديب من خرج عن طاعة النظام، أو ارتمى في أحضان المستعمر، أو تجسس لصالح العدو وكشف له عن أسرار النظام، أو أقر بأمر لم يكن قد كشف عنه أثناء التعذيب، وهنا تصبح القضية أكبر حيث يحول المسجون من جديد على التعذيب، واللجنة التأديبية هي من تقوم بتشكيل المحكمة التي تدلي بحكمها وتطبق الحكم على الجاني[4].

يعتبر وجود هذه اللجنة أكثر من ضروري بسبب احتواء المعتقلات مختلف الانتماءات السياسية والشرائح الاجتماعية، ولذلك كانت تظهر من حين لآخر خلافات ومشاجرات تصل في بعض الأحيان إلى حدود الضرب بالأيدي وحتى الخناجر، حيث تتدخل اللجنة في كل شجار ينشب بين المعتقلين وتحارب التسلط والظلم، وتفصل نهائياً في الخلافات والتجاوزات بوقوفها إلى جانب المظلوم

---

[1] عبد الرحمن مزيان شريف، المصدر السابق، ص248.

[2] أحسن بومالي، **أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية** ...، المرجع السابق، ص377.

[3] محمد شاطو، «واقع المعتقلين بآفلو أثناء الثورة التحريرية من خلال الأرشيف الفرنسي بآكس-آن-بوفانس»، **الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية**، تصدر عن جامعة معسكر، عدد خاص، ديسمبر 2012، ص195.

[4] El Hadj Massaoud Djadid «Si Ali»,op cit, pp: 96- 97.

وتردع الظالم بمختلف الأساليب[1]، وفي كل سجن ومكان مخصص للاعتقال توجد هذه اللجنة التي تحاكم في النزاعات، كما أن هذه اللجان تقوم بالاتصالات مع الخارج من خلال المحامين وحراس السجن سواء كان في سجن بربروس أو غيرها من السجون[2].

ساعد نظام اللجان الذي اتخذته الجبهة لتسيير شؤون المدانين في توزيع المهام واحتواء عدد أكبر من المشاكل المطروحة بين السجناء ومعالجتها بشكل أفضل، ومن الملاحظ أيضا أن نظام اللجان قد غطى جميع جوانب الحياة داخل السجون والمعتقلات اجتماعية ومالية وترفيهية وتعليمية وغيرها، والأهم من ذلك السياسية فالهدف هو دائما تعبئة المدانين في صفوف جبهة التحرير.

1- امتداد النظام الثوري إلى السجون داخل الأراضي الفرنسية.

امتد نظام اللجان نحو الأراضي الفرنسية والتي ضمت سجونها أعداداً هائلة من السجناء الجزائريين والذين تزايد عددهم بشكل ملفت بعد أن قررت جبهة التحرير الوطني نقل المعارك نحو الأراضي الفرنسية، فتكدس المعتقلون الجزائريون في مراكز البوليس الفرنسي والسجون الفرنسية.

أشار التقرير السنوي للإدارة العقابية الفرنسية في سنة 1955 للتزايد المذهل لعدد المعتقلين الجزائريين في فرنسا وللمشاكل الناجمة عن هذا التزايد والتي منها تلك المشاكل الموجودة بين حراس السجون والمعتقلين، حيث صوحب اتساع الحرب الجزائرية بارتفاع شدة القمع الذي كان موجها لأماكن عمل الجزائريين في الأراضي الفرنسية، حتى أصبح إلى غاية جانفي 1959 ثلث المساجين في فرنسا هم من الجزائريين[3].

توصل نظام جبهة التحرير الوطني بفرنسا إلى تحويل السجون والمعتقلات الفرنسية إلى مدارس للمناضلين، وذلك بفضل تجمعات تأطير المعتقلين التي تعتبر جزءًا هاما من المنظمة السياسية لجبهة التحرير[4]، وأصبح من الظاهر أن جبهة التحرير الوطني ونظامها المحكم موجود في جميع سجون باريس[5]، وميزة فدرالية فرنسا لجبهة التحرير أنها قامت بوضع قوانين دولة أساسية لتجمعات المساجين

[1] أحسن بومالي، **أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية** ...، المرجع السابق، ص378.

[2] محمود عبدون، المصدر السابق، ص 141.

[3] مصطفى خياطي، المرجع السابق، ص 231.

[4] Linda Amiri, op cit, p 33.

[5] «كفاح في المحتشد»، المصدر السابق، ص 4.

بهدف تجنب أي مشاكل أو استقلالية في القرارات[1]، ففي السجون والمعتقلات تجمعات المساجين يتم تشكيلها بواسطة المدانين والمساجين دون تدخل قيادة الفدرالية، لكن في بعض الأحيان الاتحاد الفدرالي يتدخل لتعيين مسؤولي التجمع وذلك في حالة عدم اتفاق المساجين على اختيار من يمثلهم[2].

في سجن البومات الكبرى بمرسيليا[3] والذي كان نصف مساجينه من الجزائريين تم تنظيم المعتقلين بشكل دقيق، وكانوا يقومون بإلقاء الدروس التعليمية حتى في غياب أبسط الوسائل التعليمية التي تمنعها الإدارة[4]، وفي لارزاك المعلومات تبين وجود تجمع للمساجين التابعين لجبهة التحرير، والتي كان مكانها السجون الفرنسية منذ بداية حرب الاستقلال[5].

ففي هذا المحتشد توجد زيادة على الهيئة النظامية الأساسية عدة لجان أخرى متفرعة عنها: مثل لجنة القضاء التي تجتمع مرة في الأسبوع لتنظر في الخلافات التي نشبت بين الموقوفين، وتتفرع عنها مصلحة الأمن ومصلحة الحماية لمواجهة كل عدوان، وهناك لجنة الصحة والمصلحة الاجتماعية وهما مكلفتان بمناهضة المصالح الفرنسية الموازية لها، وهناك لجنة الاستقبال التي تهيئ الأسرة وتنظم حفلة صغيرة على شرف القادمين الجدد؛ الذين يتحولون بعد ذلك إلى لجنة التحقيق التي تسمع أقوالهم وتسجلها في ملفات فردية، ولجنة التحقيق تقوم بتحقيقات بناءً على طلب لجنة العدالة وتراقب الزيارات التي يقوم بها الموقوفون بإذن منها إلى مصلحة "الساس" التابعة للمحتشد[6].

توجد أيضاً اللجنة المالية، وهي مكلفة بجمع الاشتراكات وشراء الأغذية، أما المصلحة الثقافية فهي تسهر على تعليم اللغتين العربية والفرنسية، وقد كان هناك رفض من طرف المعتقلين لقضية إسناد تعليم اللغة الفرنسية إلى معلمين فرنسيين، كما سجلت اللجنة الثقافية خطوات واسعة في محاربة الأمية بالمحتشد، وهذه اللجنة هي التي تنظم الرياضة وتشتري الأجهزة اللازمة مثل السبورة والكراسي[7].

---

[1] Linda Amiri, op cit, p 34.

[2] Ibid, p 35.

[3] يوجد السجن بضواحي مرسيليا على مقربة من محجرة يغطي غبارها السجن، وقد روت اللجنة الدولية للصليب الأحمر الأوضاع الصعبة للجزائريين المسجونين فيه وقد كانت أول زيارة لها لهذا السجن في 10 جويلية 1959، وقد احتوى حينها على 433 سجيناً من الجزائر من أصل 782 سجيناً. **ينظر**:مصطفى خياطي، المرجع السابق، ص234.

[4] نفسه، ص 236.

[5] Linda Amiri, op cit, p 33.

[6] «كفاح في المحتشد»، المصدر السابق، ص 4.

[7] نفسه.

كان هناك أيضاً فرقة مسرحية تقدم روايات وفكاهات تتخللها أغانٍ شعبية، وقد نظم ولحن في المحتشد نشيد وطني رائع، أما ديكور المسرح فهو عبارة عن لوحات رسمها الموقوفون بواسطة الحشائش، والممثلون يخيطون بأنفسهم ثياب التمثيل، وتقوم مصلحة الأخبار على تحرير وتوزيع ثلاث نشريات داخلية في الأسبوع (نشريتان نظاميتان والثالثة تتناول الحالة السياسية)، وتنظم كذلك في كل يوم جمعة مناقشات حرة يساهم فيها كل مسجون، كما لا ننسى المصلحة الخارجية التي تضم المسؤول عن المحتشد ونوابه، وهم معروفون من طرف إدارة المحتشد، وكذلك المكلف بالبريد»[1].

كما خصصت الفدرالية جزءًا من ميزانيتها لنزلاء المستشفيات من المعتقلين، وفي كل مراكز الاحتشاد سواء في فيلودروم ديفار(Velodrome Dhiver) أو في صالة جابي (Japy) بباريس أو في غيرها من مراكز الاعتقال والسجون الاستعمارية ولعل من أهمها سجن فران والذي سارعت فيه الجبهة للتكفل بالمعتقلين والاهتمام بمشاكلهم وتسوية الخلافات الناشئة بينهم ورفع الروح المعنوية لديهم وإجهاض المناورات النفسية التي تقوم بها مصالح البوليس الفرنسي[2].

تم تحديد مخطط لدعم المساجين بفرنسا منهم الجنديات والجنود المساجين في فرنسا، الملاحقون من قبل العدالة، الممنوعون من التجوال، المنقولون من الجزائر إلى فرنسا، والمنقولون من فرنسا إلى الجزائر، كل هؤلاء معنيون بالمساعدات[3]، فكانت وضعية المعتقلين تحمل أهمية بالغة لدى قيادة الجبهة في فرنسا فقد خصصت فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا حيزا كبيرا لهم حينما أصدرت قانونها الذي ينص على كيفية تسيير فيدرالية جبهة التحرير الوطني للمهاجرين الجزائريين بفرنسا،حيث خصصت المادة رقم 02من هذا القانون لتنظيم التعامل معهم من أجل ضمان تقديم الدعم اللازم لهم، وتنص هذه المادة على مايلي:

المادة 2: دعم للمناضلات والمناضلين المعتقلين في فرنسا.

1) المحكوم عليهم بالإعدام: حالة المناضلين المحكوم عليهم بالإعدام يجب أن تكون محل عناية خاصة. كل الطلبات يجب أن تلبى (أموال، ألبسة، كتب...)[4].

---

[1] «كفاح في المحتشد»، المصدر السابق، ص 4.

[2] فاتح زياني، المرجع السابق، ص97.

[3] Linda Amiri, op cit, p 35.

[4] علي هارون، المصدر السابق، ص599.

يجب أن نعلم انه في عدد من الحالات لا يمكن للمناضلين المحكوم عليهم بالإعدام أن يتلقوا شهرياً قيمة مالية تساوي 3000 فرنك نقداً، أما الفائض فإنه يؤخذ منهم لدفع تكلفة العدالة من قبل إدارة السجن.

2) المحكوم عليهم نهائياً: لديهم الحق أيضاً في الدعم على غرار المتهمين، ولكن بما أن إدارة السجن تقتطع منهم تكلفة العدالة كقيمة تفوق 3000 فرنك، فإنهم يتلقون إذن دعماً شهرياً يساوي 3000 فرنك.

3) المتهمون: كل المناضلين المتهمين يتلقون قيمة مماثلة بـ5000 فرنك أيا كان رتبتهم في السلم الهرمي العضوي. لا يوجد فرق بين مناضل دائم وآخر غير دائم.

4) المحكوم عليهم بالإقامة الجبرية: المناضلون المحكوم عليهم بالإقامة الجبرية يجب أن يستفيدوا من الدعم على غرار المناضلين المعتقلين في السجون، ولكن يمكن أن يكونوا بحاجة إلى أدوية وألبسة وكتب، فوضعية مراكز الاعتقال غير مشابهة للسجون، فيوصى بأن يقوم التنظيم بدعوة أفراد العائلة إلى مضاعفة زياراتهم وتحرير كل المعلومات الضرورية والمفيدة من قبلهم في تقارير.

5) الممنوعون من الإقامة: هؤلاء المناضلون سيغادرون الأماكن التي منعوا من الإقامة بها، إلا إذا اتخذ التنظيم قرارات خاصة تخصهم.

يتعين تقديم الدعم لهؤلاء المناضلين وتوجيههم، ويجب إخطار التنظيم المحلي في الوقت المناسب لاستقبالهم وتقديم الدعم لهم وتسهيل استئناف نشاطاتهم النضالية في عين المكان.

يجب على التنظيم المحلي أن يوفر لهم حاجياتهم إلى غاية حصولهم على شغل[1].

6) المرحلون من الجزائر إلى فرنسا والعكس:

المناضلون المعتقلون المرحلون من الجزائر إلى فرنسا يتمتعون بنفس الحقوق على غرار المناضلين الآخرين المعتقلين في فرنسا.

يتعين إحصاء المناضلين المعتقلين المرحلين من الجزائر إلى فرنسا دورياً.

علماً أن المناضلين المعتقلين المرحلين من الجزائر إلى فرنسا قد صدر ضدهم حكم نهائي، وبالتالي فإنهم يتلقون منحة قيمتها 3000 فرنك[2].

[1] علي هارون، المصدر السابق، ص599.

[2] نفسه، ص ص:599- 600.

يشهد المجاهد الحبيب سعداني أن فدرالية جبهة التحرير الوطني في فرنسا كانت قد خصصت ميزانية للمعتقلين والمساجين الجزائريين داخل التراب الفرنسي، فيقول:«القيادة خصصت خمسة آلاف فرنك جزائري كمصروف شهري لكل مسجون جزائري؛ بشرط أن يكون مناضلاً»، وعن كيفية إدخال هذه الأموال إلى داخل السجن يقول:«هناك لجنة تابعة للفدرالية متخصصة في هذه المهمة، فمثلاً المحامون يدخلون تلك الأموال إلى السجن عند زيارتهم للمساجين، وفي حالة أخرى نجد أن تلك اللجنة تتعامل مع بعضحراس السجون فتعطيهم أموالاً وهدايا مقابل إدخال تلك الأموال للمساجين»[1].

إضافة إلى المبالغ التي خصصتها فدرالية جبهة التحرير في فرنسا كمصروف للمساجين الجزائريين، نجد أيضاً أن المناضلين الجزائريين على أرض فرنسا كانوا يتبرعون لزملائهم المساجين بمبالغ مالية إضافية ويقومون بإرسالها لهم عن طريق المحامين، هذه المبالغ تختلف مع اختلاف المناضلين والمبالغ الشهرية التي يتقاضونها، وفي هذا يقول المجاهد محمد نامة[2]:«المناضل إذا تم اعتقاله فإن التنظيم يكلف محامٍ للدفاع عنه ومتابعة قضيته حتى داخل السجن، ونحن زملاؤه نتبرع له بجزء من رواتبنا الشهرية ونرسلها إليه في السجن عن طريق المحامين»[3].

2- الأساليب الاستعمارية في مواجهة نظام الجبهة داخل السجون.

عند الحديث عن نظام الجبهة داخل السجون وعمل اللجان والمستوى الطيب الذي أظهرته، لابد لنا من شرح المحيط العام الذي تعمل فيه، خاصة أن هذه اللجان كانت تعمل في وضع خاص ومضاعف؛ من جهة قيام ثورة ضد وجود استعماري عنيد ومن جهة أخرى فهي تعمل داخل السجون والمعتقلات حيث تكون الإجراءات الأمنية مشددة ومضاعفة ومساحات التحرك والعمل ضيقة جدا، إن هذا الواقع يدفعنا للتساؤل حول ما اتخذته إدارة السجون والمعتقلات من إجراءات وخطوات للحد من تغلغل جبهة التحرير داخل السجون والمعتقلات ومحاولة كسر النظام الذي أقامته هناك.

---

[1] مقابلة شفوية مع الحبيب سعداني، المصدر السابق.

[2] مجاهد جزائري، ولد سنة 1934 بمنطقة قمار- ولاية الوادي، انخرط في الثورة التحريرية من بوابة تونس سنة 1955م، ليتوجه بعدها إلى فرنسا وينخرط في المنظمة الفدرالية لجبهة التحرير هناك منذ النصف الثاني من سنة 1956. كان نشاطه في الفدرالية ضمن مجموعة كانت تسمى ب (groupe de choque)، والتي كانت مهمتها القيام بالعمليات التأديبية. وهذه المجموعة ستسمى فيما بعد بمجموعة الفدائيين. وظل المناضل ينشط في صفوف الفدرالية بفرنسا إلى غاية الاستقلال. **ينظر:مقابلة شفوية مع محمد نامة**، (مجاهد في صفوف فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا)، تمت المقابلة في مقر جمعية الجواهر بقمار، الوادي، يوم السبت 28 سبتمبر، 2019، من الساعة السادسة والنصف إلى الساعة السابعة و45 دقيقة مساءً.

[3] نفسه.

كانت أولى الخطوات هي قيام المشرفين على المعتقلات بمحاولة فرض لجان تنظيم التابعة للإدارة الاستعمارية بالقوة، قصد منع تسييس وتعبئة وتكوين المعتقلين الذين لم يكونوا ينتمون إلى الأحزاب والهيئات الوطنية، وقد كان مسؤولو المعتقلات يحملون على إرغام المعتقلين للخضوع إلى التنظيم المفبرك بواسطة تصعيد عمليات العنف الوحشي ضدهم، والتفتيش المباغت، والضرب المبرح، وعزل البعض في الزنزانات الإنفرادية، ونقل البعض إلى معتقلات أخرى، بالإضافة إلى إهانة الجميع وجرح كرامتهم[1].

كان هدف المعتقلين من هذه المقاومة المستمرة هو تجميد الفرق العسكرية حتى لا تستعمل ضد وحدات جيش التحرير الوطني،حيث ضاعفت الفرق العسكرية المخصصة للمعتقلات من تكثيف نشاطاتها كالتفتيش المفاجئ في الليل والنهار، والعمل على إرهاب المعتقلين بالضرب والإهانات وهم في عز النوم، ولكن على الرغم من تلك الاعتداءات والإهانات والتفنن في عملية التعذيب فإن إدارة المعتقل لم تنجح في تنصيب لجان التسيير الموالية لها، وكذلك لم تتمكن من تثبيط عزائم المعتقلين في مواصلة أدائهم للواجب الوطني بحماس واستعداد كبيرين[2].

يحرص جميع المعتقلين الجزائريين في نشاطهم داخل السجون على السرية التامة، لأن إدارة السجن تتسبب لهم في مشاكل ومتاعب عديدة إن هي اكتشفت أمرهم، ومن بين العقوبات التي تسلطها عليهم أن تقوم مثلاً بنقلهم إلى سجون تكون أشد قسوة من الأولى[3]، وهذا ما حدث مثلا حين وقع احتجاج من طرف المعتقلين في معتقل الجرف على تردي الأوضاع وسوء المعاملة، حيث أقدمت إدارة المعتقل على تحويل المعتقلين المسيرين للاحتجاج نحو معتقل آفلو بالأغواط، ولكن المعتقلين أخذوا احتياطاتهم حيث تم تعويض هؤلاء بمعتقلين آخرين لقيادة الاحتجاج[4].

كما ابتكر الضباط الفرنسيون ما يعرف بطريقة غسل المخ بهدف التأثير على أفكار وعواطف ومواقف المعتقلين والمسجونين وذلك قصد جرهم للطرف الفرنسي، فتصبح منهم عناصر حليفة

---

[1] أحسن بومالي، **أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية** ...، المرجع السابق، ص373.

[2] نفسه، ص374.

[3] نفسه، ص383.

[4] خميسي سعدي، «لمحة عن حياة المعتقلين في معتقل الجرف 1954-1962»، **المجلة التاريخية الجزائرية**، جامعة محمد بوضياف، لمسيلة، ع:02، ماي 2017، ص43.

لفرنسا وذلك للحصول على الدعم والمعلومات منهم، وقد تم إنشاء مكاتب متخصصة في العمل السيكولوجي موظفوها ضباط فرنسيون متخصصون يتظاهرون بالتعاون والبساطة والليونة في المعاملة ويمتازون بالخطابة والهدوء وقوة التأثير والأهم يتميزون بالمراوغة حتى يتسنى لهم احتواء عدد كبير من المعتقلين في صفوفهم، وفي هذا الصدد ذكر فرانز فانون (Franz Fanon) أن هناك عدة مراكز لغسل المخ في الجزائر وهي مقسمة إلى قسمين:

- قسم خاص بفئة المثقفين: التي يطلب منها القيام بدور المتعاون مع فرنسا حيث يكلف السجين بتقديم دروس ذات أهمية كبيرة عن قيمة المهمة الحضارية التي تحققها فرنسا وبأن الاستعمار على أسس صحيحة، والهدف من هذا هو محاربة ومهاجمة أصحاب الشعور الوطني[1].
- قسم خاص بالفئة غير المثقفة: وهنا يتقدم أحد خبراء علم النفس فيخاطب المعتقلين بعد جمعهم في قاعات كبيرة محاولا إقناعهم أن فرنسا جاءت للجزائر بقصد تحريرها من الأتراك وللقضاء على الجهل والتخلف، وأنها تسعى جاهدة لنشر العلم والمعرفة، وتستمر العملية مع المعتقلين حتى يضعفوا ويكشفوا عن أسرار الثورة ومخططات الجبهة داخل السجن أو خارجه، وإن أظهر أحد المعتقلين بعض التعاون فيطلب منه التنازل أكثر، وإن تصلبوا يتعرضون إلى أقصى أنواع العقوبات كوسيلة للضغط والتخويف[2].

لما تولى غي موليه رئاسة الحكومة سعى لتكريس هذا المخطط أكثر، ففي أول فيفري 1956 تم إنشاء هيئة ضباط الشؤون الأهلية (SAS)، حيث كان لها دور مهم في تكوين عملاء من المعتقلين داخل المعتقلات وذلك باستخراج ضعفاء النفوس الذين تعرضوا للتعذيب قبل الوصول للمعتقل فيعمل الضابط على ترهيبهم باستعمال التعذيب فتنهار بعض العناصر وتقع في الفخ، ومن ثم يعلمهم الضابط بأن من يتعاون مع فرنسا سيجرى بإطلاق سراحه ومن يختار الجبهة يبقى رهن الاعتقال والتعذيب[3]، وعن هذا يقول المجاهد بوعلام بن حمودة:«إنه من المحزن أن ترى من حين لآخر أحد المساجين الذي كان بجانبك قد أصبح مع فرقة الحركى بعد تدريب وتنظيف ذهني، فيختبر ثم يبعث

[1] بشير مديني، المرجع السابق، ص170.

[2] نفسه.

[3] عبد القادر فكاير، المرجع السابق، ص428.

للميدان ضد جبهة التحرير الوطني...لكن أقول الصراحة أن عددهم كان قليلا»[1]، وفي سنة 1957 وفي معتقل بوسيري نودي على 96 معتقلاً بمكبر الصوت وأمروا بالتوجه نحو الإدارة وهناك خيروهم بين الانحياز لفرنسا أو البقاء مع الجبهة فكان أن انحاز 20 منهم إلى فرنسا بينما فضل 76 البقاء مع الجبهة فاقتيدوا مرة أخرى للاعتقال»[2].

وهنا يمكن تصنيف المساجين من حيث التضامن والتآزر إلى قسمين، قسم متعاون مع الجبهة ومنخرط في نشاطاتها، وقسم ثانٍ يعمل ضد كل من ينتمي للجبهة، ويتسبب لهم في مشاكل، لكونه كان ينجز مؤامراته في ظل كتمان شديد، ولكن المناضلين التابعين لجبهة التحرير داخل المعتقل لم يواجهوا الأشخاص الذين يحيكون المؤامرات ضدهم بالعنف، إنما اتبعوا معهم أسلوب الحوار الديمقراطي والعمل على الإقناع بالحجج والبراهين بواسطة التنظيمات الدقيقة التي كانت تشرف عليها اللجنة، أو شخصية ثورية تتمتع بالاحترام من قبل المساجين[3].

ولهذه الأسباب فقد اختارت اللجان العمل بسرية تامة خوفا من كشف أمرها من قبل الإدارة، وذلك لوجود مساجين جواسيس يعملون لصالح الاستعمار في أوساط المساجين، ومن بينهم مسئول الحجرة المعروف بـ"البريفو"[4]، ففي معتقل لودي مثلا اكتشف أمر اللجان نتيجة معلومات قدمها جاسوس اختير من بين المعتقلين ليعمل لصالح إدارة المركز[5]، كانت إدارة السجون تدس أعوانها وسط المساجين لينقلوا لها المعلومات حول ما يجري داخل الحجرات وحول جبهة التحرير الوطني من أجل توظيفها في التحقيقات والقضاء على نظام الجبهة داخل السجن[6]، بعض الجزائريين من مساجين الحق العام كانوا يعملون كعيون لإدارة السجن لذلك بات من الضروري على المعتقلين الالتزام باليقظة والحذر، وكثير منهم يشتغلون مسؤولين للحجرات وتوكل إليهم مهمة الحفاظ على النظام داخل القاعة إذ تمنحهم الإدارة صلاحية قمع أي محاولة للتمرد، لذا يختار مسؤول الحجرة من ضمن المجرمين الأكثر خطورة مما دفع بالمجاهدين في كثير من الأحيان إلى تصفيتهم[7].

---

[1] بشير مديني، المرجع السابق، ص166.

[2] عبد القادر فكاير، المرجع السابق، ص428.

[3] أحسن بومالي، **أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية** ...، المرجع السابق، ص383.

[4] نفسه، ص382.

[5] ناتالي فوناس، المرجع السابق، ص165.

[6] فاطمة الزهراء سيدهم، المرجع السابق، ص257.

[7] جارية كشير بن ناجي، المرجع السابق، ص94.

ويتحدث المناضل محمود عبدون في كتابه "مذكرات مناضل من الحركة الوطنية" عن الإجراءات التي اتخذتها إدارة السجون للحد من امتداد الجبهة داخل السجون وكسر نظامها فيها فيقول أن أسوأ ذكرى يحتفظ بها في السجن المركزي بالشلف هي ذكرى التفتيش المنتظم والمطبق مرتين في الأسبوع وأيضا ذكرى التحويلات من قاعة لأخرى مما يفسد كل محاولات خاصة بتكوين فوج متماسك، ففي حياة السجون لابد من الفرق الخاصة بالعلاقات بين السجناء والإدارة وعلاقات مابين السجناء[1].

ومن بين الإجراءات الأخرى التي اتخذتها إدارة السجون الفرنسية نجد محاربة اللغة العربية داخل السجون، حيث غيرت الإدارة الاستعمارية نظام الحياة في السجون والمعتقلات فمنعوا تدريس اللغة العربية وكتابة الرسائل، بها ويعرض من خالف ذلك إلى التعذيب والدخول إلى الزنزانة الانفرادية[2]، ومن بين الإجراءات أيضا نجد أنه في حالة وجود تمرد أو عصيان فإن انتقام الحراس يكون عبر عرقلة سير التعليم مثلما حدث في سجن البرواقية في جويلية 1960 حيث بدأ الحراس بتحطيم الكراسي والطاولات المستعملة لأخذ الدروس[3]، وبسبب هذه الإجراءات فإن كثيراً من الأفواج خاصة منها التعليمية لم تستطع أن تقدم مردوداً كبيراً؛ ففي كل شهر أو شهرين تعيد توزيع السجناء بين مختلف السقائف والحجرات وهكذا فهي تعارض كل تواصل في العمل[4].

ويضاف إلى تلك الإجراءات تفتيش علب الكتب التي تبعثها اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومصادرة الكتب، ومن بينها مجموعة من الكتب منعت في مركز لوي منها كتاب "الجيل الثاني" لسيميوندي بوفوار(Siméon de Beauvoir)،"رأسالآخرين" لمارسيل إيمي(Marcel Amy)،"العائلات الكبرى" لموريسدرويون(Maurisderion)، "الأم" لبيرل بوك(Pearl Buck)، "الجدار"لجان بول سارتر(Jean-Paul Sartre)،"المسافرون على عربة الامبريالية" لأراغون(Aragon)، "الطاعون" لألبير كامو(Albert Camus) و"الحالة الإنسانية" لأندري مالرو(André Malraux)[5]، وقد لاحظت اللجنة الدولية للصليب الأحمر هذا الأمر حين زيارتها للسجون والمعتقلات في الجزائر،

[1] محمود عبدون، المصدر السابق، ص140.
[2] عبد القادر فكاير، المرجع السابق، ص428.
[3] مصطفى خياطي، المرجع السابق، ص40.
[4] محمود عبدون، المصدر السابق، ص138.
[5] ناتالي فوناس، المرجع السابق، ص24.

حيث لاحظت غياب الأدوات المدرسية والكتب خاصة باللغة العربية التي كانت تتعرض للمصادرة[1]. ما يلاحظ على هذه العناوين أنها تحمل مضامين سياسية تدعو إلى الحرية ومعاداة الاستعمار فمصادرة هذه الكتب نابع من خوف إدارة السجن على تأثيرها على المعتقلين.

ثالثاً– مجهودات جبهة التحرير الوطني في تخفيف ظروف الاعتقال:

1– لجنة دعم المعتقلين في فرنسا.

أنشئت لجنة دعم المساجين في فرنسا منذ التوقيفات الأولى، وهي تهتم على الخصوص بمتابعة المناضل المعتقل وضمان الدفاع عنه، وتدبير أقل احتياجاته للحفاظ على المعنويات المرتفعة، ومع الزيادة المعتبرة لعدد المساجين الذي اقترب أحياناً من 10 آلاف، أصبحت لجنة دعم المساجين إدارة حقيقية ملحقة بالمنظمة السياسية، ولما أسندت مهمة الدفاع عن المتهمين لمنسق هيئة الدفاع، والملحق مباشرة بعضو من الفدرالية، فإن نشاط اللجنة اقتصر على إيصال المساعدات المادية أو "الدعم" إلى المساجين وعائلاتهم، وهو ما يعتبر مع ذلك مهمة كبيرة، ومن جهة أخرى كان أعضاء لجنة دعم المساجين متابعين بنفس القدر من الشدة التي يتابع بها أعضاء المنظمة السياسية[2].

تحدث المناضل عمر بوداود الذي ترأس الفدرالية منذ 1957 أنه منذ وصوله إلى باريس جعل الاهتمام بأمور المعتقلين من أولى اهتماماته، وفي هذا يقول:«كنت قد وضعت نصب عيني دوما المقولة المشهورة التي أطلقها ونستون تشرشل(Winston Churchill) في عز ظروف الحرب "إذا سادت العدالة صلح كل شيء"، ففي السجون مثلا كان المعتقلون يتلقون كل ما يحتاجون إليه من كتب ونقود لاقتناء ما يحتاجون إليه من مأكل ومن وثائق ووسائل تساعدهم في الدراسة»[3].

كان الهدف من وراء إنشاء هذه اللجان إذا هو الاهتمام بشؤون المساجين وتأمين سلامتهم والسهر على حمايتهم وأمنهم من أي عدوان قد يأتي من حراس السجون في المعتقلات الفرنسية، أو من قبل معتقلي الحركة الوطنية الجزائرية المعادية داخل السجون الفرنسية. وتعد هذه اللجان أحد الفروع التي تتبع أو تنسق عملها مع الهلال الأحمر الجزائري، وقد بدأت عملها بشكل فعلي في عام 1958، وهي أيضا تخضع بطريقة مباشرة للفدرالية حيث وضعت تحت تصرفها ومن ثم فإنها تقوم

[1] مصطفى خياطي، المرجع السابق، ص210.

[2] علي هارون، المصدر السابق، ص210

[3] عمر بوداود، المصدر السابق، ص119.

بتزويدها بكل المعلومات المستقاة من المساجين، مثل أسماء العناصر التي اكتشفتها الشرطة وصارت محل بحث والمقرات والمخابئ المكتشفة والأمكنة التي تخبأ فيها الأموال والأسلحة بعد التوقيف، وكذا مضمون محاضر الاستنطاق، وهذه المهمة لا يستهان بها وتحمل أهمية كبيرة في عمل فيدرالية جبهة التحرير الوطني، وذلك أن إنقاذ المنظمة يحتاج إلى سرعة في نقل المعلومات ودقتها، وبما أن المناضلين في صفوف فدرالية جبهة التحرير ينشطون في وسط مُعادٍ ويتعرضون في غالب الأحيان إلى مخاطر الاعتقال فإن وجود هذه اللجان أصبح أكثر من ضرورة، فإذا أخذنا بعين الاعتبار أن من بين 25000 عضو نشط يكونون الجالية بفرنسا دخل منهم حوالي 3000 عنصر للسجن أو المحتشد، لذا كان من اللازم على هذه اللجان توفير وسائل المساعدة وتوفير المحامين لهم[1].

كانت لجنة مساندة المسجونين تقوم بالتكفل بأي مسجون جزائري سجن من أجل القضية الجزائرية، ومن ذلك أنها تقوم بإرسال مبالغ مالية إلى المساجين كمصروف من أجل اقتناء بعض المأكولات ومستلزمات التنظيف، وفي هذا يقول المناضل عبد الرحمن مزيان الشريف:«ازداد حالنا تحسناً عندما تكفلت بنا "لجنة مساندة المسجونين" حيث كانت تصلنا حوالات بانتظام واستطعنا بذلك اقتناء بعض المأكولات والأغراض ومستلزمات التنظيف والغسيل وبعض الثياب، وكانت اللجنة الداخلية تعمل للتضامن بطريقة منظمة نوعاً ما. لكن إدارة السجن كانت تضيق ذرعاً بهذه التحسينات واضطررنا لمكافحتها على الدوام»[2].

استعانت فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا برجال الدين المسيحيين الذين أبدوا موافقتهم على تقديم الدعم والمساندة للجزائريين، ومن بينهم الأب كارتون الذي أنشأ مركز استقبال للإفريقيين الشماليين وأصبح هذا المركز مقراً للخدمات الاجتماعية للجزائريين الذين يقطنون مدينة ليون، وحمل اسم"برادو"، وقد أنشأ المركز بناءً على طلب مناضلين يريدون مساعدة رفقائهم المعتقلين وعائلاتهم صندوقا لمعونة المعتقلين في فرنسا، كما وضعوا أحد مكاتب المركز لإيداع الأموال وقوائم المستفيدين منها[3].

[1] فاتح زياني، المرجع السابق، ص96.

[2] عبد الرحمن مزيان شريف، المصدر السابق، ص246.

[3] هيرفي هامون وباتريك روتمان، المصدر السابق، ص106.

ويذكر المجاهد بشير بومعزة العديد من النشاطات التي كانت تقوم بها لجنة مساعدة المعتقلين والتي كان يرأسها، من أجل التكفل بالمعتقلين وهي:

– إعداد جدول بأسماء المعتقلين وعلاواتهم العائلية.

– قيمة المساعدات الموزعة على كل المعتقلين المسلمين دون تمييز والتي بلغت 20 مليون فرنك فرنسي قديم لشهر نوفمبر في المنطقة الباريسية فقط.

– نداء لجمع ثياب شتوية لفائدة أطفال المناضلين المعتقلين.

– حساب نفقات الكتب المدرسية المدفوعة.

– نداء لجمع ثياب دافئة لمصلحة المحكومين عليهم بالإعدام[1].

عمل لجنة دعم المعتقلين لم يخاوا من المشاكل، حيث ظهر مشكل على مستوى عمل لجنة دعم المعتقلين تمثل في أن لجنة دعم المساجين التي تعمل ضمن شروط السرية؛ فهي لم تتوصل بطبيعة الحال إلى دقة عمل المصالح البنكية أو انتظام إدارة البريد، في الوصول إلى جميع المسجونين،لأسباب عديدة مثل خطأ في العنوان، غياب المراسل، التحويل من سجن إلى سجن آخر أو سوء نية لدى إدارة السجن. هذا المشكل تمثل في عدم تلقي بعض المعتقلين للدعم المالي الذي يقدم إلى غيرهم بانتظام من طرف الفدرالية، فيتوهمون أنهم عوملوا بطريقة تمييزية، ولعلاج هذا الخلل أنشأت الصناديق الداخلية للتضامن، وأوضحت تعليمة عامة موجهة إلى جميع لجان المساجين هذه النقطة بتاريخ 10 جوان 1960 جاء في نصها:

– إن جميع الأموال النقدية والعينية (نقود، طرود بالملابس، الكتب، الأغذية) المرسلة إلى المناضلين، ومهما كان مصدرها هي ملكية جماعية لا بد أن تسلم بكاملها إلى الصندوق الداخلي للتضامن.

– يوزع الصندوق هذه الأموال بالتساوي والعدل على جميع المناضلين دون اعتبار للمسؤولية التي يتحملها بعضهم في المنظمة قبل اعتقالهم[2].

[1] بشير بومعزة، **الغنغرينا أو تعذيب الجزائريين في باريس**، تر: رمضان لاوند، ط 1، دار العلم للملايين، بيروت، 1959، ص20.

[2] علي هارون، المصدر السابق، ص211.

هذه النقطة الثانية تفسر بكون المناضل الدائم الذي أوقف كان في وقت معين يتلقى دعماً قيمته 10 آلاف فرنك قديم، وغير الدائم 5000 فرنك قديم، وبعد التفكير في الأمر اتضح أن الأسباب لهذا الفرق ليست قاطعة، فتمت معاملة جميع المعتقلين بنفس الطريقة[1]، فقبل سنة 1957 ضبطت مبالغ معينة قدرت بـ5000 فرنك فرنسي قديم لكل معتقل، و10.000 فرنك للمسؤولين، هذا الأمر كان محل نقاش وتشاور في اجتماع اللجنة، حيث رأى عمر بوداود أن حاجيات السجن هي نفسها فلماذا هذا التمييز، واقترح توحيد مبلغ الإعانة الذي أصبح 5000 فرنك للجميع، وبدلا من تسليم المبلغ مباشرة لكل معتقل كلفت لجنة تنظيم الجبهة في السجون بالتكفل بالتوزيع العادل للأموال[2].

وكمثال عن ذلك يذكر المناضل عبد الرحمن مزيان الشريف أنه في أحد المرات جاءهم المحامي حسين الذي أوفده التنظيم إلى المساجين في سجن البومات، حاملا محفظة مليئة بالمال وقام بتوزيعها، بمساعدة من أعضاء لجنة السجن وقدم له مبلغ 10 آلاف فرنك فرنسي[3].

2- تسهيل الزيارات العائلية.

من الطرق التي قامت بها الجبهة للتكفل بالمدانين أنها قامت بدعوة عائلات المدانين للقيام بزيارتهم بصورة متكررة، وأن يسجلوا أثناء تلك الزيارات كل المعلومات الضرورية المصرح بها من قبل المدانين عن وضعيتهم ومشاكلهم التي يعانونها،وأغلب عائلات المدانين كانت تعتمد ماليا على تجمعات الدعم للمساجين (CSD)[4]، حيث أن قانون السجن يسمح بزيارات العائلات لكن الزيارات كانت بصفة عامة نادرة إذ أن عائلات المعتقلين لا يحصلون على الإذن بالزيارة إلا بصعوبة[5]، يضاف إلى هذا عوامل أخرى ساهمت في ندرة الزيارات منها بعد المسافات وتكلفة السفر التي أرهقت العائلات الفقيرة[6]، خاصة في فرنسا حيث أن عائلات المدانين كانوا قلةومدخولهم المادي قليل؛ لذلك يصعب عليهم القيام بزيارات منتظمة إلى السجون والمعتقلات[7].

---

[1] علي هارون، المصدر السابق، ص211.

[2] عمر بوداود، المصدر السابق، ص ص: 119-120.

[3] عبد الرحمن مزيان شريف، المصدر السابق، ص286.

[4] Linda Amiri, op cit, p 35.

[5] مصطفى خياطي، المرجع السابق، ص213.

[6] سلفي تينو، المرجع السابق، ص119.

[7] Linda Amiri, op cit, p 35.

من هذا المنطلق أخذت جبهة التحرير الوطني على عاتقها الاهتمام بالمساجين وضمان الزيارات لهم ولو بالقدر القليل وقد وجدت في المحامين أفضل وسيلة لضمان استمرار الزيارات وتخفيف ظروف الحبس، وقد أشاد المعتقلون بهذا التصرف ومنهم المناضلة مليكة قريش؛ إذ تقول:«عموماً المحامي جاك فرجاس كان يزورنا باستمرار... وقد جاء مرة لزيارتنا في السجن بعد نفيه للمغرب...وقد سمح له هذا المدير بتناول الطعام معنا...كان هذا الرجل رائعاً»[1]، وفي هذه النقطة يضيف المناضل مصطفى بودينة قائلا:«بعد شهرين من الحبس الاحتياطي بدأنا نستقبل زيارة محامينا: الأستاذين بن عبد الله وبن ديمراد وغوطاني، فقد كُلف هؤلاء المحامون بالدفاع عن كل المجموعة. لقد ساعدونا طيلة مدة التحقيق...»[2]. ومن بين السجناء الخمسة المختطفين كان محمد خيضر الوحيد الذي يتلقى زيارة أمه، في بعض المناسبات، حيث كانت الفدرالية تتكفل بمصاريف سفرها، كما كان عليه الشأن لاحقاً بالنسبة لوالدة ياسف سعدي، كانت تلك المعاملات الانتقائية تثير تعليقات كثيرة[3]، حيث أن من التصرفات التي تعاقب عليها الجبهة نجد التفضيل الشخصي بين المجاهدين، والعنصرية والتفاضل بين المجاهدين، أو بين الأقسام أو النواحي أو المناطق أو الولايات، وهذا التصرف قد يعرض صاحبه لعقوبات[4].

3- توفير المصروف للمساجين.

إن نظام السجن يطلب من المعتقل توفير احتياجاته الخاصة وبعض المواد الغذائية من دكان السجن، لكن السجين أصبح يجد صعوبة كبيرة في توفير المال لتغطية متطلباته، خاصة في ظل انقطاعه عن الأهل، هذا ما دفع بنظام الجبهة داخل السجون للسعي مع القيادة في خارج السجن للبحث عن الحلول الممكنة للوضع، وحيث أن نظام السجون يسمح للمساجين باستلام حوالات وطرود المؤونة، فقد استغلت جبهة التحرير الوطني هذه الثغرة لتوفر للمدانين ما يحتاجونه عن طريق ضمان وصول حوالات مالية إلى داخل السجون.

---

[1] نجود علي قلوجي، المرجع السابق، ص378.

[2] مصطفى بودينة، المصدر السابق، ص49.

[3] أحمد دوم، **من حي القصبة إلى سجن فرين (مذكرات مناضل)**، تر: أحمد بن محمد بكلي،(د.ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2013، ص215.

[4] مليكة عالم، المرجع السابق، ص256.

يقوم أفراد الخلايا والقسمات أسفل هرم الفيدرالية بإعداد قوائم وتحضير بطاقات معلومات عن المعتقلين في السجون الفرنسية ومراكز المحتشدات قصد إرسال حوالات مالية للمعتقل للتكفل بأموره الشخصية[1]، فمثلاً في سنة 1961 قدمت اتحادية فرنسا لجبهة التحرير الوطني مساعدة مالية للسجناء الجزائريين قدرت بمبلغ 7.904.298 فرنكا، كما صرفت مبلغ6.087.995 فرنك لأمور متعددة منها مصاريف المحامين المدافعين عن المناضلين الجزائريين، وقد صرفت على هؤلاء المحامين سنة 1961 مبلغ 800.000 فرنك، كما صرفت مبلغ850.000 فرنك كتكاليف لوسائل الإعلام والنشر التي تديرها الاتحادية[2].

إن كشف توزيع مصاريف فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا لشهر جانفي 1961 يسمح لنا بملاحظة المصاريف المخصصة لإعانة المساجين وعائلاتهم والتي كانت تمثل القسط الأكبر من مجموع 92.411.214فرنك، حيث أن المبلغ المخصص لإعانة المساجين بلغ 70.904.298 فرنك، فيما بلغت المبالغ المالية المخصصة لإعانة عائلاتهم 438.000 فرنك[3].

كان تنظيم جبهة التحرير يرسل الإعانات المالية للمساجين الجزائريين كل شهر؛ إما عن طريق المحامين أثناء زياراتهم، وإما عن طريق ظروف بريدية توضع في مكاتب البريد، فتوضع الأموال داخل ذلك الظرف ويكتب عليها اسم السجين الذي سيتسلم المبلغ[4].

وكمثال على المساعدات التي كانت تصل المعتقلين؛ تقول المناضلة مليكة قريش:«كانت تصلنا من الجبهة منح مالية تقدر قيمتها بعشرة آلاف لكل واحدة، أي ما يكفي لنشتري طعاما من النادي، وكنا نكتب من خلاله (فرجاس) للجبهة، من أجل بعض الأخوات اللائي لم تصلهن حصصهن، وكان بكل لطف يحمل أسماءهن لتأمين نصيبهن من منح القيادة»[5]، وهذا ما أكدته بدورها المناضلة فاطمة

[1] فاتح زياني، المرجع السابق، ص97.

[2] سعدي بزيان، **دور الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر في ثورة نوفمبر 54– التاريخ السياسي والنضالي للعمال الجزائريين في المهجر من "نجم شمال إفريقيا" إلى الاستقلال**، ط2، دار ثالة، الجزائر، 2009، ص68.

[3] علي هارون، المصدر السابق، ص ص:412 – 413.

[4] **مقابلة شفوية مع عبد القادر بن عون**، (مجاهد في فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا)، تمت المقابلة بمزرعته الكائنة بولاية الوادي، يوم 23 نوفمبر 2021، من الساعة العاشرة إلى الساعة الحادي عشر والنصف صباحاً.

[5] نجود علي قلوجي، المرجع السابق، ص378.

السعداوي (حاجة طاطا)؛ حيث تقول:«كلفني الشيخ سلاوي بحمل أمانة إلى أحد المساجين، وهو المدعو جمال الدين بودخان، وكانت عبارة عن رسالة قصيرة مع مبلغ مالي زهيد لشراء السجائر»[1].

كما يشهد المناضل فريجات التارزي على حرص تنظيم الجبهة على إرسال المصروف للمساجين الجزائريين فيقول:«كان زملائنا في التنظيم يرسلون لنا المصروف شهريا عن طريق المحامين، وكنا نحن المساجين نعيش فقط من خلال ذلك المصروف، فلا نتناول الأكل الذي يقدم لنا في مطعم السجن، بل نقوم بشراء الأكل والقهوة وجميع مستلزماتنا من ذلك المصروف»[2].

كان على لجنة دعم المساجين إحصاء جميع المعتقلين وتعيين مراسل لكل واحد يفترض أن يكون من الأقرباء، هذا الأخير مكلف بحمل الحوالة إليه[3]، وتقول جاكلين قروج:«كنت أتلقى طروداً لا أعرف مصدرها، كانت تصلني من مناضلين ومناضلات تعطيهم جبهة التحرير الأسماء والعناوين حتى يرسلوا لنا طروداً وحوالات، حيث يستعمل هؤلاء المناضلون أحيانا هويات مزيفة ويكتبون رسائل شخصية على أساس أنهم من أقاربي، وهكذا التقيت مؤخراً بـ "تماني الحنونة"في مرسيليا التي كانت تكتب إلى رسائل على أساس أنها خالتي، وفي مدينة رين التقيت بمناضل كان يزورني في السجن على أساس أنه ابن عمي، فكانت زياراته لها الأثر الكبير على نفسي فقدرتها حق قدرها»[4].

قد يتساءل البعض عن مصدر هذه الأموال المقدمة للمعتقلين، فهم بأعداد هائلة ويستلزم توفير مبالغ ضخمة لتغطية ولو جزء بسيط من احتياجاتهم، كان العمل في هذا الشأن بالتنسيق بين لجان دعم المعتقلين وشبكات دعم جبهة التحرير الوطني التي تتوزع في أوربا وخاصة في فرنسا، فجزء لا بأس به من أموال الاشتراكات كان يذهب لدعم المعتقلين[5]،حيث كانت شبكات الدعم وفي مقدمتها شبكة جونسون تتكفل بجمع الأموال وإيصالها لقيادة الجبهة وتهريبها من فرنسا، فأثناء إحدى المداهمات التي صاحبت اكتشاف شبكة جونسون من قبل البوليس الفرنسي تم العثور على أموال تخص مساعدة معتقلين جزائريين[6].

---

[1] نجود علي قلوجي، المرجع السابق، ص531.

[2] مقابلة شفوية مع فريجات التارزي، المصدر السابق.

[3] علي هارون، المصدر السابق، ص210.

[4] جاكلين قروج، المصدر السابق، ص119.

[5] شعبان إيدو، **شبكات دعم الثورة الجزائرية في أوروبا الغربية (1957-1960)**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: محمد مجاود، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2017-2018، ص99.

[6] هيرفي هامون وباتريك روتمان، المصدر السابق، ص147.

رغم كل المجهودات المبذولة من قيادات الجبهة إلا أن بعض المعتقلين لم يستفيدوا من أموال الدعم، ولهذا الغرض بالتحديد تم إنشاء صندوق إعانة المساجين على مستوى كل سجن أو معتقل هدفه توفير المال للذين تأخر أو انقطع المصروف عنهم، صندوق الإعانة المالية يتكون من تبرعات المساجين الذين يتلقون حوالات مالية من عائلاتهم وأقاربهم، وبفضل هذا الصندوق يتمكن المعتقلون من التدخين وشراء الكراريس والكتب، وفي ساعة الراحة يوم الأحد يحدد المسؤول عن الصندوق أهمية الإعانة التي يجب أن تقدم للصندوق، ومعدلها في الغالب لا يتجاوز قيمة 350 فرنكاً فرنسياً قديماً في الأسبوع، ويبذل المسؤولون مجهودات كبيرة لكي ينقصوا من الاشتراك من غير أن ينقصوا من الإعانة الممنوحة للمعدمين. تجمع كل التبرعات في زنزانة كتب على بابها بخط عريض أحمر "صندوق الإغاثة للمساجين الجزائريين"، وفي هذه القاعة تُكدس أكوام من الثياب والكتب والكراريس والسكر والزيت ومواد الكتابة.، وكل ذلك يوزع توزيعاً عادلاً بين الذين لا يتلقون حوالات من الخارج. المعتقلون الذين يستفيدون من حوالات صندوق الإعانة لا تسلم إليهم مبالغ مالية، ولكن يتمكنون من شراء ما يريدونه إلى أن يستنفدوا المبلغ المالي الذي قدر لهم[1].

4- مساعدات متنوعة.

لم يقتصر الدعم المقدم للمعتقلين على توفير المصروف بل كانت هناك أشكال أخرى من المساعدات على شكل مساعدات عينية كتوفير اللباس وبعض الحاجيات الأساسية، حيث يتولى نظام الجبهة داخل السجن مساعدة المحتاجين باللباس والأكل ومصاريف الجيب، وغالباً ما يتولى تقديم هذه المساعدات نظام الجبهة بتلك المنطقة أو الولاية، إلا أن النظام يتعرض من حين إلى حين إلى هزات، فيضطر مسؤولو السجن إلى ترتيب المساعدة الداخلية، والاعتماد على الذين تتوفر لديهم إمكانات خارج السجن، فتقتطع نسبة من الحوالات التي تصلهم وتسلم إلى المساجين المحتاجين[2].

أكد عمر بوداود على حرص قيادة الجبهة على مساندة المعتقلين ماديا ومعنويا، كان الحرص كبيراً على استدامة التضامن مع المساجين منمنطق الوعي بأهمية ذلك، حيث سبق له أن أقام في سجون سركاجي، تيزي وزو، مما جعله يتفهم الحالة النفسية التي يعيشها السجين، ويضيف

[1] «اكتشفت الجزائر في السجن»، المصدر السابق، ص8.

[2] محمد الطيب العلوي، المصدر السابق، ص32.

قائلا:«كان في وسعي أن أضع نفسي ذهنياً في موضع المسجون الواثق من السند المضمون له مهما كانت الظروف، مما يكسبه قوة السبع»[1].

من هذا المنطلق أخذت عمليات التضامن تتسع بين المعتقلين، فكانوا يتقاسمون المساعدات الآتية من الخارج بالتساوي بينهم، فهذا كاسل بوعلام ومرابطي حسان كُلفا بتوزيع جميع ما تحتويه السلال على بقية المعتقلين الذين لا يملكون أقارب يأتون لزيارتهم، وهكذا استطاع الجميع أن يتحصل على سيجارة أو طعام يسد به رمقه، هذا الأمر ساعد كثيراً على رفع معنويات السجناء[2]، ويروي المناضل محمود عبدون إحدى صور التضامن بين المعتقلين فيقول أن حياة السجن كانت مرتبة من خلال مشاكل صغيرة، مثل السعي وراء توفير التبغ للذين يتعاطون التدخين وليس لهم القدرة على اقتنائه من دكان السجن، وكان من حق المساجين زيارة الدكان مرة في الشهر أين يمكن شراء أي شيء ماعدا شراء السجائر فقد كان محددا بأربع علب للفرد، ويضيف عبدون أنه من ضمن فوجه يوجد سجين واحد ويدعى تمام يتعاطى التدخين فكان يشتري باسم الفوج كله حوالي 32 علبة شهريا ليقدم جزءاً كبيراً منها لبقية المساجين الذين لم تصلهم السجائر[3].

أما مصطفى بودينة فيقول إنه من الساعة 16 إلى الساعة 18 كان يتكلف بطلبات المساجين من توزيع السجائر عليهم، كما كان يقوم كذلك بتوقيف الحساب مع محاسب السجن، والنظر في الوضعية المالية لصندوق الجماعي الذي تراكمت فيه الحوالات البريدية التي تبعثها لجان دعم السجناء والقائمون على لجان دعم السجناء في الفدرالية[4].

ومن باب التكفل بالمدانين من الناحية النفسية حرصت جبهة التحرير الوطني على إدخال السرور والبهجة على المدَانين في السجون والمعتقلات وإخراجهم من حالة اليأس والاكتئاب، ومن ذلك أنها قامت بإدخال المذياع والأشرطة الموسيقية لعدد من السجون، وهذا ما يؤكده المناضل مصطفى بودينة فيقول:«كما أن فدرالية الجبهة بفرنسا قد أرسلت إلينا جهاز الحاكي(Electrophone) الجماعي في السجن، كما قام المحامي بن عبد الله من جهته بجلب

[1] عمر بوداود، المصدر السابق، ص ص:120- 121.

[2] بلقاسم متيجي، المصدر السابق، ص146.

[3] محمود عبدون، المصدر السابق، ص141.

[4] مصطفى بودينة، المصدر السابق، ص131.

أسطوانات موسيقية لفريد الأطرش، وعبد الوهاب، وعبد الحليم، وأم كلثوم وفائزةأحمد في كل زيارة. فكل زنزانة أصبحت تتمتع بالحاكي ساعة في اليوم ليستمتع المساجين بتلك الأغاني، إن هذه الممارسات قد أنعشت نمط حياتنا وأخرجتنا من رواق الموت»[1].

يشهد المجاهد مسعود جديد في هذه النقطة على أن تنظيم جبهة التحرير الوطني قام بإدخال آلات التصوير إلى المجاهدين المعتقلين في السجن من أجل التقاط صور للذكرى فيقول:«كنا نلتقط الصور، وذلك أن الفدائيين كانوا يقومون بإدخال آلات التصوير إلينا داخل السجن»[2].

بعض المعتقلين لم يلتزموا بالمؤازرة حيث رفضوا اقتسام ما تحمله الطرود التي بعثت به عائلاتهم مع رفقائهم في السجن الذين لم تصلهم الطرود، وكمثال على ذلك أنه في أول رمضان 1958 بسجن بابا عروج قام المسؤول الرئيسي للقاعة المدعو بن حميدة بتوزيع الطعام وفي ذلك اليوم لم يتسلم قفة المأكولات إلا قرابة 30 من السجناء مقابل 120، وسلمت لمحمد عبدون قفة لم تكن مرسلة له فلم يتقبل الأمر[3].

ومن أجل استمرار دعم ومؤازرة السجناء أصدرت جبهة التحرير الوطني تعليمة بتاريخ 15 أكتوبر 1961، تؤكد فيها على أهمية التضامن مع الأسرى في السجون والأسرى المرضى في المستشفيات، ومما جاء في هذه التعليمة:«يتعرض سجناؤنا في سجون العدو إلى العذاب ومرضانا في المستشفيات إلى أساليب الإهانة والإذلال لكونهم وقفوا سنداً للقضية الوطنية... لذلك لا يمكن للثورة أن تنساهم، فيجب أن تقوم بدورها الكامل وتعمل ما في وسعها لتخفيف وطأة السجن عليهم، وذلك عن طريق مواساتهم وتحسيسهم بأننا نقاسمهم معاناتهم، ومنه نزرع الأمل في أنفسهم ونرفع من معنوياتهم... ولا يحق لنا أن نتركهم يئنون تحت القمع الاستعماري. على مسؤولي المدن أن يقوموا بتنظيم لجان مصغرة تكلف بإيصال وتزويد السجناء ببعض الاحتياجات من مؤونة ومواد النظافة ومبلغ صغير من المال، لا تترددوا في التضامن معهم»[4].

[1] مصطفى بودينة، المصدر السابق، ص132.

[2] مقابلة شفوية مع مسعود جديد، المصدر السابق.

[3] محمود عبدون، المصدر السابق، ص135.

[4] ياسمينة كريمي، المرجع السابق، ص113.

كان من مهام فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا توفير الوثائق البيداغوجية والكتب المدرسية والأدبيات السياسية للجبهة، إضافة إلى أشرطة مغناطيسية سجلت فيها أغاني المقاومة وأناشيد ثورية، وكان من ضمن تلك الأناشيد ذلك النشيد الذي كان ينشد في سجون ومعسكرات فرنسا وصار نشيداً وطنياً "قسماً"[1].

وفي نفس الوقت كان المساجين يعملون على تشجيع ورفع معنويات ذويهم وزوارهم، إذ كانوا يؤكدون لهم في كل اللقاءات أن من أعدمهم أو سوف يعدمهم العدو، فهم شهداء في جنة الخلود، وأن إخوانهم في الجبال والقرى والمدن والصحراء سوف يثأرون لهم، بحيث كان الزوار يغادرون وهم أكثر قوة وإصراراً على مواصلة الكفاح حتى النصر أو الاستشهاد[2].

طريقة أخرى حاولت من خلالها جبهة التحرير الوطني التكفل بالمدانين الجزائريين والحفاظ على معنوياتها، وهذه الطريقة تقوم على إرسال رسائل من طرف المجاهدين في الجبال للمناضلين المعتقلين داخل السجون، هذه الرسائل تحتوي على عبارات تحفيزية للحفاظ على اتصال المعتقلين بالجبهة وارتباطهم بها، وفي هذه النقطة يقول المناضل فريجات التارزي:«عندماسجنتفي سجن قسنطينة كان هناك حارس متعامل مع جبهة التحرير الوطني، فكان المجاهدون في الجبال يرسلون لنا الرسائل عن طريق هذا الحارس، وكان مضمون هذه الرسائل "أننا ندافع عنكم، نحن نضرب من أجلكم، تشجعوا، لا تفشلوا..." وكانت هذه الرسائل تقوي ارتباطنا بالجبهة وثورة التحرير»[3].

تكفلت فدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني بالمساجين حتى بعد إعلان الاستقلال، حيث أنها قامت بشراء ملابس أنيقة وإهدائها إلى المساجين الجزائريين عند خروجهم من السجن، وهذا ما يؤكده المجاهد مسعود جديد الذي كان مسجونا في سجن فادي[4]، فبعد وقف إطلاق النار مباشرة، تم تخصيص مكاتب لإحصاء المحبوسين المطلق سراحهم، وتقديم يد المساعدة لهم، تم تجهيز ثلاث محلات لاستقبال هؤلاء المساجين في منطقة باريس، كان هؤلاء المناضلون الذين تم إحصاؤهم يتلقون نقوداً مبلغها 250 فرنكاً للدائمين، وهي أقل بالنسبة لمن يتمتع ببعض الدخل[5].

---

[1] علي هارون، المصدر السابق، ص ص: 208- 209.

[2] أحسن بومالي، **أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية**...، المرجع السابق، ص384.

[3] مقابلة شفوية مع فريجات التارزي، المصدر السابق.

[4] El Hadj Massaoud Djadid «Si Ali»,op cit, p 123.

[5] أحمد دوم، المصدر السابق، ص258.

ومنه نقول أن نظام الجبهة لم يهمل المجاهدين الجزائريين المدَانين في القضية الوطنية حتى عند الوصول إلى الهدف وهو الاستقلال، وإنما بقي متابعاً لكل أحوالهم ومشاكلهم حتى وصولهم إلى أرض الوطن وإلى منازلهم.

رابعاً– النضال داخل السجون والمعتقلات" ثورة داخل السجون":

رغم وضعهم في السجون والمعتقلات وغيرها من المحتشدات ومراكز الفرز والإيواء، إلا أن المعتقلين والمسجونين اعتبروا هذه الأماكن معاقل لامتداد الكفاح والمواجهة فالسلوك النضالي لابد أن يلازم صاحبه في أي مكان وجد فيه وفي أي وضعية كان فيها، ورغم قيام الإدارة الاستعمارية بوضع قوانين استثنائية لهذه السجون والمعتقلات لقمع الروح الوطنية؛ كغسل المخ لانتزاع الأفكار الاستقلالية من أذهان النزلاء، إلا أن نزلاء السجون والمعتقلات واجهوا الروح الانهزامية والركون إلى حالة الخضوع والاستسلام، فهم لا يعتقدون أن مهمتهم النضالية قد توقفت بعد الاعتقال بل إن حربا جديدة قد بدأت حتى وإن اختلفت وسائلها.

إن معركة المساجين الجزائريين داخل أسوار السجون هي تكملة للمعركة التي تجري رحاها خارجها، كون مناضلي جبهة التحرير وجيش التحرير الوطنيين لم يلقوا السلاح أبداً سواءً خارج السجن أو داخله[1]، وحسب تصريح المناضل محمد الطيب العلوي فإن جبهة التحرير الوطني تمكنت من تحويل السجون والمعتقلات الفرنسية إلى معقل للكفاح والصمود والمواجهة ضد الإدارة الفرنسية، كما أن المسجونين حسب تعبيره قد حولوا السجون إلى جحيم بالنسبة لإدارة الاحتلال لأنها عجزت عن تحقيق أغراضها التي فتحت من أجلها أبواب السجون والمعتقلات؛ لقد فتحتها ووضعت لها قوانين استثنائية خاصة لقمع الروح الوطنية الجزائرية[2].

غير أن المعتقلين لم يستسلموا للضغوطات المختلفة، وكانوا يلجؤون بدورهم إلى المقاومة المتمثلة في إضرابات الجوع والتمردات المتعددة، والقيام بالاحتجاجات الشفهية والكتابية إلى الإدارة العسكرية المحلية والى الهيئات العليا، وكذلك إلى الهيئات الإنسانية العالمية[3]، كل الجزائريين المعتقلين الذين صدرت ضدهم

[1] فتحي بلخوجة، المصدر السابق، ص109.

[2] محمد الطيب العلوي، المصدر السابق، ص28.

[3] أحسن بومالي، **أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية** ...، المرجع السابق، ص374.

أحكام متفاوتة بالسجن، لم يعد السجن بالنسبة إليهم مؤسسة عقابية دون فائدة، بل أصبح عبارة عن مدرسة إعدادية يستكملون فيها تكوينهم السياسي بفضل جبهة التحرير الوطني[1].

وقد اتبع المسجونون أساليب عدة للدفاع عن أنفسهم منها:

- تنظيم الاحتجاجات داخل السجن.
- الإضراب عن الطعام لمدة غير محددة.
- الامتناع عن الامتثال لأوامر إدارة السجن.
- رفض التعامل مع إدارة السجن ومع الحراس.
- التشهير بالمعاملات القاسية عن طريق الصحافة في فرنسا أو في الخارج[2].

تخوف السلطات الفرنسية من تنظيمات الجبهة داخل السجون كان في محله، فبالفعل تلك التنظيمات حولت السجون ومراكز الاعتقال إلى ساحة حرب، حتى وإن اختلفت وسائلها إلا أنها شكلت مصدر قلق للسلطات الفرنسية وأربكت حساباتها، فهي كانت تعتقد أن السجن أو المعتقل سيضمن لها إخضاع المزيد من الجزائريين لسلطتها إلا أنها اكتشفت بمرور وقت قليل بعد اندلاع الثورة أن السجون والمعتقلات تحولت إلى جبهة من جبهات الثورة استنزفت منها المزيد من الوسائل البشرية والمادية.

1- تقديم الاحتجاجات المكتوبة إلى الجهات المسؤولة.

من بين أشكال الاحتجاج والرفض وعدم الاستكانة للوضع المزري الذي يعيشه المعتقلون هي رفع الشكاوى للجهات المسؤولة والهيئات والمؤسسات الإنسانية للتبليغ عن معاناة المعتقلين في السجون وإيصال صوتهم للخارج، كانت هذه المهمة صعبة للغاية خاصة في ظل حرص إدارة السجون على حجب ما يحدث داخل مؤسساتها عن الخارج، فالسجن كان يخضع لرقابة شديدة لكل تصرفات المساجين، لكن رغم ذلك فقد نجح بعض المدَانين في إيصال شكاويهم واحتجاجاتهم للجهات المسؤولة وذلك طبعا بفضل مساعدة جبهة التحرير الوطني لهم.

[1] «اكتشفت الجزائر في السجن»، المصدر السابق، ص8.

[2] عبد القادر فكاير، المرجع السابق، ص433.

قام العديد من السجناء بكتابة شكاوي إلى مديرية السجون في باريس وتم ذلك عبر قناة المحامين المنخرطين في جبهة التحرير[1]، ففي رسالة رفعها مجموعة من معتقلي جبهة التحرير الوطني إلى لجنة التحقيق البرلمانية في ديسمبر1956[2]، أشاروا فيها للتعذيب المسلط ضدهم وسوء المعاملة وإلى طرق الاعتقال والتوقيف غير القانونية مشيرين إلى رفاقهم الذين ماتوا تحت التعذيب[3].

لم يقف المسجونون والمعتقلون الجزائريون مكتوفي الأيدي أمام تعسف الإدارة فبادروا إلى الاتصال بإدارة المعتقلات وكتابة العرائض والرسائل احتجاجا على الأوضاع المزرية التي يعيشونها كالممارسات القمعية، وكذلك حول نوعية الأكل وحول الأوضاع المعيشية بصفة عامة، وهذا ما فعله نزلاء معتقل الجرف الذين كتبوا إلى مدير المعتقل ورئيس بلدية المسيلة المختلطة والحاكم العام للجزائر احتجاجا على الأوضاع المزرية داخل المعتقل[4]، وفي رسالة أخرى بعث بها معتقلو مخيم لودي إلى روبير لاكوست في فيفري 1957[5] يشرحون فيها وضعهم المزري وعن كيفية تعامل إدارة المعتقل معهم بمنعها للبريد وغيرها، كما يخبرونه باحتجازهم التعسفي ودون أسباب مقنعة وأدلة واضحة[6].

وفي معتقل آفلو كانت الإجراءات التعسفية التي تمارسها إدارة المعتقل ضد المعتقلين ولاسيما ما تعلق منها بمصادرة بريدهم وأجهزة الراديو وآلات التصوير والمواقد وغيرها، كانت لها ردود أفعال جريئة تصل أحيانا إلى التظاهر في ساحة المعتقل وهو ما يشير إليه التقرير الذي بعث به ديستا فيل(DestaVille) المنتدب المكلف بالمعتقل إلى المحافظ الجهوي للشرطة بوهران والذي يبلغه من خلاله بأن المعتقلين قد تجمعوا يوم 15 ديسمبر 1956 على الساعة 16 و40 دقيقة بساحة المركز وصاروا يصرخون:«نريد البريد...نريد البريد»، وهذا بعد نفاذ صبرهم إثر المقابلة التي خص بها مدير المعتقل ممثلين عنهم وطلب منهم تسليم آلات التصوير والمواقد فكان ردهم على ذلك:«سيتم ذلك حين نستلم بريدنا»[7]، وقد نظم نزلاء سجن الحراش مظاهرة داخل السجن بناءً على طلب الحكومة المؤقتة الجزائرية[8].

---

[1] رشيد زوبير، المرجع السابق، ص98.

[2] **ينظر**: الملحق رقم 08.

[3] Patrick Kessel Giovanni Pirelli, op cit, p 61, 62.

[4] خميسي سعدي، **لمحة عن حياة المعتقلين في ...**، المرجع السابق، ص44.

[5] **ينظر**: الملحق رقم 09.

[6] Patrick Kessel Giovanni Pirelli,op cit, p 76.

[7] محمد شاطو، المرجع السابق، ص ص:194-195.

[8] عبد القادر فكاير، المرجع السابق، ص433.

كما وجه المحتجزون في معسكر أركول بدورهم رسالة إلى رئيس المجلس غي موليه وإلى الوزير المقيم روبيرت لاكوست في 02 أفريل 1957 يؤكدون فيها على سوء المعاملة وتجاوز إدارة السجون للقوانين المعمول بها ومما جاء في هذه الرسالة:«إن كل التعليمات المتكررة من قبل الوزير المقيم تحظر رسميا أي انتهاك لحقوق الإنسان واحترام كرامته، بعد يومين من هذا الإعلان وعشية شهر رمضان وهي فترة مقدسة للمسلمين وقعت في ملجأ أركول، وهو الحدث الخطير للغاية الذي نتشرف بالإبلاغ عنه...يوم السبت 03مارس حوالي الساعة الثالثة مساءًاجتاحت مجموعة من العساكر المسلحة بالرشاش والعصي والبنادق المخيم...»[1].

اعتبر النظام الثوري أن المدانين هم أيضا مناضلون ولا تقل أهمية نضالهم عن النضال السياسي والعسكري الذي تخوضه جبهة وجيش التحرير خارج أسوار السجون والمعتقلات، حيث كانوا بمثابة ورقة ضغط استغلتها القيادة الثورية للضغط على السلطات الفرنسية وجلب انتباه الرأي العام الدولي، وهذا ما يفسره اللجوء إليهم عند الضرورة مثل ما حدث عندما أمرت قيادة جبهة التحرير المسجونين والمعتقلين سواء في الجزائر أو في فرنسا القيام بإضراب عام عن الطعام سنة 1957.

2- تنظيم الإضرابات داخل السجون.

كان الإضراب وجهاً آخر من أوجه حرب الجزائر، فكما كان وسيلة من وسائل جبهة التحرير خارج السجون للضغط على الإدارة الاستعمارية؛ كان أيضا من أهم أسلحتها داخل السجون والمعتقلات، فالإضرابات كانت من أبرز ما يؤرق إدارة السجون ويقلق راحتها نظرا لنتائجها الإيجابية من ناحية حصد النتائج على المعتقلين، فهو أثبت وبحق صمود المعتقلين في وجه الحرب النفسية التي تخوضها السلطات الاستعمارية ضد المعتقلين الجزائريين.

بدأ النضال من خلال الإضرابات داخل السجون والمعتقلات مبكرا فقد اشتهر سجن سركاجي بعمليات التضامن الواسعة بين المساجين من خلال الإضرابات المتتالية عن الطعام[2]، فهذا محمد خيضر قرر الإضراب عن الطعام احتجاجا على قرار قاضي التحقيق الذي وضعه منعزلاً لمدة تزيد عن 08 أشهر فقرر الدخول في إضراب عن الطعام ليلفت الانتباه لمطالبه وكان ذلك سنة 1956، وفي

[1]Patrick Kessel Giovanni Pirelli,op cit, p210.

[2] عبد القادر فكاير، المرجع السابق، ص432.

سنة 1959 شن كل من هنري علاق، عكاش، كاباليرو وفتال مصطفى إضراباً مدته أربعة أيام من أجل الحصول على عدة مطالب من بينها تحسين ظروف الاعتقال[1].

ومن أبرز صور النضال داخل معتقل الشلال هو ذلك التضامن بين المعتقلين وتحدي الإدارة الفرنسية من خلال الموقف الذي إتخذ ابتداء من 09 جوان 1955 وذلك بعد اختيار قيادة من كبار المناضلين ممن كان لهم سابق معرفة بممارسات السياسة وأساليبها، حيث اتخذ المعتقلون قرارا بالإضراب عن العمل الإجباري إلى جانب تنظيم إضراب عن الطعام والامتناع عن أي حركة، كما قرروا المكوث داخل الخيام والامتناع عن الخروج منها، الأمر الذي لم يعجب إدارة المعتقل فقام المدير باستدعاء رؤساء الخيام للاستفسار حول الموضوع لكنهم امتنعوا عن الخوض في النقاش، حاول المدير اتخاذ إجراءات ردعية في حقهم وذلك لإجبارهم على التراجع عن قرار الإضراب، كالتعذيب وإخراج المعتقلين بالقوة خارج الخيم وإجبارهم على الوقوف لساعات طويلة تحت أشعة الشمس الحارقة، مع زيادة تكثيف الحراسة واستدعاء المعتقلين فرادى وجماعات لبث التفرقة بينهم وغرس بذور الجهوية. لكن دون جدوى فقد اصطدم بإصرار كبير في مواصلة الإضراب من طرف المعتقلين، وظل الإضراب متواصلا وفي اليوم السابع طلب مدير المعتقل تشكيل وفد من المعتقلين ليقوموا بتقديم مطالبهم قصد دراستها والنظر فيها، وتمثلت المطالب المطروحة في:

- رفض عمل السُّخرة.
- تحسين الوضع داخل المعتقل.
- الاعتراف بالصفة السياسية للمعتقلين[2].

تواصل الإضراب ووصل صداه إلى خارج أسوار المعتقل، حيث كتبت صحيفة "لادبيش القسنطينية" متسائلة في مقال يحمل عنوان "ماذا يجري بمعتقل الشلال؟"،هذا ما أجبر السلطات الفرنسية على التدخل فبعث رئيس دائرة سطيف رسالة مؤرخة في 22 جوان 1955 إلى المتصرف الإداري لبلدية المسيلة يحثه فيها على تحسين الأوضاع داخل المعتقل[3].

[1] مصطفى خياطي، المرجع السابق، ص226.

[2] نور الدين مقدم، المرجع السابق، ص ص:14- 15.

[3] نفسه.

عرف معتقل الجرف بدوره أيضا الكثير من أشكال النضال والتي كان منها الإضراب عن الطعام، حيث دعت اللجنة السرية للمعتقلين إلى شن إضراب عن الطعام مدته ثلاثة أيام احتجاجا على نوعية الطعام المقدم وعلى ارتفاع أسعار الدكان المخصص للمعتقلين وعلى مختلف الإجراءات العشوائية التي كانت تتخذ في حق المعتقلين، اضطرت إدارة المعتقل بعد حركة الإضراب إلى الطلب من المعتقلين تعيين أفراد للتنسيق معهم والاتصال بهم عند الضرورة، ورغم هذا الاعتراف في حق المعتقلين في تكوين لجنة منهم إلا أن إدارة المعتقل سرعان ما بادرت إلى تحويل أعضاء اللجنة نحو معتقل آفلو رفقة العناصر التي كانت وراء إثارة الاحتجاج وتسيير الإضراب[1].

عرف سجن قسنطينة هو أيضا عدة إضرابات عن الطعام، ففي سنة 1956 استقبلت اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي زارت السجن بإضراب عن الطعام للتنديد بوضعهم المزري، وفي14 نوفمبر من سنة 1961 وفي نفس السجن دخل المحكوم عليهم بالإعدام في إضراب عن الطعام وذلك بعد تعرضهم للضرب والتعنيف[2].

استطاع السجناء والمعتقلون من خلال نضالهم داخل السجون والمعتقلات وغيرها في مرات كثيرة تحويل عملهم ضمن اللجان السرية إلى تكوين لجان بصفة رسمية وهذا ما يعد اعترافا بنظام جبهة التحرير الوطني داخل السجون الفرنسية وثمرة من ثمار النضال المتواصل الذي خاضه المدانون في سبيل قضيتهم الوطنية.

لم يكن إضراب المناضلين الجزائريين عن الطعام لأجل حصد حقوقهم كمعتقلين سياسيين سهلاً وبسيطاً، وقد انتهى بكثيرين منهم إلى المستشفى، لأن الأبدان أحياناً تكون أقل تحملاً من الروح، تتذكر جميلة بوباشا ذلك فتقول:«أذكر أنني دخلت المستشفى خلال إضراب الثلاثة أسابيع... صحيح أنني كنت في ليوزو عندما انطلق الإضراب، لكنني سمعت عن موعده قبل مغادرتي لسجن "بو" بثلاثة أو أربعة أيام، فقد بلغتنا تعليمات الجبهة عن طريق المحامين، وكلمة السر كانت: (سي محمد سيزوركم في اليوم الفلاني)، والذي طبعا سيكون أول يوم من الإضراب... أضربت عن الطعام مدة عشرة أيام»[3].

---

[1] خميسي سعدي، **لمحة عن حياة المعتقلين في ...**، المرجع السابق، ص43.

[2] مصطفى خياطي، المرجع السابق، ص ص:226- 227.

[3] نجود علي قلوجي، المرجع السابق، ص253.

تقول المناضلة مليكة قريش من الولاية الرابعة:«إضراب السجون عن الطعام كان قد برمج خلال شهر نوفمبر من العام 1961، ولمدة 19 يوماً، ومن أصل 14 سجينة في "بو" فقط أربعة سجينات صمدن، لكن ليس لأجل القرار القيادي فقط أضربت السجينات، فقد دفعهن سوء التغذية إلى التمرد»[1].

حين نادت جبهة التحرير الوطني بإضراب عام وشامل للقطر الجزائري وحددت له تاريخ 28جانفي1957، ضاعفت سلطات الاحتلال المكلفة بالتهدئة من القمع وحملات الاعتقالات التي شملت مختلف فئات الشعب الجزائري وأدت إلى توقيف الآلاف من الجزائريين الذين أرسلت الغالبية منهم إلى المعتقلات، وطبعاً كان لمعتقل الجرف وافدون جدد في هذه الحملة، حيث نشروا بين المعتقلين أخبار الثورة ونداء جبهة التحرير الوطني للقيام بالإضراب[2].

وتفيد بعض الشهادات أن خبر الإضراب قد وصل إلى المعتقلين عن طريق الجرائد التي وقعت بين أيديهم صدفة، ورغم ذلك فإن مندوبي جبهة التحرير الوطني داخل المعتقل قاموا بالاتصالات اللازمة مع قيادة الثورة في المنطقة للتأكد من صحة الأخبار، وحينما تأكدت من ذلك قامت بتوجيه أمر للمعتقلين للمشاركة في الإضراب تبعاً للنداء الذي بثته الجبهة[3].

نظراًللظروف السيئة والمعاناة التي يعيشها المعتقلون الجزائريون في السجون الفرنسية والجزائرية، فقد قررت قيادة فدرالية جبهة التحرير بفرنسا عقد اجتماع من22إلى غاية26 أكتوبر 1961 تحت رئاسة حسين المهداوي مسؤول هيئة الدفاع، وضم بن عبد الله، بندي مراد، أوصديق وفرجاس المحامين، وكذلك علي هارون مسؤول المعتقلات لدى لجنة الفدرالية، وبوداود رئيس لجنة الفدرالية، وتقرر خلال هذا الاجتماع القيام بإضراب عن الطعام في جميع السجون الفرنسية والجزائرية يعلن في يوم أول نوفمبر 1961؛ تضامناً مع الشعب وجيشه، وابتداءً من 2 نوفمبر يبدأ إضراب غير محدود يتواصل في فرنسا للحصول على نظام سياسي يطبق على جميع السجناء الجزائريين[4].

---

[1] نجود علي قلوجي، المرجع السابق، ص376.

[2] خميسي سعدي، **معتقل الجرف** ...،المرجع السابق، ص194.

[3] نفسه.

[4] علي هارون، المصدر السابق، ص ص:500، 517.

فكرت لجنة الفدرالية في إعطاء هذا الإضراب بعداً عالمياً، وذلك من أجل حمل الحكومة الفرنسية على الاعتراف للجزائريين المعتقلين بالحقوق الممنوحة لهم من قبل كل أمة متحضرة لمساجينها السياسيين، ومنه فقد قامت اللجنة بالاتصال مع وزير الإعلام التونسي للتعريف بهذا الإضراب عبر وسائل الإعلام التونسية، كما قامت هيئة الدفاع التابعة للفدرالية بنشر أخبار ومطالب المساجين المضربين[1].

نلاحظ ومن خلال تحليلنا للمعلومات أن العناصر المعينين على رأس اللجان أو الذين عينوا للتفاوض مع إدارة السجون، أثناء وجود حالات إضراب عن الطعام أو عصيان هم في الأساس كانوا مناضلين ونشطاء سياسيين قبل أن يزج بهم في السجن، وهم بالتالي يحسنون أساليب التفاوض ويجيدون الدهاء السياسي وهم على دراية بوسائل النضال والكفاح، فهم بذلك نقلوا تجاربهم النضالية للسجن واستغلوها في تحسين أوضاع المسجونين.

3- تدخلات جيش التحرير الوطني ضد إدارة السجون.

كان هناك نضال من نوع آخر أكدت من خلاله جبهة التحرير الوطني وجيشها على تكفلها بالمعتقلين الجزائريين وعلى استمرار اتصالها الوثيق بهم، هذا النضال يحمل طابعاً عسكرياً يتم فيه التعاون بين جيش التحرير الوطني في الخارج والمعتقلين داخل السجن، تمثل هذا النضال في تنفيذ هجمات على السجون والمعتقلات من قبل جيش التحرير بالتعاون مع المعتقلين، إضافة إلى تصفية حراس السجون والجلادين.

عرف سجن سركاجي عدة عمليات ضد إدارة السجن من بينها القضاء على حراس الحجرات التي كانت تعينهم الإدارة الفرنسية[2]، ومثال ذلك أن مدير السجن المدعو "كانيزيو" كان يعامل المساجين باستبداد كبير وقد اشتكى المعتقلون منه إلى قيادة الجبهة فقامت بتأديبه عن طريق إحدى فرق الردع التابعة لجبهة التحرير الوطني والتي قامت بتنفيذ هجوم عليه وإصابته إصابة خطيرة، ومنذ هذه الحادثة غير المدير من معاملته للمساجين كما أصبح السجانون يتعاملون معاملة حسنة مع المساجين خوفا من انتقام جبهة التحرير[3]، وفي حادثة أخرى تمكن أحد نزلاء سجن بوخنيفيس من

[1] علي هارون، المصدر السابق، ص501.

[2] عبد القادر فكاير، المرجع السابق، ص432.

[3] عيسى كشيدة، المصدر السابق، ص121.

وضع حد لأحد المسؤولين فيه ويدعى سونشاز(Sonchez) وذلك بعد مكيدة دبرها له وبذلك قضى على أحد رموز التعذيب في الجزائر[1].

كما شهد معتقل الجرف حوادث من هذا النوع، حيث استغلت لجنة المعتقل السرية حادثة قام بها المسير المالي لدكان المعتقل المسمى فودور (Foudour) الذي رفع أسعار المواد في الدكان خاصة منها المواد الغذائية والمواد ذات الاستهلاك اليومي بدرجة كبيرة مما أثار استياء المعتقلين وتذمرهم، فدفعت اللجنة بعض عناصرها للاعتداء على المسير المالي وصوروا الأمر بأنه ردة فعل على رفع الأسعار[2].

وللإشارة فإنه مما كان يشجع ويرفع من معنويات المساجين، تنفيذ النظام حكم الإعدام في الحراس خارج السجن من الذين كانوا يسيئون معاملة المساجين، بحيث أدخل ذلك الخوف والرعب في نفوس الحراس، بأن يلقوا نفس مصير زملائهم[3].

وفي تصريح المجاهدة لويزات إيغيل احريز ذكرت فيه:«المحامي ولد عودية كان أول من دافع عني من محامي التجمع عندما تم نقلي من الجزائر إلى فرنسا، كان في آميان وهو من زف إلى خبر قتل قرازياني الذي قام بتعذيبي، هذا الأخير تم قتله بسيدي علي بوناب من طرف الإخوة وكان ذلك في الأسبوع الأول من جانفي 1958، استقبلني ولد عودية في خلية آميان وقال لي «لويزات إخوتك انتقموا لك»[4].

كان عنف الحراس السبب وراء تعرضهم للاعتداء، هذا ما أكدته اللجنة الدولية للصليب الأحمر؛ فهذه المعاملة اللاإنسانية وغير القانونية داخل السجون أثارت شبكات دعم جبهة التحرير الوطني للمعتقلين خارج السجن؛ مما دفعها للانتقام لإخوانهم، وحين زيارة اللجنة الدولية للصليب الأحمر لسجن البرواقية لم تستبعد أن يكون تنظيم الجبهة وراء اختطاف اثنين من الحراس في فيفري 1959،ويعتقد أنهما قد تعرضا للتصفية الجسدية من قبل جبهة التحرير الوطني، ولنفس الأسباب أصبح توظيف الحراس صعبا بالسجون خوفا على حياتهم، ففي سجن قسنطينة تعرض حراس أوروبيون للقتل وهذا ما جعل مهمة توظيف حراس جدد للسجن تبدو صعبة[5].

---

[1] الجيلالي شقرون، «السجون والتعذيب بولاية سيدي بلعباس: سجن بلدية بوشبكة (بوخنيفيس) أنموذجا»، **الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية**، تصدر عن جامعة معسكر، عدد خاص، ديسمبر 2012، ص189.

[2] خميستي سعدي، **لمحة عن حياة المعتقلين في** ...، المرجع السابق، ص43.

[3] أحسن بومالي، **أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية** ...، المرجع السابق، ص385.

[4]Louiza Ighilahriz, op cit, p 62.

[5] مصطفى خياطي، المرجع السابق، ص211.

كما قام مجاهدو جيش التحرير بمساعدة إخوانهم المعتقلين بالهجوم على السجون والمعتقلات والمحتشدات، بمساعدة من إخوانهم المساجين. فهذه الهجومات كانت لها عدة نتائج ايجابية على المعتقلين الجزائريين منها:

– أن هذه الهجومات تؤدي إلى تخفيف العذاب على المساجين وتنفسهم من ذلك بأعمال شغب أو فوضى تؤدي إلى اختلال أمن ذلك السجن وتشتيت أفكار حراس السجن.

– تفرغ الحراس لصد الهجومات وحماية السجن، وبذلك يتم تخفيف الضغط على المساجين.

– زيادة خسائر السلطات الاستعمارية، وفضحها أمام الرأي العام مما يهز مكانتها الدولية في العالم.

– فرار العديد من السجناء الجزائريين أثناء اشتباك الحرس مع الثوار[1].

كان الثوار في كل ربوع الوطن يشنون هجمات على الثكنات العسكرية والسجون والمعتقلات وخاصة إذا كان في هذا السجن أحد قياديي ناحية من النواحي، أو أحد المناضلين المهمين بالنسبة للثورة، حينها كان من الواجب على قياديي الثورة أن يخرجوه من هذا السجن[2].

وفي سجن الكدية خطط لمحاولة استيلاء بالقوة على السجن وما فيه من أسلحة وذلك بالتنسيق مع عناصر من داخل السجن وعلى رأسهم مصطفى عواطي وعناصر من جيش التحرير لكن هذه العملية تم اكتشافها وحكم على عواطي بالإعدام وقتل[3]، ومن بين هذه الهجومات التي حدثت، الهجوم على مركز التعذيب "سد فم الخرزة" بمنطقة سيدي عقبة في جانفي 1958، استعمل المجاهدون في الهجوم على هذا المركز مدفع هاون عيار 81، مما ألحق خسائر معتبرة في صفوف الجيش الفرنسي، وكذلك حدث هجوم على ثكنة "حبس لعدم" في 11نوفمبر 1959 فكانت خسائر المستعمر حوالي الثلاثين بين قتيل وجريح، بالإضافة إلى الخسائر المادية. يتبين مما سبق أن جبهة التحرير قامت بردود أفعال فعالة وناجحة تجاه سياسة سلطات الاحتلال تجاه المسجونين والمعتقلين الجزائريين، حيث قامت لردود أفعال في جميع المجالات (معنويا، عسكريا، إعلاميا...)[4].

[1] محمد الدام، المرجع السابق، ص116.

[2] نفسه، ص117.

[3] احمد حماني، المصدر السابق، ص17.

[4] محمد الدام، المرجع السابق، ص117.

4- تنظيم جبهة التحرير الوطني لعمليات الهروب من السجن.

خاضت جبهة التحرير الوطني في سبيل دعم معتقليها حربا شرسة ضد إدارة السجون، وصلت هذه العمليات من الدقة وإحكام التخطيط ما أذهل القيادة الفرنسية، ومن بين هذه العمليات نجد الهروب من السجن؛ كانت هذه الأخيرة صعبة وفي غاية التعقيد خاصة في ظل تشديد الحراسة والإجراءات الأمنية حول السجون والمعتقلات، لكن رغم ذلك فقد تمت المخاطرة ونفذت عدة عمليات هروب كلل بعضها بالنجاح بينما لاقى البعض الآخر الفشل، هذا لم يثن عزيمة المعتقلين في مواصلة المحاولة قصد الالتحاق بصفوف المجاهدين.

4-1- لجنة الفرار.

من أجل إنجاح عمليات الفرار من المعتقلات كونت لجنة خاصة داخل المعتقل أو السجن الواحد، حيث تقوم بشراء الألبسة وإعداد وتقديم تقارير خاصة حول نظام الحراسة مع ضبط وتحديد أوقات تبديل الحراس لمناوبتهم وأخرى حول البناء الهندسي للمعتقل وذلك من أجل تعيين نقاط الضعف في الجدران والأسوار من أجل تسهيل عمليات الفرار، ومن مهامها أيضا الإشراف على اختيار معتقلين تتوفر لديهم الشروط الصحية الجيدة والقوة البدنية والنضج السياسي ليكونوا مرشحين أكثر حظا للفرار[1].

يقول الكاتب خميستي سعدي حول لجنة الفرار:«هذه اللجنة لم تكن دائمة الوجود في معتقل الجرف، تميزت بنشاط واسع في السنتين الأوليين من افتتاحالمعتقل، يغلب عليها طابع السرية ولا يعلم بوجودها إلا مجموعة قليلة من الأفراد المسؤولين، مهمة هذه اللجنة تتمثل في تنظيم عمليات الفرار وتدبير الوسائل اللازمة لذلك، فكانت تتكفل بتوفير تلك الوسائل. حيثتوفر ما يلزم من المال لشراء الثياب وبعض الغذاء وتحديد أماكن الفرار واختيار الوقت المناسب مثل ساعات تبديل الحراس والليالي المظلمة»[2].

وتختار اللجنة المعنيين بالفرار من المرشحين لذلك وفق معايير محددة، مثل الحالة النفسية والصحية والبدنية والشجاعة والإقدام، وكذلك مدى النضج السياسي، والذين يتوسم فيهم القدرة

[1] عبد الوحيد جلامة، المرجع السابق، ص ص:335- 336.

[2] خميسي سعدي، **معتقل الجرف** ...، المرجع السابق، ص188.

على كتمان السر والتزام الحيطة والحذر، أي عدم التطرق لمثل هذا الموضوع أمام عامة المعتقلين والأفراد الذين تعتبرهم الإدارة يشكلون خطراً، ولا يغفل عند دراسة الأفراد المرشحين للفرار سبب اعتقاله وسلوكه داخل المعتقل ومعرفة ميوله واستعداده، وفي مراحل الإعداد للفرار يتم الاتصال بتنظيم جبهة التحرير الوطني في المنطقة لاستقبال الفارين والتكفل بهم، تفادياً للأخطاء التي قد تؤدي في النهاية إلى الاعتقال من جديد، وتكون بذلك العاقبة وخيمة على المعتقلين[1].

تكونت داخل أغلب المحتشدات لجان سرية للتهريب، ومن مهام أعضاء هذه اللجان جمع الأموال لشراء الثياب والأغذية للذين يستعدون للهروب، وعندما تكتشف هذه اللجان أماكن الضعف في الحراسة يكون المستعدون للهروب (خمسة أو ستة أشخاص) قد علموا بها، فيستعدون ثم يجربون حظهم، وقد ساعد الحظ جميع الذين تمكنوا من الهروب من محتشد الجرف، فلم يتم القبض على أي واحد منهم حياً كان أو ميتاً، وذلك لأن الحراس لا يحسنون الرماية كما أن اختفاء بعض الموقوفين لا يعلم إلا بعد مناداة الساعة السادسة في اليوم الموالي[2].

4-2- الهروب"التخطيط والتنفيذ".

لم تكن كراهية السجن وملل الإقامة فيه وطلب الحرية والتخلص من سوء المعاملة ومن الضجر الذي يلازم السجين هي وحدها الدافع لتنفيذ عمليات الهروب من السجون والمعتقلات، وإنما في واقع الأمر كانت جزءا من كفاح المساجين والمعتقلين لإقلاق راحة السلطات الفرنسية وهز مكانتها وتحميلها مزيدا من النفقات، ودليل هذا أن من دبروا الفرار في سنة 1959 من سجن لامبيز كانوا على وشك الخروج من السجن ولم يبق لبعضهم سوى بضعة أيام والبعض الآخر سوى بضعة أشهر، ودبروا محاولة أخرى سنة 1960 والمفاوضات الحاسمة حول الاستقلال توشك أن تتم[3].

تصدت قيادة جبهة التحرير الوطني للسجون والمعتقلات بكل الوسائل لتهريب مجاهديها من التعذيب والأساليب الوحشية التي تمارس في حقهم، وقد كانت تقوم بالعديد من الغارات على السجون وخاصة أماكن التعذيب والاستنطاق[4].

---

[1] خميسي سعدي، **معتقل الجرف** ...، المرجع السابق، ص189.

[2] «من جحيم المحتشد إلى جبالنا الحرة»، **المجاهد**، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري، ع: 17، 01/ 02/ 1958، ص8.

[3] أحمد حماني، المصدر السابق، ص17.

[4] محمد الدام، المرجع السابق، ص116.

يصف المناضل مصطفى بودينة عملية هروبه رفقة بعض رفقائه من أحد سجون فرنسا بمايلي:«كانت المحاولة في سجن مونلوك بليون بفرنسا بعد ثلاثة أشهر من دراسة الأمكنة، وبعد أن تأكدوا من تعاون الحارس الذي صار من أنصار القضية الجزائرية، وعندما بلغ المشروع مرحلة النضج طلبوا من المحامين أن يسلموه لفدرالية الجبهة في فرنسا، والتي أصبحت بمثابة ولاية سابعة للمصادقة عليه. وكانت اللجنة المصغرة التي يقودها لشطر متكونة من الإخوة غمراني، ومهاملية، وممادي، وقراين، وشليت، وسهلي، وخالف وبودينة، قد وضعت مخططا يحدد أدق التفاصيل التي تخص كل العمليات التي يجب تنفيذها، وكذلك دور كل واحد داخل السجن. وكانت "كمندوسات" من الجبهة ستتولى مهمة إخفائنا في مخابئ آمنة بعد الفرار من السجن، خلال هذه العملية كان ينبغي أن يتحصلوا على ثلاثة أو أربعة مسدسات، كما أن الحارس المتعاون مع المساجين في عملية التهريب اشترط أن يتم الهروب في فترة عطلته، كما يجب على الفدرالية أن تضمن له مبلغاً ماليا ليتحصل على تجارة في سويسرا، حيث يعزم على السكن بعد عملية الهروب، كما كان لابد أن يتحصلوا على ثلاثين منشاراً للمعادن، وما يقارب من مائة متر من الحبل، وأربعة كبات من الشريط اللاصق، فالأستاذان بن عبد الله وبن دي مراد التزما بإدخال هذه اللوازم إلينا أثناء زيارتهما، وفيما يخص الحبل فكان سيدخل مترين في كل زيارة»[1].

كما أن تحديد يوم الهروب يتم تحديده بالتنسيق بين المساجين وقيادة الفدرالية، وكمثال على ذلك يقول بودينة:«بقي علينا أن نستلم الأسلحة والحبال ومناشير المعادن، وكبب الشريط اللاصق، وتحديد اليوم الموعود مع قيادة فدراليتنا بواسطة محامينا...وفي جويلية 1961 أخبرنا محامونا أنه قد تم تأجيل العملية»[2].

لعبت شبكة جونسون دورا حاسما في تهريب مساجين الجبهة من السجون الفرنسية وذلك بتنظيم عمليات فرارهم من السجون أثناء نقلهم وتحويلهم من سجن نحو آخر، كما عملت على ضمان خروجهم خارج التراب الفرنسي وذلك بتهريبهم عبر الحدود[3]، خاصة نحو بلجيكا أين تتكفل الشبكة البلجيكية لدعم جبهة التحرير الوطني بتوفير المأوى للأشخاص الفارين من السجون الفرنسية بالتعاون مع مجمع المحامين البلجيكيين[4].

[1] مصطفى بودينة، المصدر السابق، ص129.

[2] نفسه، ص130.

[3] فاتح زياني، المرجع السابق، ص272.

[4] شعبان إبدو، **شبكات دعم الثورة** ...، المرجع السابق،ص246.

يجب الإشارة هنا للدور الذي لعبته مساعدة المجاهدين من خارج السجون في تسيير محاولات الفرار، فنذكر هنا المحاولة التي قام بها المجاهد قاسمية شاذلي الجيلالي المدعو سي عبد الحميد الذي كان نزيل سجن وهران، حيث اتصل بشبكته الحضريةلمساعدته في عملية الهروب وذلك بمساعدة حراس السجن الذين وفروا له خنجراً ومسدساً وحبلاً بطول 30 متراً وصنَّارات معقوفة لتسلق الجدار، وفي اللحظة المتفق عليها تتوقف سيارتان بجانب السور لتعطي إشارة لبدء العملية وهنا قام أحد السجناء بإطلاق رصاصة على أحد الحراس لتعم الفوضى داخل السجن، حيث أضرمت النار في الأفرشة وكسرت الأبواب وتطاير الزجاج، علمت إدارة السجن أن أحد السجناء يدعى حمادي بوبكر كان أحد الذين خططوا للهروب فاستعملوه كرهينة للتفاوض مع لجنة الزنزانات المتكونة من أعضاء جبهة التحرير داخل السجن، فاتصلت بهم إدارة السجن لتحملهم على استعمال نفوذهم لإيقاف التمرد مقابل إخلاء سبيل حمادي[1].

أما في سجن وهران المدني فقد ذكر أحد الضباط الفرنسيين في تقرير له أنه يوم السبت عند منتصف النهار بالتزامن مع مظاهرات ديسمبر 1960 فتح حراس السجن النار على معتقلين حاولوا تسلق السور للقيام بعملية هروب جماعي من السجن مستغلين حالة الفوضى والفلتان الأمني خارج السجن[2].

وقد روى أحد المعتقلين قصة فراره من معتقل الجرف وقام بنشرها في جريدة المجاهد لسان حال الثورة التحريرية، وملخص هذه القصة أن ثلاثة معتقلين اختيروا من بين المرشحين للفرار تحينوا الفرصة المناسبة ليلاً واختاروا الجهة الجنوبية للمعتقل حيث يوجد المطبخ الذي تتفرع منه قناة صرف للمياه مغطاة وتمر تحت الأسلاك الشائكة، فزحفوا حتى خرجوا واتخذوا من الوادي القريب من المعتقل سبيلاً حتى تمكنوا من الفرار[3].

---

[1] يقدر عدد أفراد الشبكة الحضرية التابعة لعبد الحميد بأكثر من 400 مجاهد، وقد استمرت شبكته في النشاط بعد اعتقاله بقيادة نائبه سي عمر. **ينظر**: عبد الناصر بختي ومحمد لعباسي، «سجن وهران أثناء الاحتلال الفرنسي 1939- 1962»، **مجلة الحوار المتوسطي**، يصدرها مخبر البحوث والدراسات الاستشراقية في حضارة المغرب الإسلامي جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، مج:09، ع:03، ديسمبر 2018، ص ص:98، 111.

[2] عبد الناصر بختي ومحمد لعباسي، المرجع السابق، ص96.

[3] خميسي سعدي، **معتقل الجرف** ...، المرجع السابق، ص189.

ومن أروع عمليات الفرار وأكثرها دقة ودهاء في التنفيذ هي عملية فرار الشهيد مصطفى بن بولعيد أثناء إقامته بسجن الكدية، حيث استطاع أن يفر مع عشرة مناضلين، ووقعت عملية فرار أخرى من نفس السجن في أواخر سنة 1961 بقيادة كل من محمد قشود وحملاوي وقد كللت هذه العملية بالنجاح، كما عرف سجن لامبيز عمليات متكررة لمحاولات الهروب ففي سنة 1959 استطاعت جماعة من ذوي الأحكام الخفيفة الساكنين بالقاعة رقم 11 من أن يحفروا نفقا طويلا يمتد من حجرتهم نحو حقول القمح المجاورة للسجن، وقد نجح في هذه المحاولة 14 مجاهداً التحقوا بصفوف الثوار وتوفي في المحاولة 04معتقلين بينما أعيد ثلاثة آخرون للسجن، فجملة الخارجين 21 من أصل 80 كان مقدرا لهم الفرار، وبعد سنتين من هذه الحادثة دبرت أخطر محاولة لتهريب نحو 80 سجيناً وتم حفر نفق تحت الأرض يمتد لأكثر من 50 متراً تحت الأرض وبلغ العمل من الإتقان وإحكام الصنع درجة كبيرة، لكن المحاولة اكتشفت بسبب الإضراب عن الطعام الذي أعلنه المعتقلون تضامنا مع المسجونين بفرنسا[1].

كان لتنظيم جبهة التحرير الوطني دور هام في التكفل بعمليات تهريب المدَانين الجزائريين من سجون الاحتلال الفرنسي، وذلك من خلال عدة طرق، منها أنها كانت تقوم بربط علاقات مع الحراس أو أن تعلم المساجين بالظروف الملائمة للهروب وتأمر مسؤولي السجن بمساعدة المناضلين الذين يتعلق بهم الأمر، كما أن تنظيم الجبهة غالباً ما يكون في انتظار المدَانين الهاربين خارج السجن من أجل الخروج بهم إلى مقر آمن تحسباً لأي ملاحقة من قبل حرس السجون.

وكمثال على ذلك نجد شهادة المناضلة "زينة حرايق" التي كانت مسجونة في سجن لاروكيت، هذه الأخيرة تمكنت من الفرار من السجن المذكور رفقة خمسة من رفيقاتها وهن: فاطنة حمود، اليان روزاريو، هيلين كوينا، جاكلين كاري، ميشلين بونو. هؤلاء تمكنَّ من الهروب من سجن لاروكيت بعد تخطيط وجهد كبير في شهر فيفري سنة 1961، وبعد تسلقهن جدار السجن وخروجهن منه كانت سيارة تابعة لتنظيم جبهة التحرير الوطني في انتظارهن لنقلهن، فتقول المناضلة زينة حرايق في ذلك:« عند طريق جانبي كانت سيارة ضخمة تابعة للمنظمة في انتظارنا، ووجدنا الملابس والأحذية الجديدة، وذهبنا وتناولنا طعام الكسكس الشهي وأصبحنا من جديد نتمتع بحريتنا»[2].

[1] أحمد حماني، المصدر السابق، ص17.

[2] «كيف هربنا من سجن لاروكيت»، **المجاهد**، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري، ع: 95، 8 ماي 1961، ص10.

بينت مختلف الشهادات الحية أن الفرار كان يتم بطرق عديدة ومختلفة منها رمي الأغطية على الشباك وتسلقه، ومنها استعمال شاحنة القمامة حيث يحمِّل المعتقل نفسه ما لا يطيق من الروائح الكريهة، حيث ترمى عليه أكوام من القمامة وتكدس على جسده، ومنهم من كان يهرب بواسطة صهريج الماء، والبعض الآخر كان يفر حين يذهب إلى الطبيب رفقة الحراس الذين كانوا باستغفالهم واستعمال الحيلة للتمكن من الهروب[1].

كانت أكبر عملية هروب في الولاية الرابعة تلك التي نظمت بالسجن المركزي لمدينة الشلف في 11 جانفي 1962 على الساعة العاشرة ليلاً، حيث تمكن 51 سجينا من الهروب، تمت العملية من خلال حفر خندق من إحدى القاعات والتي تحمل الرقم 05 والتي كانت تحت مسؤولية المجاهد "رزوق" (رئيس لجنة قاعة رقم 5)، بعد ذلك تم إخطار قيادة الولاية الرابعة بالعملية فأعطتهم الضوء الأخضر للتنفيذ، فتم الأمر وفر المعتقلون، وفي صباح يوم 12/ 01/ 1962 نشرت بعض الصحف الفرنسية خبر العملية تحت عنوان "عملية الهروب الكبرى من السجن المركزي الشلف"[2].

شهدت سنة 1960 نوعاً من التساهل من طرف إدارة السجن تجاه المساجين، وكان ذلك بفضل الحركات التي قام بها المساجين في كل من فرنسا والجزائر؛ في أماكن مختلفة، وبفضل العمل السياسي الذي أنجزته الجبهة على الصعيد الدولي للتنديد بممارسات فرنسا وبظروف الاعتقال، هي كلها أعمال تهدف إلى إثارة حماسة المناضلين وتزيد من توهجها، يقول المناضل محمد سعيد معزوزي:«كنا نسير من الأحسن إلى الأحسن، ونحسن ظروف حياتنا أحسن فأحسن»[3].

استطاع المعتقلون من خلال مطالبتهم المستمرة الحصول على بعض الحقوق التي يتضمنها النظام الداخلي للمعتقل، حيث ينص على تشكيل مندوبية للمعتقلين تمثلهم لدى الإدارة وتكون عبارة عن قناة اتصال وتحاور بين الإدارة والمعتقلين ويتولى المعتقلون تسيير حياتهم اليومية مثل التكفل بالطبخ والدكان وقراءة الجرائد واستقبال الزيارات وممارسة الرياضة وتخصيص حصص للتعلم ومنع الجنود المخصصين للحراسة من الدخول إلى الأجنحة المخصصة للمعتقلين ونفس الأمر ينطبق على الممرنين النفسانيين كما تتولى مندوبية المعتقلين أيضا استلام البريد[4].

---

[1] خميسي سعدي، **معتقل الجرف** ...،المرجع السابق، ص190.

[2] رشيد زوبير، المرجع السابق، ص101.

[3] محمد سعيد معزوزي، المصدر السابق، ص 256.

[4] خميسي سعدي، **لمحة عن حياة المعتقلين في** ...، المرجع السابق، ص 44.

خامساً– تكفل جبهة التحرير الوطني بعائلات المدانين:

لم يقتصر عمل جبهة التحرير الوطني على التكفل بالمدانين الجزائريين فقط؛ بل تعدى ذلك إلى التكفل بعائلاتهم وذويهم، فنجد أن قيادة الجبهة قد وضعت مخططاً منظماً للتكفل بعائلات هؤلاء المدَانين سواءً كانوا مساجين أو شهداء أو مجاهدين، وهذه الخطوة من طرف الجبهة تسعى لأن لا يشعر أي مجاهد أو منخرط في صفوف الجبهة بأن هذه الأخيرة تخلت عنه عند وقوعه في قبضة السلطات الاستعمارية، وأنها باقية إلى جانبه وتتكفل به وبعائلته وأولاده وذويه.

1– مخطط الجبهة في دعم عائلات المدانين.

مع اندلاع الثورة التحريرية استمر التكفل بعائلات المدانين والمعتقلين الجزائريين من طرف جبهة التحرير الوطني؛ هذا التكفل أخذ عدة أشكال، كما كان على عدة أصعدة، وما يلاحظ على الدعم المقدم لعائلات المعتقلين أثناء الثورة أنه جاء في إطار مخطط عام لدعم العائلات المحتاجة والمتضررة بشكل مباشر من المواجهات السياسية والعسكرية مع السلطات الفرنسية، كعائلات الشهداء والمجاهدين المرابطين في الجبال والعائلات المتضررة جراء التدخلات العسكرية للجيش الفرنسي خاصة في القرى والمداشر.

عملت جبهة التحرير الوطني من هذا المنطلق على مد يد المساعدة لكل مناضليها المعتقلين وعائلاتهم سواءً كانت هذه الأخيرة جزائرية أو أجنبية، وبنفس الطريقة سواءً في الجزائر أو في فرنسا[1]، ويؤكد المجاهد علي كافي هذا الطرح فيقول:«ساهمت المنظمة (الجبهة) في تحسين وضعية عائلات جميع الإخوة الذين سقطوا في ميدان الشرف وكذلك المفقودين والمعتقلين، إذ تقدم لهذه العائلات –وبانتظام– منحاً معقولة وكافية»[2].

كما يشهد المجاهد عبد القادر بن عون[3] على تكفل نظام جبهة التحرير الوطني بعائلات المدانين الجزائريين في فرنسا فيقول:«إذا سجن أحد المناضلين فإننا نحن نتكفل بعائلته وذويه، وذلك عن طريق منحهم مبالغ شهرية لتسيير أمورهم وشراء مستلزماتهم»[4].

---

[1] مليكة عالم، المرجع السابق، ص221.

[2] علي كافي، المصدر السابق، ص192.

[3] مجاهد من مواليد سنة 1930 بمنطقة الطريفاوي ولاية الوادي، هاجر إلى فرنسا سنة 1955 من أجل العمل، وهناك انخرط في صفوف تنظيم جبهة التحرير الوطني وتولى عدة مسؤوليات منها: الإعلام، جمع الاشتراكات، القيام بعمليات فدائية. رجع إلى الجزائر أواخر سنة 1961 حيث واصل نشاطه الثوري إلى غاية إعلان الاستقلال. **ينظر**: مقابلة شفوية مع عبد القادر بن عون، المصدر السابق.

[4] نفسه.

وفي إطار التكفل بعائلات المدانين يذكر المجاهد عبد السلام الشابي أن الجبهة قررت تنظيم ختان جماعي "طهارةجماعية" لأبناء المجاهدين والمعتقلين في منطقة الحدود الجزائرية التونسية بين سنتي 1958 و1959، وأن الدكتور التجاني هدام[1] هو الذي أشرف على ختان هؤلاء الأطفال برفقة الدكتور بشير منتوري[2] والدكتور محمد الصغير نقاش[3]، وتم في هذه الحملة ختان ثلاثين طفلاً من أبناء المجاهدين، مع تنظيم حفل لإدخال البسمة على هؤلاء الأطفال وأمهاتهم[4].

كما وفرت جبهة التحرير الوطني الحماية لعائلات المعتقلين خاصة من انتقام المعمرين الذين يعتبرون المعتقلين من ألد أعدائهم، وبالتالي فإن عائلات هؤلاء أصبحت في خطر ويجب توفير الحماية اللازمة لهم، ففي تلمسان مثلا حرصت قوات جيش التحرير الوطني على حماية عائلات المجاهدين الجزائريين من خطر المنظمة الإرهابية "اليد الحمراء"، وبالتالي فإنه على مناضلي منطقة تلمسان حماية عائلات الذين التحقوا بالجبال؛ ومن أمثلة ذلك حماية عائلة "آل اينال"[5]، المناضل عبد المجيد عزي أكد أيضا وقوف جبهة التحرير إلى جانب عائلته بعد تعرضه للسجن ومحاولة توفير الحماية لها خاصة بعد اغتيال والده، فيذكر أنه:«خلال كل هذه الفترة (السجن) ظل القلق على مصير عائلتي التي بقيت في آقبو بعد اغتيال والدي، الحنين إلى الوطن يشغلان بالي، وإن كنت متيقنا أن أخي شريف وأقاربنا وجيش التحرير الوطني سوف يقفون بجانب أهلي لتلبية كل حاجياتهم»[6]، كانت الجبهة توفر أشخاصاً معينين للقيام بتوصيل الإعانات المالية لعائلات المدانين وذلك قصد ضمان وصولها، هذا بالضبط ما كانت تقوم به المناضلة فاطمة طرودي من الشمال القسنطيني التي كانت مهمتها توصيل الإعانة المالية لمجموعة من عائلات المسجونين، حيث قالت:«من

---

[1] ولد سنة 1921 بتلمسان، واصل دراسته العليا في الطب وشارك في النضال الطلابي، التحق بالثورة التحريرية بداية سنة 1955 وعمل كمساعد للمناضل أحمد بن بلة بالقاهرة، وبعد اعتقال بن بلة شارك في العديد من النشاطات العسكرية والسياسية على أرض الوطن. **ينظر**: عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص194.

[2] أحد شهداء الثورة التحريرية، ولد بقسنطينة وبها نشأ وتلقى تعليمه، انضم للثورة في بدايتها ونشط ضمن خلية الفدائيين في قسنطينة، القي عليه القبض في نوفمبر1956 وقدم للمحاكمة في 24 فيفري 1957 حيث حكم عليه بالإعدام. **ينظر**: نفسه، ص502.

[3] من مواليد وهران سنة 1919، خريج جامعي تخصص طب، ناضل في صفوف حركة الانتصار للحريات الديمقراطية والتحق مبكرا بالثورة، عين مسؤولا عن قطاع الصحة على الحدود التونسية، ثم عين مدير الشؤون الصحية في هيئة قيادة الأركان. **ينظر**: نفسه، ص523.

[4] **مقابلة شفوية مع عبد السلام الشابي**، (مناضل في صفوف جبهة التحرير الوطني)، تمت المقابلة بمنزل السيد التهامي طالبي بقمار، الوادي، يوم الأحد 16 فيفري 2020، من الساعة 5 مساءً إلى الساعة 6 و40 دقيقة مساءً.

[5] فتحي بلخوجة، **مذكرات مقاوم: من مقاوم في حرب المدن إلى سجين سياسي**، تر: مسعود جناح، (د.ط)،دار القصبة للنشر، 2012، ص ص:67- 68.

[6] عبد المجيد عزي، **مسيرة كفاح في جيش التحرير الوطني الولاية الثالثة**، تق: كمال بوشامة، تذ: محمد بوحميدي، تر: موسى أشرشور،(د.ط)، دار الجزائر للكتب، الجزائر، 2011، ص ص:240- 241.

جهة أخرى كنا نُكلف بإيصال الإعانات لبعض العائلات المناضلة التي فقدت عائليها، فالمناضل عبد السلام حباشي مثلا، والذي كان من مجموعة أحداث 08ماي 1945، كانت الجبهة وطوال فترة وجوده في السجن، ترسل الإعانة المالية إلى عائلته (والدته الضريرة وزوجته عقيلة وابنه)، وكنت أنا من يحملها إليهم، حيث كانوا يقيمون في حومة عرب بالقرب من سيدي راشد، لقد استمريت في توصيل مغلف المال إليهم كل شهر وبانتظام إلى أن كشفت مجموعتنا»[1].

هذه المساعدات كانت تشمل أيضاً عائلات المدانين الجزائريين في فرنسا مهما كان مكان إقامتهم[2]، فعلى مستوى فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا الأمر كان يخضع للنظام الصارم وللتنظيم المحكم، حيث وضعت الفيدرالية في فرنسا النظام العام للدعم المقدم إلى عائلات المناضلين الذين سقطوا من أجل القضية الوطنية والى المناضلين المعتقلين وعائلاتهم وبلغته إلى كل الولايات، وقد طبق في فرنسا إلى غاية الإفراج عن جميع المعتقلين بعد وقف إطلاق النار[3].

يشهد المناضل الحبيب سعداني على دعم فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا لعائلات المعتقلين فيقول:«كان تنظيم فدرالية الجبهة بفرنسا يتكفل بكل مناضل تم اعتقاله، كما كان يقوم بالتكفل بعائلات هؤلاء المعتقلين التي تقيم على الأراضي الفرنسية من خلال منحهم مبالغ شهرية لتدبير أمورهم»[4].

كانت الفدرالية تقف إلى جانب المناضل فور تعرضه للاعتقال، حيث يتكفل نظام جبهة التحرير الوطني به في الحين؛ وذلك بمتابعة أموره ودعم عائلته، فإذا كانت له تجارة يسيرها فإن الجبهة تضمن سيرها الحسن، وهكذا كان المناضلون السجناء يضعون ثقتهم الكاملة في جبهة التحرير الوطني، كما أن مؤتمر الصومام قرر تحديد رزنامة مبالغ تقدم لنساء وأطفال المعتقلين أو المسجونين، غير أن المبالغ المقدرة كانت غير كافية في فرنسا، ولذلك فقد تم إصدار تعليمة عامة ودائمة تؤكد حرصها على أن تمنع عائلات مناضليها من اللجوء إلى التسول أبداً، كان الأمر بالنسبة لقيادة الفدرالية مسألة عدالة وقيام بالواجب[5].

نشاط لجنة دعم المعتقلين التي أنشأتها الفدرالية امتد أيضا لدعم عائلات المدانين، فيذكر رئيسهاالمجاهد بشير بومعزة العديد من النشاطات التي كانت تقوم بها لجنة مساعدة المعتقلين في إطار دعم عائلات المعتقلين والتكفل بهم ومن أبرز هذه النشاطات ما يلي:

---

[1] نجود علي قلوجي، المرجع السابق، ص ص: 632، 634.

[2] Linda Amiri, op cit, p 35.

[3] علي هارون، المصدر السابق، ص210.

[4] مقابلة شفوية مع الحبيب سعداني، المصدر السابق.

[5] عمر بوداود، المصدر السابق، ص120.

– جدول بأسماء المعتقلين وعلاواتهم العائلية.

– نداء لجمع ثياب شتوية لفائدة أطفال المناضلين المعتقلين.

حساب نفقات الكتب المدرسية المدفوعة[1].

كما قامت هذه اللجنة بتوزيع كميات من المواد الغذائية (زيت، صابون، دقيق...) على عائلات المجاهدين في الجبال وعائلات المجاهدين المعتقلين والشهداء، بالإضافة إلى منح مالية لهذه العائلات[2].

2– تقديم المنح المالية لفائدة عائلات المدانين.

حرصت جبهة التحرير منذ بداية الثورة على حفظ كرامة العائلات الجزائرية وبالخصوص عائلات الشهداء والمجاهدين والسجناء والمناضلين الدائمين، وذلك بتقديمها منحة شهرية لعائلات الفئات المذكورة، ثم عممت هذه المنحة بحيث أصبحت تشمل أيضاً عائلات الفقراء والمحتاجين والمعلمين، بل وحتى عائلات الخونة الذين تم القضاء عليهم، وذلك حفاظاً على كرامة أفراد هذه الأسر كجزائريين من جهة وتفويت الفرصة على سلطات الاحتلال في ضمهم إلى صفوفها[3].

ومع توسع عمليات الاعتقال وامتلاء السجون بالأسرى والمعتقلين الجزائريين، وجدت بعض أُسر هؤلاء المعتقلين نفسها عاجزة عن تدبير شؤونها، وحتى تشعر هاته الأسر بأن جيش وجبهة التحرير لم يتخلوا عنهم وأنهم مهتمون بوضعهم المادي والمعنوي، قررت جبهة التحرير أن توزع عليهم إعانات حتى تقوي صبرهم وإيمانهم بالقضية الوطنية، وكانت الجزائر حسب ما تقرر في مؤتمر الصومام الذي حددمِنحاًومساعدات لأسر الشهداء أو في حالة الأسر تقدم إلى نساء وأطفال المعتقلين والمسجونين على حد سواء مع المجاهدين[4]،وكانت هذه العلاوات توزع على الأساس التالي:

- للريف 2000 فرنك كأجر قاعدي زائد 200 فرنك لكل طفل.
- للمدن 5000 فرنك أجر قاعدي زائد 2000 فرنك لكل طفل[5].

تطلب إنجاز هذا المخطط تجنيد عدد من النساء المناضلات للقيام بمهمة الاتصال بالعائلات ليتفقدن أحوالهم دون جلب انتباه السلطات، ولأن المبالغ المقدرة كانت في نظر بوداود غير كافية في فرنسا، أصدرت

---

[1] بشير بومعزة، المصدر السابق، ص20.

[2] مقابلة شفوية مع عبد السلام الشابي، المصدر السابق.

[3] أحسن بومالي، **مظاهر من تنظيم جبهة التحرير** ...،المرجع السابق، ص165.

[4] ياسمينة كريمي، المرجع السابق، ص112.

[5] عيسى كشيدة، المصدر السابق، ص220.

الفدرالية تعليمة لدعم عائلات الشهداء والمعتقلين بقيمة مالية تتراوح بين 2000 فرنك إلى خمسة وعشرين ألف فرنك حسب الحالات الواردة في التعليمة، من أطفال يتامى وأرامل ومحكوم عليهم بالإعدام ومرحلين من فرنسا إلى الجزائر، يتمتعون بنفس الحقوق على غرار المعتقلين في فرنسا، فهذه المساعدات والإعانات التي قدمت من قبل جيش وجبهة التحرير الوطني في الجزائر لم تقتصر على أسر الشهداء والمجندين فقط وإنما تعدت ذلك لتشمل جميع المحتاجين من الشعب الجزائري، باعتبار ذلك مظهراً من مظاهر القيم العربية الإسلامية[1].

وندرك اتساع هذه المهمة إذا علمنا أن كل متهم أو مجبر على الإقامة أو مُدَان أو منقول من الجزائر إلى فرنسا يقبض 5000 فرنك وتستلم زوجته 25000 فرنك لها و2000 فرنك عن كل طفل أو قريب في الكفالة، ونفس الدعم ينقل إلى العائلات التي بقيت في الجزائر، ولما كانت هذه المهمة حساسة بهذا القدر بحيث يتصرف الأعضاء في الأموال من خلال إعداد القوائم ومسك الحسابات اللازمة للمراقبة، وكلها تجري في السرية[2]، وقد حددت فيدرالية جبهة التحرير الوطني أشكال الدعم المالي بصفة دقيقة، وذلك من خلال تخصيص بعض المواد من قانونها لتحديد أوجه المنح المالية للعائلات وقد أتت هذه المواد بالشكل التالي:

المادة3: دعم عائلات المناضلين والمناضلات المعتقلين القاطنين بفرنسا.

1)النساء: تتلقى زوجة المناضل المعتقل التي لا تملك، أي مورد قيمة مالية شهرية ب25 ألف فرنك.

2)الأطفال:الأطفال الذين يتكفل بهم المناضل المعتقل أيا كان جنسهم يتلقون قيمة شهرية ب2000 فرنك.

3)في حالة ما إذا ترك المناضل أباه وأمه دون أن يترك زوجة، فإن أحدهما تتم مساعدته على أساس السلم المطبق على المرأة (أي 25 ألف فرنك) والآخر يطبق عليه السلم المطبق على الطفل (أي 2000 فرنك).

4) الأولياء دون موارد الذين كان المناضل المعتقل يعيلهم، يحصلون على قيمة 25 ألف فرنك إذا لم يترك المعتقل زوجة و2000 فرنك إذا ترك زوجة.

المادة4: دعم عائلات المناضلين المعتقلين القاطنين في الجزائر

السلم الذي حدد من قبل مؤتمر الصومام في أوت 1956 لا يزال ساري المفعول وصالحاً إلى أجل غير مسمى.

---

[1] ياسمينة كريمي، المرجع السابق، ص ص: 112- 113.

[2] علي هارون، المصدر السابق، ص210.

1) النساء: تتلقى زوجات المناضلين المعتقلين في الجزائر 2000 فرنك في المدن و3000 فرنك في الأرياف.

2) الأطفال: يتلقى الأطفال قيمة شهرية لكل واحد تصل إلى 2000 فرنك.

3) أعضاء آخرون يتم التكفل بهم (أو يعيلهم):

الأب أو الأم الذين يكون الابن المناضل أو الابنة المناضلة هو الوحيد الذي يعيله، يتلقى 5000 فرنك في المدن و3000 فرنك في الأرياف.

إذا كان الأب والأم يعيشان معاً في الجزائر فإن الأب يتلقى 5000 فرنك والأم 2000 فرنك، وإذا كان هناك إضافة إلى الأب والأم أشخاص آخرون كان المناضل يتكفل بهم أو يعيلهم، فإن أب أو أم المناضل المعتقل يتلقى 5000 فرنك كأساس قاعدي و2000 فرنك لكل شخص كان المناضل يعيله.

المادة 5: حالات العائلات التي تمتلك موارد

الدعم المضمون للمناضلين والمناضلات المعتقلين والمعتقلات وعائلاتهم مماثلة للجميع، ولكن العائلات التي تمتلك موارد كافية ليست بحاجة إلى مثل هذا الدعم. وقبل اتخاذ أي قرار فإنه يتعين على التنظيم المحلي أن يجمع المعلومات الضرورية بالجدية والموضوعية اللازمين، فالمسؤولية خطيرة، وبالمقابل فإن العائلات التي تتلقى علاوات عائلية أو أية مساعدات اجتماعية لها الحق في تلقي الدعم من التنظيم، ولكن القيمة المالية التي يستفيدون منها يجب أن تقتطع من قيمة الدعم التي يتلقونها.

المادة 6: كل تحويل للأموال وكل منح أو حرمان غير مبرر من المساعدات، وكل إخلال بالتنظيم الحالي ستقابله عقوبات صارمة، تطبيقاً لترتيبات ونصوص التنظيم الداخلي العضوي[1].

المادة 7: يتم طرح الحالات الاستثنائية التي تبرز أحياناً على فدرالية فرنسا وهذه الأخيرة مخولة لتقديم الحل المناسب.

المادة 8: لا يمكن إحداث تغييرات في النظام العام الحالي إلا من قبل فدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني، وكل التعليمات السابقة المتعلقة بدعم عائلات المناضلين المعتقلين لاغية وتعوض بالتنظيم الحالي الذي يصبح ساري المفعول في الفاتح نوفمبر 1960[2].

[1] علي هارون، المصدر السابق، ص600.

[2] نفسه، ص ص:600- 601.

وقد استمر دعم تنظيم جبهة التحرير الوطني لعائلات المدَانين الجزائريين من الشهداء والمعتقلين وحتى عائلات المنكوبين إلى غاية استقلال الجزائر، ففي مراسلة[1] من المجاهد "رابح الصيفي" أحد قادة تنظيم جبهة التحرير الوطني بالمنطقة الخامسة إلى المجاهد سي العيد الغوَّار[2]، نجده يطلب فيها قوائم بعائلات الشهداء الجزائريين والمجاهدين والمنكوبين بهدف التكفل بهم ودعمهم، وهذا ما يثبت مدى اهتمام جبهة التحرير الوطني بالمجاهدين والمدانين والشهداء الجزائريين وأسرهم لكي لا يشعروا بأن الجبهة تخلت عنهم[3]، من خلال هذه المراسلة يتبين لنا مدى دقة التنظيم والهيكلة التي كانت على مستوى جبهة التحرير الوطني، والتي تسهل من خلالها الوصول للقاعدة والاهتمام بمشاكلها والتكفل بحلها.

[1] **ينظر**: الملحق رقم 01.

[2] ولد سنة 1921 بمنطقة قمار ولاية الوادي، كان من الأوائل الذين لبوا نداء أول نوفمبر 1954 ومن المؤسسين لأول مكتب سياسي لتنظيم جبهة التحرير الوطني بمدينة قمار، عمل على تنشيط الخلايا المساندة للثوار من خلال جمع الاشتراكات والأدوية والمواد الغذائية وإرسالها للمجاهدين، كما عمل على إقناع سكان المدينة بالانخراط في الجهاد. ونتيجة لنشاطه الثوري تعرض للاعتقال عدة مرات كان أولها في شهر أفريل (رمضان) سنة 1957، ثم سنة 1959، ثم سنة 1961. **ينظر**: التجاني العقون، **أعلام من قمار بوادي سوف**، (د.ط)، مطبعة سخري، الجزائر، 2013، ص354.

[3] وثيقة المجاهد العيد الغوَّار، مراسلة بين المجاهد رابح الصيفي المسؤول السياسي للمنطقة الخامسة بالولاية السادسة والمجاهد العيد الغوَّار المسؤول السياسي لشعبة قمار، يطلب من خلالها المجاهد رابح من المجاهد الغوَّار إعداد قائمة بعائلات المجاهدين والشهداء والمعتقلين بغية التكفل بهم، الوثيقة ملك لإبن المجاهد محمد بن العيد الغوَّار، تم الإطلاع على الوثيقة يوم 7 ديسمبر 2021، منزل السيد محمد الغوَّار، بلدية قمار، ولاية الوادي، الساعة الخامسة مساءً.

خاتمة الفصل:

في ختام هذا الفصل يتبين لنا مدى اهتمام قيادات جبهة التحرير الوطني بمناضليها المدَانين من طرف الاستعمار داخل السجون الفرنسية، والأمر تعداه من الاهتمام إلى الممارسة الفعلية فأخذت في إصدار الأوامر على أعلى مستوى، فرغم الضغط المسلَّط عليها من قوات الاحتلال مع بداية الثورة إلا أن ذلك لم يمنعها من تأطير المعتقلين داخل السجون، وتطبيق ما أعلنته في بيان أول نوفمبر أنها ثورة لكل الشعب الجزائري، هكذا وما إن حلَّت سنة 1957 حتى عم النظام الثوري أغلب السجون والمعتقلات الجزائرية، حتى أصبحت السجون تحمل شرارة الثورة بداخلها معلنة ذلك بمختلف أشكال النضال من تقديم الاحتجاجات إلى إعلان العصيان في وجه إدارة السجون وبلغ ذروته في خوض الإضرابات داخل السجون حيث أصبحت هذه الأخيرة عبارة عن وسيلة ضغط استغلتها جبهة التحرير الوطني للضغط عن السلطات الفرنسية.

إن التنظيم الثوري داخل السجون والمعتقلات بلغ من البراعة والدقة ما أربك إدارة السجون التي حاولت وبشتى الطرق كسره لكن بدون جدوى فهي قد اصطدمت بإصرار المعتقلين على انتمائهم لجبهة التحرير الوطني وأن وجودهم داخل السجون لا يعد نهاية الطريق بالنسبة إليهم بل هي مجرد استمرار للمقاومة لكن بطريقة أخرى.

الفصل الثالث

تكفل جبهة التحرير الوطني بالمدانين الجزائريين والدفاع عنهم في وسائل الإعلام

أولاً- دور جبهة التحرير الوطني في نقل قضية المدانين للصحافة الفرنسية.

ثانيا- النشاط الإعلامي لهيئة الدفاع عن المعتقلين الجزائريين.

ثالثاً- الموقف الرسمي لقيادة جبهة التحريرفي دعم قضية المدانين أمام المحاكم الفرنسية.

رابعاً- تأثير المعركة الإعلامية على الرأي العام الفرنسي

لطالما كان الإعلام وما يزال يلعب دورا بارزا في إدارة الحروب، فهو أداة هامة ومفصلية في قلب الموازين والتغلب على الطرف الآخر، ومما لاشك فيه أن السلطات الاستعمارية في الجزائر قد استعانت بهذه الأداة خلال حربها ضد جبهة التحرير، ونتيجة لهذا فقد اضطرت هذه الأخيرة لخوض حرب إعلامية شرسة ضد المغالطات الاستعمارية، ليس ذلك فقط؛ بل حاولت جاهدة نقل الحقائق وما يحدث في الجزائر على أنه نضال من أجل الاستقلال وليس مجرد أفعال خارجة عن القانون الفرنسي، ولعل من بين أهم القضايا التي عولت عليها جبهة التحرير الوطني في قلب موازين الحرب الإعلامية هي قضية المدانين الجزائريين أمام المحاكم الفرنسية، ومن هذا المنطلق نطرح التساؤلات التالية: ما مدى تأثير الحملات الإعلامية في مسيرة الثورة التحريرية؟ وما هي الفرص الممكنة لجبهة التحرير من خلال الوسائل الإعلامية رغم وجود هوة في الإمكانات بين فرنسا والجبهة في الجانب الإعلامي؟ وكيف استغلت الجبهة قضية المدانين الجزائريين أمام المحاكم الفرنسية في الضغط على السلطات الاستعمارية أمام الرأي العام ؟

أولاً– دور جبهة التحرير الوطني في نقل قضية المدانين للصحافة الفرنسية:

1- توجه جبهة التحرير الوطني نحو الحرب الإعلامية:

تزامن اندلاع الثورة التحريرية وانتعاش الصحافة المكتوبة في أوربا عامة وفرنسا على وجه الخصوص، التي كانت مكاناً خصبا لبروزها بصفتها متصدرة دول العالم في حرية الصحافة والتعبير، صحف كثيرة ظهرت هنا وهناك؛ يمينية متطرفة وأخرى تنتمي لليسار الاشتراكي، الكثير منها وصل صداها للعالمية وأصبحت ذات تأثير قوي على الرأي العام بسبب جماهيريتها وكثرة قرائها، في مقدمتها لوموند والاكسبريس وغيرهما، وسط هذا الزخم نشأت صحف أخرى ذات توجه معين كانت بمثابة منابر إعلامية لأحرار فرنسا من المثقفين والمعادين للظاهرة الاستعمارية.

وصل مَدُّ جبهة التحرير الوطني أيضا للتراب الفرنسي؛ ليس على المستوى العسكري فحسب بل حتى على المستوى الإعلامي، فتقدير قادة جبهة التحرير لأمور كان على دراسة مستفيضة؛ خاصة في ما يتعلق بالعوامل المؤثرة على الرأي العام الفرنسي، وفي هذه المرة كان القرار وبشكل لا يدع مجالا فيه للشك يدعوا لضرورة الوصول للإعلام الفرنسي والعالمي؛ وباستغلالها للوسائل المتاحة في إيصال صوت الجزائر للرأي العام العالمي والفرنسي بالتحديد، وذلك من خلال التغلغل للصحافة الفرنسية وإيصال ما يحدث في الجزائر من تجاوزات لمسامع الفرنسيين، ومن جملة الملفات الثقيلة التي

يستوجب التشهير بها هي قضية المدانين الجزائريين أمام المحاكم الفرنسية. فهل نجحت جبهة التحرير الوطني في مهمتها؟

اعتمدت جبهة التحرير في البداية على خبرتها المتواضعة مقارنة بالدعاية الفرنسية؛ التي اكتسبتها في مجال الدعاية والإعلام، فخلال السنوات التي سبقت اندلاع الثورة استطاع الوطنيون الجزائريون مواجهة الإجراءات القمعية الفرنسية، خاصة بعد الأحداث المصاحبة لاكتشاف المنظمة الخاصة؛ بخوضهم معركة إعلامية حقيقية لحشد الدعم للموقوفين، حيث رافقت حركة انتصار الحريات الديمقراطية محاكمات أعضاء المنظمة بالعديد من التحركات على المستوى الإعلامي، وفي هذا الإطار قدم نائب حركة الانتصار فروخي مصطفى شكاوي المواطنين المقدمة إلى لجنة الدفاع عن ضحايا القمع الاستعماري إلى المجلس الجزائري يوم 19 مارس 1951، وكانت هذه الهيئة منبراً للنقاش الحاد حول قضية معاناة المساجين والقمع المسلط عليهم وثقل الأحكام الصادرة ضدهم، واستدعت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ولجنة الدفاع عن ضحايا القمع محامين من فرنسا ومنهم: ستيب، ديشيزال، دوزون، والجزائري عمراني، وحضرت شخصيات معروفة بأفكارها الحرة مثل: الصحفي كلود بوردي(Claude Bourdet)، والأستاذ آندري ماندوز(André Mandouze)، وبعث كل من المؤرخ والكاتب آلبير كامو(AlbertCamus)، وجان ماري دومينياك(Jean-Marie Dominiac)برسالة تأييد وتضامن مع المساجين وذلك لعدم تمكنهم من الحضور للإدلاء بالشهادة لصالح المساجين[1].

قبل حدوث محاكمة أعضاء المنظمة الخاصة في 12 فيفري 1951 أثيرت قضية المعتقلين إثارة سياسية وإعلامية، وتحركت الأحزاب الوطنية ولجنة الدفاع عن ضحايا القمع من أجل تأييد الموقوفين وتقديم يد المساعدة إلى أهاليهم وذويهم، وفي هذا الإطار أرسلت برقيات تأييد للمعتقلين من قبل حركة الانتصار والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحزب الشيوعي الجزائري ولجنة الدفاع عن ضحايا القمع إلى الوكيل العام والقاضي رئيس المحكمة، كما تجمع حوالي ثلاث مئة شخص من بينهم نساء أمام قصر العدالة يوم افتتاح المحاكمة، وكان من بينهم أحمد بودة مندوب ونائب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في المجلس الجزائري، لم يكن هذا التجمع عفوياً بل كان بدافع واجب واستجابة لنداء وجهته حركة الانتصار للحريات الديمقراطية يوم 10 فيفري جاء فيه:«لنقف كلنا من أجل

[1] عبد القادر جيلالي بلوفة، المرجع السابق، ص ص:81، 84.

الإفراج عن المعتقلين 47 لوهران من أيادي القمع»، وفي مغنية وبتاريخ 06جويلية 1951 نظمت اللجنة المحلية للدفاع عن ضحايا القمع، وبدعوة من المسؤولين المحليين لحركة الانتصار والحزب الشيوعي الجزائري فيها تجمعاً شعبياً، وحضر فيه حوالي ست مائة جزائري من أجل التضامن مع المساجين[1].

دخلت جبهة التحرير الوطني ميدان الإعلام بإمكانات متواضعة للدفاع عن مبادئ الثورة، ومواجهة الدعاية الاستعمارية المضِلَّة للرأي العام الوطني والدولي؛ التي كانت تدرك أنها تواجه خصماً متمرساً وعريقاً في الميدان، فهو لا يمتلك خبرات أو إمكانات مادية في هذا المجال، لكنه يدرك أهمية الكلمة وتوظيفها نتيجة المعاناة التي أفرزها الصراع الطويل المرير والمستمر الذي خاضه الشعب الجزائري ضد المستعمر، مسخراً في ذلك كل إمكاناته رغم بساطتها لمواجهة ترسانة الدعاية الاستعمارية[2].

إن الغالب على الفرنسيين أنهم لا يهتمون بالقضايا الخارجية بقدر اهتمامهم بالأوضاع الداخلية، فاهتمام الرأي العام الفرنسي بالقضايا الخارجية لم يكن إلا في جزئية صغيرة تتعلق بالنظام الكولونيالي الذي أغرق البلاد في المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، فمثلا في استطلاع للرأي قام به المعهد الفرنسي للرأي العام حول قضايا المغرب وتونس كان ثلث الذين شملهم الاستطلاع صامتين ولم يبدوا أي موقف[3]. ولا يمكننا هنا تجاهل دور السياسات الفرنسية في حجب ما كان يحدث في الجزائر عن الفرنسيين، فليس من مصلحتها نقل النقاشات حول المسألة الجزائرية إلى عقر دارها.

كان توجيه الرأي العام الفرنسي نحوالاهتمام بالقضية الجزائرية يعد رهانا كبيرا وبمثابة المهمة الشاقة بالنسبة لجبهة التحرير الوطني، فكما سبق وأن رأينا أن اهتمام الفرنسيين بالقضايا الخارجية محدود جدا، فكيف يمكن للجبهة توجيهه من الاهتمام بقضايا الفن والرياضة والقضايا الاجتماعية نحو الاهتمام بتطورات القضية الجزائرية؟

---

[1] عبد القادر جيلالي بلوفة، المرجع السابق، ص ص:85، 94.

[2] جهاد الغرام، «دور الإعلام في فترة الاحتلال الفرنسي بالجزائر 1954- 1962»، **دورية كان التاريخية**، مؤسسة كان للدراسات والبحوث والترجمة والنشر، مج: 05، ع: 17، سبتمبر 2012، ص 72.

[3] أحمد منغور،**موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954- 1962**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحركة الوطنية، إشراف: عبد الكريم بوصفصاف، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2005/ 2006، ص 120.

كان الإعلام الاستعماري في الجزائر قويا بوسائله المختلفة، وكان هذا الإعلام في بداية الثورة يريد تحقيق هدف معين، ففي المرحلة الأولى أراد أن يظهر الجبهة بمظهر الضعف وبدأ يصرح أن ما تقوم به جبهة التحرير سيعود بوبال عليها، ثم لما اشتدت الثورة ولم تجد هذه الدعاية تأثيرها أراد أن يشوه سمعة جيش التحرير بوصفهم قتلة وإرهابيين ومجموعة من قطاع الطرق، وأنه لم يبقى حينئذ للجبهة إلا محاربة هذا الإعلام وعرقلة الصحف الاستعمارية في توزيعها ومعاقبة من يقرؤها، وتحريض الجماهير على عدم الاستماع للإذاعة الاستعمارية، ولكن سرعان ما تبين أن هذا الموقف سلبي وأنه لا يساعد الثورة، فالتشويه والتزييف الذي تقوم به الصحافة الاستعمارية مبني على الغلو والمغالطة والجزائريون يستطيعون التمييز بين الحق والباطل، ومن ناحية أخرى فإن الصحافة الفرنسية بنقلها وقائع وأحداث الثورة وعمليات جيش التحرير فهي بذلك تقدم خدمة للجبهة بمساهمتها في نشر أخبار انتصاراتها وسط الجماهير الجزائرية[1].

وبما أن الوسائل الإعلامية التي تمتلكها جبهة التحرير في بداية الثورة كانت ضعيفة في الأشهر الأولى للثورة؛ تتمثل في الاتصالات الشخصية والمنشورات وغيرها، فإن الصحافة الاستعمارية بدت وكأنها أحسن وسيلة يمكن أن تستعملها الجبهة لإخبار الجماهير بما يجري، ونظرا لهذه الظروف قررت الجبهة بأن لا تبالي بالصحافة الاستعمارية مادامت مستفيدة منها أكثر مما تتضرر، بل زيادة على ذلك راحت تشجع صحافة الأحرار الفرنسيين مثل صحيفة أمل الجزائر "Algérie Espoir" أو صحافة الأستاذ أندري ماندوز، ولكن هذا الموقف لم يكف إذ رغم ما فيه من السند فإن المبادرة تبقى بيد الاستعماريين فلابد من إنشاء جهاز إعلامي يفند الأكاذيب الاستعمارية ويشرح موقف الجبهة، ومن هذا المنطلق أنشأت جريدة "المقاومة الجزائرية" وثم فيما بعد أسست جريدة "المجاهد" لتكون اللسان الناطق باسم جبهة التحرير الوطني[2].

كانت جريدة المقاومة الجزائرية تصدر في ثلاث طبعات مختلفة في كل من فرنسا وتونس والمغرب الأقصى، وكانت الطبعات الثلاث تتسرب سرا إلى داخل الجزائر عن طريق بعض المناضلين، ولم يكن هناك أي تنسيق في العمل بين الطبعات الثلاث نظرا لظروف النضال، ولما انعقد مؤتمر الصومام أوت

[1] زهير إحدادن، «الإعلام الجزائري أثناء الثورة»، **حوليات جامعة الجزائر**، جامعة الجزائر 1، مج: 05، ع:01، جوان 1990، ص ص:84- 85.
[2] نفسه.

1956 تقرر إلغاء كل الطبعات وتوحيدها في جريدة واحدة؛ وهي جريدة "المجاهد" واعتبارها اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني. صدرت الجريدة في البداية باللغة الفرنسية ثم ترجمت للغة العربية بعد ذلك، وقد جاء في افتتاحية العدد الأول ما يلي:«ستكون "المجاهد" بالإضافة إلى جريدة "المقاومة الجزائرية" اللسان الناطق المأذون له أن يتكلم باسم جبهة التحرير الوطني كما ستكون المرآة التي تنعكس فيها نشاطات جيش التحرير الوطني وستتبوأ "المجاهد" مكانتها لتكون سمع الرأي العام وبصره وصوته ولتزويد الشعب بالأخبار الحقيقية فتكون صلة الوصل بينه وبين مجاهدي جيش التحرير الوطني»، وبعد صدورها قامت المجاهد بدور فعال وأساسي في إبلاغ الرأي العام بحقيقة ما يحدث في الجزائر[1].

نقل الحرب إلى فرنسا كان له الأثر الكبير في إيصال القضية للرأي العام هناك، حيث صاحب أعمال الجبهة العسكرية على التراب الفرنسي عمليات توقيف ماراطونية، حيث تكدست أعداد هائلة من الموقوفين الجزائريين بمراكز البوليس الفرنسي وأصبحت السجون الفرنسية تحوي نسباً كبيرة من الجزائريين، ونفس أسلوب التعامل مع المعتقلين الجزائريين في الجزائر ظل معمولا به في فرنسا؛ حيث تواصل التعذيب واستعمال العنف أثناء عمليات التحقيق، فالعنف هنا أصبح يمارس على مقربة من الفرنسيين. هنا أصبح الوقت مناسبا أكثر لإخراج قضية المعتقلين وما تعرضوا له من تعذيب من الصمت الذي خيم عليها في الجزائر.ومنه لعب الإعلام دوراً أساسيا في فضح أساليب ووسائل الاستعمار الفرنسي المسلطة على الشعب الجزائري، وقد استغلت ذلك لتعبئة الرأي العام الداخلي والخارجي لفضح ممارسات السلطة الاستعمارية أمام العالم، وما تقوم به داخل السجون والمعتقلات[2].

2- نقل قضية المُدَانين للصحافة الفرنسية.

كانت الأوضاع مع بداية الثورة مضطربة؛ خاصة مع الإمكانات الهائلة التي وفرتها فرنسا لقمع الثوار، وفي ظل الضرورة التي أملت بالسرية في العمل كانت تحركات جبهة التحرير الوطني في المجال الإعلامي محدودة جدا، لكن مع اشتداد ساعد الثورة وتزايد القمع الفرنسي؛ من اعتقالات واسعة

[1] أسعيدان سلامي، «إستراتيجية وسائل الإعلام والاتصال في دعم الثورة التحريرية الجزائرية رؤية تحليلية لتأثيراتها في العمل الثوري من 1954 إلى 1962»، **مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، جامعة الوادي، مج:06، ع:01، جوان 2015، ص94.

[2] محمد الدام، المرجع السابق، ص112.

مصاحبة بعمليات استنطاق وإعدامات جماعية خرجت جبهة التحرير الوطني عن صمتها، وبدأت بخوض معركة إعلامية شرسة ضد الممارسات القمعية المتخذة في حق المدانين الجزائريين أمام المحاكم الفرنسية.

كان لمناضلي منطقة الجزائر المستقلة[1] دورٌ كبير في التشهير بتجاوزات الاحتلال الفرنسي إعلاميا، خاصة أن مدينة الجزائر شهدت أشرس حملة اعتقال بعد قضية التفجيرات التي تبنتها جبهة التحرير الوطني ضد مراكز المستوطنين في العاصمة في إطار معركة الجزائر، وبعد الحملة التي أطلقها المحامي جاك فرجاس ضد القمع والتعذيب في الجزائر، طلب ياسف سعدي من المناضلين وعلى رأسهم المناضلة زهرة ظريف إعداد ملفات الأشخاص الذين تعرضوا للقمع والتعذيب لتزويد المحامي فرجاس بها، وبهذه الملفات أسست الجبهة لمواجهة فعلية لدعاية ماسو وأكاذيبه تجاه المناضلين في الجزائر[2].

كما كان لمجموعة من المحامين الأعضاء في هيئة الدفاع عن مناضلي جبهة التحرير الوطني دورٌ كبير في المعركة الإعلامية، فنجد أن المحامي محمد حاج حمو والمحامي نافع رباني والمحامي أرزقي بوزيدة كانوا يقومون منذ سنة 1956 ببث تسجيل صوتي على إذاعة "صوت العرب" وكان هذا التسجيل يحمل نفس العنوان دائماً وهو: "وفد جبهة التحرير الوطني يخاطبكم من القاهرة"[3]، وكان هذا التسجيل باللغتين العربية والفرنسية، وعندما جاءت سنة 1958 تغير عنوان التسجيل ليصبح "صوت الجمهورية الجزائرية يخاطبكم من القاهرة"[4].

---

[1] هيكلة لجبهة وجيش التحرير الوطني أنشئت على إثر قرارات مؤتمر الصومام 1956، تختص فقط بالعاصمة. ترتبط تنظيمياً بلجنة التنسيق والتنفيذ، ومن أعضائها: عبان رمضان، العربي بن مهيدي، ين يوسف بن خدة. **ينظر**: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص349.

[2] زهرة ظريف، المصدر السابق، ص539.

[3] كان الاعتماد على البث الإذاعي من بين أساليب الدعاية والإعلام التي تبنتها جبهة التحرير الوطني، فاعتمدت في بداية الثورة على إذاعة بعض الدول العربية التي وقفت إلى جانبها، كمصر وسوريا والعراق وتونس والمغرب الأقصى، وفي مقدمة هذه الإذاعات إذاعة "صوت العرب" من القاهرة التي لعبت دورا حاسما في بث أخبار الثورة الجزائرية ابتداءً من سنة 1955 وذلك من خلال ثلاثة برامج رئيسية، وهي برنامج "جزائري يخاطب الفرنسيين" وبرنامج "صوت جبهة التحرير الوطني يخاطبكم من القاهرة"، وبرنامج "صوت الجمهورية الجزائرية". **ينظر**: أسعيدان سلامي، المرجع السابق، ص97.

[4] رابح عمامرة تركي، «صوت الجزائر من إذاعة صوت العرب في القاهرة من عام 1956 إلى عام 1962»، **الإعلام ومهامه أثناء الثورة دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الإعلام والإعلام المضاد**،المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، (د.ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص208.

لجأ المحامي بن عبد الله إلى هذا الأسلوب متوجها للكتابة في الصحف الفرنسية خاصة جريدة لوموند فيذكر المناضل مصطفى بودينة أنه عندما كان قابعا بالسجن كانت تتسرب إليهم بعض المجلات مثل جريدة لوموند فيقول:«في يوم 04أوت 1960، كنا في زنزانتنا الجماعية نقرأ مقالاً في جريدة "لوموند" من توقيع الأستاذ بن عبد الله، كتبه لتحسيس الرأي العام حول حالة السجين ميلود بوغندورة، وكانت قصته ترتكز على مجموعة حجج مقنعة يصف فيها الآلام الجسدية البشعة التي سلطها عليه جلادوه»[1].

قامت لجنة الصحافة الملحقة باللجنة الفدرالية لجبهة التحرير الوطني بفرنسا بإعداد نص تدين فيه موقف الحكومة الفرنسية، التي تعتبر مناضلي جبهة التحرير الوطني خارجين عن القانون ومبتزين وعملاء وقتلة وتعتقلهم وتعدمهم كمجرد أشرار، بينما هي من جهة أخرى تعترف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المنبثقة عن جبهة التحرير وتتفاوض معها، كما أعلنت صحافة الفدرالية ضمن هذا النص أن مناضلي جبه التحرير في جميع السجون الفرنسية شرعوا ابتداءً من هذا اليوم، 02نوفمبرفي إضراب غير محدود عن الطعام، ومن مطالب هذا الإضراب نجد:

– المحافظة على شرفهم والدفاع عن صفتهم كمناضلين ثوريين.

– وجوب اعتراف الحكومة الفرنسية بصفتهم كمساجين سياسيين والحصول على تطبيق النظام السياسي على جميع مساجين جبهة التحرير في فرنسا والجزائر.

– التضامن مع الوزراء الجزائريين المعتقلين في فرنسا بعد اختطاف الطائرة المغربية[2].

لعب الإعلام دوراً كبيراً في إيصال صوت المعتقلين الجزائريين وفضح الممارسات القمعية التي يتعرضون لها في السجون الفرنسية، فمثلا نجد أن نشرة "صوت السجون"[3] التي كانت تصدر من طرففدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، ونشرت في عددها الأول المؤرخ في 04نوفمبر 1961 سؤالاً: ماذانستطيع أن نفعل من أجلهم؟ تحطيم جدار الصمت حول هذه الحركة السلمية الكبيرة التي

[1] مصطفى بودينة، المصدر السابق، ص156.

[2] علي هارون، المصدر السابق، ص502.

[3] كان مقرها موجوداً في 54 شارع غاليباردي – باريس. لجنة الإشراف على النشرة: جون أرتويس، نيكول باشتان، كلود بوردي، جان هيسبال، أندري ماسون، جاكلين مازون، فرناند رومان، لوران شوارتز، جاك سوكولوسكي، جيرار سبيتزر، ب. فيدال –ناكي، وفريق "الحقيقة والحرية" والشبان الاشتراكيون الموحدون.**ينظر**: نفسه، ص518.

يخوضها السجناء، مجازفين بصحتهم وحياتهم، من أجل هذا لا بد من العمل بصفة مستعجلة ضمن المنظمات النقابية والسياسية ولجان حركات الشباب لتنظيم إضرابات احتجاجية وتشكيل وفود وتنظيم مظاهرات، ثم الكتابة بلا انقطاع إلى الصحف:لكسبرس، فرانس أوبسرفتور، تيموانياج كريتيان، لومانتيي، ليبيراسيون، لوموند...الخ. والطلب منهم إنذار الرأي العام وخوض حملة من أجل الحصول على نظام سياسي يوقف الإضراب عن الطعام، وإلى آخر يوم من الإضراب الذي جرى بصبر وعناد ظل "صوت السجن" هذا مرتفعاً[1].

ومن داخل السجون أيضاً حرصت جبهة التحرير الوطني على إيصال صوت الجزائريين المعتقلين من طرف سلطات الاحتلال الفرنسي، وذلك عن طريق عدد من الجرائد التي تصدر من داخل السجون والمعتقلات، فمثلا نجد جريدة "المكافح" التي كانت تصدر من طرف المساجين الجزائريين بسجن فرين الفرنسي، ونجد كذلك جريدة "المسجون" التي كان السجناء الجزائريون بفرنسا يصدرونها بخط أيديهم، هذه الأخيرة في أحد مقالاتها تعرضت لاغتيال المحامي أمقران ولد عودية من طرف البوليس الفرنسي، كنوع من التنديد بممارسات البوليس الفرنسي ضد الجزائريين، حيث كانوا يصفون من خلالها أوضاعهم داخل السجون الفرنسية والتجاوزات التي ارتكبت ضدهم من طرف إدارة السجون بغرض إيصالها إلى خارج السجن وإلى الرأي العام الفرنسي والعالمي[2]، كما كانت هناك أيضاً بعض الجرائد التي تصدر من داخل السجون الموجودة في الجزائر، فمثلاً نجد أن المساجين في سجن لامبيز بمنطقة باتنة كانوا يقومون بإصدار "مجلة السجين"[3].

وفي معتقل لودي حرر هنري علاق رسالة[4] مُشكَّلة من خمس صفحات حول ما تعرض له من تعذيب، لتكون على شكل شكوى موجهة إلى النائب العام بالجزائر، وقد حرر ستة نسخ من الرسالة بفضل مساعدة زملائه السابقين في جريدة Alger républicain، النسخ الست تسللت إلى حقائب يد زوجات وأمهات باقي المعتقلين حيث استطاعت تخطي أسوار المعتقل، لكن لأسباب مجهولة

---

[1] علي هارون، المصدر السابق، ص513.

[2] المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، «الإعلام إبان الثورة التحريرية»، **الملتقى الوطني الأول حول الإعلام أثناء الثورة التحريرية**، المحور الثاني، (د.ت)، ص26.

[3] عمار عوادي، المرجع السابق، ص28.

[4] **ينظر**: الملحق رقم 06.

وصلت رسالة واحدة فقط للساحة الإعلامية، وبمجرد وصولها طبعت وحولت إلى الصحافة الفرنسية من طرف زوجة هنري علاق، فنشرت صحيفتا L Humanité وLibération نص الرسالة كاملا مما تسبب في مصادرتهما[1].

كما أن الأستاذ بن عبد الله قد قام بمبادرة غير مسبوقة وهو أنه قام بإدخال صحفية إيطالية معه إلى السجن أثناء زيارة المساجين على أنها إحدى مساعداته، كانت هذه الصحفية قد اصطحبت معها جهاز تصوير صغير، فصورت المعتقلين فرداً فرداً في زي المساجين داخل الزنزانة التي كان يستقبل فيها الأستاذ بن عبد الله المعتقلين واحداً تلو الآخر، وكانت العملية سريعة ومتكتمة في الوقت نفسه، بعد أسبوع من هذا الحدث نشرت تلك الجريدة التي تعمل بها الصحفيةمقالاً كبيراً يتضمن صور المساجين، فكان لهذه العملية أثر كبير على الرأي العام الفرنسي، كما أنها قد تسببت في رد فعل سريع من وزارة العدل الفرنسية التي أوقفت مدير السجن من مهامه، وقد صار المحامون منذ ذلك الوقت يفتشون بدقة عندما يدخلون الرواق[2].

وهكذا فقد تم تكليف الأستاذ جاك فرجاس عضو لجنة المحامين من قبل جبهة التحرير بمهمة الاستعلامات والدعاية[3]، وهذه المهمة مكنته من الاتصال بمارسيل بيجو؛ حيث ارتبط معه في البداية بلقاءات إعلامية فقط، وبفضل هذه العلاقة فقد أصبحت مجلة "الأزمنة الحديثة"(Les Temps Modernes)[4]؛ التي يعتبر بيجو من أبرز أعضائها، عبارة عن جهاز بث لما يدور في الجزائر، ثم تلت تلك اللقاءات لقاءات ودية ثم لقاءات نضالية ليتحول الصحفي شيئا فشيئا إلى متعاون مع القضية الجزائرية، وكان ينقل المعلومات التي تحصل عليها باتجاه زملائه وقام بأكثر من ذلك حيث انضم لشبكات دعم الثورة في فرنسا[5].

---

[1] ناتالي فوناس، المرجع السابق، ص ص:141- 142.

[2] مصطفى بودينة، المصدر السابق، ص134.

[3] كما أشرت سابقا فإن جاك فرجاس كلف بالعلاقات مع الصحافة والإعلام داخل هيئة الدفاع.

[4] واحدة من أشهر المجلات الفرنسية واسعة الانتشار في فرنسا وأوروبا، تأسست في أكتوبر 1945 من طرف جان بول سارتر وسيمون دي بوفوار وكانت تصدر عن دار النشر غاليمار، ضمت هيئة تحرير المجلة فلاسفة وأدباء وكتّاباً من الطراز الكبير من أمثال جان بول سارتر وسيمون دي بوفوار وفرانسيس جونسون وغيرهم، كانت منبرا إعلاميا مؤثرا خلال الحرب الباردة، كما ساهمت مساهمة فعالة في إيصال ما كان يحدث في الجزائر خلال الثورة التحريرية إلى الرأي العام الأوربي. **ينظر**: شعبان إبدو، **مجلة "Les Tempes Modernes"** ...، المرجع السابق،ص ص:81- 82.

[5] هيرفي هامون وباتريك روتمان، المصدر السابق، ص254.

كانت مجلة الأزمنة الحديثة نشطة جدا في الكتابة حول المسألة الجزائرية، خاصة في مجال التجاوزات الحاصلة في مراكز الاعتقال، وذلك راجع دون شك للجهود الجبارة التي لعبتها جبهة التحرير وفيدراليتها في فرنسا في التشهير بالممارسات الاستعمارية، فإذا نظرنا لتركيبة طاقم تحريرها وجدنا أنهم ممن لهم علاقة وطيدة بعناصر جبهة التحرير بفرنسا، فمثلا سيمون ديبوفوار التي هي من أبرز صحفيي المجلة، كانت من بين المدافعين عن المعتقلين الجزائريين ومن بين أشهر القضايا التي تولت الدفاع عنها هي قضية المناضلة جميلة بوباشا، مارسيل بيجو أيضا كان من المقربين للمحامي جاك فرجاس الذي تعاون معه في فضح الاستعمار من خلال هذه المجلة، كما لا ننسى الدور الذي لعبه مؤسسها جان بول سارتر الذي بدوره كان من أصدقاء الثورة الجزائرية ومناهضا للاستعمار؛ فقد ربطته علاقات وطيدة بشبكات الدعم وخاصة مع فرنسيس جونسون، ليصبح هذا الأخير فيما بعد مديرا للمجلة.

ففي عدد ماي 1957 كتب سارتر مقالا بعنوان "إنكم رائعون–Vous êtes Formidables" غير أن العنوان الأصلي للمقال هو " مؤسسة الإحباط – Entreprise de démoralisation"، في هذا المقال يحيي جهود بعض الجنود الفرنسيين في الجزائر ويثني على شجاعتهم لإدلائهم بشهادتهم حول ما يحدث في الجزائر من انتهاكات لحقوق الإنسان وتجاوزات للمؤسسة العسكرية الفرنسية في تعاملها مع الجزائريين خاصة تعذيب الموقوفين، وكان المفروض أن يصدر المقال في جريدة لوموند، لكن الجريدة رفضت نشره متحججة بلهجة المقال العنيفة، ومنه قرر سارتر نشره في مجلة الأزمنة الحديثة، وفي عدد سبتمبر 1957 نشرت المجلة شهادة لأحد الجنود الذين خدموا في الجزائر ويدعى جاك بيشو (Jacques Pucheu) تحت عنوان "عام في الأوراس–Un an dans les Aurès" ، وروى خلاله شهادته حول مشاهد التعذيب حتى الموت والتي كان شاهد عيان فيها، وفي آخر شهادته أكد أن التعذيب والإعدام دون محاكمة لم تكن أعمالا معزولة بل كانت آلية منتهجة من قبل الجيش الفرنسي للحصول على المعلومات أثناء التحقيق، وأن الإعدام دون محاكمة تستجيب لقانون غير مكتوب لكنه مألوف وآلي، وفي عدد مارس 1958 نشرت المجلة افتتاحية تحمل عنوان"كلنا قتلة"

رجعت فيها إلى قضية فرناند إفتون(Fernandez Ifton)[1]؛ الذي يعد أول أوربي نفذ فيه حكم الإعدام في الجزائر، وذلك بعد محاكمته بسبب وضعه قنبلة في محطة الكهرباء الرئيسية بالحامة، وجاء في الافتتاحية أن الحادثة مجرد عملية تخريبية وليست عملا إرهابيا، فالقنبلة ضبط وقت انفجارها بعناية بحيث لا تنفجر إلا بعد مغادرة العمال للمحطة، لكن رغم ذلك حكم عليه بالإعدام ونفذ فيه الحكم ليأتي الدور بعده على الزوج جيلالي وجاكلين قروج المتورطين في نفس العملية، لكنهما استفادا من العفو بعد الحملة الإعلامية التي قادها المحامون من أجل إنقاذهما من الإعدام[2].

لم تكن مجلة الأزمنة الحديثة وحدها من اختارت التوجه للنشر حول القضية الجزائرية وخاصة قضية المعتقلين، يوجد أيضا "مجلة شهادة مسيحية – Témoignage Chrétien" [3]؛ فخلال السنوات السبع للثورة الجزائرية أثار موضوع التعذيب نقاشات حادة في ثنايا الصحف والمجلات، ففتحت الجريدة أعمدتها لفضح الطرق المستخدمة من الحكومة الفرنسية في إدارة الحرب أو التعامل مع السجناء الجزائريين[4]، وقد ظهرت الجريدة كأول المنددين بالتعذيب والممارسات القضائية الفرنسية، فمنذ الثاني من شهر ديسمبر 1954 ندد روبير بارا(RupertBara)[5] بعمليات التمشيط والاغتيالدون

---

[1] مناضل جزائري من أصول أوروبية، ولد في الجزائر العاصمة في 12 جانفي 1926، وهو عامل في مصنع "الكهرباء والغاز" في الحامة بالجزائر العاصمة، اعتقل في 14 نوفمبر 1956. لإيداعه قنبلة في المصنع الذي كان يعمل فيه. وقد تم تنظيم العملية ووضع القنبلة في وقت تسريح العمال بحيث لا توجد إمكانية لوجود أي ضحايا، ومنه فالهدف من العملية هو إلحاق خسائر بالاقتصاد الاستعماري. تم اكتشاف القنبلة ونزع سلاحها وحكم على فرناند إيفتون بالإعدام في 23 من نفس الشهر. سجن في سجن بربروسا ونفذ فيه حكم الإعدام في 11 فيفري 1957 مع اثنين من الجزائريين. أحدهما محمد لحنيشي الذي قام بطعن جندي فرنسي في 1 نوفمبر 1956، والآخر محمد نوري الذي شارك محمد لحنيشي في نفس العملية. **ينظر:**
Patrick Kessel Giovanni Pirelli, op cit, p 90.

[2] شعبان إيدو، **مجلة "Les Tempes Modernes"** ...،المرجع السابق، ص ص:87-88.

[3] لم تكن مجرد جريدة، بل كانت حركة تغذي الفكر النضالي الذي يدعو إلى مناهضة الاستعمار، وهي جريدة أسبوعية تأسست في 16 نوفمبر 1941 بمدينة ليون الفرنسية من طرف القس بيار شايي (Pierre Chaillet) في أجواء الاحتلال الألماني النازي لفرنسا خلال الحرب العالمية الأولى، ونذرت نفسها لمقاومة الاحتلال وحكومة فيشي، وبعد الحرب أصبحت ذات توجه يصب في الدفاع عن الإنسان والكفاح من أجل الحرية والعدالة، فكتبت عن كفاح الفيتناميين ضد الاحتلال الفرنسي ثم عن الكفاح في تونس والمغرب ثم عن الثورة الجزائرية . **ينظر:** شعبان إيدو، **شبكات دعم الثورة** ...،المرجع السابق، ص ص:227-228.

[4] نفسه، ص229.

[5] صحفي ومناضل من أجل تصفية الاستعمار، عمل بصحيفة "شهادة مسيحية" ثم عين أمينا عاما "للمركز الكاثوليكي للمثقفين الفرنسيين"، وهو الذي جند عام 1952 فرانسوا مورياك من أجل قضية استقلال المغرب، كان حاضرا بقلمه منذ بداية الثورة إلى نهايتها، وإليه يعود الفضل أولا قبل شبكة جونسون في توعية الرأي العام الفرنسي لتكوين سلسلة تضامن مع جبهة التحرير الوطني، كما أن مسكنه الواقع بدامبيير كان المكان المفضل لعقد العديد من اللقاءات بين المسؤولين الجزائريين والمثقفين الفرنسيين، وهو أول صحفي نشر حديثا مع عبان رمضان وعمار أوعمران في صحيفة "فرانس أوبسرفاتور" يوم 15 سبتمبر 1955 وهو ما كلفة التعرض للاعتقال . **ينظر:** أحمد طالب الإبراهيمي، **رسائل من السجن (1957 – 1961)**، تع: الصادق مازيغ، (د.ط)، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2013، ص215.

محاكمةوبالأوضاع في معسكرات التجميع بالإضافة للرعب البوليسي الممارس على الجزائريين، وقد كانت شهادة جون موليز (John Muller)وهو أحد قادة الكشافة الفرنسية أول شهادة ضد البطش البوليسي[1]، اكتسبت الجريدة مكانتها وقدرتها على التأثير ليس في الرأي العام فقط بل حتى في الأوساط السياسية وأصحاب القرار، ومن أبرز الذين كتبوا فيها وكانت لهم علاقة وطيدة بالجزائر نجد أندري ماندوز، شارل أندري جوليان وكاتب ياسين[2].

وخلال ملتقى صحفي عقد عشية يوم 10 جوان 1962 في قصر لاموتواليتي، نددت مجموعة محامي جبهة التحرير الوطني بالعنف الجسدي وباقي الأشكال الأخرى من سوء المعاملة ضد الجزائريين من قبل عصابة المنظمة السرية الفرنسية "OAS"، وصرح المحامي عبد الصمد بن عبد الله قائلاً:«أننا كنا نظن أنه بعد إبرام اتفاقية إيفيان سيوضع حد للقمع الأعمى الذي سلط على الجزائريين، لكن بعد هدنة دامت بضعة أيام استؤنف هذا القمع من جديد، وتوالت التفتيشات والتحريات والمداهمات والحبس لمدة أيام في مقرات الشرطة وموروس العنف بكل أشكاله»، أما المحامي مراد أوصديق، فأعلن من جهته عن «اختفاء قرابة خمسين جزائرياً، هم الآن بصدد الترحيل عن فرنسا»، في حين جرح مائة وخمسون جزائرياً خلال الأحداث الحاصلة من مدة قصيرة في باريس، وقد أيد السيد زيتوني مدير وكالة الأنباء الجزائرية أقوال المحامين، مؤكداً على أنه منذ 19 مارس تم إيقاف واحتجاز أكثر من خمسمائة جزائري كما تم الحجر عليهم وطردهم أيضاً[3].

ولعل الرسالة التي بعث بها بعض جنود جبهة التحرير الفرنسي لبعض الصحف الفرنسية في أفريل 1961، تعتبر خطوة مهمة في نقل قضية المدانين للرأي العام الفرنسي، حيث شرحوا من خلال هذه الرسالة المعاناة الكبيرة التي يتكبدها المعتقلون داخل السجون، وقد كان نصها كالتالي:«إلى مدير المجلة؛ قبل حوالي شهرين، عدد من المعتقلين السياسيين لل F.L.N. في سجن لامبيز (باتنة)، تم توجيههم إلى مراكز الاعتقال العسكرية (C.M.I). هنا الأسماء: قصر البخاري، بوردو2، قصر الطير. حتى يومنا هذا وبالنسبة لمعظمهم عائلاتهم بلا أخبار عن مصيرهم. والمعلومات الشحيحة التي

[1] الصادق عبد المالك، المرجع السابق، ص119.

[2] شعبان إبدو، **شبكات دعم الثورة** ...، المرجع السابق، ص 228.

[3] علي هارون، **خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 62**، تر: الصادق عماري، آمال فلاح، مرا: مصطفى ماضي، (د.ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012، ص56.

خرجت من هذه المراكز تعطينا صورة غير مطمئنة. حيث يخضع السجناء "لأعمال نفسية" مكثفة عند وصولهم. وبعضهم مرغم –تحت تهديد الموت– على ارتداء زي الحركى (العملاء). ويجري تشغيل الآخرين لنقل المعدات (الحزمة، جهاز الراديو، وما إلى ذلك) وتوضع على الخط الأمامي. وتم في النهاية تصفية آخرين على الفور. ونأمل أن تبلغوا قراءكم بهذه السطور الموجزة. وستساهمون أيضا في مساعدة الذين يكافحون في وسطكم لتجسيد الوجه الحقيقي لشعب فرنسا. ربما لن يفوت الأوان لإنقاذ أرواح هؤلاء الرجال المحاصرين في هذه ال(C.M.l) الشريرة»[1].

من خلال ما تعرضت له في هذا العنصر يتبين لنا نجاح جبهة التحرير الوطني في ولوج الصحف الفرنسية، وأن قضية المدَانين الجزائريين أمام المحاكم الفرنسية كانت من بين أهم النقاط التي أثارتها الصحافة الفرنسية، فهي قد نجحت في جلب انتباه الصحافة الفرنسية لما يعانيه المعتقلون من ممارسات لا إنسانية، وأصبحت قضية التعذيب وسيلة ضغط ضد الحكومة الفرنسية.

ثانياً– النشاط الإعلامي لهيئة الدفاع عن المعتقلين الجزائريين:

1- تحويل المحاكم إلى منابر إعلامية.

كانت الوظيفة الأولى للمحامين المنضوين تحت هيئة الدفاع عن مناضلي جبهة التحرير هي تخليص المفقودين من أيدي الشرطة أو الجيش وإجبارهم على تقديم هؤلاء لقضاة التحقيق لإنقاذ حياتهم ووضع حد لتعذيبهم، كما كانوا يناضلون من أجل الحصول على عفو عن المحكوم عليهم بالإعدام[2]، ولم يكن ذلك ليتأتى إلا بإظهار العدالة الفرنسية الظالمة، وإشهار وعولمة حرب التحرير التي يقوم بها الشعب الجزائري[3]، في تلك الآونة كانت محاكمات معركة الجزائر تتصدر الأحداث وكان محامو الهيئة أحد أبرز فاعليها فالحاجة إلى هؤلاء المحامين كانت كبيرة جداً، حيث منحت للعسكريين الفرنسيين سلطات واسعة بل ومطلقة للقمع وما تبع ذلك من موجات التوقيف[4].

[1] Patrick Kessel Giovanni Pirelli,op cit, p 650.

[2] جاكلين قروج، المصدر السابق، ص90.

[3] Malika EL Korso, op cit, p 27.

[4] جاكلين قروج، المصدر السابق، ص90.

عملت هيئة الدفاع على تبيين عيوب النظام الاستعماري، حيث حول المحامون المحاكم إلى منابر لمعاداة النظام الاستعماري[1]، إن إستراتيجية هيئة الدفاع في الدفاع عن الجزائر والجزائريين مكنتها من تعرية الاستعمار الفرنسي، خاصة ما قام به الجنرال ماسو وما حدث في معركة الجزائر التي يتغنون بها أمام العالم، لقد بينت هذه الإستراتيجية أن "المحكمة الدائمة للقوات المسلحة" كانت محكمة تعسفية، وبالضرورة غير مؤهلة لمثل هذه المحاكمات لكونها محكمة قوة استعمارية[2].

من أجل هذه القضية راح محامو الهيئة يُبيِّنون بلا تعب ولا كلل إنكار القضاء الفرنسي لأبسط حقوق الحياة للجزائريين، موجهين خطابهم إلى الإعلام العالمي، وإلى الفرنسيين الذين عاشوا الطرق القضائية الجائرة المتسرعة لألمانيا النازية، والذين خافوا من التعذيب والقمع، مواجهين جميع شرطة فرنسا والجيش الفرنسي وقادته، العائدين بهزيمة من ديان بيان فو ومن قناة السويس، والذين يفتخرون بتنظيرهم للحرب الثورية المضادة كي يقضوا نهائياً على المكافحين الجزائريين، كما أنهم واجهوا "اليد الحمراء" التي كانت تنشط في كل مكان، حفاظاً على كرامتهم وهيبتهم في وقت لم تكن فيه ظروفهم المادية دائماً على ما يرام[3]، كما أن هؤلاء المحامين قاموا بنداء لكل المشتركين في العمل التحرري يحسسونهم بالقضية الجزائرية لكي يضمنوا دعم الرأي العام الفرنسي والعالمي للجبهة والثورة الجزائرية[4].

لقد كان هؤلاء المحامون متطوعين لأن نضالهم كان في إطار المقاومة السياسية، وبرزت فعاليتهم وتأثيرهم بخاصة في معركة الجزائر، حين منحت السلطات الفرنسية كامل الصلاحيات للعسكريين بهدف تفكيك خلايا جبهة التحرير الوطني، مما سبب الكثير من الاعتقالات المتتابعة، كما تم تكليف "جاك فيرجس"عضو لجنة المحامين من قبل جبهة التحرير بمهمة الاستعلامات والدعاية، حيث استطاع فرجاس من خلال استماعه لشهادة الجزائريين والجزائريات القابعين في السجون أن يجمع معلومات خطيرة حول ثلاثة آلاف من المختطفين في كراس أخضر اللون[5].

---

[1] حفناوي بعلي، **صورة الجزائر في عيون الرحالة وكتابات الغربيين**،(د.ط)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،الأردن،2015، ص326.

[2] زهرة ظريف، المصدر السابق، ص535.

[3] نفسه.

[4] Malika EL Korso, op cit, p 33.

[5] محمد الدام، المرجع السابق، ص 114.

إن الحملات التي قامت بها لجنة الدفاع من أجل العفو عن بعض المحكوم عليهم بينت أن أي قضية لكي تصل إلى وسائل الإعلام يجب أن تذهب إلى ما وراء البحر الأبيض المتوسط، إذ أن المناهضين للإعدامات تركزوا فوق التراب الفرنسي، لذا وجب على المحكوم عليهم أن يستفيدوا من شبكة المناضلين المنتشرين عبر التراب الفرنسي، وقد كان المحامون هم الأوائل الذين قاموا بهذه المهمة، غير أن الحدث الجديد أن الأستاذ جاك فرجاس جعل من الإشهار الإعلامي للقضايا إستراتيجية حقيقية وذلك بداية من سنة 1957، ولما رأى أن مصير بعض موكليه محدد مسبقا، تعمد مضاعفة الحوادث أثناء المحاكمة ليضمن تغطيتها الإعلامية، وعلى غرار ما فعله فرجاس حاول الكثير من المحامين في فرنسا إعلام الرأي العام بالمحاكمات اللاعادلة والأحكام الصادرة بالإعدام، غير أن العديد من المعوقات وقفت في طريقهم وفي مقدمتها كثرة القضايا المعروضة عليهم[1].

هؤلاء المحامون والنشطاء الأحرار لم يستسلموا، بل جعلوا الكلام عن التعذيب يأخذ بعداً دولياً، ومن ذلك أن الأستاذ جاك فرجاس قرر أن يجعل من محاكمة جميلة بوحيرد فرصة لمحاكمة فرنسا الاستعمارية وأساليبها في إطار المقاومة الشرعية المناهضة للاستعمار، وفي ذلك تقول المجاهدة زهرة ظريف بأنه نادراً ما ارتفع في تاريخ أمتنا صوت بقوة صوت جميلة بوحيرد، مسمعا لكفاح الشعب الجزائري[2].

ضاعف السيد جاك فرجاس من حرب المحاكم وذلك بالتوجه إلى الإعلام، فعندما حُكم بالإعدام على جميلة بوحيرد كتب فرجاس في الصحف والندوات أنه يجب منع إعدامها، كما قام بجمع الصحافة والقيام بحملة إعلامية عالمية من أجل إبراز عدم احترام العدالة الفرنسية للقوانين، وأن الجزائر ليست فرنسا، بعد ذلك أصبح الإعلام فعالاً حيث أحدث انفجاراً في أوساط الرأي العام الفرنسي الذي أصبح مصدوماً بهذه الحرب والانتهاكات التي تحدث فيها[3].

[1] سلفي تينو، المرجع السابق، ص ص:95- 96.

[2] محمد الدام، المرجع السابق، ص114.

[3]Malika EL Korso, op cit, p 32.

إن الحملة التي قادها كل من الأستاذين جاك فرجاس وجورج آرنو للتعريف بقضية جميلة بوحيرد ومن ورائها ما كان يحدث في الجزائر من تجاوزات ضد المدانين، والتي استهلت بنشرهما لكتاب "من أجلك يا جميلة" أخذت صدى إعلامياً عالمياً واسعاً، فانتشرت القضية عبر العالم؛ فكتبت الصحف عنها حتى وصل صداها إلى مشارق الأرض ومغاربها، أندونيسيا مثلا عرفت عدة مظاهرات في العاصمة جاكرتا للتنديد بحكم الإعدام قرب مقر السفارة الفرنسية، كذلك الولايات المتحدة الأمريكية فقد تلقت السفارة الفرنسية في واشنطن مراسلات من كل أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية ومن مختلف المجموعات الاجتماعية والعرقية تطالب فيها بالعفو عن جميلة بوحيرد، كذلك الأمر في كل من هولندا والاتحاد السوفياتي؛ ففي هولندا بعث الرأي العام حوالي 200 رسالة إلى السفارة الفرنسية بلاهاي يطالب من خلالها السلطات الفرنسية بإعادة النظر في الحكم الصادر بحق بوحيرد، وكان ذلك بمبادرة من "حركة العمل من أجل السلام" التي تجمع مختلف الجمعيات المحبة للسلام، أما في الاتحاد السوفياتي فقد تعددت أنواع التضامن؛ ففي اليوم العالمي للمرأة وجهت النساء السوفيات من خلال "لجنة النساء السوفيات" رسالة في جريدة " البرافدا – Pravda" في عدد 06 مارس 1958جاءت في مقال تحت عنوان"سخط النساء السوفيات ضد نية السلطات الفرنسية في تنفيذ حكم الإعدام ضد الشابة الجزائرية"[1].

كانت الحملة التي أثارها فرجاس ضد الحكم بالإعدام على جميلة بوحيرد، بداية لحرب إعلامية شرسة خاضها تجمع المحامين التابعين لجبهة التحرير الوطني، ويمكن هنا الجزم بأن المحامي فرجاس كان قائد هذه المعركة بحق، حيث أسس لاستراتيجية جديدة وهي تحويل المحاكمات إلى معارك إعلامية، فالتغطية الإعلامية تعني أيضا التصرف بالقول والقلم، وللقيام بذلك يرى المحامي جاك فرجاس أنه ليس من الضروري طلب الحقيقة فحسب بل يجب "انتزاعها في نهاية حملة إعلامية وطنية ودولية"، فبالإضافة إلى الدفاع والاتصال بالمحتجزين يحوّل المحامون الولايات القضائية إلى منتدى لنشر سياساتهم، كما أن أطروحتهم بشأن الكفاح ضد الاحتلال الاستعماري لها صدى دولي، بفضل

[1] لحسن جاكر، «موقف الرأي العام العالمي من الحكم بالإعدام على المجاهدة جميلة بوحيرد 1957-1958»، **الحوار المتوسطي**، يصدرها مخبر البحوث والدراسات الإستشراقية في حضارة المغرب الإسلامي، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، مج:03، ع:01، 10 مارس 2012، ص ص:210- 211.

وجود الصحافة في المحاكمات الرئيسية، ويصف المحامي عمار بن تومي عضو جماعة المحامين في جبهة التحرير الوطني هذا الدفاع بأنه "أصالة فرجاس"، والواقع أن هذا الأخير يعطي بعدا جديدا للدفاع القضائي باللجوء إلى التغطية الإعلامية للمحاكمات والإدانات[1].

أشارت الباحثة سلفي تينو إلى أن المحامين يميزون بشكل مخطط بين نوعين من المرافعات، الأول هو "الدعوة السياسية"؛ وهي تشير إلى استراتيجية استخدام المجال القضائي كمجال لوسائل الإعلام وتحويل دفاع المدعى عليهم إلى الدفاع عن القضية الجزائرية، والثاني هو "الدفاع عن القضية"، وهذا هو جوهر الخط الدفاعي الذي تبناه مجمع المحامين[2].

وإذا كان جاك فرجاس يدافع عن نفسه بزعم أن استراتيجيته الدفاعية أثارت الرأي العام ضد حكم الإعدام الصادر عن العديد من موكليه، الأمر الذي حال دون إعدامهم بسبب التغطية الإعلامية لهذه المحاكمات، فإن جيزيل حليمي تدين هذه الإستراتيجية الدفاعية التي تحرم المحامي من استغلال جلسات الاستماع بكل إمكاناته، وترى أنه في حين أن هذه الاستراتيجية تتمتع بميزة جذب اهتمام وسائل الإعلام، إلا أن تعاقب أحداث المحاكمات يقيد حرية المحامي وإمكاناته[3].

مما يلاحظ أنه برغم اعتراض جزيل حليمي على استراتيجية فرجاس إلا أنها في الواقع تبنت نفس الإستراتيجية في دفاعها عن جميلة بوباشا، فرغم استصدار المحكمة قرارا بإعدامها شنقا فإنها وجدت الحل في الحرب الإعلامية طالما أن صوت العدالة لم يعد له صوت داخل قاعات المحكمة، حيث تقول المحامية:«في اليوم الموالي لمغادرتي للجزائر العاصمة كتبت للجنرال ديغول وشرحت له الوقائع وأرفقت الرسالة بشكوى التعذيب الذي تعرضت له جميلة، ومن جهة أخرى حاولت الاتصال بلجنة الوقاية... كتبت لكل من السيد مالرو، روائي ومقاوم سابق، ووزير الدولة ملف بالقضايا الثقافية، وهو الذي كان يعتقد أنه لم يعد هناك تعذيب في الجزائر، كتبت لأعلمه أن العكس ما يحصل، فرد علي بلطف عن طريق رئيس ديوانه وأعلمني أنه سيقدم أصل هذه العريضة إلى السيد ايدموند ميشلي حافظ الأختام ووزير العدل، وصورة أخرى إلى السيد ميسمير وزير الدفاع، هذا وكنت أعلمت السلطات الرسمية لأقضي على أسطورة أن باريس لا علم لها وأن الجزائر هي المسؤولة»[4].

---

[1] Ataouia Kralfa, op cit, p 376.
[2] Ibid, p 377.
[3] Ibid, p 378.

[4] نجود علي قلوجي، المرجع السابق، ص231.

كما قامت اللجنة التي كونتها حليمي برفقة سيمون دي بفوار بعقد مجموعة من الندوات والاجتماعات المفتوحة والتي حضرها الكثير من الصحفيين بشكل خاص، وذلك من أجل لفت انتباه الرأي العام الفرنسي والعالمي لقضية بوباشا، ومنه الضغط على السلطات الفرنسية للتراجع عن حكم الإعدام ضدها، فآلاف البرقيات والرسائل المساندة لجميلة بوباشا وقضيتها كانت تصل من كافة أنحاء فرنسا وأحياناً من خارجها موجهة كلها إلى رئيس الجمهورية، فبيان الهيئة التي كونتها المحامية جيزيل مع سيمون ديبوفوار لقي آذانا صاغية في كل مكان، وبعد تأجيل قضيتها إلى 17 جوان زاد عدد الأعضاء الذين كان أغلبهم أناساً مهمين ومحترمين[1].

كما كشفت قضيتها للرأي العام وقد أخبرت لجنة المحافظة على الحقوق والحريات الفردية بالقضية كما كتبت سيمون دي بوفوار مقالا مطولا في جريدة لوموند يوم 02 جوان 1960 مخاطبة الجنرال ديغول من خلاله معربة عن خيبة الأمل التي جاء بها نظامه فرغم أن هذا الأخير أصدر قراراً بمنع التعذيب إلا أنه في الواقع قد استمر، كما طالبت في هذا المقال باستكمال التحقيق و تأجيل المحاكمة وتوفير الحماية اللازمة لأقارب بوباشا[2]، كما قامت كل من جيزيل حليمي وسيمون دي بوفوار بتأليف كتاب حول قضية بوباشا تحت عنوان "مأساة تعذيب جميلة بوباشا" يتضمن كل تفاصيل القضية وقد كتبت فيه سيميون تمهيدا مطولا كان عبارة عن خطاب موجه لضمائر الأمة الفرنسية وأشارت خلاله أن الصحافة الدولية بدأت تتحرك بشأن القضية الجزائرية بقولها:«امتلأت صفحات الجرائد في كافة أنحاء العالم بصورة بشعة تقشعر لهول مرآها الأبدان، صورا تم التقاطها – سرا طبعا – في شوارع مدينة وهران وفي باريس وعلى ضفاف نهر السين العظيم»[3].

إن ما قام به فرجاس في إطار الدفاع عن جميلة بوحيرد أصبح مرجعا لباقي المحامين، حيث أسس لمنهج دفاعي فعَّال واستراتيجية محكمة، ومن بين المحامين الذين تبنوا هذه الطريقة نجد المحامي رينيه ستيب الذي دافع عن أحمد طالب الإبراهيمي[4] الذي كان مسجونا بسجن فرين في فرنسا، فقداقترح

[1] نجود علي قلوجي، المرجع السابق، ص240، 241.

[2] سيلفي تينو، المرجع السابق، ص ص:271- 272.

[3] سيمون دي بوفوار وجيزيل حليمي، المصدر السابق، ص4.

[4] نجل الشيخ البشير الإبراهيمي، ولد ببرج بوعريريج سنة 1932، انخرط في صفوف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، كما كان طالباً في كلية الطب في باريس، ساهم بشكل فعال في تأسيس الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين عام 1955 وكان أميناً عاما له. انضم إلى فدرالية جبهة التحرير الوطني وتولى فيها مسؤولية الشؤون المالية والعلاقات الخارجية، تم اعتقاله في فيفري 1957 ولم يطلق سراحه إلا في سبتمبر 1961.**ينظر**: عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص13.

المحامي على موكله شن حملة إعلامية لإطلاق سراحه خاصة وأنه يعاني صحيا في السجن، واقترح عليه استغلال مرضه بالذات للحصول على العفو، غير أن رأي أحمد طالب الإبراهيمي كان غير هذا فهو يرى بضرورة أن تكون الحملة الإعلامية لصالح كل رفقائه في السجن، وقد أبلغ رأيه هذا في رسالة بعث بها للمحامي عبر فيها عن موقفه، حيث كتب فيها ما يلي:«إن القضية وقع تناولها في اتصال أخير بين مسؤولي الطلبة الجزائريين والفرنسيين، وهو ما يوضح المساعي التي قام بها الاتحاد الوطني لطلبة فرنسا من أجل إطلاق سراحي، وهي المشاعر التي جعلت الأستاذة ميشيل بوفيلر (M. Beauvillard) يتقدم بطلب للحصول على حريتي لأسباب صحية، ومن جهة أخرى فإن لبجاوي وصالح الوانشي قد رأيا أن أحسن طريقة لمساندة هذا المسعى هو تأليب الرأي العام. أما من جهتي، فلم أطلب أي تدخل، بل كنت ضد مبدأ القيام بحملة صحفية محدودة تتعلق بحالتي وحدي»[1].

من خلال ما ورد في الرسالة يتبين أن اللجوء للحملات الصحفية أصبح وسيلة فعالة في حصد التأييد للمحكوم عليهم نهائيا، وأن قيادة جبهة التحرير في فرنسا والمتمثلة في فيدراليتها هناك أصبحت تقر بضرورة تبني هذه الطريقة، فالمناضل صالح الوانشي ولبجاوي أوضحا ضرورة تأليب الرأي العام ضد ممارسات البوليس الفرنسي من خلال القيام بحملات صحفية.

ونتيجة للضغط الحاصل على فرنسا بسبب قضية التعذيب، شكل غي مولي "لجنة المحافظة على الحقوق والحريات الفردية"، وذلك بعد الجدل المثار حول العنف الذي يمارسه الجنود الفرنسيون في الجزائر، حيث كلف كلاً من الجنرال هنري زيلير(Henry Zeller) والبروفيسور شارل ريشي (Charles Rishi)بالتحقيق حول الأمر، وخلال شهر ماي من عام 1957 زارت اللجنة الجزائر، وبعد شهر واحد أرسلت "اللجنة الدولية ضد نظام الاعتقال"ثلاثة من أعضائها إلى الجزائر وهم الدكتور جورج أندري(George Andrei) وليزبورسوم(wiLiz Bursom) من المندوبية النرويجية والأستاذ فان ريج(VanRig) مندوب هولندي يرافقهم مارتين شوفيني(MartinSchauffeny) وجرمين تيليون(GermainTilion)، كانت مهمة اللجنتين إعداد تقرير حول وضع المعتقلات والسجون في الجزائر، وقد زارت هذه اللجنة تسعة مراكز في بني مسوس والحامة ودلس وبرج منايل والمدية وثكنة لافاروند وزريبة العلف وتلاغ وشانزي، بقيت التقارير صامتة عن معاملة المعتقلين في

[1] أحمد طالب الإبراهيمي، المصدر السابق، ص205.

مراكز الاعتقال، لكنها أشارت إلى مشكل الاكتظاظ وأرجع كل من ريشي وزيلير السبب إلى تجاوز المدة القانونية للاعتقال[1].

بناءً على ما جاء في تقرير اللجنتين نلاحظ أنهما ركزتا فقط على مشكل الاكتظاظ أكثر من التركيز على المهمة الأساسية التي وجدت من أجلها والمتمثلة في التحقيق حول حقيقة التعذيب في المعتقلات، فيتبين أن تشكيل لجنة المحافظة على الحقوق والحريات الفردية لم يكن سوى عبارة عن ذر الرماد في العيون ولإسكات الرأي العام الفرنسي والدولي.

بعد محاكمات الجزائر 1957 تواصلت المعارك الإعلامية لتكون ذروتها أثناء محاكمات حاملي الحقائب وذلك على خلفية اكتشاف شبكات دعم جبهة التحرير الوطني وفي مقدمتها شبكة جونسون، حيث صاحبت المحاكمة حملة إعلامية شرسة خاصة وأن من ينشط ضمنها هم من المثقفين الفرنسيين، هذا ما جعل الاهتمام بهذه المحاكمة يأخذ حيزاً كبيراً من قبل الفرنسيين، فخلال المحاكمة جعل جور آرنو الصحفي النشيط وصديق فرجاس من محاكميه مهزلة، فآرنو كان قد تعرض للاعتقال على خلفية تغطيته لمحاكمة شبكة جونسون وذلك بعد نشره تقريراً عن الندوة السرية التي نشطها فرانسيس جونسون في جريدة "Paris Presse"، لقد تحولت المحاكمة إلى محاكمة حرب الجزائر[2].

سمحت المحاكمة بطرح حقيقة أخرى وهي أن حرب الجزائر لم تعد قضية الجزائريين وحدهم، بل هي قضية عموم إفريقيا؛ إنه واقع الحال الذي أكدته الرسالة التي وجهتها إلى المحكمة اللجنة التنفيذية لفيدرالية طلبة إفريقيا السوداء في فرنسا على إثر اجتماع رؤسائها في جلسة خصصت لقضية شبكة جونسون وهي تمثل طلبة كل من جمهورية إفريقيا الوسطى، الغابون، الكونغو، الكاميرون، موريتانيا، السنغال، كينيا ومالي، وقد طلبت هذه اللجنة من المحامي فرجاس أن ينشر موقفها هذا لكي يعلم الشعب الفرنسي أن شباب إفريقيا لن يتوقفوا حتى الانتصار النهائي لشعب الجزائر[3].

---

[1] سلفي تينو، المرجع السابق، ص ص:113-115.

[2] أحمد شقرون، «حاملو الحقائب»، **المصادر**، تصدر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ع: 14، السداسي الثاني 2006، ص ص:145-146.

[3] جاك فرجاس،**محاكمة الاستعمار**، تق:عبد العزيز بوتفليقة، تر:ميشال سطوف، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، منشورات ANEP، الجزائر، 2007، ص ص:82- 83.

2- نماذج لمحاكمات تحولت لمنابر إعلامية:

2-1- محاكمة جميلة بوحيرد.

لعل من أبرز المحاكمات التي عرفتها الثورة الجزائرية هي محاكمة المناضلة جميلة بوحيرد المتهمة في قضية تفجير مقهى وذلك في إطار معركة الجزائر التي نظمتها جبهة التحرير الوطني بقيادة المناضل ياسف سعدي[1]، حيث أسفرت التحقيقات عن توجيه أصابع الاتهام إلى جميلة بوحيرد. كانت القضية معقدة وصعبة للغاية فكل الأدلة كانت تشير إلى إدانة جميلة وتؤكد تفجيرها للمقهى الأمر الذي جعل السلطات الاستعمارية تستغل هذه القضية لتقدمها للرأي العام العالمي على أنها من أفعال التدمير والتخريب التي تقوم بها الجبهة ضد المستوطنين الفرنسيين.

أُلقي القبض على جميلة بوحيرد في 09 أفريل 1957 بحي القصبة حيث أطلقت عليها دورية فرنسية النار فأُصيبت في كتفها[2]، حينما كانت متوجهة للقاء ياسف سعدي وبحوزتها وثائق ومبلغ مالي يخص جبهة التحرير الوطني[3]، بعد إلقاء القبض عليها مباشرة بدأت التحقيقات معها، والذي تسميه السلطات الفرنسية بالتحقيق لم يكن في الواقع إلا سلسلة من الاستنطاق والتعذيب، حيث باشر البوليس الفرنسي بالتعاون مع المظليين التحقيق معها وهي مازالت في سرير المرض داخل المستشفى[4].

---

[1] مسؤول عسكري في المنطقة الحرة للجزائر، ولد في 20 جانفي 1928 بالجزائر العاصمة، شارك في المظاهرات المنظمة من طرف حزب الشعب الجزائري في العاصمة، كما قاد الحملة الانتخابية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية بمنطقة المدية سنة 1947. كان له دور مهم خلال معركة الجزائر العاصمة. ألقي عليه القبض في 23 سبتمبر 1957 وحكم عليه بالإعدام، ليطلق سراحه بعد إعلان الاستقلال 1962. **ينظر**: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص194.

[2] علي الجمبلاطي، المرجع السابق، ص21.

[3] وفاء كاظم ماضي، «الممارسة الاستعمارية في الجزائر جميلة بوحيرد أنموذجا»، **مجلة العلوم الإنسانية**، تصدر عن جامعة بابل/ كلية التربية صفي الدين، العراق، ع:07، سبتمبر 2011، ص167.

[4] بعد إصابتها حملت إلى المستشفى مباشرة أين خاضت سلسلة من الاستجوابات، فمن 09 إلى 16 أفريل تعرضت للاستجواب والتعذيب المتواصلين بالمستشفى العسكري"مايو"، وفي أيام 17،18،19 أفريل تعرضت للتعذيب بالكهرباء على يديالنقيب قرازياني، حيث سلطت الكهرباء على مناطق حساسة من جسدها كالأذنين والشفتين والقدمين وحلمتي الثدي؛الأمر الذي عرضها لنزيف تواصل لمدة 05 أيام لتنقل بعدها إلى سجن بربروس أين تواصلت عمليات التعذيب عبر جلسات تعذيب مدة الجلسة الواحدة لا تقل عن 18 ساعة متواصلة باستعمال الكهرباء وقلع الأظافر والضرب بعنف و حتى كسر أحد ساقيها. **ينظر**: علي الجمبلاطي، المرجع السابق، ص 21. وأيضا وفاء كاظم ماضي، المرجع السابق، ص168.

أنواع التعذيب التي تعرضت لها بوحيرد أقل ما يمكن أن توصف به هو الوحشية، لقد جربوا معها كل أنواع التعذيب بل وتفننوا في ذلك، ورغم الإصابات البالغة التي تعرضت لها جراء ذلك إلا أنها أصرت على عدم البوح بالمعلومات التي كانت في حوزتها، فالضرب المبرح والتحرش وتسليط الكهرباء لمدة ثلاثة أيام متواصلة على مناطق حساسة من جسدها كان كفيلا بأن ينهك قواها،لكنها ترد بكل قوة بأنها كانت مناضلة من أجل قضيتها العادلة ولا ترى أي عيب في ذلك.

أدركت السلطات الفرنسية بعد ذلك عدم الجدوى من التعذيب في الحصول على اعترافات من جميلة، فأرادت التخلص منها، ليدعوا فيما بعد أنها انتحرت، لكن الظروف والأوضاع الدولية التي كانت تطالب باستقلال الجزائر وقفت ضد هذا المخطط، لذلك لجؤوا إلى وسيلة قانونية تضمن لهم التخلص منها وذلك بتقديمها للمحاكمة وإصدار حكم الإعدام فكانت محاكمتها الشهيرة[1].

ولم تسكت الجبهة عن هذا الاعتقال حيث سارعت هيئة الدفاع إلى توكيل مجموعة من المحامين للدفاع عنها كان في مقدمتهم فرجاس رفقة كل من المحاميين "غوطرا" و"ميشال موتيه" الذين شكلوا فريق الدفاع الذي تحمس بالفعل للدفاع عن جميلة بوحيرد وبذلوا في سبيل نيل حريتها جهودا جبارة[2]، حيث استقبل فرجاس من قبل المناضلة زهرة ظريف بيطاط حين نزوله في مطار الجزائر ونظمت اتصاله بالمسؤولين بالجبهة وأطلعته على حيثيات القضية وهو بدوره أبدى استعداداً لا متناهياً لإنقاذ موكلته الجزائرية جميلة بوحيرد[3].

عجلت السلطات الفرنسية بإجراء المحاكمة، فتم تبليغ المحامين في باريس يوم 06 جويلية أن الجلسات قد حدد موعدها في أيام 11-12-13 جويلية بدلا من شهر سبتمبر، والسبب في هذا الإسراع أن عمليات إلقاء القنابل تواصلت وزاد معها ضغط المعمرين على السلطات فكان عليها الإسراع بالمحاكمة لتهدئتهم هذا من جهة، ومن جهة أخرى لم يكن بإمكان السلطات الفرنسية الانتظار حتى سبتمبر نظرا لانعقاد جلسة الأمم المتحدة في هذا الشهر والخوف من تأثير هذه المحاكمة على مسار القضية الجزائرية[4].

---

[1] وفاء كاظم ماضي، المرجع السابق، ص168.

[2] علي الجمبلاطي، المرجع السابق، ص31.

[3] زهرة ظريف بيطاط، المصدر السابق، ص439.

[4] علي الجمبلاطي، المرجع السابق، ص ص:31-32.

بدأت المحاكمة بتوجيه تهمة الإرهاب لجميلة بوحيرد رفقة جميلة بوعزة[1]، التي تقررت محاكمتها في نفس اليوم نظرا لاتصال قضيتهما ببعض، اعترفت جميلة بوحيرد أمام القاضي بهويتها كمناضلة في صفوف جبهة التحرير وبأنها كانت تشتغل كسكرتيرة لدى ياسف سعدي، ولكنها أنكرت التهمة الموجهة لها وهي تفجير ملهى يوم26 جانفي1957[2]. هنا نجد أن جميلة بهذا قد تبنت أسلوب الهيئة في الدفاع فهي لم تتردد بالاعتراف بأنها تنشط لصالح جبهة التحرير الوطني، وأنها تبذل جهدا في سبيل استقلال الجزائر، حيث –وكما ذكرنا سابقا– أن هيئة الدفاع طلبت من جميع المعتقلين والذين تتكفل بالدفاع عنهم أن يصرحوا أمام القاضي بصفتهم كمحاربين لا بصفتهم خارجين عن القانون الفرنسي، ومن ناحية أخرى نجد أن جميلة بوحيرد أنكرت على المحكمة صفتها الشرعية وبأن هذه المحاكمة واهية أمام العدالة الحقيقية، هنا يتجلى "أسلوب القطيعة" الذي اعتمده محامو هيئة الدفاع وفي مقدمتهم جاك فرجاس.

أثناء المحاكمة طلب فرجاس من القاضي قراءة الاعترافات التي أدلت بها جميلة بوحيرد، وعند وصوله للسطر الأخير الذي كان يحتوي على صنع القنابل انتفضت بوحيرد؛ لأنها لم تتكلم قط عنها[3]، مشيرة إلى أن هذا الكلام كان قد أضيف إلى ملف التحقيق قائلة:«إنهم المظليون الذين أرادوا ذلك»، أثناء هذا أشار المحامي فرجاس إلى التجاوز الذي قام به قاضي التحقيق الذي لم يبلغه بعرض موكلته عليه وبأنه عرف بهذا الحدث على سبيل الصدفة ولولا هذه الصدفة لما تمكن من مرافقة موكلته أثناء تلك الجلسة[4].

كان كلام محمد طالب[5] مؤيدا لما جاء على لسان جميلة بوحيرد ومحاميها أثناء المحكمة، حيث أنكر ما جاء في التحقيقات التي تحتوي بأن طالب كان قد أكد التهمة على بوحيرد، ليفصح وبكل

---

[1] جميلة بن شريف بوعزة، من مواليد سنة 1937 بولاية البليدة، التحقت بالثورة التحريرية سنة 1956 وشاركت في إضراب الثمانية أيام سنة 1957. كانت تنشط ضمن المجموعة الفدائية التي يقودها ياسف سعدي وكان من مهامها وضع القنابل في الأماكن التي يوجد بها جنود الاحتلال، تم اعتقالها في 25 أفريل 1957 ليتم تعذيبها ومحاكمتها في جويلية 1957 وحكم عليها بالإعدام. لكن بعد حملة إعلامية قادها محامو جبهة التحرير تم تخفيف الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة.**ينظر**: نجود علي قلوجي، المرجع السابق، ص ص:123- 174.

[2] وفاء كاظم ماضي، المرجع السابق، ص168.

[3] علي الجمبلاطي، المرجع السابق، ص30.

[4] جاك فرجاس، **محاكمة الاستعمار**، المصدر السابق، ص37.

[5] مناضل قيادي في فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا. **ينظر**: علي هارون، المصدر السابق، ص 576.

شجاعة بأن ما جاء على لسانه مزور ومضاف للتحقيق من قبل جنود المظلات[1]، حيث أكد أنه لم يكن على علم بالذي كان يلقي القنابل:«على العكس مما تقولون لي أنه ما يخلص من التحقيق، فإن ياسف لم يحدد لي أن جميلة هي التي وضعت القنبلة في "ميلك بار"»[2].

أما جميلة بوعزة فقد ذكرت أن جميلة بوحيرد هي التي سلمتها القنبلة التي ألقتها في مقهى "كوك هاردي"؛ لتتراجع عن أقوالها فيما بعد، كلام بوعزة كان محل نقاش أثناء المحكمة فتصرفاتها كانت مثيرة للشك والاستغراب فهي كانت أقرب للجنون[3]، لم يتردد المحامي جاك فرجاس في تبيين ذلك، فأثناء مرافعته بين خرق البوليس الفرنسي للقوانين المعمول بها من خلال مدة التحقيق أو استعمال المظليين في الاعتقال وعمليات الاستنطاق خلال الاستجوابات؛ليس فقط مع موكلته جميلة بوحيرد بل بين ذلك حتى على بوعزة التي لم تكن موكلته[4].

وخلال المحكمة قدم الأستاذ فرجاس طلبا لمعاينة الصحة العقلية لجميلة بوعزة وذلك للتأكد من سلامتها العقلية، وطلب إجراء التحليل على دمها الذي يحمل جرعات من المهدئات والمخدرات لكن القضاة رفضوا ذلك[5]،مؤكدين في تقرير مزور سلامتها العقلية وأنها كانت تدعي الجنون[6]، كان طبيب السجن قد أبلغ مديره عن حالة بوعزة ؛ وأكد له أن حالتها أصبحت خطرة وتستدعي معالجة عقلية الأمر الذي ينفي افتراض التظاهر بالجنون، وقدم فرجاس مع ملف القضية رسالة مصادرة من السجن تخص بوعزة جاء فيها:«كانت تتحدث حديثا مشوشا لا ترابط فيه وتغني وتزمجر وتصوب نحو إبهامها ضربات شديدة إنها تنام قليلا بالرغم من جميع المسكنات التي أعطيت لها وقد ضربت كثيرا من المراقبات وهي تمزق كل ما تقع عليه عيناها في زنزانتها من فراش وأغطية وألبسة لقد أصبحت تعيش في حالة يائسة...»[7].

---

[1] علي الجمبلاطي، المرجع السابق، ص33.

[2] جاك فرجاس،**محاكمة الاستعمار**، المصدر السابق، ص37.

[3] علي الجمبلاطي، المرجع السابق، ص ص:33-34.

[4] جاك فرجاس، **محاكمة الاستعمار**، المصدر السابق، ص28.

[5] علي الجمبلاطي، المرجع السابق، ص38.

[6] وفاء كاظم ماضي، المرجع السابق، ص168.

[7] علي الجمبلاطي، المرجع السابق، ص ص:34-35.

نقطة أخرى أثارها المحامي فرجاس خلال المحاكمة وهي ضرورة الكشف عن صحة توقيع بوحيرد الذي كان مرفقا مع ملحق أضيف لملف التحقيق ولم يعلن عنه إلا في آخر المحاكمة، تضمن هذا الملحق اعتراف جميلة بوحيرد بما هو منسوب إليها؛ وعندما أراد محاميها الاطلاع عليه قوبل طلبه بالرفض ولم يتمكن من الاطلاع عليه إلا في يوم إعلان الحكم، فلاحظ أن التوقيع مزور وطالب بجلب خبير للخطوط ولكن لم يُستجب لطلبه[1].

أثناء المحاكمة ترك الأستاذ فرجاس المجال لجميلة بوحيرد لتتحدث بكل جرأة وصراحة عن التعذيب الذي تعرضت له خلال التحقيقات، مؤكدا بأن الضغط عليها كان مضاعفا؛ فهي الوحيدة التي كانت على علم بمكان ياسف سعدي[2]، أثناء حديثها عن التعذيب أوردت جميلة أنها كانت قد كتبت في 16 ماي 1957 على قاضي التحقيق شكوى ضمنت فيها أنه:« بعد انقضاء أكثر من 05 أسابيع على القبض عليها وشهر على اختطاف جنود المظلات لها وثلاثة أسابيع على مثولها أمام المحكمة... لم يتخذ أي تدبير بحق الذين عذبوها»[3]،وأضافت أنها في 27 أفريل قدمت شكوى ثانية إلى عميد قضاة التحقيق تلفت نظره إلى ضرورة التعجيل بإجراء كشف طبي وطلبت إليه بإلحاح إيفاد طبيب على الفور، لكن القاضي انتظر عشرة أيام لتعيين الطبيب ووقع الاختيار على الطبيب"غودار" والذي بدوره انتظر سبعة أيام أخرى للحضور ليكتب في تقريره أنه لم يلاحظ عليها أي آثار للتعذيب[4]، لكن تقرير الطبيبة جانين بلخوجة والتي كانت معتقلة في سجن بربروس في تلك الفترة جاء على عكس هذا، ليؤكد أنها تعرضت لأبشع أنواع التعذيب[5]، وتبعا لهذا فقد طالب محاميها بإجراء تحاليل جرثومية وكشف بالأشعة لإثبات آثار التعذيب،ولكن طلبه هذا لم يَرَ طريقه للتنفيذ[6].

---

[1] وفاء كاظم ماضي، المرجع السابق، ص168.

[2] جاك فرجاس، **محاكمة الاستعمار**، المصدر السابق، ص ص:33-34.

[3] علي الجمبلاطي، المرجع السابق، ص23.

[4] جاك فرجاس، **محاكمة الاستعمار**، المصدر السابق، ص41.

[5] علي الجمبلاطي، المرجع السابق، ص24.

[6] جاك فرجاس، **محاكمة الاستعمار**، المصدر السابق، ص42.

وبعد الدفاع المحكم والمتناسق لمحامي جميلة انتهت المحاكمة بتوجيه التهم التالية لها: إحراز متفجرات، الشروع في الاشتراك في حوادث مميتة، الشروع في القتل وتدمير مبانٍ بالمتفجرات، الاشتراك في أعمال مماثلة و الانضمام إلى مجموعة إرهابية. إن عقوبة هذه التهم هي الإعدام المحتوم الذي سعت المحكمة لإقراره منذ البداية، فالمحاكمة كانت مجرد مسرحية لإيهام الرأي العام بأن الحكم بالإعدام تم في كنف العدالة، ومنه انتهت هذه المحاكمة الهزلية بإصدار حكم الإعدام ضد جميلة بوحيرد وحدد يوم 07 مارس 1958 موعدا لتنفيذه وتمت المصادقة على هذا القرار من طرف رئيس الجمهورية الفرنسي ذاته[1]، وقد أيدت محكمة الاستئناف هذا الحكم[2].

وعلى الرغم من حكم الإعدام الذي صدر في حق المناضلة جميلة بوحيرد إلا أن المحامي جاك فرجاس تمكن من إيقاف حكم الإعدام الصادر في حقها، وكان ذلك انتصاراً كبيراً[3]، فبعد إصدار حكم الإعدام على جميلة بوحيرد وجميلات الجزائر، أصر الأستاذ على نقل القضية إلى الرأي العام الدولي[4]، حيث صرّح بعد إصدار الحكم:«أن المحاكمة الحقيقية ستبدأ الآن» وأنه سيعلن للعالم أجمع جميع الجرائم والاختراقات اللاقانونية التي قامت بها فرنسا في الجزائر[5]، ومنه قامت هيئة الدفاع عن المعتقلين وبقيادة محاميها جاك فرجاس وميشال زافريان بقيادة حملة لتوعية الرأي العام الدولي حول قضية جميلة بوحيرد ومن ورائها القضية الجزائرية، حيث ساهم هذا الضغط في عرض قضيتها على لجنة حقوق الإنسان التابعة لهيئة الأمم المتحدة في 05 مارس 1958 وكان ذلك بعد أن تلقت اللجنة ملايين برقيات الاستنكار[6]، الأمر الذي أجبر السلطات الفرنسية على التراجع عن حكم الإعدام فأصدرت قرار في 11 أفريل 1958 يقضي بتحويل حكم الإعدام إلى عقوبة السجن المؤبد[7].

---

[1] وفاء كاظم ماضي، المرجع السابق، ص169.

[2] علي الجمبلاطي، المرجع السابق، ص48.

[3] رشيد خطاب، المرجع السابق، ص331

[4] محفوظ عاشور، **أصدقاء الثورة الجزائرية** ...، المرجع السابق، ص ص:96، 97.

[5] زهرة ظريف، المصدر السابق، ص532.

[6] علي الجمبلاطي، المرجع السابق، ص48.

[7] وفاء كاظم ماضي، المرجع السابق، ص169.

ساهمت في تحقيق هذا الإنجاز عدة جهود بذلها محامو هيئة الدفاع في سبيل تحقيقه، كان المحامي فرجاس قد قرر رفقة زميله جورج آرنو[1] تأليف كتاب خاص بمعاناة المجاهدة جميلة بوحيرد في سجن الجزائر، حمل هذا الكتاب عنوان "دفاعنا عن جميلة بوحيرد"، فبعد محاكمة جميلة بوحيرد صدر الكتاب والذي يعتبر إعلاناً صريحاً عن الخط الذي سوف تسلكه دار النشر مينوزي فيما يتعلق بالحرب في الجزائر، وهو الالتزام بالعمل ضد الحرب، فكان ذلك أول كتاب ينتقد الحرب ويفضح التعذيب الممارس من طرف عناصر الجيش الفرنسي، فلقي الكتاب صدى واسعاً في فرنسا بفضل الحملة الصحفية الدعائية الواسعة التي استفاد منها، وهذا ما جعل الحكم الصادر في حق جميلة بوحيرد يخفف بإلغاء حكم الإعدام[2]، هذا الكتاب لقي رواجاً كبيراً وتزايد عدد المعجبين به إلى أن بلغ أشهر الشخصيات السياسية على غرار الجنرال ديغول الذي بعث برسالة يوم 08ديسمبر 1957 إلى الأستاذ فرجاس والأستاذ آرنو جاء فيها ما يلي:«سادتي أعلمكم أنني قرأت بكل اهتمام وإحساس كتابكما المعنون "من أجل جميلة بوحيرد" فتوصلت إلى القول أن المأساة الفرنسية هي في حد ذاتها مأساة إنسانية ومن المستحيل تجاهلها أو إخفاؤها».كما أن الأستاذ فيرجاس كان قد قرر مع صديقه الأستاذ جورج أورنو التبرع بجميع مداخيل بيع الكتاب إلى جميلة بوحيرد وزميلاتها في السجن[3].

ولإسقاط حكم الإعدام الذي صدر في حق جميلة بوحيرد قام فرجاس بعدة خطوات منها توجهه برسالة إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي 03مارس 1958، جاء فيها:«لا يخفى عليكم وجود نساء شابات في السجن المدني بالجزائر محكوم عليهن بالإعدام لنشاطهن في جيش التحرير الوطني»[4]، هذه الرسالة هي في حقيقة الأمر نداء لدفع اللجنة للتدخل من أجل وقف تنفيذ أحكام الإعدام في حق كل الجزائريين، إذ منذ بداية زيارات اللجنة الدولية للصليب الأحمر في شهر

[1] مؤلف الرواية الشهيرة "أجرة الخوف" التي تحولت عام 1960 إلى فيلم وهو صحفي في جريدة "باريس براس" غطى الندوة الصحفية السرية التي أقامها فرانسيس جونسون مسؤول شبكة جونسون لدعم جبهة التحرير الوطني في فرنسا وغداة صدور المقال صودرت الجريدة واعتقل بتهمة عدم التبليغ وأحيل أمام محكمة عسكرية وبدأت محاكمته 01 جوان 1960 وحكم عليه بسنتين سجن مع وقف التنفيذ. **ينظر**: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص34.

[2] أحمد منغور، المرجع السابق، ص175.

[3] محفوظ عاشور، **أصدقاء الثورة الجزائرية** ...، المرجع السابق، ص ص:96،100.

[4] نفسه، ص99.

فيفري 1955، اقتصر دورها على تفقد المعتقلات والسجون في الجزائر وفي فرنسا دون محاولة التعرف على سبب اعتقال الآلاف من الجزائريين، ويكشف الأستاذ فرجاس بأن اللجنة كانت على علم بالقضية عندما أشرف مندوبها على البعثة المكلفة بالتحقيق في مصير الأسرى الفرنسيين، والحقيقة أن مهام اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الجزائر محددة باتفاق مع الحكومة الفرنسية[1].

وقبلها بسنة أي في 1957 وقع المحامي جاك فرجاس عريضة من أجل جميلة بوحيرد، وهذا ما حرك الرأي العام العالمي حول قضية التعذيب، وكان الأستاذ قد قام بتقديم ندوة صحفية بهذا الشأن سانده فيها العديد من الشخصيات المعروفة من أمثال: جان بول سارتر، جوزيف كاسال، فرونسوا ماسبيرو[2].

2-2- محاكمة شبكة جونسون.

إن محاكمة أعضاء شبكة جونسون تعتبر قضية فريدة ومختلفة عما كان يدور في الجزائر من محاكمات، فالأمر هذه المرة لا يتعلق بمحاكمة معتقلين جزائريين فقط بل متعلق أيضا بمحاكمة شخصيات فرنسية معروفة مساندة لجبهة التحرير الوطني فدور الهيئة والدفاع مختلف هذه المرة.

فبين محاكمة جميلة بوحيرد في الجزائر 1957 ومحاكمة شبكات الدعم لجبهة التحرير الوطني في باريس سبتمبر 1960 مضت ثلاث سنوات، ففي الجزائر عام 1957 كان فريق المحامين يصارع وحده في ظل التعتيم الدولي الذي تمارسه السلطات الفرنسية على الوضع في الجزائر، وفي باريس 1960 فرض تجمع المحامين قانونه مدعوما بقطاع واسع من الرأي العام[3].

دفعت شبكة جونسون الضريبة القاسية جراء تعاونها مع فيدرالية جبهة التحرير الوطني ودعمها لها، ففي بداية عام 1960 استطاعت أجهزة الأمن كشفها وإلقاء القبض على أنشط عناصرها[4]،

---

[1] محفوظ عاشور، «نداء صديق الثورة التحريرية جاك فرجاس إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر CICR بخصوص جميلة بوحيرد وزميلاتها 1958»، **مجلة تاريخ العلوم**، تصدر عن جامعة الجلفة بالتنسيق مع مخبر الدراسات التاريخية المتوسطية بجامعة المدية، ع:08، 1 جوان 2017، ص231.

[2] محفوظ عاشور، **أصدقاء الثورة الجزائرية**...، المرجع السابق، ص98.

[3] جاك فرجاس، **جرائم الدولة**...، المصدر السابق، ص230.

[4] شملت قائمة المعتقلين كلاً من حداد حمادة 32 سنة مسؤول قيادي في فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا إلى جانب كل من عليان حميمي 32 سنة وحنون سعيد 40 سنة، دقسي علاوة 22 سنة وولد يونس 32 سنة، كلهم مناضلون ومسؤولون في فيدرالية الجبهة، أما من الفرنسيون فقد شملت القائمة كلاً من فرانسيس بينارد43 سنة وهيلين كوينا مناضلة قديمة في الشبكة وإلياس كلار وجيرار مويي وجانين كاهين وغيرهم بينما ظل فرانسيس جونسون وجاك فينيس وغيرهم قيد البحث. **ينظر**: فاتح زياني، المرجع السابق، ص273.

وفتحت الشرطة تحقيقات واسعة حيث تم استجواب واعتقال الكثير من عناصرها، كما تم حجز ممتلكاتهم وامتدت الحملة لتمس عناصر قيادية في الفيدرالية[1]، فمنذ 1959 أحس عناصر الشبكة أنهم محل مراقبة وأن نشاطهم بات مكشوفا لدى عناصر البوليس الفرنسي الذي باشر عمليات المراقبة بعد ما تأكد من وجود علاقة تربط شخصيات بارزة فرنسية بجبهة التحرير الوطني في فرنسا[2]، فقد ثبت لرجال أمن الدولة منذ 1958 أن لجونسون علاقة مع جبهة التحرير الوطني في فرنسا وأصدرت الشرطة مذكرة بالبحث عنه[3]، كان عدد المعتقلين في تزايد رهيب جراء اكتشاف شبكات الدعم فالصحافة الفرنسية أحصت يوم 19 أكتوبر 1960 حوالي 326 معتقلاً من أعضاء الشبكة في ظرف 96 ساعة[4].

كانت التهم الموجهة لأعضاء الشبكة هي إعطاء مأوى لجزائريين تبحث عنهم الشرطة ونقل أموال وكتابة وتوزيع كتيبات ضد القمع[5]، فكانت نشاطات الشبكة مقسمة إلى ثلاثة قطاعات كبرى وأهم قطاع هو قسم جمع الأموال ونقلها عبر أوروبا ويعتبر هذا العمل هو الأساس وعصب الحرب وكانت المناضلة هيلين كوينا (Hélène Cuenat)[6] هي المشرفة عليه[7].

تولى الدفاع عن جونسون ورفاقه الفرنسيين المحامي رولان دوماالذي أبدى قبوله ليكون المحامي الرسمي للشبكة، أما العناصر الجزائرية فقد تولى الدفاع عنهم فريق المحامين التابع للجبهة يتقدمهم جاك فرجاس وميشال زافريان وموريس كوريجي[8]، إن اختيار جونسون لمحامٍ خارج هيئة الدفاع للمرافعة لصالحه ولصالح أعضاء شبكته جاء للحفاظ على خاصية الدفاع الفرنسي ومنه تشكلت لجنة للدفاع

---

[1] فاتح زياني، المرجع السابق، ص273.

[2] شعبان إيدو، **شبكات دعم الثورة**...،المرجع السابق، ص207.

[3] هيرفي هامون وباتريك روتمان، المصدر السابق، ص154.

[4] فاتح زياني، المرجع السابق، ص274.

[5] جاك فرجاس، **جرائم الدولة** ...، المصدر السابق، ص231.

[6] طالبة آداب بجامعة السربون وعضو نشط بشبكة جونسون المعروفة بمساعدتها للثورة الجزائرية. شاركت بشكل فعال في جمع المال وتحويله لخزينة جبهة التحرير الوطني. ألقي عليها القبض في فيفري 1960 وحكم عليها بعشر سنوات سجناً لتسجن بعدها بالسجن النسوي بباريس، لكنها تمكنت من الفرار من سجن "لابوتيت روكات" سنة 1961 لتلتحق بالمغرب. **ينظر**: رشيد خطاب، المرجع السابق، ص406.

[7] هيرفي هامون وباتريك روتمان، المصدر السابق، ص124.

[8] شعبان إيدو، **شبكات دعم الثورة**...،المرجع السابق، ص209.

عن الفرنسيين حيث لم يتوكل دوما إلا على العناصر الأكثر تورطا في الشبكة ومنهم جونسون، بينما وقع اختار الفرنسيين الآخرين على زملائه في المجموعة[1] التي تكونت للدفاع عن أعضاء الشبكة[2].

لم تتوان جبهة التحرير في عرض خدماتها على المعتقلين الفرنسيين للدفاع عنهم أمام المحاكم الفرنسية، فقبل بضعة أيام من بدء المحاكمة بلَغ فرجاس رغبة الجبهة بالتكفل بالدفاع عن الشبكة إلى المحامي رولان دوما فيقول هذا الأخير:«هبطوا فجأة إلى مكتبي، وهاهو فرجاس يقول بلامبالاة: يا عزيزي لقد تلقينا الأوامر من الجبهة وسنأخذ على عاتقنا الدفاع عن الشبكة فأجبت بهدوء أن مجموعتي قد حضرت العمل وأنه لدي أوامر أيضا»، إن هذا النقاش مع مجموعة محامي هيئة الدفاع خلق ارتباكا لدى الأستاذ رولان الذي عزم السفر في مساء نفس اليوم ذاته لسويسرا أين يقيم جونسون منذ05 جويلية 1960وتناقشا حتى الصباح في المسألة، وجدد في الأخير جونسون تعليماته بأنه لا انفصال مع الجبهة ولكن يجب الحفاظ على زمام المحاكمات، وفي نفس الوقت سافر مارسيل بيجو إلى جنيف موفدا من طرف فرجاس وكل متمسك برأيه فقبل جون كلود بوبير أحد أعضاء الشبكة المعتقلين بمراد أوصديق كمحامٍ مساعد وصادق دوما على التكتيك الذي وضعه زملاؤه من مجموعة الدفاع الجزائرية وتلخص في ثلاث نقاط أساسية:

- إطالة المحاكمة التي حددت لها ثماني أيام.
- قلب الدعوى وإرهاب المحاكم.
- الإثبات بالنقيض بأن الجزائر ليست فرنسية[3].

تولي مجمع المحامين التابع لجبهة التحرير الدفاع عن أعضاء الشبكة إنما هو في الحقيقة دفاع عن مكسب من مكاسب فيدرالية الجبهة في فرنسا التي سعت دائما لتحشد وتوفير الدعم والذي لاقته بسخاء من شبكات الدعم وفي مقدمتها شبكة جونسون، فالدفاع هنا إنما هو في الحقيقة دفاع عن حلفاء آمنوا بقضيتهم.

---

[1] اختار كل من فيرا هيرود وجاكلين كاريه جزيل حليمي للدفاع عنهما، وهذا الأمر لم يرق للمحامي "رولان دوما" المحامي الرسمي للشبكة، فالمحاكمة كانت فرصة لها للتقرب من جبهة التحرير الوطني، إلا أنها قد انسحبت من المحاكمة فيما بعد ليعوضها فريق المحامين الجزائريين. **ينظر**: هيرفي هامون وباتريك روتمان، المصدر السابق، ص ص:252- 259.

[2] نفسه، ص252.

[3] هيرفي هامون وباتريك روتمان، المصدر السابق، ص ص:254-255.

حلل الصحفي جان مارك تيولير في جريدة لوموند خطة دفاع مجمع المحامين في هذه القضية كما يلي:«لكن قبل أن نتمكن من الإصغاء إلى البعض والبعض الآخر يجب التزود بالصبر ففي الواقع كان هناك أيضا الجزائريون الأعضاء في جبهة التحرير الوطني وإلى جانبهم الفريق المرعب للأستاذ فيرجاس الذي قال بملاحقة نهج القمع على الصعيد القضائي، تكون الجمهورية الخامسة تتابع في النزاع الفرنسي الجزائري تقليد الجمهورية الرابعة في خرق القوانين الفرنسية والاتفاقيات الدولية في الوقت نفسه، ويعود للدفاع والمحامين بصورة خاصة إزالة انتفاخ هذه الوحوش القانونية، من هنا كانت الأهمية المميزة في هذه المحاكمات لمعركة الإجراءات»[1].

بدأت جلسات المحاكمة من 05 سبتمبر 1960 لتستمر إلى غاية 01 أكتوبر من نفس السنة وسط حضور الصحافة والمتتبعين[2]، وترأس هيئة المحكمة المستشار كورفليه بعد أن تهرَب العديد من القضاة من هذه المهمة، وقد تواجه مع 26 محاميا طول فترة المحاكمات[3]، والمحاكمة التي كان من المفروض أن تنتهي في ثمانية أيام استمرت لمدة شهر تقريبا، حيث أخذ المحامون الوقت الكافي لتطبيق ما اتفقوا عليه خاصة في تبيين تناقضات المحكمة والقوانين الفرنسية في هذه القضية، وقد ساعدهم في ذلك احترافهم في استغلال الإجراءات القضائية[4].

حاول رئيس المحكمة جاهدا منع المحامين من إثارة النقاشات حول الحرب في الجزائر وجعل المحاكمة تصب في إطار خيانة للوطن ومساس بأمن الدولة الخارجي، ومن ذلك محاولة منعه للأستاذ جاك فرجاس من إلقاء مرافعاته كما طلب النائب العام من رئيس المحكمة منع فرجاس من الإلقاء ورفض تقريره وهذا ما حدث بالفعل[5]، فالمحامي فرجاس أثار نقطة حساسة كان قد اتفق هو وفريق المحامين على جعل المحاكمة تتمحور حولها وهي قضية بأن الجزائر ليست فرنسية ولذلك فإن المحاكم الفرنسية غير مؤهلة لمعالجة القضية الجزائرية[6]، أما المحاميان روني ستيب وجاك مرسيي فأثناء دفاعهما

---

[1] جاك فرجاس، **جرائم الدولة** ...، المصدر السابق، ص232.

[2] شعبان إيدو، **شبكات دعم الثورة**...، المرجع السابق، ص208.

[3] هيرفي هامون وباتريك روتمان، المصدر السابق، ص256.

[4] نفسه، ص258.

[5] مارسيل بيجو، **محاكمة شبكة جونسون**، تر: عبد السلام عزيزي، (د.ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012، ص233.

[6] هيرفي هامون وباتريك روتمان، المصدر السابق، ص259.

لم يتوانيا في إثارة المشكل السياسي ليذكرا بطابع الاستعمار السائد في الجزائر وبثورة الضمائر المسيحية القائمة ضد الحرب ومن ما قاله مرسيي:« من جهتي لا يمكن أن أرغم نفسي على أن أنكر أنه حينما يقوم فرنسي بمساعدة جزائري حتى يجنبه التعذيب أو أي فرنسي أو فرنسية أخرى تقوم بهذا العمل إنما هو يسير على الطريق المستقيم كما يدعو إليه كتاب الإنجيل ويشرف بلده فرنسا»[1].

طرح الأستاذ فرجاس خلال دفاعه سؤالاً مهما على هيئة المحكمة يمس الإدعاءات الفرنسية في الصميم. هل يمكن اتهام جزائريين بالنيل من أمن الدولة بينما يقبل رئيس الدولة نفسه أن باستطاعتهم اختيار الاستقلال؟[2] سؤال مهم ومربك فالتناقض يبدو جليا في تصرف السلطات والقضاء الفرنسي فبينما تتهم هؤلاء بالخيانة والمساس بأمن الدولة الخارجي كان ديغول قد لمح لتقرير المصير.

بطرح هذا السؤال عاد الجدال مرة أخرى داخل المحكمة حول إنكار فرنسا لحرب الجزائر ومشروعيتها، مسألة أثارها بوفيار الذي وجه خطابه للقضاة والنواب العامين بطرحه سؤالا واضحا لهم أثناء مرافعته:«ومع ذلك فإن النائب العام يصف هؤلاء الرجال بالخونة فهو ينسى أن كلمة الخيانة لا ينطبق استعمالها إلا في حالة الحرب. ولماذا ينكر إذا وجود هذه الحرب؟ ولماذا سيدي الرئيس ترفضون أنتم أنفسكم استعمال هذه الكلمة التي سبق لرئيس الدولة والعديد من كبار الشخصيات أن استعملوها»[3]، إن ميشال بوفيار رافع وفق الخط العام الذي رسمته هيئة الدفاع مع المحامين وهي الدفاع في إطار الحرب والتعامل مع المتهمين على أنهم محاربون، فأسلوب الدفاع الجماعي قد تجسد خلال المرافعات.

وأبعد من ذلك فقد رجعت المحامية ماري كلود ردزيوسكي في شرحها لحرب الجزائر إلى حادثة المروحة وأن الحملة على الجزائر كانت لتسوية مشكلة آنية فما تبرير استمرار الاحتلال لهذا اليوم؟ طرحت هذه المحامية وجود الأمة الجزائرية لتنفي ما كان يدعى حول على أنها ليس لها وجود قانوني فمرافعتها كانت عبارة عن محاضرة تاريخية بامتياز، فقدمت فيها على مدى تاريخ الاستعمار الفرنسي

[1] مارسيل بيجو، المصدر السابق، ص238.

[2] جاك فرجاس، **جرائم الدولة**...، المصدر السابق، ص246.

[3] مارسيل بيجو، المصدر السابق، ص245.

للجزائر منذ الحملة الفرنسية 1830 التجاوزات التي قام بها الجيش الفرنسي والتي بلغت ذروتها خلال سنوات الثورة التحريرية[1].

أكد فرجاس أن المحكمة كانت عبارة عن معركة حقيقية قدم فيها المحامون البرهان "بلذة ووقاحة" على أن المحكمة كانت تجهل الحق الذي كانت تدعَي تطبيقه وهو هوية الرجال والنساء الذين كانت تزعم محاكمتهم وكانت صيحات المتظاهرين أمام المحكمة أثناء مرور المحامين وتصريحات العسكريين والمسؤولين السياسيين الساخطين من أسلوب الدفاع تثبت أن المحامين قد بلغوا هدفهم وهو جعل المحكمة منبرا[2].

جاءت أقوال المتهمين في نفس هذا الاتجاه لتؤكد ما طرحه المحامون؛ فحمادة حداد[3] المتهم الأول في قائمة الجزائريين كان نموذج لباقي المتهمين الذين تبنوا اعترافاته بتنسيق مسبق مع المحامين، فبجرأة غير معهودة قدم للمحكمة أعذاره حول مسألة انتمائه للجبهة:«نحن الجزائريين سندخل قريبا العام السادس من الحرب، لقد عانينا ومازلنا نعاني من السيطرة الأجنبية. إن جبهة التحرير الوطني التي يشرفني الانتماء إليها هي حركة تحرر إنها تجمع واسع يضم الشعب الجزائري بأكمله»[4]، كما قدم شكره لأعضاء الشبكة على المساعدة التي قدموها للجبهة:«إنني أحيي أخويا كل هؤلاء الفرنسيين الذين دفعهم حبهم للحرية إلى درجة تقديم المعونة لنا، إننا لن ننسى أبدا أنهم قبلوا معاناة الألم من أجل حريتنا»[5]، أما عن التهمة الموجهة إليه فقد أنكرها بصفته جزائريا لا فرنسيا:«أما بالنسبة للاتهام الموجه إلينا شخصيا أي المساس بأمن الدولة الخارجي فإنني كجزائري واع تماما بأنني لم أرتكب هذا الجرم لسبب بسيط جدا وهو أن الجزائر لم تكن يوما ولن تكون فرنسية»[6]، خطاب مدوٍّ اختصر كل

---

[1] مارسيل بيجو، المصدر السابق، ص247.

[2] جاك فرجاس، **جرائم الدولة** ...، المصدر السابق، ص238.

[3] مناضل في حزب الشعب سابقا منذ السادس عشر من عمره، كما كان عضو في المنظمة الخاصة وعضو الجنة الثورية للوحدة والعمل، ألقي عليه القبض في نوفمبر 1954 وأطلق سراحه بعد 10 أشهر ليدخل بعدها إلى فرنسا خلال صيف1956، وهو الشخص الذي كلفه عمر بوداود بأخطر مهمة داخل فرنسا وهي التحضير لنقل الثورة للأراضي الفرنسية حيث كان على تواصل مباشر مع شبكات الدعم. **ينظر**: هيرفي هامون وباتريك روتمان، المصدر السابق، ص85.

[4] نفسه، ص263.

[5] جاك فرجاس، **جرائم الدولة**...، المصدر السابق، ص242.

[6] هيرفي هامون وباتريك روتمان، المصدر السابق، ص263.

الحقائق ووضع الأمور في نصابها، انسجام وتناغم تام بين المحامين والمتهمين، وكل في خدمة القضية الجزائرية التي بات من المستحيل تأجيل الحكم فيها؛ فالبوليس الفرنسي أصبح هو المتهم في هذه القضية.

وبنفس الطريقة جاءت تصريحات المتهمين الفرنسيين في الشبكة، فمثلاً هيلين كوينا لم تنكر مساعدتها للجبهة وصرحت أمام هيئة المحكمة:«يجب علي القول أنني بصفتي شيوعية أني كنت موافقة حتى مع مبدأ الثورة الجزائرية نفسها التي تعد كفاحا ضد الاستعمار»[1]، أما جان كلود بوبير فقد صرح بالتالي:«الذين كانوا يقومون بذلك – أي التعذيب- كانوا يرتدون لباسك الموحد، وهو لباسي ونحن كلنا مسؤولون عنه، لقد ساعدت الجزائريين وأنا فخور بذلك. هذا كل ما في الأمر»، كذلك اعترف فرانس بينار بمساعدة الجزائريين وجاء تصريحه كالتالي:«إنني أتحمل كليا مسؤولية ما قمت به وبحضوري أمامكم فإنني أتابع كفاحي»[2].

هذه المحاكمات خلقت جدلا واسعا في الأوساط الفرنسية وكان للصحافة الفرنسية النصيب الكبير في هذا النقاش، حيث سعى بيجو[3] صديق فرجاس إلى حث أصدقائه من الوسط الصحفي للاهتمام بقضية محاكمات الشبكة فالمحاكمات كانت أفضل منبر لليسار خلال ست سنين مضت من الحرب[4]، وحسب جريدة لوموند فقد هزت شبكة جونسون فرنسا، وجمعت على مقعد المتهمين ستة مسؤولين في جبهة التحرير و17 فرنسيا أعضاء الشبكة[5]، وبالفعل فقد أخذت الصحافة الفرنسية تتحدث باستغراب عن فقدان المحكمة لهيبتها وسط تفاخر المتهمين بالخدمات التي قدموها للجبهة حيث كتب الصحفي فرانسوا برينيو مقالاً بعنوان "في قفص الاتهام رئيس جبهة التحرير ينفجر ضاحكا"، ومما جاء فيه:«إن هؤلاء الفتيات والفتيان الذين كانوا أمس في قفص الاتهام فخورين كأنهم رفاق ممثلي مسرحية لاقت نجاحا فضائحيا، كانوا يدخنون ويقصون لبعضهم القصص المضحكة

[1] مارسيل بيجو، المصدر السابق، ص290.

[2] جاك فرجاس، **جرائم الدولة**...، المصدر السابق، ص242.

[3] تتبع مارسيل بيجو المحاكمات بالدقائق ثم نشرها في أفريل 1961 لدى منشورات فرانسوا ماسبيرو (François Maspero) تحت عنوان محاكمة شبكة جونسون (Les procès du réseau Jeanson) وفي الحال تمت مصادرته من قبل الشرطة، هذا الكتاب ينقل بطريقة مفصلة الأسابيع الأربعة للمعركة السياسية والقضائية والأخلاقية للمحاكمة.**ينظر**: شعبان إيدو، **شبكات دعم الثورة**...،المرجع السابق، ص208.

[4] هيرفي هامون وباتريك روتمان، المصدر السابق، ص254.

[5] جاك فرجاس، **جرائم الدولة** ...، المصدر السابق، ص231.

ومنظرهم يترك المرء يتلوى ضحكا، كانوا يحيون الحاضرين والحاضرون يردون التحية كانوا يحيون بأيديهم ويرسلون القبلات»[1].

عند آخر المحاكمات حكم على 16 جزائريا بالإعدام كما شهدت مدة المحاكمات اختفاء عدد من مناضلي جبهة التحرير في فرنسا منهم المناضلة حورية زراري وذلك بعد إلقاء القبض عليها[2]، ففي الساعة الحادية عشر والربع من مساء 01 أكتوبر صدرت قرارات المحكمة دون أي مفاجأة فخرج 08 فرنسيين وجزائري براءة وصدرت أحكام متفاوتة على ثلاثة من أعضاء الشبكة بالسجن أما الباقون فقد حكموا كما هو متوقع بأحكام أشد[3]، ورغم الأحكام القاسية ضد أعضاء الشبكة إلا أنه أتت التصريحات من أعضائها ساخرة ومتحدية للمحكمة والقضاة الفرنسيين[4].

لم يكن باستطاعة السلطات الفرنسية استعمال الجور القضائي الذي استعملته سابقا في قضايا المعتقلين الجزائريين، فالمتهمون فرنسيون وشخصيات ذات تأثير في الرأي العام الفرنسي والمحاكمة في قلب باريس والصحافة تصب جامَّ اهتمامها على هذه المحاكمة.

3- إيصال قضية المدانين الجزائريين أمام المحاكم الفرنسية للصليب الأحمر.

إن من يتتبع مسار الثورة التحريرية يلاحظ أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر[5] لم تتدخل في الجزائر إلا بعد 1955 رغم أن حالة الحرب في البلاد انطلقت منذ 1954 واقتصرت مهمتها على زيارة السجون والمعتقلات ضمن إطار قانوني لا يسمح لها بالمطالبة بتطبيق ما جاء في اتفاقيات جنيف[6]، حيث أن هذه المنظمة بقيت عاجزة أمام السلطات الفرنسية الحكومية والعسكرية[7]، فاللجنة

---

[1] هيرفي هامون وباتريك روتمان، المصدر السابق، ص ص:258- 259.

[2] فاتح زياني، المرجع السابق، ص 273.

[3] هيرفي هامون وباتريك روتمان، المصدر السابق، ص274.

[4] فاتح زياني، المرجع السابق، ص274.

[5] منظمة إنسانية غير حكومية تعود فكرة تأسيسها إلى هنري دونان الذي شهد معركة سولفيرينو بين النمسا وفرنسا والتي خلفت أكثر من 40 ألف ضحية بين قتيل وجريح ومن هنا رأى أنه لماذا لا يتم إنشاء جمعيات إغاثة في أوقات السلم تكون مهمتها توفير الرعاية والعلاج في أوقات الحرب، وتم الإعلان الرسمي عن تأسيسها في مؤتمر دولي عقد في جنيف السويسرية في 26 أكتوبر 1863 بحضور 16 حكومة أوروبية و31 شخصية بارزة و04 منظمات. **ينظر:** محفوظ عاشور، «دعم الصليب الأحمر النرويجي للسجينات الجزائريات لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر 1958/1957»، **معارف**، تصدر عن جامعة آكلي محند أو الحاج، البويرة، ع: 17، ديسمبر 2014، ص ص:68-69.

[6] نفسه، ص74.

[7] عمار بن تومي، المصدر السابق، ص ص:190، 191.

الدولية للصليب الأحمر الدولي لم تتحرك في هذا الشأن؛ فمن جهة هي مرتبطة بالسلطات الفرنسية ومن جهة أخرى أي انطلاق في هذا الموضوع يكون مستحيلاً في غياب الجهة الأخرى غير المعروفة والمتمثلة في جبهة التحرير الوطني[1].

في المقابل وجدنا بعض المحاولات للتدخل من طرف فروع الصليب الأحمر كتلك التي قام بها الصليب الأحمر النرويجي، حيث قام هذا الأخير بزيارة للسجون الجزائرية ووقف على معاناة المعتقلين هناك وفي نهاية هذه الزيارة بعث برسالة للصليب الأحمر الدولي مرفقة بكراس حول ما كانت تعاني منه السجينات المحكوم عليهن بالإعدام في سجون الاستعمار بتاريخ 31 أكتوبر 1958، قصد دفعها إلى التدخل لتطبيق القانون الدولي الإنساني وإنقاذهن من الموت المحقق، لكن اللجنة الدولية رفضت التدخل تحت حجة أنه حكم عليهن من طرف القضاء الفرنسي ووفق القانون المدني أي اعتبرت أن الأمر شأن داخلي فرنسي، وجاء هذا الرد في رسالة لرئيس الصليب الأحمر الدولي مؤرخة في 06أكتوبر 1958 أكد فيها على الموقف الثابت للجنة قائلا:«إن قضية الآنسة بوحيرد لا تدخل ضمن القانون الدولي الإنساني لأنها قضية مدنية تتعلق بالمشاركة في أعمال إرهابية يطبق عليها القانون الجنائي»[2].

فرغم إصرار ممثلي جبهة التحرير الوطني على تدخل اللجنة الدولية للصليب الأحمر في قضية المدانين الجزائريين وانتهاكات حقوقهم من قبل سلطات الاحتلال الفرنسي[3]، إلا أن الأخيرة كانت كثيراً ما تغض الطرف عن تلك التجاوزات اللاإنسانية من قبل قوات الاحتلال وتحاول عدم فضحها أمام الرأي العام الدولي والمنظمات العالمية، وذلك لعدة أسباب واعتبارات كان في مقدمتها أن جبهة التحرير الوطني كانت في نظر اللجنة الدولية للصليب الأحمر عبارة عن طرف غير رسمي وغير معترف به من طرف العديد من الدول ومعتبرة أن القضية شأن داخلي يخص فرنسا وحدها.

يلاحظ أنه بعد الضغط الذي مارسه المحامون ومن ورائهم جبهة التحرير الوطني خاصة بعد محاكمة جميلة بوحيرد التي أصبحت قضية رأي عام تحرك اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الجزائر،

[1]Mostefa Khiati, op cit, p 175.

[2] محفوظ عاشور، **دعم الصليب الأحمر النرويجي** ...، المرجع السابق، ص71.

[3]**ينظر**: الملحق رقم 12.

حيث قام محاميها بشن حملةإعلامية واسعة لحشد الدعم الدولي لموكلته وإسقاط حكم الإعدام الذي اتخذ في حقها، حيث أن الاحتجاجات الصاخبة عمت عواصم عدة دول عربية وأوروبية[1]، كما أن الصحافة خاصة الجزائرية قامت بنشر مقالات تدين حكم الإعدام[2]، وفي ظل هذه التطورات لم يعد بإمكان الصليب الأحمر الدولي أن يبقى صامتا فقام بإرسال عدة بعثات للجزائر للوقوف على الأوضاع الإنسانية خاصة في السجون[3].

وإجابة على الطلبات والمراسلات التي بعثت إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر فإن هذه الأخيرة قامت بعدة زيارات للسجون والمعتقلات في الجزائر بدءا من 28 فيفري 1955 تاريخ أول مهمة للجنة الدولية للصليب الأحمر في الجزائر[4].

إنما يلاحظ على معظم تقارير اللجنة أنها تتحدث فقط عن المشاكل المتعلقة بالاكتظاظ والطعام والمساعدات الطبية بينما لم تشر أبدا لعمليات التعذيب والمعاملات الوحشية للسجناء من قبل الحراس.

إضافة إلى زيارتها للسجون ومراكز الاعتقال بالجزائر، امتد نشاط اللجنة الدولية للصليب الأحمر حتى للسجون داخل التراب الفرنسي والتي تضم أعدادًا هائلة من المساجين الجزائريين، فعلى إثر الكثير من الطلبات والمراسلات التي وجهت إليها فإنها بدأت منذ سبتمبر 1958 بالسعي لدى السلطات الفرنسية لكي تتمكن من زيارة المساجين الجزائريين الموجودين بسجون فرنسا، وكانت الزيارة موجهة للسجون التي بها عدد كبير من المساجين الجزائريين، على عكس السجون التي بها عدد قليل التي لم يزرها أبدا ممثلو اللجنة، وكمثال على هذا نشرت رسالة بعث بها معتقل منسي بسجن دي لاكورس إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتاريخ 1961/12/07، يتعلق الأمر بالسجين بن شعبان عبد القادر وقد تضمنت الرسالة مايلي:«السيد مدير لجنة الصليب الأحمر، لي الشرف أن أعلمكم أني الجزائري الوحيد بهذا السجن دي لاكورس وأني سجين سياسي وأجد نفسي معزولا عن كل المساعدات، لكي أحصل على المساعدات فإني لا أنتظر مساعدة المحتل الذي همه الوحيد إسالة دم

[1] علي الجمبلاطي، المرجع السابق، ص48.

[2] وفاء كاظم ماضي، المرجع السابق، ص169.

[3] محفوظ عاشور، **دعم الصليب الأحمر النرويجي** ...،المرجع السابق، ص ص:76-77.

[4] مصطفى خياطي، المرجع السابق، ص174.

الشعب الجزائري منذ 7 سنين من الحرب. ينبغي على العالم أن يساند هذه الشعوب المحرومة من السلم والحرية وأن كل الشباب الجزائري الموجود بالسجون والمعسكرات منذ يوم اندلاع الثورة، يجب أن يشعر العالم ألم الشعب الجزائري إلا إذا كان هذا العالم مشاركا مع المحتل أنا متأكد أن العالم لن يفعل هذا أبدا ربما هذه آخر سنة للحرب بإذن الله وبمساعدة العالم كله الذي سوف يؤثر على الحكومة الفرنسية تأثيرا كبيرا لإيقاف الحرب مع الدولة الجزائرية ووضع حد لآلام الشعب الجزائري بتحقيق السلم القريب. يحيا العالم ليضع نهاية لألم الشعب الجزائري، وتحيا الحرية، تقبلوا مني فائق الشكر والامتنان»[1].

كان محامو جبهة التحرير يقومون بنشر تلك المعاملات الوحشية التي كان المعتقلون الجزائريون يلقونها في السجون ويقومون بتبليغها إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر[2]، تقول المناضلة جاكلين قروج:«كنا نتلقى زيارات محامينا الذين كانوا على درجة كبيرة من الإخلاص، فكانوا يعتبرون دفاعهم عنا عملاً نضالياً، فأفضل طريقة لخدمتنا هي إعلام الخارج من عائلات ومحامين والرأي العام»[3]. وهذا المحامي عمار بن التومي يقول إنه كان يطلع الصليب الأحمر رفقة زملائه الفرنسيين عن ظروف الاعتقال، سواء في السجون أو داخل المحتشدات أو مراكز التجميع، وكذلك عن ضرورة تدخله لفرض احترام تطبيق معاهدات جنيف حول السكان المدنيين وحول مصير أسرى الحرب[4].

استطاع الأستاذ فرجاس من خلال استماعه لشهادة الجزائريين والجزائريات القابعين في السجون أن يجمع معلومات خطيرة حول ثلاثة آلاف من المختطفين، وقد طلب منه الكاتب جاك شاربي(JackSharp)[5] أن ينشر تلك المعلومات في مجلة "الأزمة الحديثة" تحت عنوان "الكراس الأخضر:

---

[1] مصطفى خياطي، المرجع السابق، ص ص:232- 234.

[2] رشيد زوبير، المرجع السابق، ص99.

[3] جاكلين قروج، المصدر السابق، ص67.

[4] عمار بن تومي، المصدر السابق، ص ص:190، 191.

[5] ممثل فرنسي مناهض للاستعمار كان أحد المحركين لشبكة جونسون لدعم جبهة التحرير الوطني خلال الثورة، ولد 13 جوان 1929 بباريس من عائلة يهودية أبوه من مواليد الجزائر توفي في 01 جانفي 2006، تمكن في عام 1944 من النجاة من الاعتقال والنفي إلى المحتشدات بعد أن شهد انتحار أمه التي لم ترد القبض عليها، لجأ إلى تولوز وهناك بقي عشر سنوات ضمن فرقة موسيقية حيث مثل مسرحيات شكسبير وموليير وغيرهم، وفي عام 1954 رحل إلى باريس وعمل في المسرح كان مشبعا بقيم الجمهورية من أجل الحرية والمساواة وترجمها ميدانيا من خلال انخراطه في شبكة جونسون وجلب معه لدعم القضية الجزائرية ممثلين كثيرين، اعتقل في 1960 ونقل للسجن فتظاهر بالجنون لينقل إلى مستشفى للأمراض العقلية ليتمكن في الأخير من الفرار إلى تونس ثم إلى الجزائر، حصل عام 1966 على العفو وعاد إلى باريس، له عدة كتب منها كتاب "الجزائر السجينة" 1961، "أبناء الجزائر" 1962، "حملة الأمل" 2004. **ينظر**: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص ص:205- 206.

شهادة المختطفين في الجزائر"[1]. كان نشر هذا الكراس كرد فعل على صمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر عن جرائم فرنسا في الجزائر، وعليه تم نشر الكتاب سنة 1959 والذي يضم 150 مذكرة من طرف عائلات المفقودين[2]، ولكي يتجنبوا مصادرته في فرنسا فقد تم نشره وبيعه في لوزان بسويسرا وتم التعليق عليه بنص من المؤرخ بيار فيدال ناكيت(PierreVidal Naquet)[3] لكن الإدارة الفرنسية قامت بمصادرة ذلك العدد من المجلة[4].

صدر الكراس في العدد 163 بمجلة "الأزمنة الحديثة"، وقد طلب المحامون من خلاله تدخل الصليب الأحمر حيث أكدوا على أن السلطات الفرنسية تخرق أبسط حقوق الدفاع ولا تحترم الحريات الأساسية، ويتم التحجج أو التبرير بالبحث عن المفقودين للحيلولة دون المتابعة القضائية في الظروف الملائمة[5]، كما أرفق بالأدلة وتم تقديمها إلى الصليب الأحمر الدولي، وتم إنجازه من قبل المحاميين جاك فرجاس وزافريان اللذين قدماه إلى رئيس الصليب الأحمر الدولي بتاريخ 17 سبتمبر 1959 تحت اسم "كراس المحامين الأخضر"[6].

أوضح الكراس القلق الكبير لدى أسر المفقودين عن مصير أبنائهم وأزواجهم وأنهم لا يعرفون لمن يلتجئون للحصول على معلومات عن مكان تواجدهم قصد وضع حد لمخاوفهم، في حين أن الأمر لو كان في بلد آخر فإنه بإمكان العدالة إيجاد جواب لمعاناة المشتكين، لكن في الجزائر الغموض هو السائد حتى أن عقيدا قال للمحامين أنه يجهل ماذا يفعلون في ثكنته، وكتب آخر أنه يمكن أن يكون هناك محتجزون دون بطاقة تثبت هويتهم ولا مذكرة اعتقال، أضف إلى ذلك التناقضات في

---

[1] محمد الدام، المرجع السابق، ص114.

[2] **ينظر**: الملحق رقم 13.

[3] مؤرخ مختص في العصور اليونانية القديمة، وكان من أبرز المناضلين من أجل حقوق الإنسان، وعلى وجه الخصوص ضد الحرب الاستعمارية في الجزائر وضد كل أشكال العنصرية، ولد في باريس 1930 شارك أبوه في مقاومة الاحتلال الايطالي لفرنسا، وعندما اندلعت الحرب في الجزائر كان فيدال ناكي يشغل منصب مدرس في ثانوية أورليانز ثم أصبح يدرس في كليةالآداب في دي كاين، دافع في إطار قضية اختفاء موريس أودين كما كان من بين الموقعين على عريضة"121" الداعية لحق عصيان الجنود الفرنسيين من التجنيد في حرب الجزائر، ألف كتاباً تحت عنوان"La Raison" والذي كان عبارة عن نصوص نشرتها لجنة الدفاع عن أودين يتحدث فيها عن القمع المصاحب للحرب في الجزائر . **ينظر**:
Gilles Manceron:«in memoriam Pierre Vidal- Naquet ,1930-2006 un historien dans son temps », **Insaniyat**, N:37, juillet-septembre 2007, pp 21-22.

[4] Mostefa Khiati, op cit, p 177.

[5] علي هارون، **الولاية السابعة** ...، المصدر السابق، ص ص:609- 610.

[6] Mostefa Khiati, op cit, p 172.

تصريحات الشرطة فقسم الشرطة مثلا يؤكد أن محتجزا موجودا في المحتشد الفلاني وإدارة المحتشد تنفي ذلك، واختتم الكراس بتأكيد المحاميين بأنه ليس بإمكانهما الاستسلام لليأس مثلما استسلمت العشرات من عائلات المفقودين في الجزائر، لكن شرف المحاماة وشرف الرجولة أصبح على المحك، لا يمكن التخلي عن الذين جاؤوا إليهم بكل ثقة لأداء واجبهم المهني وواجبهم الإنساني[1].

نورد في ما يلي بعض ما جاء في هذا الكراس:«لنا الشرف أن نعلمكم في هذا الإرسال الأول بـ 150 حالة مفقود في الجزائر العاصمة. كانت حالات رعب متكررة؛ في منتصف الليل، جنود كانوا يأتون وقد اختطفوا الرجل الأب، الولد أو الزوجة وغادروا إلى الطرقات الصحراوية إلى قدر مجهول. المرأة تجري في كل مكان: إلى حاكم ساحل الجزائر العاصمة إلى الحكومة العامة؛ إلى المؤسسة الإدارية إلى المحكمة. لقد سمعناها، سجلنا تصريحاتها... هنا جميلة بوحيرد تعاني، هنا العربي بن مهيدي (انتحر) برصاصة في قلبه ويداه مقيدتان، هناك أيضاً عيسات إيدير احترق... في بلدان أخرى وظروف أخرى العدالة تقدم إجابة لألم المشتكين، ولكن في الجزائر العاصمة كولونال يقول لنا أنه يجهل ما يُفعل في ثكنته... تلقينا هذه الشكاوي لـ150 مفقوداً خلال أسبوع... نحن نستطيع ترك كل شيء لليأس مثلما تركت هذه العائلات الجزائرية. عشرات وعشرات الآلاف من المفقودين في كل الجزائر. ولكن شرفنا كمحامين وشرفنا كرجال في قضية؛ لا نستطيع التخلي عمن توجهوا إلينا بكل ثقة لكي نقوم بمهمتنا الرسمية وواجبنا الإنساني، ولأن انتهاك الحقوق الأساسية للدفاع والحريات الأساسية، مُنعنا من المتابعة القضائية في ظروف مقبولة للبحث عن المفقودين. لقد رجعنا إليك. هاهو أول كتاب دم، صرخات تتابع، نحن نتمنى أن تقدر من أجل الأمهات المسلمات إكمال مهمتك بنفس النجاح الذي قدمته سلطات جيش التحرير الوطني... نحن نتوسل إليك أن تشعر بتضحياتنا واحتراماتنا»[2].

بعد عدة أسابيع وجه المحامون الباريسيون رسالة جديدة إلى رئيس الصليب الأحمر الدولي وطالبوا بقوة من هذا الأخير في الرسالة أن يستعملوا طرقهم وأساليبهم الخاصة لتوقيف قلق هذه العائلات مثل مطلب اتفاقيات جنيف في إطار حماية الشعوب المدنية، وقد تضمنت الرسالة

[1] شعبان إيدو، **مجلة "Les Tempes Modernes"** ...،المرجع السابق، ص ص:89- 90.

[2] Mostefa Khiati, op cit, p p: 173- 174.

مايلي:«السيد الرئيس توجهنا إليك منذ بضعة أسابيع في أول كراس على مفقودي الجزائر العاصمة؛ مسجونين ظلماً أو مقتولين غالباً...نتوجه إليك في ثاني كراس مكون من رسالة وصلتنا من الجزائر العاصمة، الظروف بقيت نفسها: الأرامل، الأمهات، الأطفال، أنفسهم من تكلموا. لا يمكن أن تبقى صرخاتهم دون جدوى، لا يمكن أن تكون الإجابة عن الألم مثل العادة، لأن الصراع انفجر الآن، التهديد، الضغط، المطالبة، القمع. يجب أن نكسر هذا الصمت الذي دام خمس سنوات، يجب أن تتوقف النسوة عن الحداد إذا كان أقاربهم مازالوا أحياء في مخيم، وإذا كانوا ميتين يجب عليهن التوقف عن الانتظار... بعض الأشخاص الذين تم استجوابهم في مراكز الشرطة ماتوا، والمعاقبون بالأعمال الشاقة دفنوا في الصباح في ساحة "الفيلا" أين تم تعذيبهم لدرجة الموت. نحن نطلب من الحكومة الفرنسية أن تفتح تحت رقابة اللجنة الدولية للصليب الأحمر الحفر الموجودة في "فيلا سوزيني" في الجزائر العاصمة و"حي أمزيان" في قسنطينة... نحن نعرف أن هذه الاتهامات خطيرة، نحن نعلمها لتعرفوا القضية، نحن مستعدون لنقلها إليكم في ظروف سرية مطلقة؛ أسماء الشهود، جرائمهم، ولهذا الأمن دائماً في خطر...منذ خمس سنوات سيدي الرئيس في الجزائر العاصمة نقتل ونعذب المسلمين بضمان لا قانوني. الآن وأخيراً انفجر الصراع. نتوسل إليكم أن توقفوه. نرجو منكم أن تتقبلوا كل مشاعر الاحترام» إمضاء كل من: جاك فرجاس، ميشال زافريان، موريس كوغاق (محامي باريس)[1].

كتب المناضلان أحمد بن بلة ومحمد خيضر حين كانا بالقاهرة؛ رسالة إلى ممثل منظمة الصليب الأحمر الدولي ينددان فيها بانتهاكات السلطة الفرنسية في الجزائر وفرنسا تجاه المعتقلين الجزائريين، وتعرضت الرسالة إلى المعاملة التي يتلقاها المسجونون الجزائريون، وأن هذه المعاملات تعد انتهاكاً لاتفاقية جنيف الدولية لسنة 1949، كما أوضحت الرسالة أن أغلب المساجين الجزائريين كانوا يواجهون الحالة الأكثر تميزاً وهي بالإعدام، من جهة أخرى أوضح المناضلان في الرسالة أن جيش التحرير الوطني وجبهته مستعدان لتطبيق شروط اتفاقية جنيف على مساجين الحرب الفرنسيين الذين أخذتهم قوات جيش التحرير الوطني تحت التحفظ، فالسلطات الفرنسية لم تعترف بقانون مساجين الحرب لأفراد جيش التحرير الوطني، آخذين الأسلحة في أيديهم يفعلون بهم ما يشاؤون. حرب

[1]Mostefa Khiati, op cit, pp: 175- 177.

الجزائر صاحبها قمع قوي من طرف القوات الفرنسية : توقيفات، سجن، تعذيب، قتل لا شرعي، أحكام بالموت، إعدام المحكومين، وهذه الأفعال أدت بجيش التحرير الوطني إلى رد فعل[1].

في 09نوفمبر 1959 رد الجنرال شال على اتهامات المحاميين جاك فرجاس وزافريان فيما يخص 28 مفقوداً فقط، وعلى حسبه فإن البعض منهم حرروا، البعض الآخر لم يتم اعتقاله أصلاً، البعض الآخر قرر الهرب، كانت هذه الإجابات غير كاملة وغير مقنعة[2].

وعلى عكس التقارير التي أعدتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر في بداية زياراتها للجزائر، جاء تقريرها بعد زيارة 1960 يحمل الكثير من علامات الاستفهام حول ما يدور في المعتقلات والسجون وخاصة حول حقيقة التعذيب، فقد نشرت جريدة لوموند في 1960 نسخة من تقرير المهمة السابعة للجنة الدولية للصليب الأحمر كان بمثابة نقطة للتحول في قضية المعتقلين، حيث أثار عدة نقاشات وشكل إطارا ملائما لخوض المعركة القانونية ولتدويل جرائم الاستعمار الفرنسي التي تولى مهمة قيادتها ممثل الهلال الأحمر الجزائري بجنيف الدكتور الجيلالي بن تامي[3]، وفي 13 مارس 1958 تلقى مندوب اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتونس السيد(De Preux) رسالة شكر من مصلحة الصحافة والإعلام لجبهة التحرير الوطني جاء فيها:«علمنا بقرار العفو الصادر بحق جميلة بوحيرد وعلى هذا لن نتجاهل الجهود التي قدمتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر وعليه نوجه لها شكرنا الخاص...»[4].

نَشر محتوى التقرير الذي بعثت به اللجنة الدولية للصليب الأحمر خلال زيارتها لأماكن الفرز والعبور "تلاغ" و"برج منايل"، أحدث ضجة عنيفة في الرأي العام الفرنسي وأثيرت حوله عدة نقاشات، فقد تسرب التقرير إلى الصحافة الفرنسية ولما اكتشفت وزارة العدل الفرنسية هوية مسربي التقرير قامت على الفور بطردهما، والأمر متعلق بكل من غاستون غوسلين(Gaston Gosselin) وجوزيف روفان(Joseph Rofan) وهما موظفان ضمن وزارة العدل، وعن الأسباب العميقة التي دفعت بغاستون غوسلين الموظف القريب من الوزير بتسريب التقرير الذي أعطاه لصديقه الصحفي

[1]Mostefa Khiati, op cit, pp:53- 67.
[2]Ibid, p174.
[3] رئيس الهلال الأحمر الجزائري (1957-1962) من مواليد مستغانم طبيب مختص في الأمراض العصبية، ناضل في الحزب الشيوعي الفرنسي خلال الحرب العالمية الثانية ثم في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، انخرط في صفوف جبهة التحرير الوطني 1956 وفي 1957 عين مندوبا للهلال الأحمر الجزائري لدى الصليب الأحمر الدولي بجنيف.**ينظر**: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص82.
[4] محفوظ عاشور، **دعم الصليب الأحمر النرويجي** ...، المرجع السابق، ص ص:76- 77.

بيار فيونسون بونتي؛ وذلك حتى يضطر السلطات العمومية للتصرف بحزم، وقد أدت مبادرته إلى إعادة بعث الفكرة التي مفادها أن نهاية الحرب وحدها هي التي من شأنها أن تقضي على المرض الذي ينخر فرنسا، فقد بدأت الجرائد الفرنسية تلوح بالفكرة فجريدة الأصداء نشرت:«وحده السلام الذي بإمكانه أن يجلب تهدئة حقيقية»، في حين أن جريدة باريس-نورماندي أكدت على ضرورة الإسراع بوجود حلول سلمية ونشرت:«نعم، وحدها نهاية المعارك يمكن أن تؤدي إلى نهاية حقيقة الأهوال»، إن عمل غاستون غوسلين يمكن أن يقرأ على أنه ضغط من أجل فتح المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني فهو كان على علاقة وطيدة بها هذا الأمر الذي أغاض كثيرا ميشال دوبري رئيس الحكومة الفرنسية[1].

وبدورها نشرت جريدة المجاهد مقتطفات من التقرير والذي تضمن فقرات هامة عن معسكرات الفرز والعبور، فمعسكر الاعتقال برج منايل وجدت فيه البعثة آثاراً لممارسة التعذيب الذي تم بواسطة الماء والكهرباء أثناء التحقيق وأحيانا يعذبون داخل المعتقل نفسه، كما تحدث التقرير عن الصعوبات التي يعانيها المعتقلون فيما يخص الحياة اليومية داخل المعتقل[2]، حيث قامت جريدة المجاهد بمتابعة الزيارات التفقدية التي قامت بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر للسجون الفرنسية في الجزائر، حيث عنونت مقالها بـ "التقارير الدولية تفضح مجرمي الحرب الفرنسيين"، وقامت الجريدة في هذا المقال بوصف زيارة اللجنة لعدد من السجون والمحتشدات بالجزائر فيما بين 15 أكتوبر و17 نوفمبر 1959، حيث خرجت الأخيرة بتقرير يشمل 270 صفحة؛ هذا التقرير فضح أساليب الفرنسيين في معاملة المساجين الجزائريين، والقمع الذي يتعرضون له[3].

وقد أثار هذا التقرير الذي أصدره الصليب الأحمر الدولي اندهاشاً كبيراً في مختلف الأوساط الدولية خاصة وأنها كانت تتوقع أن تعذيب المقاومين الجزائريين قد انتهى أو تناقص على كل حال منذ أن تولى ديغول الحكم في باريس[4].

---

[1] سيلفي تينو، المرجع السابق، ص271.

[2] خميسي سعدي، **المعتقلات أثناء الثورة** ...، المرجع السابق، ص151.

[3] «التقارير الدولية تفضح مجرمي الحرب الفرنسيين»، **المجاهد**،اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري، العدد 59، 11 جانفي 1960، ص5.

[4] «تقرير الصليب الأحمر الدولي» **المجاهد**،اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري، العدد 60، 25 جانفي 1960، ص2.

ومن جهتها ضمت الرسائل التي توجه بها الأستاذ فرجاس رفقة بعض زملائه المحامين إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر قائمة اسمية طويلة للمفقودين والذين قتلوا ودفنوا في مقابر جماعية في مدينة الجزائر،إضافة إلى ذلك قام بتقديم قائمة بالأماكن السرية التي كان يمارس فيها الاستعمار الفرنسي مختلف أنواع التعذيب على الموقوفين مزرعة أمزيان بقسنطينة وغيرها[1]، وطلب من اللجنة الدولية للصليب الأحمر إرسال لجان للتحقيق في الأمر[2]، غير أن السلطات الفرنسية تعمدت التكتم عن أماكن التعذيب فالقائمة الرسمية للمعتقلات التي سلمت للجنة الدولية للصليب الأحمر خلال زيارتها للجزائر في1961 لم تشمل مزرعة أمزيان، لكن اسم المزرعة تردد على ألسنة المعتقلين الذين عذبوا بها أكثر من مرة حين مقابلتهم لممثلي اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وعلى إثر هذا طلب الممثلون الدوليون من السلطات العسكرية بالسماح لهم بزيارة المزرعة، وتقول البعثة أنها قدمت طلبها مباشرة في آخر الزيارة للنقيب برترون(Bertrand) رائد قطاع قسنطينة وكان رد هذا الأخير سلبيا مؤكدا على أنه لا يستطيع وحده اتخاذ القرار ولابد من مراجعة مرؤوسيه، وفي الأخير لم تتمكن اللجنة من زيارة المزرعة[3].

كانت سياسة حجب الحقائق والتعتيم حول ما يحدث داخل المعتقلات وغيرها من مراكز الاعتقالمن المهام الأساسية للضباط الفرنسيين، هذا ما لمسناه حول قضية المدانين الجزائريين في السجون الفرنسية، ولعل ما حدث مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر يعد أكبر دليل على ذلك فالكثير من مراكز التعذيب لم تتمكن اللجنة من زيارتها لحجج واهية وغير مقنعة عمليا، لكن الحجة الأكيدة هي منع ظهور الحقيقة للعلن حول ما يدور في تلك الأماكن من تجاوزات خطيرة.

هذا التصرف قابله تصدٍّ كبير من قبل جبهة التحرير الوطني، التي لم تدخر جهدا في كشفها لأماكن التعذيب التي ظلت السلطات الفرنسية تحاول إخفائها جاهدة، لتتمكن من كشفها في الأخير ومنها مزرعة أمزيان ووصلت قضية التعذيب إلى مسامع الرأي العام الفرنسي من مثقفين

---

[1] تحدث جاك فرجاس وزافريان في الكتاب الأخضر عن أماكن التعذيب السرية من بينها مزرعة أمزيان بقسنطينة ويقول إنه تحدث في السجل الأخضر عن ثلاث مقابر جماعية في مدينة الجزائر وقسنطينة وسطيف. **ينظر**: جاك فرجاس، **جرائم الدولة**...، المصدر السابق، ص ص:252،224.

[2] محفوظ عاشور، **أصدقاء الثورة الجزائرية** ...، المرجع السابق، ص ص:101، 102.

[3] مصطفى خياطي، **معسكرات الرعب أثناء حرب الجزائر من خلال أضابير اللجنة الدولية للصليب الأحمر**، تر: قندوز عباد فوزية، (د.ط)، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص225.

ومناهضين للاستعمار، وذلك دون شك راجع للجهود المبذولة من طرف مجمع المحامين التابع لجبهة التحرير الوطني الذي يتقدمه جاك فرجاس، الذي خاض معارك إعلامية طاحنة من أجل كشف الحقيقة، وما قدمه في الكراس الأخضر خير دليل على ذلك.

4- تنظيم تظاهرات إعلامية:(الندوات والملتقيات والمحاضرات).

يضاف إلى مظاهر دعم جبهة التحرير الوطني للمدانين الجزائريين أمام المحاكم الفرنسية في الجانب الإعلامي مظهر آخر؛ يتمثل في عقد الندوات وتنظيم الملتقيات وإلقاء المحاضرات للتحسيس بما يعانيه المعتقلون الجزائريون داخل السجون الاستعمارية من معاملات وحشية ومحاكمات صورية لا تعتمد على أسس المحاكمة العادلة والنزيهة، وكما لا يخفى فإن الاعتماد على التظاهرات الإعلامية يعد من بين أهم المعايير التي تقاس بها القدرة على التأثير على الرأي العام، ومن هذا المنطلق اختارت جبهة التحرير الوطني هذا التوجه في حربها الإعلامية، فكيف ساهمت التظاهرات الإعلامية في حشد الدعم الدولي لقضية المدانين الجزائريين أمام المحاكم الفرنسية؟

من وسائل التكفل بالمعتقلين التي ابتكرتها قيادة جبهة التحرير نجد فكرة تأسيس منظمات للدفاع عنهم، ومن ذلك أن مناضلات الجبهة في منطقة الجزائر المستقلة وبعد القمع الذي تعرضوا له من قبل فرق المظليين أثناء حرب الجزائر؛ فكَّرن في تأسيس منظمة نسائية تحت رعاية جبهة التحرير الوطني، وهدف هذه المنظمة يتمثل في التنديد العلني بالاعتقالات التعسفية الواسعة، وكذلك التنديد بآلاف الاختفاءات والتعذيب الرهيب، وبجميع أنواع القمع الوحشي التي يمارسها النظام الكولونيالي وجيشه ضد الشعب الجزائري، وتم اقتراح القيام بمظاهرة عمومية كبيرة من طرف نساء المنظمة كأول عمل نضالي لها. وهذا العمل كان أولاً بهدف لفت انتباه الرأي العام العالمي إلى تجاوزات الاحتلال الفرنسي، وثانيا بهدف زيادة شعبية جبهة التحرير في أوساط الشعب وإظهار التمسك بها كممثل للشعب الجزائري، تم عرض الفكرة على سي مراد المدعو "دبيح الشريف" المسؤول السياسي والإداري للقسمة، فقرر قبولها وطلب من مختلف مسؤولي القطاعات بتجريبها كل في محيطه، فكان على كل مسؤول أن يسجل داخل قطاعه أسماء وعناوين العائلات التي تعرضت للقمع، مع قائمة بأسماء الأشخاص الموقوفين أو المسجونين أو المفقودين[1].

[1] زهرة ظريف، المصدر السابق، ص538.

العمل لم يكن مقتصرا على الإقليم الفرنسي أو الجزائري فالهيئة وضعت مخططا لتوسيع العمل على الصعيد الأوربي وذلك نظرا لصعوبة ظروف العمل داخل فرنسا، ومنه سعى فرجاس لإيجاد سبيل لإيصال صوت القضية الجزائرية فاهتدى إلى فكرة نقل نشاطه من فرنسا فكانت الوجهة هي سويسرا[1]، بما أن وسائل الإعلام الفرنسية لا يمكن ولوجها، وبما أن المجتمع الفرنسي بأغلبيته الساحقة موافق وساكت عن القمع في الجزائر، يجب إذا مغادرة فرنسا ونقل الحقيقة إلى آفاق أخرى[2].

لم يكن سفر فرجاس نحو سويسرا في الحقيقة طوعا أو اختياريا، بل فرارا من القمع الذي تزايد في حق المحامين، فحين تعرض كل من المحامي أو صديق وبن عبد الله اللذين أتهما بالمساس بالأمن الخارجي للاعتقال إداريا في معسكر لالزاك وتول في فيفري 1959، خشي كل من فرجاس وزفريان وكوريجي التعرض للاعتقال أيضاً فلجؤوا إلى سويسرا، حيث كتبوا تقريرا للصليب الأحمر الدولي حول الأساليب القضائية المتبعة في فرنسا، وهناك حضَّروا كتبا لدار النشر مينوزي[3] بعنوان"الحق والغضب"[4].

أبلغ الأستاذ فرجاس رفقة كوروجي وزفريان في سويسرا الرأي العام العالمي بالموقف اللاعقلاني للحكومة الفرنسية وديمقراطيتها الواهية، فهي تقيم الحجز الإداري على المحامين الذين يرافعون عن استقلال الجزائر، وأن الدفاع أصبح مستهدفاً بحق، فالأوضاع تلوح بالتعفن، كما ندد الأستاذ فرجاس بعمليات الاختطاف والتعذيب والتمشيط والإعدام بدون محاكم، وقد أحدثت هذه الخرجة التي قام بها ضجة كبيرة على الصعيد الدولي وداخل فرنسا في حد ذاتها، مما أجبر ديغول على الحد من سياسة القمع تجاه مداني جبهة التحرير الوطني ومحاميهم وكذلك المتعاطفين مع القضية الجزائرية[5].

---

[1] اختار فرجاس سويسرا نظرا لأنها تختلف عن جميع بلدان أوربا الغربية فهي دولة محايدة ترفض منذ قرون التدخل في الصراعات الأوربية والدولية باستثناء العمليات الإنسانية، وأيضا لوجود العشرات من السويسريين خاصة من التيار اليساري إلى جانب قضية الجزائريين . **ينظر:** شعبان إيدو، **شبكات دعم الثورة...**، المرجع السابق، ص ص:251،249.

[2] سارج مورو، المصدر السابق، ص112.

[3] صاحب هذه الدار هو جيروم ليندون وهو برجوازي لبرالي مرتبط باليسار الجديد، أكثر اختصاصا في نشر القصص والروايات الحديثة منه للأدب السياسي، إلا أن وحشية الحرب في الجزائر صفعت هذا الرجل صفعة قوية وأججت فيه روح المقاومة التي طالما تحل بها هو والدار التي يديرها وقد أصدرت عدة كتب تتحدث عن التعذيب في الجزائر منها كتاب السؤال لهنري علاق. **ينظر:** هيرفي هامون وباتريك روتمان، المصدر السابق، ص82.

[4] نفسه، ص253.

[5] سارج مورو، المصدر السابق، ص ص:112- 113.

وفي مبادرة أخرى لإخراج القضية الجزائرية إلى الرأي العام العالمي، نظم الأستاذ فيرجاس محاضرة في العاصمة البلجيكية بروكسل، حيث ألقى خلال هذه المحاضرة مداخلة حول موضوع "التعذيب وحقوق الإنسان في الجزائر" وتعرض المسجونين والمحبوسين الجزائريين للتعذيب، وكانت هذه المحاضرة التي جرت أحداثها بقصر الفنون الجميلة ببروكسل يوم 11 ديسمبر 1959 من تنظيم "اللجنة البلجيكية للسلام"(Comite de paix En Belgique)، وهذه المداخلة تدخل في إطار نشاط رابطة حقوق الإنسان البلجيكية[1].

ضغطت السلطات الفرنسية من خلال سفيرها في بروكسل على السلطات البلجيكية والممثلة في السيد شير مانس(Cher Mance) رئيس ديوان وزير الخارجية البلجيكي من أجل منع نشاط المحامي فرجاس وذلك خوفا من تأثير هذا النشاط على الرأي العام البلجيكي، فالسفير الفرنسي كان على دراية كبيرة بمدى تأثير منظمات حقوق الإنسان البلجيكية على البلجيكيين[2].

كما ألقى الأستاذ فرجاس محاضرة في جنيف السويسرية حيث قدم فيها تقريراً قال فيه:«هذا الموقف المتطرف يرتبط بالطبع بوضع استثنائي لا يعطي المتهمين الجزائريين ضمانات الحق العام ولا ضمانات اتفاق جنيف، وفي مثل هذه الوقائع ما يشكل صدمة للضمير العالمي»[3]، أيضاً قدم الأستاذ فرجاس خلال هذه المحاضرة لوائح لا نهاية لها من المختفين القتلى لدى قوات النظام الاستعماري، وعناوين دقيقة لقبور جماعية في مدينة الجزائر نفسها، مليئة بالجثث والسجناء الذين أعدموا دون مراعاة لجميع القوانين الدولية، كما أبلغ عن معسكرات التعذيب مثل مزرعة أمزيان في قسنطينة، وعرض أسماء شهود من أجل لجنة تحقيق، وقد أوضح الأستاذ كيف كان قانون 16 مارس 1956 وقرار 08 أكتوبر 1958 ومرسوم 12 فيفري 1960، كلها كانت تلغي الضمانات الفردية للجزائريينوتسمح للسلطات العسكرية بنقلهم وتدمير قراهم وتعذيبهم وحصر الجزائر في شبكة ضخمة من مراكز الفرز والاستخبارات[4].

---

[1] محمد بليل، المرجع السابق، ص14.

[2] نفسه.

[3] جاك فيرجاس، **جرائم الدولة** ...، المصدر السابق، ص222.

[4] نفسه، ص224.

ومن بين التظاهرات الإعلامية نجد أيضا المؤتمر الصحفي الذي عقده وفد جبهة التحرير الوطني الجزائري بالقاهرة يوم الخميس 30 ماي 1957، ومما جاء فيه:«إن البوليس والجيش الفرنسي يقوم كل يوم بتعذيب مئات الجزائريين بحجة الحصول على المعلومات من أناس يوصفون بالمشبوهين، وقد يتفنن الفرنسيون في هذا التعذيب وهذه القسوة حتى ينتهي الأمر بوفاة الضحايا، وقد أطلق الفرنسيون العنان لعنفهم حتى أصبح النهب وهتك الأعراض أمراً جارياً»[1].

كما أن الجزائريين قد أَبلغوا بهذه الوقائع جميعاً إلى الرأي العام العالمي وكانت الحكومة الفرنسية قد أنكرتها إنكارا مستمرا، لكن منذ أن أصبح الفرنسيون أنفسهم شهود عدل يؤيدون هذه الأقوال تأييداً لا يقبل طعناولا رداً وأذاعوا ما رأوه في عدد من المقالات الصحفية كالتي نشرها السيد شريبر(Schreiber) في الأكسبرس، والسيد جانمولر(Jan Muller) في جريدة تيموانياج كريتيان، أصبح موضوع التعذيب مطروحا وبشدة[2].

سعت الجبهة إلى إيصال القضية الجزائرية إلى الرأي العام العالمي، ويذكر المحامي سارج مورو أن فدرالية الجبهة في فرنسا قامت بإرساله في بداية سنة 1961 إلى تونس بغية التشاور مع الحكومة المؤقتة الجزائرية لتنظيم ملتقى دولي في القانون يتعلق بالقضية الجزائرية بمدينة بروكسل، كان المجتمعون حريصين على القيام بالمهمة على أكمل وجه سعياً لإنجاح تنظيم هذا الملتقى،وفي هذا الاجتماع تم التأكيد على مسألة هامة يجب أن تطرح في هذا الملتقى؛ وهي مشكلة تسليم المتهمين الجزائريين من طرف بعض الدول الأوروبية إلى فرنسا، فالواجب في هذا الاجتماع التأكيد على أن مثل هذه العمليات مخالفة تماماً للقوانين الداخلية للدول الأوروبية، بقدر ما هي مخالفة أيضاً للقانون الدولي[3].

نُظم الملتقى بمدينة بروكسل يومي 18 و19مارس 1961 بقاعة المجلس الأوروبي بقصر المؤتمرات، أما الدورة الثانية للملتقى فقد نظمت بمدينة روما، وقد كان لهذا الملتقى بالغ الأثر على

---

[1] علي عيادة، **التعذيب والسجون والمعتقلات في المنطقة الشرقية أثناء الثورة الجزائرية 1954– 1962**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الحلقة الثالثة نظام ل.م.د تاريخ الحركة الوطنية والثورة التحريرية، إشراف: محمد مجاود، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2017/ 2018، ص206.

[2] نفسه.

[3] سارج مورو، المصدر السابق، ص ص:149، 150.

أوساط القانون الدولي، إذ رفع من سمعة فدرالية الجبهة بفرنسا، وإلى جانب هيئة الدفاع البلجيكية والفرنسيةحضره 120 مندوباً يمثلون 31 دولة[1].

توصل هذا الملتقى في الأخير إلى تحقيق العديد من المطالب كان أهمها:

- الموافقة على اللجوء السياسي بالنسبة للجزائريين.
- عملية تسليم الموقوفين الجزائريين إلى فرنسا لا يمكن الموافقة عليها إلا إذا قدمت الدولة الطالبة مبرراً تستند إلى أحكام القانون العام[2].

ثالثاً– الموقف الرسمي لقيادة جبهة التحرير في دعم قضية المدانين أمام المحاكم الفرنسية:

1– من خلال الصحف والمجلات.

كما رأينا سابقا أن ما يصدر عن جريدتي المقاومة الجزائرية وجريدة المجاهد يعد تعبيرا عن المواقف الرسمية لجبهة التحرير الوطني كما يعبر عن مختلف سياساتها المنتهجة في مختلف الأصعدة وكباقي المواضيع حظي موضوع دعم المدانين الجزائريين أمام المحاكم الفرنسية بحيز كبير من الاهتمام في صفحات الجريدتين، فكيف كان التعامل معه في الكتابات الصحفية وما مدى مساهمة هذه الكتابات في فضح الممارسات الاستعمارية ضد المدانين الجزائريين؟

- **جريدة المقاومة:**

لعب الإعلام دوراً أساسيا في فضح أساليب ووسائل الاستعمار الفرنسي المسلطة على الشعب الجزائري، وقد استغلت جبهة التحرير الوطني ذلك لتعبئة الرأي العام الداخلي والخارجي لفضح ممارسات السلطة الاستعمارية أمام العالم، وما تقوم به داخل السجون والمعتقلات، ومنه فقد انطلقت مجموعة من المناضلين في باريس بإصدار صحيفة "المقاومة الجزائرية" سنة 1955 كما كانت نفس الطبعة والاسم تصدر في تونس والمغرب، مع أن هذه الطبعات كانت مختلفة عن بعضها في طريقة التحرير، وقد لعبت هذه الصحيفة دوراً فعالاً في فضح أساليب التعذيب، وخاصة في أعدادها الثمانية الأولى، حيث تطرقت لأساليب التعذيب الوحشي في بلاد القبائل وما كانت تمارسه من تخريب وشنق وتنكيل بالجزائريين، وكتبت في ذلك:«أعطي الضباط حيزاً طويلاً مدة التطهير، وأبيح للجنود

[1] سارج مورو، المصدر السابق، ص ص:152- 153.

[2] نفسه، ص ص:168- 169.

الفرنسيين أن يعملوا ما شاؤوا وابتدؤوا بالتعدي على حرمات وأعراض النساء والفتيات ممن بلغن منهن12 سنة فصاعداً، وفي نفس الوقت كان الرجال يتحملون أصعب أنواع المنكر والعذاب على مرأى من نسائهم وأولادهم»[1].

وفي مقال آخر بعنوان "من وراء الأسلاك الشائكة تصريح وجهه المعتقلون الألف ومائة من منفاهم في سانلو" تكفلت جبهة التحرير من خلاله بإسماع صوت المناضلين الجزائريين المعتقلين وطرح مشاكلهم التي يتعرضون لها داخل المعتقلات خلال فترة الثورة، كما أكدت الجبهة من خلال هذا المقال على أن المعتقلين الجزائريين مصرون على التمسك بجيش التحرير الوطني والجبهة كممثل وحيد للشعب الجزائري[2].

ذكرت جبهة التحرير الوطني في مقال لها في جريدة المقاومة الجزائرية أن صحيفة "أوبسير فاتور" الفرنسية ذكرت في عددها الصادر بتاريخ 14فيفري 1957 أن 16 جزائرياً قد نفذ فيهم حكم الإعدام في ظرف أسبوع واحد: من 03إلى 12 فيفري 1957، 8 منهم من قسنطينة، 5 في وهران و3 في الجزائر، وأتبعت جريدة المقاومة ذلك المقال بوضع لائحة بأسماء المناضلين الجزائريين الذين تم إعدامهم في تلك الفترة، حيث أكدت أن هناك عشرات وعشرات من الجزائريين الذين أوقفوا وحوكموا وصدرت عليهم أحكام بالإعدام في نفس الظروف ولنفس التهم التي لفقت لهم ظلماً من طرف البوليس الفرنسي[3].

وفي مقال آخر لها في جريدة المقاومة تطرقت جبهة التحرير الوطني إلى قضية إعدام المناضلات الجزائريات من طرف الاحتلال الفرنسي، وكان المقال بعنوان: "Condamnées a mort"[4] حيث نددت جبهة التحرير الوطني من خلاله بحكم الإعدام الصادر ضد طالبتين جزائريتين منخرطتين في صفوف جبهة التحرير الوطني وهما جميلة بوعزة وجميلة بوحيرد[5].

---

[1] محمد الدام، المرجع السابق، ص112.

[2] «من وراء الأسلاك الشائكة تصريح وجهه المعتقلون الألف ومائة من منفاهم في سانلو»، **جريدة المقاومة الجزائرية**، لسان حال جبهة التحرير الجزائرية للدفاع عن الشمال الإفريقي، ع: 13، 20 سبتمبر 1956، ص1.

[3] «الاغتيال باسم القانون»، المصدر السابق، ص ص:D- C.

[4] **ينظر**: الملحق رقم 10.

[5] «Condamnées a mort», **Resistance Algérienne,** NUMERO 36, 13 au 20 Juillet 1957, p 1.

واصلت صحيفة "المقاومة الجزائرية" في أعدادها اللاحقة فضح الممارسات الوحشية الاستعمارية ضد المدَانين الجزائريين حتى توقف صدورها، وذلك بنقل ما تنشره الصحف الفرنسية والأوربية عن تعذيب الفرنسيين للجزائريين أو نقل اعترافات الجنود الفرنسيين بهذا القمع أو تنديد بعض الشخصيات الفرنسية بهذه الأعمال الإجرامية الشنيعة المسلطة على الشعب الجزائري، وظهرت في شهر جوان 1956 صحيفة "المجاهد" التي حلت محل "المقاومة الجزائرية" وقد جاء في مؤتمر الصومام وبعد مناقشات طويلة على تسمية الصحيفة بالمجاهد خليفة "المقاومة الجزائرية"[1].

أصدرت مجلة المقاومة الجزائرية مقالاً بعنوان "تعاليق الصحف على التعذيب بالجزائر" أشارت من خلاله إلى التعذيب الممارس في الجزائر من طرف الاحتلال الفرنسي، وتكلمت عن شهادات بعض الفرنسيين الذين اعترفوا بوجود التعذيب في الجزائر[2].

وفي مقال آخر في مجلة المقاومة بعنوان "حقائق وتعاليق عن القمع والتعذيب بالجزائر" أكدت من خلاله جبهة التحريرعلى استمرار وتزايد عمليات التعذيب والقمع الجماعي في الجزائر، ودعت الفرنسيين إلى التنديد بهذه التصرفات، إضافة إلى ذلك فقد طلبت الجبهة في هذا المقال من هيئة الأمم المتحدة إجراء تحقيق حول التقتيل الذي يحصل بالجزائر، كما أكدت على أن مثل هذه التجاوزات لن تنقص من عزيمة جيش التحرير الوطني، بل ستزيد من تمسك الجزائريين بجيشهم[3].

وفي مقال آخر بعنوان "هذه الشهادات التي أدلى بها الفرنسيون عن القمع" طرحت الجبهة مجموعة من شهادات الفرنسيين جنوداً ومثقفين، أكدوا في شهاداتهم على طرق التعذيب والقمع التي تستعملها قوات الاحتلال الفرنسي ضد الشعب الجزائري، كما طرحت مجموعة من الشهادات لبعض الجزائريين الذين تعرضوا للتعذيب، وأكدت الجبهة على أن مثل هذه الممارسات تشكل خطرا على الإنسانية بشكل عام وعلى مكانة الشعب الفرنسي بين الدول[4].

---

[1] محمد الدام، المرجع السابق، ص113.

[2] «تعاليق الصحف على التعذيب بالجزائر»، **مجلة المقاومة الجزائرية**،لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطني، ع: 10، 25 مارس 1957، ص4.

[3] نفسه.

[4] «هذه الشهادات التي أدلى بها الفرنسيون عن القمع»، **مجلة المقاومة الجزائرية**، لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطني، ع: 13، 22 أفريل 1957، ص8.

- **جريدة المجاهد:**

استعرضت المجاهد في مقالاتها مختلف الأساليب التي لجأت إليها السلطات الفرنسية لتعذيب وإبادة الشعب الجزائري، ومن أبرز مقالاتها في هذا الصدد ما كتبته تحت عنوان "طابع الإبادة في حرب الجزائر يزداد خطورة"، حيث جاء فيه:«في هذا الوقت الذي كثرت فيه الشائعات الفرنسية حول استعداد الجنرال ديغول لإعلان مبادرة جديدة من شأنها أن تصنع حداً للحرب... وفي هذا الوقت الذي يطلب فيه رئيس الحكومة الفرنسية بلهجة هي مزيج من التضرع والإلحاح من جميع حلفائه الغربيين أن يؤيدوا فرنسا بالجزائر، لأن قضيتنا في الجزائر هي قضية الغرب والحضارة الغربية... في هذا الوقت بالذات يحسن أن نكشف للعالم مرة أخرى مظهراً يومياًمن مظاهر هذه الحرب حتى يعرف العالم حقيقة هذه الرسالة الفرنسية التي تتلخص في حملة قصيرة هي محاولة وحشية لإبادة شعب كامل»، ويحلل المقال كيف أن طبيعة الحرب الجزائرية بين قوتين إحداهما ترغب في الحرية والسلام والأخرى ترغب في السيطرة والاستغلال جعلتها تتطور دائما نحو الحرب الإبادية الشاملة، ثم يذكر المقال الأمثلة عن القتل الجماعي وأبرزها "مجزرة ترشيوى" بولاية الأوراس والتي حاصر فيها جنود الاحتلال المدنيين الجزائريين في الغار الذي فروا إليه وأبادوهم بالمتفجرات والغازات السامة، وهذه المجزرة ليست الأولى أو الأخيرة في تاريخ حرب التحرير الجزائرية[1].

نشرت جريدة المجاهد في إطار تكفلها بإسماع صوت المدانين والمعتقلين الجزائريين مقالاً في عددها 92 بتاريخ 27 مارس 1961 بعنوان"المحتشدون في معسكر الدويرة مهددون بخطر الموت"؛ تطرقت من خلاله إلى الضرب والإهمال الذي يتعرض له المعتقلون الجزائريون في محتشد الدويرة، وأن المعتقلين ممنوعون من الزيارات العائلية رغم عدم ثبوت أي تهمة ضدهم[2].

تعرضت جريدة المجاهد في مقالاتها أيضاً إلى الأماكن التي يتعرض فيه الجزائريون للتعذيب، ففي عدديها الثالث عشر والرابع عشر روت قصة السجين الذي تعرض للتعذيب في محتشد "بول كازيل"، كما نقلت الصحيفة في عددها44 موقف أسقف باريس والراهب وقنير (Wagner) المندد بمراكز التجمع وعن حالة الجزائريين السيئة في هذه المراكز حيث جاء فيها ما يلي:« ففي باريس صدر نداء مشترك من أسقف باريس –رئيس الكنيسة الكاثوليكية- ومن الراهب وقنير رئيس الكنيسة الإصلاحي في فرنسا، وقد جاء في هذا النداء الموجه للأمة الفرنسية أن مراكز التجمع التي أوجدها الجيش الفرنسي تضم أكثر من

[1] عواطف عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ص107، 108.

[2] «المحتشدون في معسكر الدويرة مهددون بخطر الموت»، **المجاهد**، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، ع: 92، 27 مارس 1961، ص10.

مليوني نسمة ويقول النداء –إن الضمير المسيحي لا يمكن أن يبقى غير مكترث لهذه الحالة، ثم يضيف النداء قائلاً: "إن النقص الفادح للأطباء والمساعدين الاجتماعيين قد تسبب في شبح فاجعة لمجموعة سكان العرب"»[1].

نشرت المجاهد سلسلة من المقالات عن التعذيب في السجون الفرنسية، وهي مقتطفات من كتاب "الغرغرينا" الذي ضم شهادات لبعض المناضلين الجزائريين الذين أمضوا فترة طويلة في سجون فرنسا، كما أشارت المجاهد إلى النشاط الثوري الذي كان يقوم به الجزائريون داخل المحتشدات والسجون رغم الإرهاب والقمع الذي كانوا يعيشون فيه[2].

اهتمت الجريدة أيضا –إضافة إلى أخبار المعتقلين– بما يتلقاه المحامون من ضغط وممارسات لا أخلاقية، وكمثال على هذا تغطيتها لخبر مقتل المحامي ولد عودية على يد المخابرات الفرنسية، حيث كتبت الجريدة فقرة حول ذلك في عددها 48، ومما كتبت:«جثمان الشهيد الوطني المحامي ولد عودية الذي اغتالته يد البوليس السري الفرنسي الأثيمة، لقد أراد المجرمون إسكاته حتى لا يعرف العالم وسائل التعذيب المنكرة وجرائم الاغتيال البشعة داخل السجون الفرنسية وخارجها، ولكن الحقيقة انتصرت وعرف العالم كله قصص التعذيب والاغتيال التي تلطخ جبين الاستعمار الفرنسي»[3].

في مقال مطول لها في جريدة المجاهد أوضحت جبهة التحرير الوطني أنها استطاعت الدخول إلى السجون ومد عروق نظامها داخله، حيث عنونت مقالها بـ "كفاح في المحتشد" كتبت فيه:«إن فرنسا أقامت السجون والمحتشدات للقضاء على فكرة الاستقلال وعلى نظام جبهة التحرير الوطني؛ فدخلت جبهة التحرير الوطني إلى السجون والمحتشدات وأقامت بها نظاماً محكماً يسهر على توجيه الجزائريين وحمايتهم من الدعاية الاستعمارية وأساليبها الملتوية في المسخ والتشويه ومحاولة القضاء على الكيان الجزائري، وشيئاً فشيئاً تحولت السجون والمحتشدات بفضل نظام الجبهة إلى مدرسة إطارات للتكوين السياسي والتوجيه الوطني وتعزيز الطاقة النضالية وإرادة الاستقلال»[4].

---

[1] محمد الدام، المرجع السابق، ص113.

[2] عواطف عبد الرحمن، المرجع السابق، ص109.

[3] «كيف نتحدى الموت أمام المقصلة»، **المجاهد**،اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري، ع: 48، 10 أوت 1959، ص10.

[4] «كفاح في المحتشد»، المصدر السابق، ص4.

كتبت جبهة التحرير الوطني مقالاً آخر لها في جريدة المجاهد بعنوان "هكذا تعيش لو كنت في السجن"، تحدثت فيه عن معاناة السجناء الجزائريين داخل السجون الفرنسية الموجودة في الجزائر، وعن التعذيب والتهميش الذي يعانون منه، ومن ضمن هذه السجون سجن باتنة وغيره من السجون[1].

كما أصدرت جريدة المجاهد مقالاً بعنوان "كيف نتحدى الموت أمام المقصلة"، تحدثت فيه عن الأجواء التي يعيشها الجزائريون المحكوم عليهم بالإعدام بداية بمحاكمتهم ونقلهم إلى جناح المحكوم عليهم بالإعدام وصولاً إلى استقبالهم للمقصلة بكل شجاعة وراحة ضمير[2].

إن هذا المقال وما شابهه من المقالات التي تعالج قضية الجزائريين المحكوم عليهم بالإعدام أو الذين نفذ فيهم حكم الإعدام؛ تسعى إلى إعلام الرأي العام العالمي بهذه الممارسات الاستعمارية الفرنسية ضد الجزائريين، من أجل الضغط على السلطات الفرنسية للتوقف عن ذلك، وهي من جهة أخرى تعبر عن مساندة جبهة التحرير الوطني لمناضليها الذين أدانتهم سلطات الاحتلال وأعدمتهم لسبب وحيد، وهو أنهم أرادوا الحرية والاستقلال.

سعياً نحو نفس الهدف وهو إعلام قضية المدَانين للرأي العام العالمي كتبت جريدة المجاهد في عددها العشرين بتاريخ 15 مارس 1958 مقالاً حول العفو عن المناضلة جميلة بوحيرد، أوضحت فيه أن جبهة التحرير الوطني لا تطالب بالعفو عن جميلة بوحيرد فقط، بل تطالب باحترام القوانين الحربية في الجزائر، كما طالبت بعدم محاكمة أو تعذيب الأسرى الجزائريين، وقد أصدرت جبهة التحرير بهذا الخصوص بلاغاً في 04مارس 1958، وآخر في 13 ماي 1958، هددت فيهما الجبهة السلطات الفرنسية من انه في حالة ما إذا استمرت هذه لأخيرة في محاكم وإعدام الجزائريين فإن جبهة وجيش التحرير الوطني سيكون مضطراً للرد عليها، كما نشرت الجبهة خلال هذا البيان أنها قامت بمراسلة الصليب الأحمر الدولي من أجل التدخل إزاء هذه الوضعية التي يعيشها المدانون الجزائريون[3].

كما كتبت جريدة المجاهد في عددها 24 مقالاً بعنوان "نحارب عدوا فاجراً لا يؤمن بقيم السلم ولا بقوانين" نددت فيه بإعدام الجزائريين من طرف السلطات الفرنسية، ونشرت في هذا المقال عددا من أسماء المجاهدين الجزائريين الذين حكم عليهم بالإعدام سنة 1958، كما نشرت قائمة أخرى للذين تم

---

[1] «هكذا تعيش لو كنت في السجن»، **المجاهد**،اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري، ع: 60، 25 جانفي 1960، ص14.

[2] «كيف نتحدى الموت أمام المقصلة»، المصدر السابق، ص9.

[3] «بعد العفو عن جميلة بوحيرد»، **المجاهد**، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري، ع: 20، 15 مارس 1958، ص2.

تنفيذ حكم الإعدام فيهم بنفس السنة، وذلك كخطوة منها لفضح تجاوزات الاحتلال الفرنسي تجاه الجزائريين[1].

كما نشرت جريدة المجاهد في عددها 33 سنة 1958 قصة سجين جزائري محكوم عليه بالإعدام في سجن بربروس، حيث قدم السجين خلال هذا المقال وصفاً مفصلاً لحياة ومعاناة المحكوم عليهم بالإعدام في هذا السجن، ومن ذلك كيفية التواصل بينهم، والاحتجاج ضد إدارة السجن وتنظيم الإضرابات وغيرها[2]، ومن خلال ما جاء في المقال نصل إلى أن الجبهة كانت على اتصال دائم حتى بالمحكومين بالإعدام، حيث إنها تحاول التخفيف عنهم على الأقل بإيصال صوتهم ومعاناتهم للرأي العام كنوع من الضغط على السلطات الفرنسية عساها أن تتراجع عن إعدامهم.

نشرت جريدة المجاهد بخصوص التعذيب مقالا في عددها الخامس والثلاثين بعنوان "حقائق مفصلة عن تعذيب الجزائريين بفرنسا" فصلت فيه الجبهة في قضية تعذيب الجزائريين في فرنسا والطرق التي يتم بها، وذلك بالرغم من التصريحات التي قدمها الجنرال ديغول بأن هذه المعاملات غير القانونية ستتوقف، كما نشرت الجبهة في هذا المقال عدداً بأسماء بعض الجزائريين الذين تعرضوا للتعذيب ومنهم: بوحاديش مصطفى، علواش السعيد، عمورا أرزقي، بن سعد الله ميلود، بوعلام مختار وعدد آخر من الجزائريين[3].

كما حاولت جريدة المجاهد مخاطبة الرأي العام الفرنسي وإثارته ضد ممارسات سلطاتهم ضد المعتقلين الجزائريين بتعرضها للموضوع في عدة مقالات، فكتبت في إحداها:«إن الديمقراطيين في فرنسا إذا لم يقوموا بعمل جدي وإذا لم يتحركوا لإيقاف هذا التيار الإجرامي فسيندمون يوماً عندما يصلهم التيار ويجرفهم في سبيله، ويصبحون بدورهم في السجون والمحتشدات»[4].

لم تتردد جريدة المجاهد في الخوض في التفاصيل حول وسائل التعذيب وكيفيته، وتحديد أماكنه المخصصة له، ولم تتوقف أيضاً عن الإلحاح على أن التعذيب الذي أخذ الحديث عنه ينتشر منذ سنة 1957 وهو وجه فقط من أوجه القمع الشامل الذي يعانيه الجزائريون منذ 1830،كما استعرضت الجريدة مختلف وسائل التعذيب التي لجأت إليها السلطة الاستعمارية لتعذيب وإبادة الشعب الجزائري في

[1] «نحارب عدوا فاجراً لا يؤمن بقيم السلم ولا بقوانين»، **المجاهد**، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري، ع: 24،29 جوان 1958، ص ص: 8- 9.

[2] «ما بين الزنزانة والمقصلة»، **المجاهد**، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري، ع: 33، 8 ديسمبر 1958، د.ص.

[3] «حقائق مفصلة عن تعذيب الجزائريين بفرنسا»، **المجاهد**، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري، ع: 35، 15 جانفي 1959، د.ص.

[4] «لماذا عاد المساجين في فرنسا إلى الإضراب»، **المجاهد**، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري، ع: 47، 27 جويلية 1959، ص5.

مقال معنون بـ "التعذيب الاستعماري في الجزائر: فنونه وأساليبه الوحشية"، وأشارت الجريدة فيه إلى الأساليب الاستعمارية المنتهجة في تعذيب الجزائريين مثل: التعذيب بالكهرباء، الماء، النار، واستعمال الحديد والحبل...إلخ، والأوقات التي تتم فيها هذه العمليات[1].

وفي مقال آخر عنوانه "بالتعذيب والتدمير والمجازر الجماعية والتقتيل بلا محاكمة والمجاعة المنظمة فرنسا توالي جرائمها بالجزائر"، تطرقت فيه جريدة المجاهد إلى استعمالفرنسا للتعذيب باستمرار من طرف الجنود الفرنسيين في بلاد القبائل باستعمال الشنق والصناديق الخشبية إضافة إلى التعذيب في مركز قنطرة بجاية. وفي مقال آخر بعنوان "التعذيب: من هم الجلادون النازيون؟" تطرقت الجريدة إلى بعض الشهادات وأماكن التعذيب ووسائله وعن تصرفات المظليين والمعتقلين الجزائريين وذلك بتجريدهم من جميع ممتلكاتهم الثمينة وهم يساقون إلى أماكن التعذيب،كما كتبت الجريدة أيضاً مقالاً بعنوان "المحتشدات أيضاً قوة الثورة" أكدت فيه على أنه بالرغم من الحياة القاسية التي يعيشها أكثر من 300 ألف معتقل منذ 1955 في محتشدات تنشر في مختلف القطر الجزائري، ورغم ما يتعرضون له من سوء التغذية وانعزال عن العالم الخارجي، رغم كل ذلك فقد تحولت هذه المحتشدات إلى مدارس حقيقية لتكوين إطارات جبهة التحرير الوطني[2].

وفي عددها السبعين كتبت جريدة المجاهد مقالاً بعنوان "جميلة بوباشا أو قصة التعذيب"، تحدثت الجريدة في ثنايا المقال عن اعتقال البوليس الفرنسي للمجاهدة جميلة بوباشا بتهمة وضع قنبلة في مقهى بالجزائر العاصمة، حيث أكدت الجريدة أن البوليس الفرنسي لم يعثر على أي دليل يؤكد أن جميلة هي من وضعت القنبلة، فلجأ إلى وسيلة التعذيب لانتزاع الاعترافات منها، فمارسوا ضدها أسوأ طرق التعذيب الإجرامية، والتي ذكرت بالتفصيل في شكواها التي أعدتها هي بنفسها مع الأستاذة المحامية جيزيل حليمي[3].

وقد كتبت الجريدة في المقال أن التعذيب الذي تعرضت له بوباشا ثابت بالأدلة المادية، وأن هناك شهوداً مستعدين لإثبات تعذيبها،كما نددت الجريدة خلال مقالها بهذه الممارسات الإجرامية التي يمارسها البوليس الفرنسي ضد المدَانين الجزائريين، ودعت الرأي العام العالمي والصحف إلى التحرك ورفض مثل هذه التجاوزات[4].

---

[1] علي عيادة، المرجع السابق، ص207.

[2] نفسه، ص ص:208- 209.

[3] «جميلة بوباشا أو قصة التعذيب»، **المجاهد**، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري، ع: 70، 13 جوان 1960، ص5.

[4] نفسه.

2- من خلال النشاط الدبلوماسي والتصريحات الرسمية.

إن التصريحات الرسمية والنشاط الدبلوماسي في هذا العنصر ينسب إلى قادة جبهة التحرير الوطني ثم إلى أعضاء الحكومة المؤقتة الجزائرية التي تأسست 1958، وبالتالي أصبح القول منطقيا بوجود نشاط دبلوماسي في هذه الفترة، وفي هذا العنصر سوف أستعرض هذه المواقف الداعمة للمدانين الجزائريين والتي كان لها الأثر على الصعيد الإعلامي.

بعدما أقدمت قوات الاحتلال الفرنسي على تعذيب المجاهد العربي بن مهيدي حتى الموت، أصدرت بياناً تؤكد فيه أن المجاهد قد أقبل على الانتحار ولم يقتل من طرف الجلادين الفرنسيين، وهنا ردت عليها جبهة التحرير الوطني ببيان من خلال جريدة المقاومة الجزائرية تفند فيه هذه الادعاءات، وكان المقال بعنوان "حول الانتحارات" أكدت فيه الجبهة على أن قوات الأمن الفرنسي هي من قامت بتعذيب المجاهد العربي بن مهيدي حتى الموت، وكذلك هو الحال بالنسبة للمناضل المحامي علي بومنجل الذي عذب هو أيضاً حتى الموت، لتصدر السلطات الفرنسية بعد ذلك بياناً تؤكد فيه انتحاره[1].

نورد هنا البلاغ الصادر في 10 ماي 1957 عن القيادة العامة لجيش التحرير الوطني الجزائري وجاء فيه:«إن المجاهد العربي بن مهيدي الذي قبض عليه الفرنسيون في الأشهر الأخيرة أبى أن يعترف لهم بشيء فسلخوا جلد رأسه أثناء الاستنطاق في غرف التعذيب التابعة للبوليس الفرنسي، ثم لم يكفهم هذا بل أدخلوا في فمه قضيباً من الحديد في أقصى درجة الاحمرار فكانت النتيجة أن فاضت روحه الطاهرة إلى بارئها إثر هذه العملية الوحشية»[2].

كما وجهت الجبهة عن طريق الأستاذ أحمد بومنجل شقيق الشهيد علي بومنجل رسالة إلى رئيس الجمهورية الفرنسية، أكدت فيها على أن المحامي علي قتل من طرف الجلادين ولم يقم بالانتحار[3].

كانت قيادة جبهة التحرير الوطني تطالب أولئك الذين يعبرون عن رد فعل رافض تجاه التعذيب في الجزائر، وخاصة منهم أولئك المثقفين الفرنسيين ألا يتوقفوا في منتصف الطريق، لقد أجرت الحكومة

[1] «حول الإنتحارات»، **مجلة المقاومة الجزائرية**، لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطني، ع: 10، 25 مارس 1957، ص4.

[2] علي عيادة، المرجع السابق، ص206.

[3] «رسائل وتعاليق»، **مجلة المقاومة الجزائرية**،لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطني، ع: 11، 1 أفريل 1957، ص6.

الجزائرية المؤقتة عدة مخابرات واتصالات مع جمعية الصليب الأحمر الدولي، أبلغتها بمقتضاها أن الحالة في الجزائر بلغت حدّاً من الخطورة يجعل طلب تطبيق المادة الثالثة من اتفاقية جنيف غير كاف ومتخطى، وقد اقترحت الحكومة الجزائرية إبرام اتفاقية خاصة بين المتحاربين تحت رعاية جمعية الصليب الأحمر الدولي من أجل تسوية مجموعة من المشاكل الاجتماعية المتولدة عن ثورة الجزائر مثل: خطر أساليب الحرب غير الإنسانية وطرق الإكراه والتعذيب و النابالم والغاز وغسيل الدماغ[1].

وفي مظهر من مظاهر التكفل بالمجاهدين الذين أعدموا بعثت جبهة التحرير الوطني برقية إلى الكاتب العام لهيئة الأمم المتحدة وإلى الرئيس الأمريكي إيزنهاور، والى السادة الرؤساء: نهرو، تيتو، بورقيبة. وجاء في هذه الرسالة:«إن وفد جبهة التحرير الوطني الجزائري بالخارج يلفت نظركم إلى "حرب الإبادة" التي يشنها الاستعمار الفرنسي على الشعب الجزائري. إن فرنسا بقتلها للأسرى وبتطبيقها للإعدام الجماعي وبما ترتكبه شرطتها من جرائم...ترمي إلى القضاء قضاءً كاملاً على العنصر الجزائري»[2].

كما قامت جبهة التحرير الوطن بإرسال رسالة إلى "البابا" تندد فيها بحرب الإبادة التي تقوم بها قوات الاحتلال الفرنسي ضد الجزائريين، وتطلب فيها من الكنيسة فضح هذه الممارسات، ومما جاء في هذه الرسالة:«أتقدم إلى قداستكم بصفتكم أعلى سلطة روحية وأخلاقية في العالم المسيحي لأفضح لكم أساليب الإبادة المستعملة ضد شعب كامل من ناحية ولأبين لكم مدى التعدي على أقدس حقوق الشخصية الإنسانية...»[3].

نشرت جبهة التحرير الوطني تصريحاً آخر لها في مجلة المقاومة، أكدت فيه على أن عمليات الإعدام التي تقوم بها سلطات الاحتلال الفرنسي ضد المعتقلين الجزائريين ستؤدي بالتأكيد إلى ازدياد التوتر والعداوة بين الجزائريين المسلين والأوروبيين القاطنين بالجزائر، فنجدها تقول:«...لأن إعدام هؤلاء المساجين سيؤدي بلا شك إلى انفجار شامل في كامل الجزائر والى عاصفة من البغض والكراهية وتفاقم حالة التوتر بين المسلمين الجزائريين وبين الأوروبيين القاطنين بالجزائر، وإذا كان

[1] علي عيادة، المرجع السابق، ص205.

[2] «نداء إلى الضمير العالمي»، **مجلة المقاومة الجزائرية**،لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطني، ع: 14، 6 ماي 1957، ص5.

[3] «في رسالة إلى البابا ممثل جبهة التحرير الوطني يندد بحرب الإبادة في الجزائر»، **مجلة المقاومة الجزائرية**،لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطني، ع:14، 6 ماي 1957، ص5.

الاستعماريون الفرنسيون يظنون أن تنفيذ الإعدام سيؤدي إلى إحباط عزائم المكافحين الجزائريين وإلى اليأس فيهم، فهم مخطئون في ظنهم»[1].

كان لنشاط جبهة التحرير الوطني الدبلوماسي الأثر الكبير في إيصال صوت الجزائر إلى المحافل الدولية، فقد حضرت جبهة التحرير الوطني مؤتمر باندونغ في أفريل 1955 وأدرجت القضية لأول مرة ضمن جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة العاشرة في سبتمبر 1955، وكشفت جرائم الاستعمار الفرنسي المنافية لحقوق الإنسان والأعراف الدولية، واستكمالاً لنشاطاتها قررت الحكومة المؤقتة أن يكون لها وفد لدى جمعية الصليب الأحمر الدولية في جنيف، لحماية حقوق أسراها المدنيين والعسكريين ولحمل فرنسا على احترام اتفاقية جنيف الثالثة 1949، والتي تسعى لتمرير رسالة إلى الرأي العام الدولي، مضمونها أن اتفاقيات جنيف لا تنطبق على الحرب في الجزائر على أساس أن الأخيرة لا تتسم بطابع دولي، إلا أن اعتراف فرنسا على لسان ديغول بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره في 16 سبتمبر 1959 كان إقراراً ضمناً منه بوجود شخصية مؤهلة للتعامل معها في النزاع الدائم في الجزائر[2].

اقترحت اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي في 28 ماي 1959 مشروع اتفاق يتعهد فيه طرفا النزاع بالجزائر أن يحترما أحكام المادة الثالثة من اتفاقية جنيف والتي تنص أحكامها على أن الأشخاص الذين يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية يمن فيهم أفراد القوات المسلحة الذين ألقوا أسلحتهم والأشخاص العاجزين عن القتال بسبب المرض أو الجرح أو الاحتجاز أو لأي سبب آخر، يعاملون في جميع الأحوال معاملة إنسانية دون أي تمييز ضار[3].

وعلى ضوء هذا المفهوم قدمت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مذكرة انضمام لاتفاقية جنيف 1949، إلى حكومة ليبيا التي أحالتها بدورها إلى مجلس الاتحاد السويسري بوصفه راعياً لهذه الاتفاقية. حيث تم تسجيلها في "برن" السويسرية بتاريخ 20 جوان 1960 وانضمت لها الجزائر رسميا في 20 سبتمبر 1960. وهذا ما جعل منها طرفاً في النزاع وهو ما عارضته الحكومة الفرنسية حتى لا

[1] «إعدام المحكوم عليهم سيزيد الثورة تأججاً»، **جريدة المقاومة الجزائرية**، لسان حال جبهة التحرير الجزائرية للدفاع عن الشمال الإفريقي، ع: 23، 1- 10 مارس 1957، ص5.

[2] ياسمينة كريمي، المرجع السابق، ص115.

[3] نفسه.

تلتزم بتطبيق اتفاقيات جنيف. وبذلك يصبح كل من الطرفين المتحاربين موقعين على تلك الاتفاقيات وأكد بالتالي قبول دول العالم بالصفة الدولية لذلك النزاع الدولي[1].

قالت جبهة التحرير الوطني في نداء لها إلى جمعية الأمم المتحدة بتاريخ 28 أفريل 1959 أنها متأكدة من أن الأمين العام للأمم المتحدة لا يستطيع أن يبقى دون مبالاة أمام هذا الخنق البطيء لمليون جزائري من النساء والأطفال[2].

قام رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية بن يوسف بن خدة بتقديم تقرير حول وضعية المساجين الجزائريين إلى هيئة الأمم المتحدة، وكان ذلك بتاريخ 15 سبتمبر 1961، حيث جاء فيه:«إن أفكاري توجه أيضاً إلى كل أولئك الموجودين في قلب سجون ومعسكرات الجزائر وفرنسا والذين يرفعون عالياً وفي كل وقت مشعل المقاومة. بفضل تضحياتهم. أنتم الذين تجوبون دون كلل الجبال على رأس الكفاح وأنتم الذين تواجهون قساوة القمع وانتم الذين تكافحون في الظروف القاسية في المدن وأنتم الذين تتألمون في السجون ومخيمات الاعتقال والتجميع، بفضلكم كلكم وبفضل جهودكم المتواصلة قُطع طريق هائل تحت قيادة جبهة التحرير»[3].

[1] ياسمينة كريمي، المرجع السابق، ص ص:116- 117.

[2] مصطفى خياطي، **معسكرات التجميع في الجزائر أثناء حرب التحرير 1954 – 1962** تر: محمد المعراجي وعمر المعراجي،(د.ط)، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص 154.

[3] نفسه، ص ص:155- 156.

رابعاً– تأثير المعركة الإعلامية على الرأي العام الفرنسي:

1– الإعلام ودوره في فضح التعذيب في الجزائر.

بدأت مشكلة المفقودين والتعذيب في الجزائر سنة 1957 وذلك مع بداية معركة الجزائر سمَّتها السلطات الفرنسية بـ"الأحداث"، حيث أصبحت شيئاً ملفتاً للانتباه ولا يمكن السكوت عنه إن فرنسا تحفظت بقوة على الملف رغم العمل الكبير المبذول من طرف بعض المحامين وصرخات الحسرة من طرف عائلات المفقودين[1]، حيث تطوع هؤلاء المحامون لإبراز هذه المشكلة فهم بطبيعة عملهم مؤهلون تلقائيا لتولي هذه المهمة، لأن نضالهم كان في إطار المقاومة السياسية وبرزت فعاليتهم وتأثيرهم خاصة في معركة الجزائر، حين منحت السلطات الفرنسية كامل الصلاحيات للعسكريين بهدف تفكيك خلايا جبهة التحرير الوطني، مما سبب الكثير من الاعتقالات المتتابعة[2].

في بداية الثورة كانت قضايا التعذيب مسكوتاً عنها ويُتعمد إخفاؤها، لكن مع اشتداد الحرب خاصة في جانبها الإعلامي، وبالتزامن مع محاكمات معركة الجزائر بدأت قضية التعذيب تطفو على السطح، خاصة وأن محاكمات معركة الجزائر كشفت اللثام عن حقيقة التعذيب في الجزائر وأنها لم تكن مجرد أحداث عرضية بل هي سياسة ممنهجة اتخذها الجيش الفرنسي كأداة للحصول على المعلومات، وأن التعذيب يمارس في جميع السجون والمعتقلات الفرنسية في الجزائر. سنة 1957 شهدت أحداثاً أخرى مدوية أدت إلى فضح التعذيب الممارس في الجزائر ففي الأشهر الأخيرة من السنة برزت أشهر قضيتين في حرب الجزائر هما قضية هنري علاق وقضية موريس أودان، اللذين أوقفهما المظليون الفرنسيون في جوان وأوت على التوالي، ولما قلقت زوجاتهما جيلبرت علاق(Gilbert Alleg) وجوزيت أودان(Josette Odin) على مصيرهما قامتا بإنذار الصحافة وقد لاقت القضيتان دعما واسعا من قبل الصحف وشبكات الدعم في فرنسا[3].

كانت العديد من الممارسات التي قامت بها الجيوش الفرنسية بالجزائر محل تحقيقات من طرف لجان تحقيق خاصة وهي على التوالي اللجنة الدولية ضد نظام الاعتقال والتي نشرت جريدة لوموند

[1]Mostefa Khiati, op cit, p 172.

[2] محمد الدام، المرجع السابق، ص114.

[3] سيلفي تينو، المرجع السابق، ص141.

تقريرها بتاريخ 27 جويلية 1957، ولجنة حماية الحقوق والحريات الفردية التي أنشأها غي موليي والتي بدورها نشر تقريرها المفصل بجريدة لوموند 14 ديسمبر 1957[1]، واعترف أعضاء اللجنة في تقريرهم أنهم سجلوا الحوادث فقط دون تمكنهم من معرفة أسبابها أو المسؤولين عنها، وعن حالات الاختفاء الجماعي للعديد من السجناء والمعتقلين فقد أعربت اللجنة عن قلقها اتجاه هذا الموضوع[2]، وفي إجابة عن هذه الاتهامات أصدر ديوان الوزير المقيم بالجزائر كراسات تبين فيها "الممارسات الشنيعة" التي قامت بها جبهة التحرير الوطني تحمل عنوان "كراسة المظاهر الحقيقية للتمرد الجزائري"، وذلك من أجل تبرير عنف الجيش الفرنسي واللجوء المفرط للتعذيب[3].

من خلال الموقف الذي تبنته الحكومة الفرنسية وممثلوها في الجزائر يبدو أنها مقتنعة باعتمادها على العنف والتعذيب كوسيلة للردع، وإن كانت في الظاهر ترفض هذه الممارسات وتنفيها إلا أنها في الواقع تبنتها بكل أريحية، وما قامت به من إرسال لجان تحقيق حول الموضوع لا يعد سوى ذر للرماد في العيون من أجل إسكات الأصوات التي تعالت بضرورة وقف التعذيب.

رغم ما بذلته الحكومة الفرنسية من مجهودات من أجل حجب الرأي العام الفرنسي عن حقيقة التعذيب في الجزائر، إلا أن المثقفين الفرنسيين وخاصة اليساريين منهم بدؤوا في بلورة اتجاه معارض للاستعمار الفرنسي وممارساته القمعية وتعددت مظاهر هذا الرفض، ومنها تأسيس الجمعيات السياسية والنقابية والقيام بمسيرات ومظاهرات وإلقاء المحاضرات وكتابة الكتب ونشر المقالات، وقد ساهمت هذه التحركات في جعل التعذيب محوراً لنقاش ساخن استمر على مدار سنة 1957[4]، ولاشك أن المواقف الكاشفة للتعذيب كان لها صدى كبير وسط العامة والنخبة التي تفاعلت معها على نحو إيجابي وأدركت خطورة ما يحدث في الجزائر، وهو ماساهم في بلورة الوعي لدى الرأي العام الفرنسي[5]، أما الحكومة الفرنسية فلم تقف مكتوفة الأيدي أمام هذا التحول المفاجئ في توجهات

---

[1] باتريك إفينو وجون بلانشايس، **حرب الجزائر ملف وشهادات**،ج1، تر: بن داود سلامنية،(د.ط)، دار الوعي،الجزائر،2013، ص93.

[2] الغالي غربي، «التعذيب خلال الثورة التحريرية دراسة في المؤسسات والممارسات»، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، تصدرها جامعة الجلفة، مج: 01ع:01، 15 مارس 2008، ص206.

[3] باتريك إفينو وجون بلانشايس، المرجع السابق، ص93.

[4] الغالي غربي، المرجع السابق، ص206.

[5] جمال قندل، «المؤرخ الفرنسي بيير فيدال ناكي ودعم الثورة الجزائرية»، **الحوار المتوسطي**، يصدرها مخبر البحوث والدراسات الاستشراقية في حضارة المغرب الإسلامي جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، مج: 11، ع: 2، سبتمبر 2020، ص170.

المجتمع الفرنسي فسارعت إلى اتخاذ العديد من الإجراءات الردعية والقمعية كعادتها ضد كل من تسول له نفسه التعرض لسياسة الحكومة الفرنسية بالنقد في تعاملها مع الجزائريين، وبدأت بتضييق الخناق على الحريات العامة والعمل الصحفي مستغلة قانون السلطات الخاصة وقانون حالة الطوارئ، وتشديد السفر بالنسبة للفرنسيين صحفيين أو محامين القاصدين الذهاب إلى الجزائر، وكذلك بدأت في سلسلة من الإجراءات العقابية مثل مصادرة الصحف والمجلات وتهديد وترهيب أصحابها، لكن الحكومة الفرنسية لم تفكر في النتائج التي سوف تترتب عن اتباعها سياسة العصا الغليظة ضد قطاع واسع من المجتمع الفرنسي وردود أفعاله، وبالفعل فإن الحكومة الفرنسية قد خسرت رهان هذه السياسة بتحول جزء مهم من المجتمع الفرنسي إلى متعاطف ومدافع عن القضية الجزائرية[1].

إعتُبرت المواقف المختلفة للطبقة المثقفة الفرنسية تجاه الثورة الجزائرية بصفة عامة وأساليب التعذيب بصفة أخص انتصارا للقضية الجزائرية أمام الرأي العام الفرنسي والدولي، فالجبهة استطاعت تحقيق مبتغاها في اختراق الإعلام الفرنسي والتعريف بالقضية الجزائرية، ولا يمكن إنكار الدور الكبير الذي لعبته قضية التعذيب في قلب الموازين، فما كانت تعتبره السلطات الفرنسية وسيلة للقضاء على الثورة أصبح في نهاية الحرب سببا في عجز السلطات الفرنسية عن تبرير مواقفها ومأزقا حقيقيا يصعب مواجهته.

تفطنت الجبهة والهيئات التابعة لها خاصة هيئة الدفاع عن المعتقلين مبكرا بالدورالحاسم الذي قد تلعبه المسألة في تدويل القضية الجزائرية فالحل الوحيد لرفع الغبن عن هؤلاء المعتقلين والمفقودين والمحكوم عليهم بالإعدام هو إيصال صوتهم للرأي العام العالمي الأمر الذي من شأنه دعم موقف جبهة التحرير الوطني في المحافل الدولية[2]، وفي إطار تدويل القضية الجزائرية عملت هيئة الدفاع عن طريق محاميها وفي مقدمتهم الأستاذ فرجاس على فضح قضايا تعد مساساً بالقانون الدولي الإنساني على غرار قضية المعتقلين المفقودين ورفض السلطات الاستعمارية عن الإفصاح عن أماكنهم ومصيرهم. كما ندد الأستاذ بالاعتقال العشوائي للجزائريين، وكذلك التفتيش غير القانوني للمنازل[3].

---

[1] الغالي غربي، المرجع السابق، ص211.

[2] محمد الدام، المرجع السابق، ص114.

[3] محفوظ عاشور، **أصدقاء الثورة الجزائرية**...، المرجع السابق، صص:101، 102.

أصبحت جهود المحامين واضحة لدى عائلات المفقودين، حيث غدا المحامي فرجاس وجهة لعدة رسائل بعثت بها عائلات المفقودين لحث المحامي على التكفل بقضاياهم من بين هذه الرسائل نجد رسالة بعثت بها زوجة المفقود السيد بلحمير عبد الرحمن بعثت بها إلى السيدين جاك فرجاس وزفريان جاء فيها:«السيد العزيز. باسم أطفالي الصغار الأربعة، وباسم امرأة باكية تعيسة ودون دعم أتقدم إليك بطلب؛ برجاء...زوجي بلحيمر عبد الرحمن، شارع القروناد، الجزائر العاصمة، تم توقيفه من طرف قوات النظام (الزواف) واختفى منذ 01جويلية 1957. منذ هذا التاريخ وبالرغم من كل الأبحاث لم تعط لنا أية علامة على حياته...حبا في الله هل تستطيع مساعدتي. إذا كان الجواب نعم فأنا أنتظر إجابتك بفارغ الصبر، وفي حالة السلب تكرم بإعلامي مع كل تشكراتي. تقبل مع مباركات الله أفضل سلامي»، وهناك رسالة أخرى بعثت من طرف السيدة يمينة يبقي بخصوص المفقود عمراوي رابح بن عمر بعثت كذلك إلى السيدين فرجاس وزفريان في 15أوت 1959 جاء فيها:«السيدة يبقي يمينة، منذ سنتين ونصف لم نره ذهب ليستلم بطاقة التعداد، إنه يسكن في حي لاقلاسيار...أمه فقدت بصرها منذ مغادرته، لقد أصبحت مجنونة. أبوه شيخ، منذ ذهابه لا يوجد من يعيلهم. زوجته تعرضت لحادث سيارة، تركت طفلاً صغيراً عمره 10 أشهر قد مات»[1].

أما المحامي والمناضل عمار بن التومي فقد كان ينسق العمل مع عائلات المعتقلين والمفقودين،حيث كان يعد الشكاوى المتعلقة بالمفقودين والمختطفين من منازلهم من طرف جنود المظلات بطلب من عائلاتهم، مثلما هو الشأن بالنسبة لحالة السيد تومي، خباز بالأبيار الذي أخذ مبادرة تقديم شكاوي واضحة بالحجز الاعتباطي والاختطاف ضد مجهول، والتي أرسلها إلى محافظ الحكومة لدى المحكمة العسكرية للعاصمة والمتعلقة بالعسكريين، وأيضا اهتم المحامي عمار بن التومي بقضية مصطفى فتال، بطلب من أمه الطاعنة في السن، فتقدم بشكوى بالاحتجاز ضد مجهول، بين فيها مكان الاعتقال والذي كان المحافظة المركزية وبالضبط مقر الشرطة القضائية التي كانت في قبضة وكيل الجمهورية للجزائر العاصمة بيرتراند، هذا الأخير لم يحرك ساكنا، ليقوم المحامي في الأخير بعمل إجرائي نادر جدا، وذلك بتقديم شكوى ضد وكيل الجمهورية للعاصمة المذكور بالتواطؤ في الحجز الاعتباطي، سلمها للرئيس الأول لمحكمة الجزائر[2].

---

[1]Mostefa Khiati, op cit, p 174.

[2] عمار بن تومي، المصدر السابق، ص ص:183- 184.

هذا التضامن بين عائلات المعتقلين والمفقودين والمحامين تكاثف أكثر حيث يذكر المحامي هنري كوبون أن المحاميين فرجاسوكوريجي كانا في سنة 1958 يدافعان عن حوالي 500 مُدَان جزائري في الجزائر فقط، وقد قام المحاميان بدعوة أسر المدَانين كلهم في موعد واحد في أحد شوارع العاصمة، في محاولة منه لخلق احتجاج عما يتعرض له أبناؤهم، فحدث أن واجهت قوات الاحتلال ذلك التجمع بالقمع، وكرد فعل على ذلك قام المحاميان على الفور بتنشيط ندوة صحفية لإسماع صوتهما ضد هذا الخرق الفاضح للقانون والمساس بحقوق الدفاع، وقد سجلت الصحف الفرنسية وكذلك الأجنبية التي كانت توجد بالجزائر هذه الندوة وقاموا ببثها[1].

وهكذا وما إن حلت سنة 1961 حتى أصبحت القضية الجزائرية تشغل الرأي العام الفرنسي، بل وفي مقدمة القضايا التي تثير قلق المجتمع الفرنسي، هذه السنة تميزت ببروز الكثير من الأحداث في مقدمتها اكتشاف شبكات دعم جبهة التحرير الوطني والتي تضم الكثير من الفرنسيين المثقفين من أمثال بول سارتر وفرنسيين جانسون يدعمون قضية استقلال الجزائر، أثار انتباه الفرنسيين حول الأسباب التي قد تدفعهم لفعل ذلك، هنا تعرف الكثير من الفرنسيين عن حقيقة حرب الجزائر وبدؤوا بالمناداة بضرورة اللجوء للحلول السلمية والجلوس إلى طاولة المفاوضات.

2- مساهمة المؤلفات والكتب في المعركة الإعلامية:

جانب آخر يوضح مساندة جبهة التحرير الوطني لمناضليها في السجون والمعتقلات الفرنسية يتمثل هذه المرة في نشر تفاصيل معاناتهم ومأساتهم داخل السجون وما يتعرضون له من تعذيب ومعاملات لا إنسانية، من خلال إخراجها في كتيبات موجهة للرأي العام من أجل حشد الدعم اللازم لقضيتهم.

كانت أولى التجارب في كتابة المؤلفات حول قضية المعتقلين خلال سنة 1957 وذلك في إطار محاكمة جميلة بوحيرد، فكان المحامي فرجاس أول من ألف كتابا يدور موضوعه حول محاكمة موكلته، وذلك لإنقاذها من حكم الإعدام الذي صدر في حقها، حيث تأثر آرنو بالحكم الصادر ضد جميلة بوحيرد ومن التهليل الرهيب الذي لمسه من الصحف الفرنسية بهذا القرار الصادر عن محكمة الجزائر، فاتصل بالمحامي فرجاس محامي المناضلة بوحيرد وكتب الرجلان مرافعة حملاها إلى الناشر رونيه

[1] هنري كوبون، المصدر السابق، ص ص:31- 32.

جوليار(René Juliar) الذي تردد في قبولها، إلا أن جيروم لاندون مدير دار النشر مينوزي قبلها دون شروط مسبقة، وقد صدر كتاب "من أجل جميلة بوحيرد" في نوفمبر من سنة 1957 ويروي الكاتبان آرنو وفرجاس من خلاله تطورات قضية جميلة بوحيرد[1].

يرجع الفضل في جعل كتاب فرجاس وآرنو شعبيا إلى صحفي مساند لجبهة التحرير الوطني، فبعد ثلاثة أسابيع من صدور الكتاب هاجم أندريه فروسان(André Frosan) في صحيفة "غورور" اليمينية المتطرفة بعض الأساليب المستعملة في الحصول على الاعترافات حيث كتب مايلي:« أما بالنسبة للاعترافات التي انتزعت بقوة التعذيب فأرى جيدا أنها يمكن أن تفيد في محاكمات موسكو حيث لا تهم البراءة أو الجريمة أمام محكمة فرنسية»، ويتخذ بيير لازلويف (Pierre Lazluev)في جريدة "فرانس سوار" اليمينية موقفا مشابها لسابقه فيقول:«إن عمل القتلة لايبرر عمل الجلادين»، وهكذا نرى أن فضح التعذيب لم يقتصر فقط على الفئة النشطة من اليسار المثقف بل تعداه إلى اليمين المتطرف[2].

لابد هنا من الإشارة إلى الدور المتميز الذي لعبته دار النشر مينوزي في فضح عمليات التعذيب ضد المدَانين الجزائريين، فإصدارها لكتاب من أجل جميلة بوحيرد يعتبر إعلانا صريحا للخط الذي سوف تسلكه هذه الدار فيما يتعلق بالحرب في الجزائر، وهو الالتزام بالعمل ضد الحرب، فكان ذلك أول كتاب ينتقد الحرب ويفضح التعذيب الممارس من طرف عناصر الجيش الفرنسي، فلقي الكتاب صدى واسعا في فرنسا بفضل الحملة الصحفية الدعائية الواسعة التي استفاد منها، وهذا ما جعل الحكم الصادر في حق جميلة بوحيرد يخفف إلى المؤبد بدل الإعدام[3].

بعد كتاب من أجل جميلة بوحيرد صدر كتاب آخر يعالج قضية التعذيب عن دار مينوزي للنشر، يتعلق الأمر بكتاب "السؤال" لهنري علاق، الذي اخترق جدار الصمت نهائيا حول قضية التعذيب وكان ذلك في فيفري 1958، نشر الكتاب أثار زوبعة كبيرة عند الصحافة ووضع سمعة العدالة الفرنسية والجيش الفرنسي في المحك، وبسببه تعرضت صحيفتا فرانس أوبسيرفاتور ولاكسبريس

[1] هيرفي هامون وباتريك روتمان، المصدر السابق، ص ص:66- 67.

[2] نفسه.

[3] أحمد منغور، المرجع السابق، ص175.

للمصادرة، كما تعرض الكتاب أيضا للمصادرة ومنع طبعه من جديد[1]، يحكي هنري علاق عن مراحل تأليفه للكتاب في سجن بربروس ويؤكد دور المحامين في نشر الكتاب فيقول:« لقد كنت دائما تحت الحراسة، وكانت زنازيننا موضع تفتيش دقيق ومستمر، وقد توجب علينا التحايل كثيراً لمخادعة يقظة الحراس والاستفادة من عون رفاقي في الزنزانة حتى أعمل دون إثارة انتباههم، ثم في النهاية التمكن من إخفاء الوريقات المكتوبة إلى أن تخرج من السجن بواسطة محامينا، وكان هؤلاء المحامون يتناوبون في الدفاع عنا، وتمكنوا من إقامة جسر حقيقي بين باريس والجزائر وبين السجون الجزائرية، وقد كانوا أساساً محامين شيوعيين التحق بهم تقدميون ومسيحيون، ومهما كانت صفتهم، فقد كانوا رجالاً ونساءً ملتزمين يرغبون في تقديم مساهمتهم في الكفاح من أجل السلم والحرية في الجزائر...كان هؤلاء المحامون يتولون دون تردد إيصال الأوراق إلى خارج السجن، وكنت أنتظر تسليم الصفحات المكتوبة كي أشرع في تحرير البقية... وشيئاً فشيئاً تمكنت شهادتي من تخطي أبواب سجن بارباروس والوصول إلى باريس إلى أن صدر الكتاب في فيفري 1958»[2].

وضع علاق اللمسات الأخيرة لكتابه السؤال في سجن بربروس الذي نقل له بعدما كان معتقلا في معتقل لودي، وقد ساعده على إتمام كتابه شريكاه في الزنزانة وهما كريستيان بيونو (Christian Biono)كان يشتغل معلماً في حسين داي وفرناند بوالات(Fernand Boalat) والذي كان عامل بريد قبل أن يتعرض للاعتقال، حيث كانوا يتداولون على شراء الدفاتر وأقلام الرصاص من دكان السجن، وكتبا أجزاء أملاها علاق عليهما، وتحققا من النص وصححا الأخطاء الإملائية، وعند نشر الكتاب بيعت منه ستون ألف نسخة في غضون أسابيع وبعد أسابيع من نشر الكتاب تمت مصادرته، وقد أثارت مصادرته موجة جديدة من الاحتجاجات، كان في مقدمتها أربعة من أكبر الكتاب الفرنسيين آنذاك وهم فرانسوا موريال (FrançoisMorel)، روجي مارتن دوقار(Rogi Martin du Gar)، جون بول سارتر وأندري مالرو الذي أصبح وزيرا للثقافة في حكومة ديغول فيما بعد، ففي رسالة طويلة بعثوا بها إلى رئيس الجمهورية طلبوا بأن يتم تسليط الضوء على الحرب الاستعمارية في الجزائر[3].

---

[1] أحمد منغور، المرجع السابق، ص176.

[2] هنري علاق، **عودة إلى الاستنطاق حوار مع جيل مارتن**، تر: مصطفى ولد عبد الخالق،(د.ط)، أمدوكال للنشر، الجزائر، 2013، ص ص:75-77.

[3] ناتالي فوناس، المرجع السابق، ص ص:152-154.

ومن ناحية أخرى ومنذ سنة 1958 نشرت لجنة دعم السجناء ملفاً أول عنوانه:"التعذيب في فرنسا"، نددت فيه بالطرق المستعملة من طرف الشرطة ومنها طريقة استخدام الكهرباء أو جلسة "التلفون" وحوض الماء والتعليق من الأرجل والأيدي وقذف الماء المخلوط بالرمل والجلوس على الزجاجة والتعذيب بالمسطرة والتعذيب بقلم الرصاص وإدخال مواد كيماوية وهي قائمة وضعت حسب تصريحات المناضلين الذين أوقفوا واستنطقوا بهذه الأساليب[1].

بفضل مساعدات جبهة التحرير الوطني للمعتقلين الجزائريين في السجون تمكن المعتقلون من كتابة عدة مقالات وكتب ونشرها بالخارج، ومن ذلك كتاب "الغنغرينا" الذي صدر بسنة 1959[2]؛ وهو عبارة عن تقارير وضعها طلاب جزائريون وصفوا من خلالها التعذيب والوحشية التي سلطتها عليهم الشرطة في السجون الفرنسية، وهؤلاء الطلبة هم: بشير بومعزة، موسى قبايلي، بن عيسى موايي، مصطفى فرنسيس، حيث أعد هؤلاء الطلبة الكتاب ثم قاموا بإخراجه إلى خارج السجن عن طريق قيادة الجبهة ليتم بعدها نشر الكتاب[3].

صدر الكتاب يوم 16 جوان 1959 عن دار النشر مينوزي، وقد جمعت تحت هذا العنوان شهادات أدلى بها خمسة من الجزائريين عذبتهم مخابرات الأمن الوطني الفرنسي في ديسمبر 1958، وتم عرض الكتاب في كل المكتبات يوم 18 جوان من نفس السنة، وقد حمل جيروم لاندون(Jerome Landon) مدير دار النشر نسخة من الكتاب إلى جريدة لوموند قصد نشرها، وبدورها خصصت الصحيفة صفحتها الأولى لمقال يتعرض فيه للكتاب، وبعد نشر هذا المقال حضر مفوض الشرطة إلى دار النشر مينوزي وقام بمصادرة الكتاب وسحبه من المكتبات الكبرى في باريس في الوقت ذاته[4]، عندما نشر الكتاب كان هناك 30000 نسخة قد بيعت في يومين فقط[5].

صدر كتاب "الغرغرينا" في ظروف جد معقدة في فرنسا، فقد تزامن مع قدوم الجمهورية الخامسة بقيادة ديغول الذي أعلن انتهاء التعذيب بشكل رسمي، كما صادفت فترة صدور الكتاب

---

[1] علي هارون، **الولاية السابعة** ...، المصدر السابق، ص523.

[2] **ينظر**: الملحق رقم 11.

[3] «الجرح المتعفن»، **المجاهد**،اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري، ع: 45، 29 جوان 1959، ص2.

[4] هيرفي هامون وباتريك روتمان، المصدر السابق، ص140.

[5] Abdessamad Benabdallah, et d'autres, op cit, p 96.

حادثة أخرى تمثلت في اكتشاف شبكات دعم جبهة التحرير وشن حملة واسعة من الاعتقالات في حق حملة الحقائب[1]، هذه الأحداث أعادت النقاشات المحتدمة حول الاعتقالات والتعذيب من جديد، حيث انطلقت موجة جديدة من الاحتجاجات بعد مصادرة الكتاب؛ فالكتاب يروي عمليات التعذيب الذي تعرض لها بعض الطلبة الجزائريين في باريس ثم يقوم بالاستعانة بذكريات معركة الجزائر وما صاحبها من عنف، والمتهم هذه المرة هي الشرطة الفرنسية وليس الجيش الفرنسي، فأشارت لوموند في افتتاحية عددها المنشور بتاريخ 22 جوان 1959 أنه بعد مصادرة كتاب "السؤال" لهنري علاق أتى الدور هذه المرة على كتاب "الغنغرينا" وذلك بأمر من وزارة الداخلية، وأضافت الجريدة:«أنه من الصعب معرفة ما إذا كانت القضية الفظيعة التي يرويها الطلبة الجزائريون حقيقة أم لا لأن التحقيق في هذا النوع من المعلومات لم يعد مسموحا للصحفيين»، إلا أن المصادرة نفسها تدعم إشهار الكتاب لأن بعض الصحف كانت قد نشرت في ديسمبر 1958 مقالات تستنكر فيها الحالة التي وصل فيها الطلبة الجزائريون إلى مقر الشرطة[2].

قالت لوموند؛ وهي إحدى أهم الصحف الباريسية:«يبدو أن هؤلاء الطلاب تعرضوا للتعذيب على نحو لا يرحم على وجه التحديد، وذلك لأنهم كانوا مثقفين. ولم يتم عمل أي شيء لمنع أعمال التعذيب هذه بل على العكس من ذلك تم عمل كل شيء لتيسير هذه الأعمال: عدم مبالاة بالرأي العام والقانون الفرنسي ذاته»[3]، ومن بين ردود الأفعال الفرنسية أيضا حول محتوى كتاب الغنغرينا نجد ما كتبه المعلق الشهير جاك قوفي في صحيفة لوموند الفرنسية:«إن من يطالع هذه الصفحات الدامية التي نتمنى أن تكون ثمرة خيال مفرط لا يدري مما يستاء هل من فظاعة ووحشية الأعمال أم من وضاعة التفكير عند هؤلاء الذين يضيفون الإهانة إلى التعذيب... لا أذكر أن المسؤولين والمشرعين الفرنسيين حاولوا بصورة جديةمنع التعذيب...»[4].

كما كتبت مجلة "Le Canard Encha né"، مجلة أسبوعية فرنسية في أعمدتها في 24 جوان أنه لا يمكن ولا نستطيع أن نتحدث عن كتاب الغرغرينا؛ والرقابة لا تسمح بذلك، فلا يمكننا أن

[1] أحمد شقرون، المرجع السابق، ص145.

[2] سيلفي تينو، المرجع السابق، ص ص:209- 210.

[3] Abdessamad Benabdallah, et d'autres, op cit, p 97.

[4] «الجرح المتعفن»، المصدر السابق، ص2.

نعطي تفاصيل عما في الكتاب ولكن نستطيع على الأقل أن نقول هذا:«فمن يقرأ هذا الكتاب لن يكون قادراً على النوم. لذلك نحن لن نتحدث عن الغنغرينا- نحن بصحة جيدة. نحن بصحة جيدة لدرجة أننا ربما سنموت»، بدوره رولاند موردوك(Roland Murdock) كتب مقالاً في جريدة "الأمة" بتاريخ 18 جويلية1959عن الغرغرينا بعنوان "إرث هتلر في باريس"، لاحظ فيه:«الجو الشرير الذي يسود في جميع أنحاء الكتاب، يبدو أن الشرطة مهووسة بشدة بالأعضاء التناسلية للسجناء الجزائريين، وأعراض الغيرة الجنسية النفسية التي غالبا ما تصاحب بعض أشكال العنصرية، ما هو جزء العنصرية في كل هذا ؟ هذا غذاء للتفكير»، أيضا جون كرافت، الذي حصل على جائزة نادي الصحافة الخارجية لتقريره عن الحرب الجزائرية، نشر فصلا من الكتاب في عدد مارس 1960 من مجلة "هاربر"، واستخدم عبارة:«كمثال لما يمكن أن يحدث عندما تمنح الشرطة سلطات غير محدودة»، وأضاف قائلا أن:«الجلاد الرسمي موجود لأن الرجال يسمحون له بالوجود، بمعنى معين الجلاد يستحق منا الشفقة لأنه عندما يتصرف الرجال مثل الحيوانات تكون النتيجة مماثلة لما جاء في الكتاب، فالمأساة ليست الضرر الذي يلحقونه بالآخرين، ولكن الضرر الذي يلحقونه بأنفسهم»[1].

وكنوع من كشف معاناة المدَانين الجزائريين في السجون الفرنسية وإظهارها للرأي العام العالمي؛ نشرت جريدة المجاهد عدة مقالات تتناول فيها موضوع التعذيب الذي يتعرض له الجزائريون في السجون الفرنسية، سواءً في الجزائر أو في فرنسا، وخاصة منها كتاب الغنغرينا الذي كان عبارة عن شهادة عدد من الطلبة الجزائريين الذين كشفوا عما تعرضوا له من تعذيب داخل سجون الاحتلال الفرنسي.

تعرضت جريدة المجاهد في عدة مقالات لمحتوى الكتاب مبرزة من خلاله قضية التعذيب الذي يتعرض له الجزائريون في السجون الفرنسية على العموم، ففي مقال لها بعنوان "الجرح المتعفن" كتبت الجريدة حول قضية صدور كتاب "الغنغرينا"، وقالت إنه عبارة عن تقارير وضعها طلاب جزائريون ووصفوا فيها بدقة عمليات التعذيب الوحشية التي سلطتها عليهم الشرطة الفرنسية، كما وضحت الجريدة أن الكتاب بعد صدوره ووصوله إلى بعض القراء تمت مصادرة ومنع بيعه في المكتبات من طرف السلطات الفرنسية، وهذا ما أثار موجة من التعاليق والمقالات الساخطة على استمرار

[1]Abdessamad Benabdallah, et d'autres, op cit, p97- 98.

التعذيب ضد الجزائريين الموقوفين؛ سواء في الجزائر أو في فرنسا[1]، وفي عددها 49 نشرت جريدة المجاهد جزءًا من كتاب الغرغرينا الجرح المتعفن، حيث نشرت الجزء الذي يخص شهادة الطالب مصطفى سوامي، الذي وصف من خلالها كل ما مر به من تعذيب وسجن في السجون الفرنسية[2]، كما نشرت في عددها الـ 50 جزءًا آخر من هذا الكتاب، وهو الجزء الذي تضمن شهادة الطالب موسى قبايلي، الذي تدرج في قص ما تعرض له من طرف السلطات الأمنية الاستعمارية بداية باعتقاله يوم 05ديسمبر 1958 ومن ثم سجنه وتعذيبه من طرف الجلادين[3].

أوضح متحدث باسم رئاسة مجلس الوزراء الفرنسي في 24 حزيران 1959 عن طريق وكالة الصحافة الفرنسية أن الحكومة الفرنسية بإعطائها أمرا بمصادرة الكتاب أرادت أن تؤكد كذب ما جاء فيه، وبالموازاة مع ذلك كان رد الحكومة الفرنسية خلال جلسات مجلس الشيوخ أن الكتاب مجرد رواية من نسج الخيال، كما سجلت الجريدة الرسمية الفرنسية بأن الكتاب قد أسندت كتابته لاثنين من أصحاب القلم المأجورين وقد دفعت أجورهم من قبل الشيوعيين[4]، وبالرغم مما قامت به السلطات الفرنسية فإن الشبكات التي تشكلت منذ معركة الجزائر تحركت منذ مصادرة الكتاب، فلجنة موريس أودان طالبت بالمقابلة الفورية بين الطلبة الجزائريين والذين يتهمونهم، في حين أن رابطة حقوق الإنسان أعلنت احتجاجها عن الموضوع، فيما تابع جيروم لندون التحقيق مع الطلبة وندد ببطئه وكذَّب أن يكون مؤلفو الكتاب من الشيوعيين[5]، حيث نفى هذه الاتهامات رسميا، وأكد أنه انتظر عدة أشهر قبل نشر الشهادات المبلغ عنها وذلك بعد أن تحقق منها بدقة؛ وأظهر التحقيق الذي أجراه السيد ليندون أيضا أن أيا من الجزائريين الذين أدلوا بهذه التصريحات لم يكونوا شيوعيين أو مؤيدين للشيوعية، وصرح أنه لا يمكن قمع الحقيقة بتدمير الكتب أو حظرها[6].

---

[1] «الجرح المتعفن»، المصدر السابق، ص2.

[2] «حلقة أخرى من كتاب "الجرح المتعفن"»، **المجاهد**، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري، ع: 49، 24 أوت 1959، ص10.

[3] «حلقة أخرى من كتاب "الجرح المتعفن" شهادة الطالب موسى قبايلي»، **المجاهد**،اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري، ع: 50، 7 سبتمبر 1959، ص10.

[4] هيرفي هامون وباتريك روتمان، المصدر السابق، ص140.

[5] سلفي تينو، المرجع السابق، ص ص:209- 210.

[6] Abdessamad Benabdallah, et d'autres, op cit, p 96.

يبدو جليا أن الكتب سالفة الذكر أظهرت التعذيب على أنه أصبح ظاهرة واضحة في سياسات فرنسا، وأن الأمر يتعلق بمسألة أخلاقية سائدة في الجيش الفرنسي الذي أصبح يميل أكثر للممارسات الوحشية وذلك بسبب التراكمات التاريخية والنفسية، فالتعذيب لم يعد عند عناصر الجيش مجرد وسيلة للردع بل هو وسيلة للهروب من الواقع، وبصفة أدق التلذذ بالتعذيب لتعويض الحرمان الاجتماعي الذي يعانيه المجند خلال سنوات الخدمة في الجيش الفرنسي.

3- تجاوب الرأي العام الفرنسي والدولي مع قضية المدانين الجزائريين أمام المحاكم الفرنسية.

حسب تصريح بعض الأجانب فإن تجمع المحامين كانت بذرة حقيقية لأعوان العمل النفسي للجبهة والتي تضع المسؤولين الفرنسيين أمام الرأي العام الفرنسي والعالمي[1]، ولم يكن الأهم بالنسبة إلى فريق المحامين هو الحصول على حكم مخفف يصدر ضد موكليهم، ولكن كان المساهمة في تطوير الدعاية الخاصة بجبهة التحرير بواسطة وظيفتهم، بغرض تجنيد الرأي العام الفرنسي والعالمي والوصول إلى مفاوضات تجري مع الحكومة المؤقتة، فالمحكمة تصبح بالنسبة للدفاع منبراً إضافياً يمكن من خلاله التعليق على أدبيات ومبادئ الثورة الجزائرية[2]، فهؤلاء المحامون لم يستسلموا بل جعلوا الكلام عن التعذيب يأخذ بعداً دولياً أين قرر جاك فرجاس أن يجعل من محاكمات معركة الجزائر فرصة لمحاكمة فرنسا الاستعمارية وأساليبها في إطار المقاومة الشرعية المناهضة للاستعمار خاصة محاكمة جميلة بوحيرد[3]،وضاعف من حرب المحاكم وذلك بالتوجه إلى الإعلام، فعندما حكم بالإعدام على جميلة بوحيرد كتب فرجاس في الصحف والندوات أنه يجب منع إعدامها، كما قام بجمع الصحافة والقيام بحملة إعلامية عالمية من أجل إبراز عدم احترام العدالة الفرنسية للقوانين، وأن الجزائر ليست فرنسا، وأحدث انفجاراً للرأي العام الفرنسي الذي أصبح مصدوماً بهذه الحرب اللاإنسانية[4].

نجحت هيئة الدفاع عن المعتقلين الجزائريين بالإكثار من الحديث عن قضية المدَانين وما يعانونه من تعذيب وقتل، فمن البديهي أن مثل هذه الوقائع لم تمر دون أن تتسبب بظهور مقالات متعددة

[1] مليكة عالم، المرجع السابق، ص219.

[2] علي هارون، **الولايةالسابعة** ...، المصدر السابق، ص607.

[3] محمد الدام، المرجع السابق، ص114.

[4]Malika EL Korso, op cit, p 32.

في الصحافة وتعليقات مؤيدة ومعارضة. إذا فقد تحققت الغاية المنشودة، «وصار الكلام يتناول ذلك»[1]، فقد أثبتت الصحافة الفرنسية والأجنبية مقدرة هؤلاء المحامين في الدفاع وحسن المرافعة أمام المحاكم الفرنسية بالرغم من مضايقات السلطات الفرنسية واستطاعوا أن ينقلوا للرأي العام الفرنسي مدى معاناة الجزائريين في المعتقلات الفرنسية،كما كان لنشاط المحامين دور بارز في فضح ممارسات الاستعمار وأجهزته في السجون الفرنسية[2].

نلاحظ أن الصحافة الأوربية في بلجيكا وإيطاليا وألمانيا الاتحادية؛ وهي دول مجاورة لفرنسا قد خرجت عن صمتها لتكشف عن سياسة العنف الفرنسية الممارسة ضد الجزائريين، خاصة بما تعلق بالتعذيب ومسلسل الاغتيالات وما يتعرض له المثقفون والمحامون من جرٍّ للمحاكم في فرنسا وبلجيكا، وذلك نتيجة نشاطهم المتزايد في دعم القضية الجزائرية الذين راحوا يدلون بتصريحاتهم وشهاداتهم لصحف هامة ومؤثرة ك"لوموند" و"الإكسبريس"[3].

نفس التوجه اتخذته صحف المغرب العربي وفي مقدمتها صحيفة الاستقلال المغربية التي نددت بالتعذيب في الجزائر ففي 19 نوفمبر 1957 نشرت مقالا جاء فيه:«من شهر مارس إلى شهر أفريل كل السجينات تعرضن للتعذيب بشتى أنواعه كالتعذيب بالماء والكهرباء والاعتداءات الجنسية والضرب المبرح الذي امتد لأيام عديدة»[4].

إن المسألة الجزائرية أصبحت مثار انقسام شديد في الرأي العام الفرنسي، فلم تصبح قاصرة على الصراع التقليدي بين اليسار واليمين بل انضمت فئات كثيرة إلى معارضة الحرب في الجزائر وكان من أشهرها صدور بيان صادر عن 121[5] شخصية الذين يمثلون رجال الفكر والأدب الفرنسي، فلأول

---

[1] جاك فيرجاس، **جرائم الدولة** ...، المصدر السابق، ص ص:221،214.

[2]الصادق عبد المالك، المرجع السابق، ص95.

[3] محمد بليل، المرجع السابق، ص19.

[4]محفوظ عاشور، **دعم الصليب الأحمر النرويجي**...، المرجع السابق، ص72.

[5]وهو عبارة عن بيان أصدرته مجموعة من المثقفين الفرنسيين والذي يعد من أقوى وأشهر البيانات في التاريخ، وكان في مقدمتهم جون بول سارتر الذي انضم إليه مجموعة من المثقفين الفرنسيين الذين وقفوا على حقيقة التقتيل والإبادة في الجزائر، وقد قام 121 مثقفاً فرنسياً بإمضاء بيان بداية سبتمبر 1960 يحمل عنوان إعلان الحق بعدم الخضوع ورفض السياسة الوحشية المتبعة من قبل السلطات العسكرية ضد الشعب الجزائري، نشر هذا البيان في جريدة ليبرتي والحقيقة في سبتمبر 1960، ثم في جريدة الأزمنة الحديثة خلال شهر أكتوبر وحسب البيان فإن هناك الكثير من الفرنسيين يتعرضون للمتابعة والسجن برفضهم المشاركة في الحرب ضد الجزائر . **ينظر:** نور الدين عسال، «جنود الرفض أثناء الثورة الجزائرية1954 - 1962»، **مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا**، تصدر عن جامعة ابن خلدون، تيارت، مج: 04، ع: 01، جانفي 2021، ص14.

مرة يقف الفرنسي والجزائري جنبا إلى جنب أمام المحكمة الفرنسية ليعلنا أنهما متفقان على ضرورة منح الشعب الجزائري حريته[1]، لم تكن هذه الصحوة في الوسط الفرنسي بهذا القدر إلا بعد سنة 1957 وذلك للدور الكبير الذي لعبه المحامون في إبراز الوضع في الجزائر خاصة أن التعذيب طال حتى الفرنسيين أمثال هنري علاق وما حدث لأعضاء شبكة جونسون[2].

ويكفي القول أن قطاعات كبيرة من المجتمع الفرنسي في مقدمتهم الطلبة الفرنسيون نددوا بالتعذيب الممارس في الجزائر، فبعد إعلان جبهة التحرير الوطني عن الإضراب في جانفي- فيفري 1957 وبداية معركة الجزائر؛ أين استعمل التعذيب بشكل واسع وبعد مقتل علي بومنجل وقضية أودان وشكوى هنري علاق، أصدر المكتب الوطني للاتحاد الوطني للطلبة الفرنسيين في 05 أفريل 1957 بلاغا ندد فيه باستعمال فرنسا طرقاً منافية للقوانين الإنسانية والشرف الفرنسي، وعبر عن تأثره العميق أمام هذه السلوكات التي أصابت شرف الأمة الفرنسية، وطالبوا وزير التعليم العالي الفرنسي بالتدخل وفرض احترام حقوق الإنسان، وقررت أربع نقابات فرنسية وهي الفيدرالية الوطنية للطلبة، الاتحاد الوطني للطلبة الفرنسيين، والكونفدرالية العامة للعمال، والكونفدرالية الفرنسية للعمال تنظيم إضراب ضد العنف في الجزائر والمطالبة بالحلول السلمية، وذلك بالتوقف عن العمل لمدة خمس عشر دقيقة، وقامت كل نقابة بنشر بلاغ أن الحرب مازالت مستمرة في الجزائر رغم أن السلم ممكن[3].

أصبحت شريحة كبيرة من الرأي العام الفرنسي تطالب بضرورة إنهاء الحرب في الجزائر، فجريدة "شهادة مسيحية" ربطت ممارسة التعذيب بمواصلة الحرب التي ستؤدي بفرنسا إلى موتها، وقد تجمع عدد من المحتجين يوم 25 جوان 1959 ليطالبوا بوقف التعذيب بصوت دانيال ميير(Daniel Meier) وألفريد سوفي(Alfred Sophy) وأندري فليب(Andrei Flip) وغيرهم، رافعين نداء"نهاية التعذيب والسلام في الجزائر يكون بواسطة التفاوض"[4]، ولقد اعتبرت المواقف المختلفة للطبقة المثقفة

[1] محمد الأمين بلغيث، المرجع السابق، ص192

[2] نفسه، ص ص:195-196.

[3] نور الدين عسال، «المثقفون الفرنسيون والتعذيب»، **مجلة الخلدونية**،تصدر عن جامعة ابن خلدون، الجزائر، مج: 07، ع:01، 01 ديسمبر 2014، ص ص:18- 19.

[4] سلفي تينو، المرجع السابق، ص210.

الفرنسية تجاه الثورة الجزائرية بصفة عامة وأساليب التعذيب بصفة خاصة انتصارا للقضية الجزائرية أمام الرأي العام الفرنسي والدولي، الذي تعرض إلى تعتيم إعلامي كبير من قبل السلطات الاستعمارية التي حاولت بكل الوسائل إخفاء ما يجري في الجزائر[1].

والجدير بالذكر أن المثابرة والنشاط الذي أبدته هذه النخبة من المحامين قد أثرت بالضغط على السلطات الفرنسية بإطلاق سراح الكثير من مناضلي الجبهة خاصة في السجون الفرنسية وذلك قبل استقلال الجزائر،فقد أوردت جريدة لوموند الفرنسية في عددها الصادر بتاريخ 10أفريل 1960 بأنه تم الإفراج عن باقي المسجونين من معتقل "لارزاك"الموجود بإفينيون والذي سجن فيه ما يقارب من3500 شخص خلال السنوات الثلاثة الماضية وتم نقل ما تبقى منهم عبر جسر جوي إلى مونبلييه تمهيدا إلى نقلهم للجزائر[2].

خاتمة الفصل:

في ختام هذا الفصل يبدو جليا لنا أن جبهة التحرير الوطني قد استطاعت كسب المعركة الإعلامية، خاصة مسألة حشد الدعم للمعتقلين الجزائريين في السجون الفرنسية، فرنسا التي كانت في بداية الثورة واثقة كل الثقة من القضاء على الثورة من خلال تكثيف عمليات الاعتقال والتعذيب، أصبحت في نهاية الثورة في مأزق حقيقي فوقعت بين مطرقة جيش التحرير وسندان الرأي العام الفرنسي والدولي، الذي لم يعد يقبل بمواصلة العنف الممارس في الجزائر بصفة عامة والمسلط على المعتقلين بصفة خاصة، كل هذا ساهم ولو بقدر بسيط بالتعجيل في الدخول في المفاوضات خاصة وأن قطاعاً كبيراً من المجتمع الفرنسي أصبح يرى أن الطريق الوحيد لوقف التعذيب هو التخلي عن الحرب.

من هنا يتبين لنا أن جبهة التحرير الوطني كسبت الرهان عندما عولت على قضية المدَانين في كسب المعركة الإعلامية، ولعل ما قامت به من مجهودات يثبت بحق جديتها في هذا المسعى، فرغم الهوة الكبيرة في الجانب الإعلامي بينها وبين النظام الاستعماري إلا أنها استطاعت مجاراته والتغلب عليه في النهاية.

---

[1] نور الدين عسال،**المثقفون الفرنسيون والتعذيب**...، المرجع السابق، ص19.

[2] فاتح زياني، المرجع السابق، ص ص:95- 96.

الخاتمة

لقد أنكرت السلطات الفرنسية الطابع السياسي للثورة الجزائرية وصوَّرتها على أنها تمرد لمجموعة من الخارجين عن القانون، وعلى هذا الأساس تعاملت مع المدانين الجزائريين، بوصفهم خارجين عن القانون فعاملتهم وفق أحكام القانون الفرنسي، الذي يسلط عليهم أقسى العقوبات بصفتهم يَمسُّون بأمن الدولة الفرنسية، إن هذا الوصف لحالة الجزائر والذي يمثلها على أنها "خارجة عن القانون الفرنسي" يجنب فرنسا الكثير من الانتقادات، فعلى مر بضع سنين استطاعت من خلال هذا الوصف الإبقاء على المسألة الجزائرية كمسألة داخلية تخص الشأن الفرنسي وتجنبت بذلك التدخلات الأجنبية.

كانت جبهة التحرير الوطني المقصود الأول والمباشر من هذه الإجراءات، لكنها أنكرت وبشدة صفة الخارج عن القانون التي ألصقتها بها فرنسا، وأكدت على أن كفاحها عمل شرعي يصب في جانب طلب نيل الاستقلال والحرية، وأن ما قامت به السلطات الاستعمارية من اعتقالات واسعة في أوساط الجزائريين لن يمنعها من مواصلة ما بدأته، بل الأكثر من ذلك أنها أعلنت دعمها المطلق لمناضليها المدانين أمام المحاكم الفرنسية والقضاء الفرنسي؛ متَّخذة في ذلك العديد من الخطوات العملية والميدانية.

كان في مقدمة هذه الإجراءات هي التكفل بالمعتقلين والمدانين الجزائريين أمام القضاء الفرنسي، فبمجرد سماع قيادات الجبهة في النواحي والولايات باعتقال أحد الجزائريين حتى تقوم بتأمين محامٍ للدفاع عنه، كان هذا هو الأسلوب المتَبع في بداية الثورة التحريرية من قبل القيادة الثورية، لكن الأمر لم يظل على ما هو عليه؛ فسرعان ما أسَّست جبهة التحرير الوطني هيئة تتكفل بالمدانين الجزائريين أمام المحاكم الفرنسية سنة 1955، أطلقت عليها اسم "هيئة الدفاع عن المعتقلين الجزائريين".

تأسيس هذه الهيئة كان بأوامر مباشرة من شخصيات قيادية في جبهة التحرير الوطني وفي مقدمتهم رابح بيطاط وعبان رمضان، وهذا ما يدل على أن الهيئة كانت تحظى برعاية ومتابعة من قبل القيادة السياسية لجبهة التحرير الوطني وتعبر عن اهتمامها البالغ بقضية المدانين أمام المحاكم الفرنسية.

مهام هذه الهيئة كانت متعددة ومتشعبة فلم تقتصر مهمتها على الدفاع عن المدانين فقط، بل كانت أعمق من ذلك بكثير فهي بمثابة همزة الوصل بينهم وبين قيادات الجبهةخارج السجون والمعتقلات، هذه المهمة تحمل في طياتها أبعادا كثيرة في مقدمتها تأكيد جبهة التحرير الوطني على تكفلها والتزامها بمساندة المدانين أمام القضاء الفرنسي والتأكيد على أنهم مناضلون تابعون لها، وأن

وجودهم داخل أسوار السجن والمعتقل ما هو إلا استمرار للمعركة التي بدؤوها خارجه، يضاف إلى تلك المهام عدة مهام أخرى منها تخفيف ظروف الاعتقال ومتابعة حالة المدانين حتى بعد صدور الأحكام النهائية في حقهم.

من أبرز الأسباب التي ضمنت نجاح سياسة جبهة التحرير في الدفاع عن معتقليها أمام المحاكم الفرنسية، هو تبنيها لاستراتيجية "دفاع القطيعة" والتي تتمحور حول أن يُقدم المعتقل نفسه أمام القضاة على أنه محارب في إطار قضية عادلة وأنه لا يعترف بالقانون الفرنسي ولا بالعدالة الفرنسية، ويرجع الفضل الأكبر في تطوير هذا الأسلوب إلى الأستاذ جاك فرجاس الذي عمل على تعميمه على كل قضايا المعتقلين الجزائريين.

أقلق نشاط المحامين فرنسا ومناصريها في الجزائر، مما عرض الكثير منهم للمضايقات والتهديد؛ حيث تعرض الكثير منهم للإبعاد عن الجزائر ومنعوا من حضور المحاكمات، وهناك من تم شطبهم من لائحة المحامين وتوقيفه عن العمل، بل إن عدداً منهم تعرض للاغتيال بسبب جرأته في الدفاع عن الجزائريين، ومن أبرز المحامين الذين تعرضوا للاغتيال نجد علي بومنجل وولد عودية والأستاذ توفيني وبيار بوبي.

أصبح بقاء المعتقلين في السجون وأماكن الاعتقال أمراً مفروغاً منه، فالحكم بالمؤبد يعتبر من الأحكام المخفَّفة بالنسبة للجزائريين الذين يواجهون شبح الإعدام، وهذا ما يفسر وجود شريحة كبيرة من الجزائريين في السجون والمعتقلات ويمثلون نسبة معتبرة من مناضلي جبهة التحرير الوطني، وجبهة التحرير الوطني بدورها استمرت في مساندتها لهم حتى بعد الحكم النهائي عليهم وبقائهم خلف أسوار الاعتقال.

ولعل من مظاهر تأطير جبهة التحرير الوطني للمدانين الجزائريين داخل السجون والمعتقلات الفرنسية، هي تمكنها من إنشاء نظام عام يُؤطر حياة المعتقلين فيما يعرف "بالنظام الثوري داخل السجون الفرنسية"، وكان هذا النظام مُحكماً بشكل متناهٍ في الدقة ويمس جميع جوانب مظاهر الحياة داخل السجن، مما ساهم في تعزيز روح التضامن بين المعتقلين وتمكنهم من مواجهة أساليب إدارة السجون الفرنسية التي ترمي إلى القضاء على الروح الوطنية بينهم وفصلهم عن الثورة الجزائرية.

اعتمد النظام الثوري داخل السجون في إدارة المعتقلين على العمل بنظام اللِّجان، فأنشأ عدة لجان؛ كل واحدة منها تختص بجانب معين من حياة المعتقلين، منها اللجنة التنظيمية واللجنة السياسية

ولجنة التعليم وغيرها من اللجان. إن نتائج عمل اللجان كانت جد إيجابية على المعتقلين، فبفضلها تحولت السجون إلى مدارس للتكوين السياسي وتغذية الروح الوطنية، بل الأكثر من ذلك هو ما لمسناه من نتائج باهرة على المستوى التعليمي، فقد أصبح عمل لجان التعليم داخل بعض السجون كسجن بربروس يضاهي ما تقدمه المعاهد والجامعات رغم قلة الإمكانات وانعدامها في كثير من الأحيان، حيث كانت تدرس فيه وبشكل مكثف العديد من المواد كاللغات على اختلافها كاللغة العربية والفرنسية والانجليزية وغيرها، بالإضافة إلى مواد أخرى كالرياضيات والفلسفة والاقتصاد، وبشهادة الكثير من المعتقلين أن الأمية تكاد تنقطع بينهم بفضل العمل الحثيث للجان التعليمية.

ورغم الأساليب الكثيرة المتبعة من طرف إدارة السجون لإفشال مخطط الجبهة وكسر النظام الثوري داخل السجون، إلا أنها لم تستطع القضاء عليه، بل زاد ذلك من إصرار المدانين بالتعلق بالثورة الجزائرية وتحولوا إلى مناضلين نشطين ضمنها، يؤرقون جانب فرنسا التي كانت تعتقد أنها ستضمن تخليهم عن العمل الثوري بعزلهم داخل المعتقلات والسجون، لكنهم على العكس من ذلك حولوا واقعهم المزري إلى بؤرة نضال؛ فأصبحت السجون والمعتقلات عبارة عن ساحات لمعارك طاحنة تعمها مظاهر الانقلاب على النظام الاستعماري، حيث عمَّت المظاهرات ساحات السجون وتوالت الإضرابات عن الطعام للمطالبة بتحسين ظروفهم داخل السجون والأهم من هذا الاعتراف بهم كسجناء سياسيين ذوي حقوق وليسوا مجرمي حق عام كما تدعيه السلطات الفرنسية.

إن عمل اللجان داخل السجون والمعتقلات يدعمه عمل حثيث خارجها، حيث تشكلت لجان سرية غايتها تأمين الدعم المالي والمادي للمدانين، ولعل عمل "لجنة دعم المعتقلين" التي تأسست 1958 والتابعة لفيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا أعطانا صورة واضحة عن طبيعة عمل هذه اللجان، حيث أنها كانت توفر الأموال واللباس وغيرها من الحاجيات الضرورية التي يحتاجها المعتقلون كتوفير الكتب والكراريس للتعلم وضمان إيصال حوالات بريدية تضم مبالغ مالية لكل معتقل لكي يتمكن من اقتناء ما يلزمه من دكان السجن.

لابد لنا من الإشادة بالدور الفعال الذي لعبته فيدرالية جبهة التحرير الوطني في فرنسا في تجسيد مخططات الجبهة في دعم المعتقلين، حيث لم تدخر جهدا في سبيل تحقيق ذلك ووضعت كل مؤسساتها وإمكاناتها تحت تصرف المعتقلين، ويكفي أن كل هيئات الدعم الموجهة لهم كان مقرها في

فرنسا وتحت حماية الفيدرالية، لقد ساهم التنظيم المحكم لعمل الفيدرالية في نجاح عمل مجمع المحامين وكذا لجنة دعم المعتقلين.

لقد امتدَّ دعم المعتقلين داخل السجون أيضا إلى دعم عائلاتهم، خاصة من الناحية المادية فمؤتمر الصومام 1956 أقر بضرورة تأمين مبالغ مالية تصرف بشكل شهري لفائدة أسر المعتقلين، وأقر بالاهتمام بأعماله إن لم يكن له من يهتم بها، هذه الخطوة لاقت استحسانا من أُسر المدانين واستقبلها المدانون بارتياح كبير، وفي نفس الوقت فإنها تمثل تأكيدا من جبهة التحرير الوطني على اهتمامها بكل الجوانب التي تخص المعتقلين، فتناول قضيتهم في المؤتمر وسط أجندة تضم الكثير من القضايا التنظيمية والسياسية الشائكة يؤكد بالفعل مدى جدية جبهة التحرير في التعامل مع ملف المدانين.

مما لاشك فيه أن جبهة التحرير الوطني قد عولت على فضح عيوب النظام الاستعماري في الجزائر، من خلال فضح الأساليب المتبعة ضد المدانين الجزائريين للرأي العام الفرنسي والدولي، فقررت الدخول في معركة إعلامية ضد فرنسا؛ فحواها فضح التعذيب والظروف اللاإنسانية التي يعيشها المعتقلون الجزائريون، ورغم صعوبة المهمة في ظل عدم تكافء الفرص من ناحية الدعاية والإعلام بين الجانب الجزائري والجانب الفرنسي، إلا أن جبهة التحرير الوطني رمت بكل ثقلها في المعركة الإعلامية، واستطاعت اختراق الصحافة الفرنسية وجذب انتباهها للتعذيب المسلط على المدانين.

لقد تزعَّم المحامون بحق المعركة الإعلامية من خلال نشرهم للكثير من المقالات في الصحف الفرنسية والتي تمس التعذيب، كجريدة"الأزمنة الحديثة" و"شهادة مسيحية" اللتان كانتا أول من تعرض بجرأة للحديث عن التعذيب في الجزائر، صحف أخرى تأثرت بما تصدره هاتان الصحيفتان في مقدمتهما لوموند ولاكسبرس اللتان امتعضتا من وجود هذه الممارسات ودعت السلطات الفرنسية للتخلي عن التعذيب الذي سيكون يوما ما "مقبرة النظام الاستعماري الفرنسي".

تكلَّلت جهود المحامين الإعلامية بإيصال قضية المدانين للهيئة الدولية للصليب الأحمر، وذلك بعد ما بذله المحامي جاك فرجاس وصديقه المحامي زافريان في فضح التعذيب، وذلك بعد الحملة الإعلامية التي قاداها داخل فرنسا وفي سويسرا وبلجيكا للتَّعريف بمعاناة المدانين الجزائريين داخل السجون الفرنسية، فقدموا عدة محاضرات وعقدوا الندوات ونظموا الملتقيات حول التعذيب، ولعل نشرهما "للكراس الأخضر" في مجلة الأزمنة الحديثة والذي يتحدث عن حقيقة التعذيب والإعدام دون

محاكمة هو أكبر خطوة دفعت الهيئة الدولية للصليب الأحمر للتدخل بحزم في الجزائر بعد أن كان موقفها أقرب للحياد.

نجحت جبهة التحرير الوطني في تحريك الرأي العام الفرنسي والعالمي ضد التعذيب الممارس في الجزائر، ففرنسا التي أنكرت بالأمس أن التعذيب موجود في الجزائر وأن ما روجت له الصحافة لا يربو على أنه مجرد حوادث استثنائية وأنه لم يكن أبدا سياسة ممنهجة يتبعها الجيش الفرنسي، ها هي الآن تقع في تناقضات أدخلتها في مأزق يصعب الإفلات منه دون خسائر وخيمة، فبينما تصر السلطات الفرنسية على الإنكار خرج الكثير من المجندين الفرنسيين في الجيش الفرنسي في الجزائر عن صمتهم واعترفوا بوجود التعذيب.

هذا الطرح أكدته العديد من المؤلفات التي تعرضت للتعذيب الممارس على المعتقلين الجزائريين، ومما لاشك فيه أن الجبهة كانت لها اليد الطولى في إخراج هذه المؤلفات للرأي العام الفرنسي، كان من أبرزها "من أجل جميلة بوحيرد" لمؤلفيه جورج آرنو وجاك فرجاس وكتاب "السؤال" لهنري علاق، ليكون كتاب "الغرغرينا" القطرة التي أفاضت الكأس حيث تسببت هذه المؤلفات في موجة غليان كبيرة وسط المثقفين الفرنسيين الذين طالبوا بضرورة إنهاء التعذيب، ومنهم من ذهب للقول بأن هذه الممارسات لا تنتهي إلا بانتهاء الحرب في الجزائر.

يبدوأن فرنسا باتباعها للتعذيب كوسيلة لردع المعتقلين، قد حفرت قبرها بيدها بالفعل، فالغليان وصل إلى ذروته مع بداية سنة 1960 فالأصوات تعالت بضرورة إنهاء الحرب في الجزائر، وانضمت قطاعات كبيرة من المجتمع الفرنسي لهذا التيار والحكومة الفرنسية بدأت جديا في التفكير في التفاوض مع جبهة التحرير الوطني.

إن معركة التحرير التي قادتها جبهة التحرير الوطني لم تحسم فقط في المعارك الحاسمة في أعالي الجبال أو داخل المدن، فالمعركة كانت مفتوحة على أكثر من صعيد والغاية المنشودة من كل هذا هي الوصول لتحقيق الأهداف المسطرة في بيان أول نوفمبر 1954؛ باستغلال كل الطرق والوسائل المتاحة، كان أهمها إيصال ما كان يحدث في الجزائر من ممارسات لا أخلاقية للسلطات والبوليس والجيش الفرنسي خاصة ضد المعتقلين في السجون ومراكز الاعتقال للرأي العام العالمي، ما من شأنه أن يشكل وسيلة ضغط على فرنسا خاصة في المحافل الدولية ويدفعها إلى جانب الضغط الحاصل في الميدان العسكري والسياسي إلى الجلوس على طاولة الحوار مع جبهة التحرير الوطني. ومنه كانت

المعارك التي خاضتها هيئة الدفاع عن المعتقلين سواء داخل قاعات المحكمة أو من خلال الحملات الإعلامية التي قادها المحامون هي إحدى تلك الطرق والوسائل؛ وبالفعل فقد أتت بنتائج إيجابية ولعل أكبر دليل على ذلك هو الانتصار الذي حققته قضية جميلة بوحيرد على الصعيد الدولي والتي لاقت تعاطفا كبيرا من شتى أنحاء العالم لتصل إلى أروقة هيئة الأمم المتحدة.

وفي مجمل القول فإن جبهة التحرير الوطني خاضت حربا شرسة للدفاع عن مناضليها المدانين أمام المحاكم الفرنسية، وكانت هذه المواجهة على ثلاث جبهات، أما الجبهة الأولى فكانت في المحاكم وفي أروقة مراكز الشرطة الفرنسية، هذه المواجهة كانت عنيفة بين القضاة الفرنسيين ومحامي جبهة التحرير، فالقضاء الفرنسي ينكر صفة الحرب ويعامل المدانين الجزائريين على أنهم مجرد مجرمين خارجين عن القانون الفرنسي، بينما جبهة التحرير الوطني تصر على صفة المحارب وأسير الحرب للمدان، أما الجبهة الثانية فتمثلت في الحرب التي خاضتها الجبهة داخل أسوار السجون ومراكز الاعتقال، فتحولت السجون إلى ثورة حقيقية تجسدت فيها مبادئ الثورة الجزائرية التي تسعى إلى تحسين مستوى الفرد الجزائري والنهوض به من الجهل وانعدام الحقوق التي طبعتها به مختلف السياسات الاستعمارية الفرنسية، بينما تمثلت الجبهة الثالثة في الحرب التي خاضتها على المستوى الإعلامي، والتي بحق رسمت من خلالها جبهة التحرير الوطني الصورة الحقيقية لفظاعة الاستعمار الفرنسي، من خلال نقل ما يعانيه المدانون الجزائريون في السجون والمعتقلات الفرنسية، ومن خلال هذه الجبهة استطاعت زيادة الضغط على الحكومة الفرنسية ودفعها إلى طاولة الحوار والتخلي عن فكرة الاحتفاظ بالجزائر كجزء لا يتجزأ من فرنسا.

الملاحق

الملحق رقم 01: وثيقة أرشيفية تعود للمجاهد العيد الغوّار تخص دعم عائلات المجاهدين الجزائريين[1]

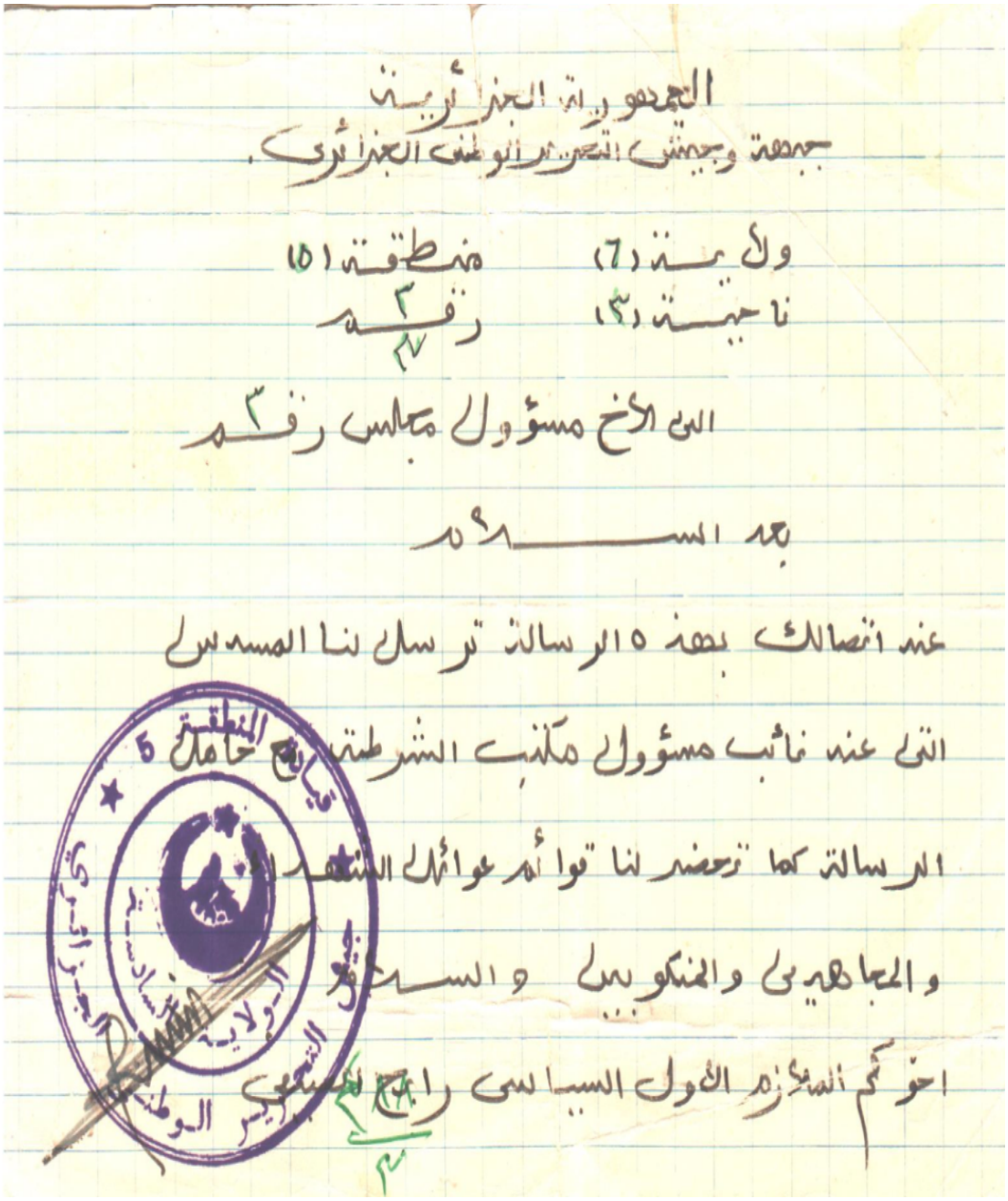

الجمهورية الجزائرية
جبهة وجيش التحرير الوطني الجزائري.

ولاية (6) منطقة (5)
ناحية (3) رقم ٣

الى الأخ مسؤول مجلس رقم ٣

بعد السلام

عند اتصالك بهذه الرسالة ترسل لنا المسمى

التي عنه نائب مسؤول مكتب الشرطة

الرسالة كما ترضى لنا قوائم عوائل الشهداء

والمجاهدين والمنكوبين والسلام

اخوكم المسؤول الاول السياسي رابح

[1] وثيقة المجاهد العيد الغوّار، المصدر السابق.

الملحق رقم 02: صورة لعدد من محامي جبهة التحرير الوطني[1].

Avocats d'Alger assignés en "camp d'hébergement" (1957).
En haut, de gauche à droite : Amokrane Amara, Amar Bentoumi, Kaddour Sator, Louis Grange et Mahmoud Zertal. En bas, de gauche à droite : Ghaouti Benmelha, Abdelhamid Hammad et Élie Guedj.

[1]Christian Phéline, op cit, p 147.

الملحق رقم 03:قائمة بأسماء رؤساء نقابة المحامين في الجزائر.[1]

[1]Ataouia Kralfa, op cit, p 416

الملحق رقم 04: صورة المحامي البلجيكي سارج مورو[1]

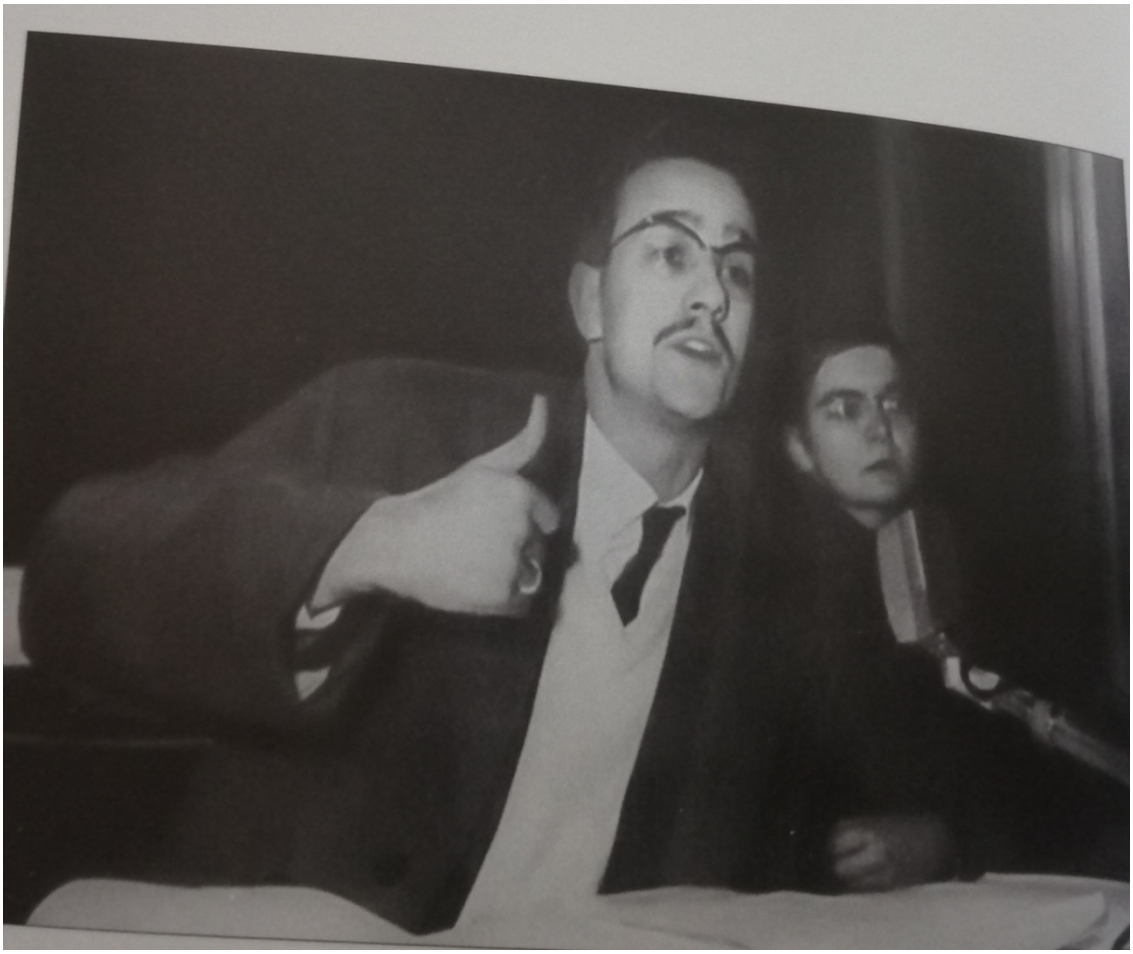

[1] سارج مورو، المصدر السابق، ص96.

الملحق رقم 05: صورة المحاميين جاك فرجاس وعمار بن تومي[1].

[1]https://www.algerie1.com/actualite/me-jacques-verges-entre-les-algeriens-et-moi-ce-fut-le-coup-de-foudre تاريخ الزيارة: يوم 27 ماي 2020، الساعة 16:40 دقيقة.

الملحق رقم 06: رسالة تمثل شكوى أرسلها المعتقل هنري علاق إلى النائب العام بالجزائر العاصمة. لودي. جويلية 1957.

السيد النائب العام.

يشرفني أن أحيطكم علماً بالحقائق التالية:

ألقي القبض علي في يوم الأربعاء 12 جوان من طرف "المظليين" من ق. م 10(10DR). كانت الساعة تقارب السادسة والنصف مساءً عندما دخلت إلى بناية في طور الإنجاز مقابلة لسينما راكس على الطريق المؤدية إلى شاتونوف، ساقني إليها الملازم شاربونيي. تم إدخالي مباشرة إلى مكتب يقع في الطابق الثالث أو الرابع، طلب مني الملازم شاربونيي أن أعطيه أسماء وعناوين كل الأشخاص الذين آووني، والأشخاص الذين أنا على اتصال بهم، وأخيراً ما هي النشاطات التي قمت بها منذ أن تركت منزلي. قال لي "أعطيك فرصة، هاهو القلم والورق، أكتب كل ما فعلته مع ذكر الأشخاص الذين التقيت بهم". بما أنني أصررت على الرفض نظر إلى "الملازم الثاني" وقال له:"لا داعي لأن نضيع وقتنا، أليس كذلك؟" فأقر الثاني، وأخذ الهاتف وطلب تحضير "فرقة من أجل صيد كبير". بعد وقت قصير اصطحبني مظلي إلى الطابق السفلي.

أدخلت إلى غرفة يبدو أنها ستستخدم مطبخاً عندما يتم الانتهاء من البناية، أمرت فوراً بخلع ملابسي والتمدد على لوح خاص ربطت أحزمة على أطرافه. ربط معصماي بالأعلى فوق مستوى الرأس وقدماي بتلك الأحزمة الجلدية، جلس أحد المظليين على صدري ليربط قطباً كهربائياً على شحمة أذني اليمنى والآخر على إصبعي وتوالت الشحنات الكهربائية. وحتى يمنعني من الصراخ وضع المظلي الجاثم على صدري قميصي المكور داخل فمي على شكل كمامة، ثم وعلى التوالي رموا الماء علي للحصول على نتيجة أفضل، وربطوا الملاقط الكهربائية على أصابعي، بطني، رقبتي، أعضائي الجنسية ثم فكوا قيودي ورفعوني بالصفع والركل، وجعلوني أرتدي نصف ملابسي ثم أجلسني "الملازم الثاني"على ركبتي وأوثق ربطة عنقي حول رقبتي كأنها حبل وبدأ يهزني، يشدني بقوة ويخنقني وفي نفس الوقت يضربني على وجهي بكل ما اوتي من قوة. يصرخ في وجهي وهو يكاد يجن من الغضب"ستتكلم أيها الوغد، لقد انتهيت، أنت ميت مع وقف التنفيذ، لقد نشرت مقالات عن الانتهاكات والتعذيب، حسناً أنت الآن سيمارس عليه ق.م 10 (10 DR) ذلك! سوف تختفي لا أحد يعلم أنك اعتقلت، سوف تموت"

ثم مجددا ودائما بالصفع والركل أعادوا ربطي على اللوح ورأسي ملفوف بقطعة قماش، ثبتوا قطعة قماش خشن بين فكي ثم حملوا اللوح إلى غاية مجلى المطبخ أين ثبتوا أنبوباً مطاطياً في صنبور معدني يوجد فوق وجهي تماماً، ثلاث مرات وهم يوصلونني حد الاختناق الكامل ولا يتركونني إلا في الحالة القصوى لأستعيد أنفاسي. في كل مرة يقوم النقيب، الملازمون، المظليون بتسديد اللكمات على بطني بكل قواهم حتى أسترجع كميات الماء المبتلعة، وفي المرة الرابعة أغمي علي ولم أستعد وعيي إلا وأنا ملقى على البلاط. بما أنني التزمت السكوت ربطوا كاحلي وقام عدة جنود برفعي مرة واحدة وتم تثبيتي على قضيب حديدي معلق في المطبخ بينما رجلاي في الهواء، سمعت جلادي يقولون وهم يضحكون:"الآن سنقوم بشوائه". وبواسطة شعلات مكونة من جرائد قديمة ملفوفة مرر لوركا اللهيب على قضيبي ورجلي، بعد ذلك بدأ بحرق حلمة الثدي بسيجارته ومن ثم بدأ الضرب من جديد من طرف المظليين الذين انهالوا على كل بدوره.

في غضون الرابعة والنصف من صباح الخميس فكوا قيدي، لم يكن بإمكاني الوقوف وحدي. أنزلوني السلالم بركلات الأرجل، وأخيراً ربطوا يدي عاليا خلف ظهري بواسطة حبل وألقي بي في زنزانة إلى غاية الثامنة صباحاً حيث غيروا زنزانتي. كانت بالأحرى خزانة كبيرة مظلمة تقع قرب مطعم الضباط.

خلال جلسات التعذيب اللاحقة كنت أستمع إلى الأسطوانات التي كانت تدور، تستأنف الجلسات مع القطاعات للاسترجاع خلال يوم الجمعة. كنت منهكا لدرجة عدم القدرة على الصراخ أو الجدال. قال لي الملازم الأول شاربونيي "ما الفائدة من كل هذا؟ سنأتي بزوجتك، هل تعتقد أنها ستتحمل مثلك؟ لقد حذرناك، سنذهب إلى أقصى حد، لن يعلم أحد بموتك".

يوم الجمعة لم يعد بإمكاني الجلوس أو الاستناد إلى الحائط دون مساعدة. كان لساني وشفتاي وحلقي كالخشب من شدة الجفاف. يعرف الجلادون أن استعمال الكهرباء يجعل السم جافاً ويسبب عطشاً شديدا لا يتحمل. قال لي الملازم الثاني: "لم تشرب منذ يومين. لن تموت قبل أربعة أيام. هل تعرف معنى العطش؟ ستلعق بولك هذا المساء".

بدأ علاج جروحي يوم الاثنين. كان لدي ثلاثة حروق خطيرة على مستوى الأربية، لازلت أحمل ندوبها حتى اليوم، حروق على حلمة الثديين، على الأصابع؛ خنصر وسبابة كلتا اليدين يمكن رؤيتها الآن أيضاً، كدمات على الصدر والبطن والأعضاء التناسلية وكذلك الحنك واللسان من جراء الأسلاك الكهربائية العارية، انعدم إحساسي بيدي اليسرى التي بقيت مشلولة طيلة خمسة عشر يوماً،

كذلك اليوم بقي إبهام هذه اليد مشلولا، أثناء الليل، أخيراً، ولأكثر من ثلاثة أسابيع، يهتز جسمي كاملاً بسبب ارتجاجات عصبية وكأن جلسات التعذيب بالكهرباء لا زالت تلاحقني.

حبست من غير وجه حق طيلة شهر داخل زنزانة في ظروف مادية ومعنوية دنيئة، أسمع كل يوم خلال الفاصل صراخ رجال يعذبون دون انقطاع حتى الصباح، في الليالي الأولى خيل إلي أني أسمع صوت زوجتي التي وعدت بأن تلقى نفس المصير أثناء ابتزاز بغيض. تم استجوابي مرتين بعد ذلك ولكن دون اللجوء إلى التعذيب، كنت فقط أهدد بانتظام بالإعدام الفوري. في يوم الأربعاء 26 جوان جاء ضابط مدني للقائي ونبهني إلى أني أستطيع الانتحار بسهولة فعلاً، كان في الزنزانة سلك كهربائي بطول مترين تقريباً. يوم الخميس 11 جويلية خضعت أخيراً لآخر تحقيق قام به النقيب فولكس الذي رماني أرضاً بصفعة قوية حتى يعلمني عدم الإجابة باستهتار. في يوم الجمعة 12 جويلية تم اعتقالي في لودي.

أودع إذن هذه الشكوى بين أيديكم، سيدي النائب، ضد النقيب ديفيس، الملازمين شاربونيي وجاكي، المظلي لوركا وكل الآخرين ومنهم "الملازم الثاني" الذي يمكن للاستعلامات كشفهم من أجل التعذيب. الحبس التعسفي والتهديد بالفعل، كما أودع أيضاً شكوى ضد النقيب فولكس بسبب العنف.

تقبلوا سيدي النائب فائق التقدير والاحترام. هنري سالم (المدعو علاق) مدير Alger républicain.

(خاضع للإقامة الجبرية في مركز الإيواء لودي)[1]

[1] ناتالي فوناس، المرجع السابق، ص:142- 145.

الملحق رقم 07:رسالة من سبعة محامين من الجزائر إلى الأمين العام للرابطة الدولية للحقوقيين الديمقراطيين (بروكسل) بخصوص القمع المسلط على محامي جبهة التحرير الوطني. (**نص مُترجم من طرف صاحب الأطروحة**)

البرواقية، 24 أوت 1957.

«نحن الموقّعون أدناه، قدور ستور، عضو مجلس الأمر، عمار بن تومي، محمود زرطال، مقران عمارة، غوثي بن ملحة، عمر منور، حسين طيبي، محامي محكمة الاستئناف في الجزائر العاصمة، المعتقلين حاليا في مخيم البرواقية.

وفي شباط/فبراير الماضي، رأت الإدارة الجزائرية، استنادا إلى استخبارات الشرطة، أنه يتعين عليها إقامة عدد من المحامين من الجزائر العاصمة. أحدهم، السيد علي بومنجل، تحت حراسة المظليين، مات في الظروف المأساوية التي تعرفونها. وسيكون من شرف هذا الحقوقي الفرنسي العظيم هو البروفيسور رينيه كابيتان، أن يكون له في هذه المناسبة الموقف الشجاع الذي وفر لنا عددا من المفاهيم التي بدأنا نشك فيها كثيرا.

وزعم أن أحد زملائنا ، وهو محيي الدين جندر، الذي قبض عليه أيضا من قبل المظليين، عانى من أسوأ الإساءات وحكم عليه لتوه بممارسة نشاط خارج إطار المهنة، بعقوبة العمل القسري لمدة عشر سنوات من جانب المحكمة الدائمة للقوات المسلحة في الجزائر العاصمة. وكان المحامون الآخرون الموقوفون يوزعون، على أساس عنصري، في ما يسمى "مراكز الإيواء". وتم احتجاز الأوروبيين ، وهم أم غرانجيه وسماجا وغويدج، في لودي، في حين تم "إيواء" المسلمين، أم سيتور، بنتومي، زرتال، عمارة، بنميلها، حماد، مينوير وتايبي، مع أخصائيي الدين في مخيم بيروغيا.

وبينما كنا محبوسين ولم تكن لدينا وسيلة للدفاع، نشرت الصحافة المحلية عددا من الاتهامات على حسابنا، لا سيما في قضيتي بومنجل وجندر. وفي مواجهة هذه الحالة، قبضنا على رئيسنا، وطلبنا منه أن يكفل إمكانية استجوابنا بانتظام حتى نتمكن من عرض دفاعنا. وفي ظل هذه الظروف مثلنا، خلال شهر أيار/مايو 1957، أمام قاضي التحقيق في الدائرة الخامسة في المحكمة الابتدائية بالجزائر العاصمة، التي شرعت في جلستنا، بحضور السيد بيرين الباتونييه، في سياق معلومات ضد س.

فمن ناحية ، علمنا أن شقيقنا جندر، أثناء إقامته مع المظليين، أعلن أننا جزء من "مجموعة من المحامين" وجهت إليهم "المنظمات .F.L.N، .M.N.A، P.C.A. "ضمان الدفاع أمام المحاكم عن

الأشخاص الذين حوكموا بتهمة"التدخل في أمن الدولة"أو"الأعمال الإرهابية". ومن ناحية أخرى، أفادت التقارير بأن الشرطة اكتشفت في منزله أحد المستندات الفردية الهاربة، مقابل رسم شهري قدره 5000 ف، ثم 20000 ف.

1) القيام برحلات كان على بعضنا القيام بها للدفاع عن أنفسنا أمام محاكم الداخلية.

2) باستثناء عدم اختصاص المحاكم الفرنسية التي سيثيرها المتهم.

كانت هذه هي القضية المؤلمة التي رفعت ضدنا، بعد ثلاثة أشهر من اعتقالنا، لذلك اللاحق. وبعد جلسة الاستماع ومواجهتنا مع زميلنا (جندر)، انهارت التهم التي وجهتها الشرطة.

أولا – البيان الذي أدلى به جندر

أولا وقبل كل شيء، على الرغم من أن هذا المأزق لا يزال معلما أخلاقيا وماديا بالعلاجات التي عانى منها أكثر من 2 أشهر في مباني المظليين، إلا أنه كان لا بد أن ينتهي بنا المطاف إلى شرح أنفسنا في حضورنا أمام مدرب القضاة والتراجع عن الادعاءات المنسوبة إليه. وعلاوة على ذلك، فإن جلساتنا قد حققت العدالة بالفعل. وهكذا، كلما وردت تفاصيل مادية أو دقة في المكان أو الوقت في شهادته المبكرة، تمكنا من إثبات أن هذه الدقة أو التفاصيل خاطئة.

ثانيا – ما يسمى "الوثائق"

كانت هذه الوثائق موجودة فقط في النسخ؛ لم يكن أي توقيع أو طابع عليهم. وقالت الشرطة إن النسخ الأصلية لم يتم العثور عليها في أي مكان. وبالإضافة إلى ذلك، لم يرفق بالملف أي إخطار بضبطهم. لقد وجدنا أنفسنا أمام نسختين من الأوراق المطبوعة، مثبتتين في وثائق؛ لا فائدة من الإصرار على شخصيتهم المشبوهة. وعلاوة على ذلك، بينت الإنابة القضائية الصادرة عن قاضي التحقيق أن المذكرات الواردة فيها لا تتطابق مع الواقع، سواء فيما يتعلق بالسفر أو بشعار "عدم الكفاءة".

وفي ظل هذه الظروف كان بوسع رئيسنا أن يكتب إلينا في رسالته المؤرخة في الرابع من يوليو 1957: وأنتم على علم بالمداولات التي أجراها مجلس الأمر بشأن موضوعكم وكذلك بمداولاتي الشخصية أمام السلطات الإدارية والقضائية التي أدت إلى تبرئتكم من الاتهامات التي أثرت عليكم فيما يتعلق بتنظيم "مجموعة من المحامين" الذين كانوا سيتصلون بمنظمات التمرد". واعتقدنا أنه بعد نتائج التحقيق القضائي، ستبطل تدابير الاحتجاز التي خضعنا لها. لمفاجأتنا الكبيرة، نحن أُعيدنَا إلى معسكرِ البرواقية.

وأبلغ السيد بيرين رئيس محكمة النقض السيد بيتيلي المستشار والسيد موريس غارسون والسيد موليراك، أعضاء لجنة حماية حقوق الأفراد وحرياتهم تماما بقضيتنا. ومن جهة أخرى، تدخل السيد النائب العام لدى محكمة الاستئناف في الجزائر العاصمة ومقدم طلبنا لدى الوزير المقيم لكي يتم أخيرا النظر في قضيتنا من قبل "لجنة مراقبة السجون الإدارية"، وهي وكالة تابعة للحكومة العامة في الجزائر، التي أنشئت مؤخرا بناء على رغبة أصدرها مجلسنا للأمر بعد اعتقالنا.

بيد أن قضيتنا تأجلت بحيث وصلت العطلة دون أن يكون لنا جميعا الحق في العدالة. وهكذا، وبعد ستة أشهر من الاحتجاز، ما زلنا محرومين من الحرية لفترة غير محددة.

وفي الواقع، فإن التدبير الذي يضربنا ليس له أساس آخر سوى مؤامرة الشرطة الحقيقية، وقد أظهر التحقيق القضائي ذلك في نهاية المطاف. وعلى الرغم من البيانات الرسمية التي أدلي بها في بداية احتجازنا، فقد ضربنا بسبب الممارسة العادية لمهنتنا. وهكذا، لا يمكن في الجزائر إلقاء المحامين الذين يتذرعون عادة وفي حدود القوانين والأنظمة في المخيمات إلا لأنهم يكفلون الدفاع أمام المحاكم، في ظل الاستقلال التام، لفئة معينة من المتقاضين.

وما لا نعفو عنه أيضا هو أننا شجبنا أعمال بعض ضباط الشرطة وأننا اضطلعنا بمهمتنا بضمير، مبينا في مذكراتنا السياق الاجتماعي والسياسي للجزائر. وقد أسفر القضاء علينا أيضا- وهذا من المحتمل أن يكون أحد الأهداف- عن حرمان آلاف المتهمين من المشورة المختارة بحرية، كما وجدت اللجنة الدولية لمناهضة نظام معسكر الاعتقال في تقريرها. إن حقوق الدفاع، واحترام العدالة، وأسس وجود نقابة المحامين ذاتها، غير معروفة من خلالنا.

وقد اتخذت سلطة إدارية، في هذه الحالة، السيد إيغامي، محافظ الجزائر، تدبير الإقامة الجبرية الذي نعتبره موضوعا، شأنه شأن جميع التدابير المماثلة. وهي مسألة تعسف مطلق لأن أسبابها لا تُبلَّغ ولا يُطلب من الإدارة تبريرها. وعلاوة على ذلك، فإن اللجنة الحكومية لحماية حقوق الأفراد وحرياتهم واللجنة الإدارية للتحقق من أماكن الإقامة، اللتين قد تتلقيان وتبحثان الإجراءات الممكنة، ليستا، بحكم طبيعتهما، سلطتين محدودتين للغاية. والإجراءات المنصوص عليها أمامهم لا تسمح بإجراء فحص متناقض لبيانات الاشتباه، الذي هو حجر الزاوية في ضمانات المواطن.

ولذلك فإن تدبير الاحتجاز يمثل "رسالة طابع" حقيقية. ولكن فيما يتعلق بنا، يبدو تعسفه أكثر من ذلك. وفي الواقع، كما أشرنا، أتيحت لنا فرصة أن نشرح أنفسنا أمام مدرب قضاة وأن نثبت عدم دقة معلومات الشرطة التي تشكل أساس احتجازنا. نحن لسنا متهمين بأي جريمة لأننا لم

نتعرض للمحاكمة. فضلاً عن ذلك فإن مجلس نظامنا ، بعيداً عن توبيخنا عن أي سوء سلوك مهني، "لا يهمل أي شيء من أجل الدعم والمساعدة"، وفقاً لشروط رئيسنا في رسالته المؤرخة في أوت 1957.

وهكذا تحبط السلطة التنفيذية ولا سيما الشرطة، العدالة في حالتنا في انتهاك صارخ لمبدأ الفصل بين السلطات. وفي ضوء هذا الانتهاك الخطير لمبدأ دستوري أساسي، لن نشير إلا إلى الاعتداءات على كرامة الإنسان التي تدوم بموجب شروط متواضعة هي "الإقامة الجبرية" و"المأوى". وفي ظل هذه الظروف، نلجأ إليكم للإشارة إلى ظروف الاعتقال الإداري الذي يبدو لنا تحديا لجميع المبادئ العالمية للقانون والعدالة. أرجو أن تقبلوا سيدي تأكيدات مشاعرنا المرموقة»[1].

[1] Patrick Kessel Giovanni Pirelli, op cit, p 116- 120.

الملحق رقم 08: رسالة من مجموعة مقاتلي جبهة التحرير الوطني FLN إلى لجنة التحقيق البرلمانية في وهران. ديسمبر 1956 (**نص مُترجم من طرف صاحب الأطروحة**).

«نحن الموقعون أدناه نشطاء جبهة التحرير الوطني نتشرف بأن نلفت انتباهكم إلى قائمة الأخوة الذين تعرضوا للتعذيب حتى الموت نتيجة سوء المعاملة التي تعرضوا لها... طريقة اعتقال النشطاء الموقوفين غير قانونية، يتم اعتقالهم من أماكن عملهم ثم يتعرضون للاستجواب والتعذيب (حوض الاستحمام، الكهرباء، الضرب، الجوع العطش) إن التعذيب في الجزائر حقيقة لا يمكن إخفاؤها...»[1].

[1] Patrick Kessel Giovanni Pirelli, op cit, p 61.

الملحق رقم 09: رسالة جماعية من المعتقلين في مخيم لودي إلى روبرت لاكوست، فيفري 1957. **(نص مُترجم من طرف صاحب الأطروحة)**.

«الوزير، نحن كما تعلمون ربما 140 معتقلاً تحت الإقامة الجبرية في ملجأ لودي، من أصول مختلفة، من جميع الأديان، من جميع الآراء السياسية. وقد أضاف المحتجزون في لودي إلى هذه الرسالة، التي أرسلوا نسخة منها إلى محاميهم، هذه الرسالة التالية: فمنذ إرسال هذه الرسالة، تفاقم الوضع سوءاً كبيراً في كل المخيمات بسبب العدد المتزايد من المعلومات المستخلصة. وفي لودي، اتخذت الإدارة التأديبية أحداثاً جديدة؛ وطوال الأسبوع الماضي، تم قمع البريد، عند وصوله وعند مغادرته؛ وتم قمع السلطة في الساعة 10 مساء؛ ويبدو أن الصحافة، حتى الصحف في الجزائر العاصمة، لم تعد قادرة على الاختراق. وكان المتدربون يضربون عن الطعام لمدة 3 أيام ويعملون طوال الأسبوع".

"الإقامة الجبرية"، "المأوى"، وهي مصطلحات تقريبية جدا، كما تعلمون، لأننا مجبرون على العيش في مبان يحرسها جنود مسلحون، محاطة بالأسلاك الشائكة، لأن بريدنا يخضع للرقابة- بما في ذلك البريد من محامينا، أطبائنا، رؤسائنا. ولكن يجب أن نعتقد أن هذا لم يكن كافيا، ولم يكن الطابع التعسفي لاستدعائنا. وفي هذا الصدد، يمكن القول، بصفة عامة، إن محاكمة النية تجري ضدنا بعبارات واسعة ومفصلة دون أن تتيح لنا الفرصة لسماع حجج دفاعنا.

لذلك تم وضعنا أولا وقبل كل شيء تحت الإقامة الجبرية. ولكن لا يزال علينا أن نعتقد أن هذا لم يكن كافيا. وفي الواقع، بعد 23 يوما من القمع الوحشي، يقال لنا إن الزيارات إلى الأشخاص المكلفين "تستعاد" ، ولكن ساعة واحدة في الشهر، وفي وجود ضابط شرطة، أي في الواقع في ظروف أسوأ من تلك التي تتم للمحتجزين أو المتهمين أو المدانين سياسيا أو بموجب القانون العام.

وستفهمون، سيدي الوزير، أننا لا نستطيع أن نسمح لأنفسنا بفرض نظام من هذا القبيل دون أن نحتج رسميا على هذا الاعتداء على كرامتنا، وهو انتهاك حقيقي للقانون وأيضا على أقدس حقوقنا. هنا، وزير، كيف نعيش في لودي:

- 140 غرفة في ثلاث غرف بمتوسط 10 أمتار مكعبة من الهواء للفرد، أو 33 في المائة من المكعب الأدنى.
- الأسرة المجاورة لبعضها البعض مع استحالة الحركة.
- حظر السفر في الفناء الوحيد للمخيم الجوي والمشمس.

- البريد الخاضع للرقابة.
- رسائل موجهة إلى وزراء مختارين (كما أشار مدير المركز يوم الخميس 24 آذار/مارس).
- القيام بزيارات مكبوتة تقريبا. وما الذي ينبغي عمله أكثر من ذلك، سيدي الوزير، لضمان أن مراكز الإقامة التي يرغب فيها المشرع، والتي أصبح وجودها بالفعل أكثر من موضع شك، تستحق اسم معسكر الاحتجاز ؟

يوجد بيننا رجل مشوه 100 %، مرضى السل المعدي، مرضى القلب، كبار السن، المرضى لا يتلقون العلاج في المعتقل.

محرومون من حريتنا، محرومون من عائلاتنا، من مصدر رزقنا...»[1].

[1]Patrick Kessel Giovanni Pirelli, op cit, pp: 76- 78.

الملحق رقم 10:مقال جريدة المقاومة حول الحكمبالإعدام على جميلة بوحيرد وجميلة بوعزة[1].

LA RÉVOLUTION PAR LE PEUPLE ET POUR LE PEUPLE

RESISTANCE ALGERIENNE

Organe du Front de Libération Nationale Algérienne Pour La Défense de l'Afrique du Nord

994me JOUR DE LA RÉVOLUTION ALGÉRIENNE — ÉDITION B — NUMÉRO 96

DEUX JEUNES ETUDIANTES ALGERIENNES CONDAMNEES A MORT

"Je ne peux pas ne pas dénier à un tribunal militaire français non seulement la compétence, mais le simple droit moral de me juger"
Djamila BOUHIRED

SOMMAIRE

DJAMILA BOUAZZA

DJAMILA BOUHIRED

UNE REVOLUTION, UN STYLE

[1]«Condamnées a mort»,op cit, p 1

الملحق رقم 11:واجهة كتاب الغنغرينا الذي تم تأليفه داخل السجون الفرنسية[1].

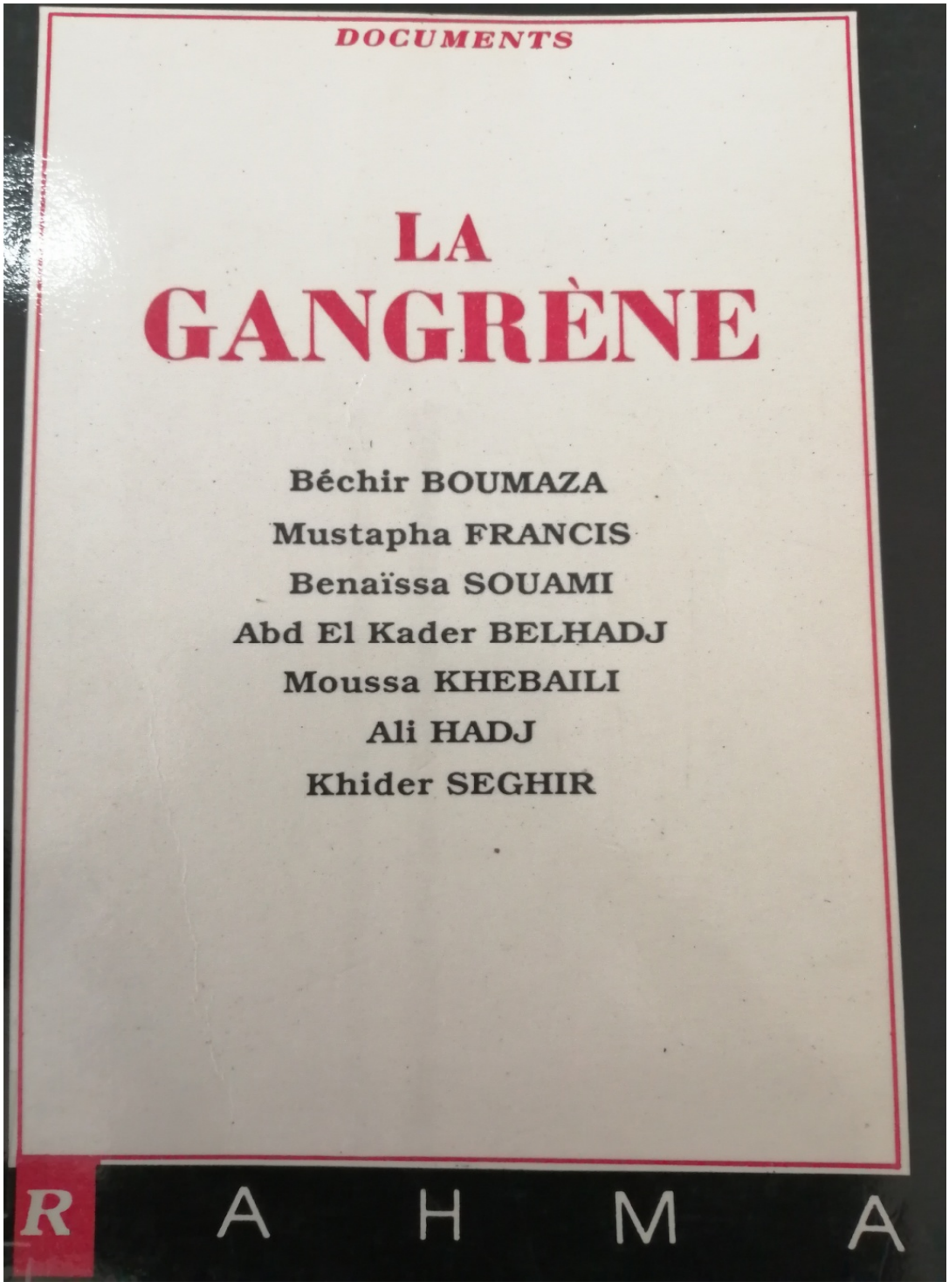

[1]Béchir Boumaza et d'autres, éditions de Minuit, Paris, 1959, Editions Rahma, Alger, 1992.

الملحق رقم 12:رسالة من السيدين احمد بن بلة ومحمد خيضر إلى الصليب الأحمر بخصوص قضية المعتقلين الجزائريين[1].

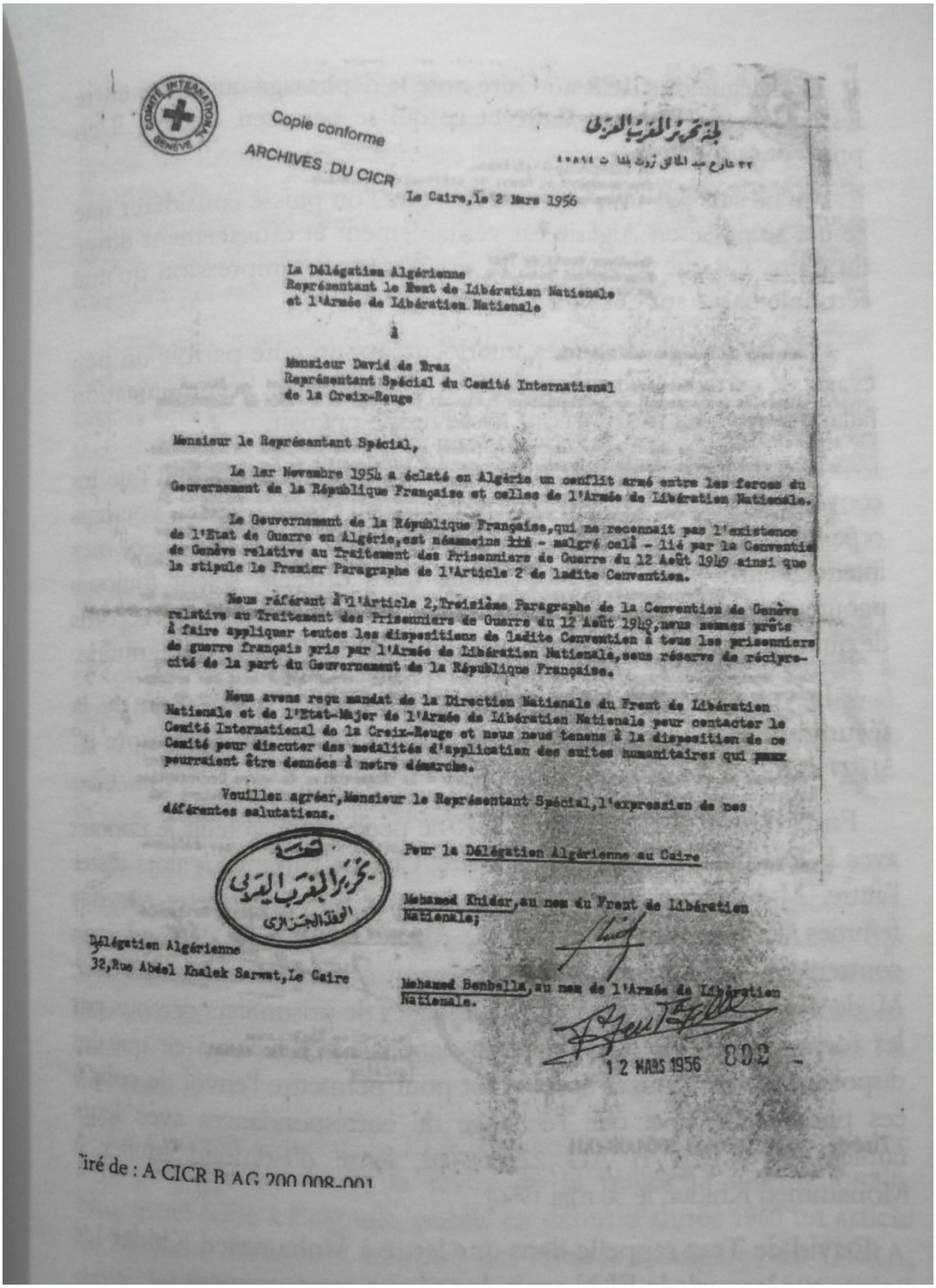

Copie conforme
ARCHIVES DU CICR

جبهة تحرير المغرب العربي

Le Caire, le 2 Mars 1956

La Délégation Algérienne
Représentant le Front de Libération Nationale
et l'Armée de Libération Nationale

à

Monsieur David de Traz
Représentant Spécial du Comité International
de la Croix-Rouge

Monsieur le Représentant Spécial,

Le 1er Novembre 1954 a éclaté en Algérie un conflit armé entre les forces du Gouvernement de la République Française et celles de l'Armée de Libération Nationale.

Le Gouvernement de la République Française, qui ne reconnait pas l'existence de l'Etat de Guerre en Algérie, est néanmoins lié - malgré cela - lié par la Convention de Genève relative au Traitement des Prisonniers de Guerre du 12 Août 1949 ainsi que le stipule le Premier Paragraphe de l'Article 2 de ladite Convention.

Nous référant à l'Article 2, Treizième Paragraphe de la Convention de Genève relative au Traitement des Prisonniers de Guerre du 12 Août 1949, nous sommes prêts à faire appliquer toutes les dispositions de ladite Convention à tous les prisonniers de guerre français pris par l'Armée de Libération Nationale, sous réserve de réciprocité de la part du Gouvernement de la République Française.

Nous avons reçu mandat de la Direction Nationale du Front de Libération Nationale et de l'Etat-Major de l'Armée de Libération Nationale pour contacter le Comité International de la Croix-Rouge et nous nous tenons à la disposition de ce Comité pour discuter des modalités d'application des suites humanitaires qui pourraient être données à notre démarche.

Veuillez agréer, Monsieur le Représentant Spécial, l'expression de nos différentes salutations.

Pour la Délégation Algérienne au Caire

Mohamed Khider, au nom du Front de Libération Nationale;

Mohamed Benbella, au nom de l'Armée de Libération Nationale.

جبهة تحرير المغرب العربي
الوفد الجزائري

Délégation Algérienne
32, Rue Abdel Khalek Sarwat, Le Caire

12 MARS 1956 892

Tiré de : A CICR B AG 200 008-001

[1]Mostefa Khiati, op cit, p 53.

الملحق رقم 13:مقتطف من الكراس الأخضر للمفقودين الجزائريين أثناء ثورة التحرير

رسالة من السيدة بن حماشة. المتلقي مجهول

«سيدي العزيز، من خلال صديق، حصلت على عنوانك. وأكون ممتنا لو تفضلتم باطلاعي على أخبار زوجي محمد بن حماشة بن محمد ، البالغ من العمر 60 عاما، الذي ألقي القبض عليه في سبتمبر 1958. أنا لا أعرف أين هو أو إذا كان لا يزال حيا أو ميتا. أنا وحدي ولا أحد يعتني بي ، لذا أرسلت إليكم لأنني أُخبرت أنكم مهتمون بهذه القضايا. لَنْ أَنْسي فضلكم إذا ساعدتموني في هذه الخدمةِ. هنا طابع بريدي لإجابتي.

شكراً جزيلاً لكم من كل قلبي»

السيدة بن حماشة[1].

[1]Patrick Kessel Giovanni Pirelli, op cit, p 296.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً– المصـــادر:

1– باللغة العربية:

الأرشيف:

1) وثيقة المجاهد العيد الغوَّار، مراسلة بين المجاهد رابح الصيفي المسؤول السياسي للمنطقة الخامسة بالولاية السادسة والمجاهد العيد الغوَّار المسؤول السياسي لشعبة قمار، يطلب من خلالها المجاهد رابح من المجاهد الغوَّار إعداد قائمة بعائلات المجاهدين والشهداء والمعتقلين بغية التكفل بهم، الوثيقة ملك لابن المجاهد محمد بن العيد الغوَّار، تم الاطلاع على الوثيقة يوم 7 ديسمبر 2021، منزل السيد محمد الغوَّار، بلدية قمار– ولاية الوادي، الساعة الخامسة مساءً.

المقابلات الشفوية:

1) مقابلة شفوية مع الحبيب سعداني، (مجاهد في صفوف فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا)، تمت المقابلة بمنزله الكائن ببلدية قمار، الوادي، يوم 22 أكتوبر 2019، من الساعة الرابعة إلى الساعة الخامسة مساءً.

2) مقابلة شفوية مع عبد السلام الشابي، (مناضل في صفوف جبهة التحرير الوطني)، تمت المقابلة بمنزل السيد التهامي طالبي بقمار، الوادي، يوم الأحد 16 فيفري 2020، من الساعة 5 مساءً إلى الساعة 6 و40 دقيقة مساءً.

3) مقابلة شفوية مع علي دادي، (مجاهد في صفوف فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا)، تمت المقابلة بمنزله الكائن بقرية الزقم، الوادي، الجزائر، يوم 24 نوفمبر 2021، ، من الساعة العاشرة إلى الساعة العاشرة والنصف صباحاً.

4) مقابلة شفوية مع فريجات التارزي، (مجاهد في صفوف فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا)، تمت المقابلة بمقر سكنه ببلدية تكسبت، الوادي، يوم 21 نوفمبر 2021، من الساعة العاشرة إلى الساعة الحادي عشر والنصف صباحاً.

5) مقابلة شفوية مع محمد ديدة، (مجاهد في صفوف جيش التحرير الوطني بولاية الوادي)، تمت المقابلة بمنزله الكائن ببلدية الرقيبة، الوادي، يوم 5 جوان 2019، من الساعة السادسة إلى الساعة السابعة والنصف مساءً.

6) مقابلة شفوية مع محمد نامة، (مجاهد في صفوف فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا)، تمت المقابلة في مقر جمعية الجواهر بقمار،الوادي، يوم السبت 28 سبتمبر، 2019، من الساعة السادسة والنصف إلى الساعة السابعة و45 دقيقة مساءً.

7) مقابلة شفوية مع مسعود جديد، (مجاهد في صفوف جيش التحرير الوطني)، تمت المقابلة في مقر عمله بوادي السمار، الجزائر العاصمة، يوم 8 جويلية 2019، من 10 إلى 11 صباحاً.

8) مقابلة مع عبد القادر بن عون، (مجاهد في فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا)، تمت المقابلة بمزرعته الكائنة بولاية الوادي، يوم 23 نوفمبر 2021، من الساعة العاشرة إلى الساعة الحادي عشر والنصف صباحاً.

الكتب:

1) الإبراهيمي أحمد طالب، **رسائل من السجن (1957 – 1961)**، تع: الصادق مازيغ، (د.ط)، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2013.

2) أوساريس الجنرال، **شهادتي حول التعذيب "مصالح خاصة:الجزائر 1957–1959"**، تر: مصطفى فرحات، (د.ط)، دار المعرفة، الجزائر، 2008.

3) بلخوجة فتحي، **مذكرات مقاوم: من مقاوم في حرب المدن إلى سجين سياسي**، تر: مسعود جناح، (د.ط)،دار القصبة للنشر، 2012.

4) بوداود عمر، **من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني مذكرات مناضل**، تر: أحمد بن محمد بكلي،(د.ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

5) بودينة مصطفى، **الناجي من المقصلة**، تص: علي هارون، تر: عمر المعراجي، مرا: محمد المعراجي، (د.ط)، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2009.

6) بومعزة بشير، **الغنغرينا أو تعذيب الجزائريين في باريس**، تر: رمضان لاوند، ط 1، دار العلم للملايين، بيروت، 1959.

7)بيجو مارسيل، **محاكمة شبكة جونسون**، تر: عبد السلام عزيزي، (د.ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012.

8)بن تومي عمار، **الدفاع عن الوطنيين**، (د.ط)، دار غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

9)بن حمودة بوعلام، **الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954**، (د.ط)، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2012.

10) بن خدة بن يوسف، **جذور أول نوفمبر 1954**، تر: مسعود حاج مسعود، ط 2، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

11) حربي محمد، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، تر: نجيب عباد وصالح المثلوثي، (د.ط)، دار موفم للنشر، الجزائر، 1994.

12) خلف بشير، **حياتي في دائرة الضوء– سيرة ذاتية–**، (د.ط)، سامي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2021.

13) دوم أحمد، **من حي القصبة إلى سجن فرين (مذكرات مناضل)**، تر: أحمد بن محمد بكلي، (د.ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2013.

14) دي بوفوار سيمون وجيزيل حليمي، **مأساة تعذيب جميلة بوباشا**، (د.ط)، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، (د.س).

15) ديشيزيل إيف، «اعتراف محام»، **وشهد شاهد مقالات غربية عن ثورة الجزائر**، ط1، دار الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

16) شريف عبد الرحمن مزيان، **حرب الجزائر في فرنسا موريبيان: جيش الخفاء**، تق: جاك فرجاس، تر: العربي بوينون، (د.ط)، دار الحكمة للنشر والطباعة والترجمة والتوزيع، الجزائر، 2013.

17) ظريف زهرة، **مذكرات مجاهدة من جيش التحرير الوطني منطقة الجزائر المستقلة**، تر: محمد ساري، (د.ط)، منشورات الشهاب، الجزائر، 2014.

18) بن عون عبد القادر، **مذكرات فدائي من الولاية السابعة 1955– 1962**، ط 2، سامي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2019.

19) عبدون محمود، **شهادة مناضل من الحركة الوطنية**،(د.ط)، منشورات دحلب، الجزائر، 2013.

20) عزوي محمد الطاهر، **ذكريات المعتقلين**، (د.ط)، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار وحدة الطباعة بالرويبة، الجزائر، 1996.

21) عزي عبد المجيد، **مسيرة كفاح في جيش التحرير الوطني الولاية الثالثة**، تق: كمال بوشامة، تذ: محمد بوحميدي، تر: موسى أشرشور،(د.ط)، دار الجزائر للكتب، الجزائر، 2011.

22) علاق هنري، **عودة إلى الاستنطاق حوار مع جيل مارتن**، تر: مصطفى ولد عبد الخالق، (د.ط)، أمدوكال للنشر، الجزائر، 2013.

23) ـــــــ، ـــــــ، **مذكرات جزائرية**، تر: جناح مسعود، عبد السلام عزيزي، (د.ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

24) فانون فرانز، **العام الخامس للثورة الجزائرية**، تر: ذوقان قوقوط، مرا: عبد القادر بوزيدة، (د.ط)، دار الفارابي، بيروت، 2004.

25) فرجاس جاك، **جرائم الدولة الكوميديا القضائية**، قراءة وتعليق: موسى زمولي، (د.ط)، منشورات ثالة، الجزائر، 2013.

26) ـــــــ، ـــــــ، **محاكمة الاستعمار**، تق:عبد العزيز بوتفليقة، تر:ميشال سطوف، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، منشورات ANEP، الجزائر، 2007.

27) قروج جاكلين، **مداشر وسجون**، تر: نسيمة مسعيد، مرا: عبد المجيد سالمي، (د.ط)، طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر، 2013.

28) كافي أحسن بن بلقاسم، **نزيل المعتقلات 1955– 1962**، (د.ط)، مؤسسة الوليد للطباعة، الجزائر، 2013.

29) كافي علي، **مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946– 1962**، (د.ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، (د.س).

30) كشيدة عيسى، **مهندسو الثورة**، تق: عبد لحميد مهري، تر: موسى أشرشور، زينب قبي، مراجعة: زينب قبي، ط 2، منشورات الشهاب، 2010.

31) كوبون هنري، **محامي الفلاقة عضو مجموعة المحامين المدافعين عن مناضلي جبهة التحرير الوطني 1958– 1962**، تر: عبد السلام عزيزي، (د.ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2015.

32) متيجي بلقاسم، **حرب الجزائر يوميات فتى مجاهد من 1957 إلى 1962**،(د.ط)، دار الجائزة للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر، 2007.

33) معزوزي محمد سعيد، **عايشت الحلو والمر**، تس وتح: لحسن موساوي، تر: عز الدين بوكحيل، (د.ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2015.

34) مكاسي مصطفى، **الهلال الأحمر الجزائري –شهادة**، تر: محفوظ عاشور، (د.ط)، منشورات ألفا، الجزائر، 2015.

40) مورو سارج، **محامون بلا حدود مجموعة المحامين البلجيكيين وثورة التحرير**، تر: بشير بولفراق، تق: علي هارون، إش ومرا: مصطفى ماضي،(د.ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2015.

35) نجادي بوعلام، **الجلادون 1830– 1962**، (د.ط)، منشورات ANEP، الجزائر، 2007.

36) هارون علي، **الولاية السابعة حرب جبهة التحرير الوطني داخل التراب الفرنسي 1954–1962**، تر: الصادق عماري ومصطفى ماضي، تذييل: محمد بوضياف،(د.ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

37) ـــــــ، ـــــ، **خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 62**، تر: الصادق عماري، آمال فلاح، مراجعة: مصطفى ماضي، (د.ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012.

38) هامون هيرفي، باتريك روتمان، **حملة الحقائب المقاومة داخل فرنسا للحرب الاستعمارية في الجزائر 1954– 1962**، تر: حسين العودات، نور الدين سكوتي، (د.ط)، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983.

39) يوسفي محمد، **الجزائر في ظل المسيرة النضالية–المنظمة الخاصة**، تق وتر: محمد الشريف بن دالي حسين، ط4، دار ثالة للنشر، الجزائر، 2014.

المجلات والجرائد:

1)«إعدام المحكوم عليهم سيزيد الثورة تأججاً»، **جريدة المقاومة الجزائرية**،لسان حال جبهة التحرير الجزائرية للدفاع عن الشمال الإفريقي، ع:23، 1– 10 مارس 1957.

2)«اكتشفت الجزائر في السجن»، **المجاهد**،اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري، ع:89، 13 فيفري 1961.

3)«احتجاج جمعية حقوق الإنسان»، **جريدة المقاومة الجزائرية**، لسان حال جبهة التحرير الجزائرية للدفاع عن الشمال الإفريقي، ع:29، 20 ماي 1957.

4)«الاغتيال باسم القانون»، **مجلة المقاومة الجزائرية**، لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطني، ع:15، 20 ماي 1957.

5)«بعد العفو عن جميلة بوحيرد»، **المجاهد**، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري، ع:20، 15 مارس 1958.

6)«التقارير الدولية تفضح مجرمي الحرب الفرنسيين»، **المجاهد**، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري، ع:59، 11 جانفي 1960.

7)«تعاليق الصحف على التعذيب بالجزائر»، **مجلة المقاومة الجزائرية**، لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطني، ع:10، 25 مارس 1957.

8)«تقرير الصليب الأحمر الدولي» **المجاهد**، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري، ع:60، 25 جانفي 1960.

9)«الجرح المتعفن»، **المجاهد**، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري، ع:45، 29 جوان 1959.

10) «جميلة بوباشا أو قصة التعذيب»، **المجاهد**، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري، ع:70، 13 جوان 1960.

11) «حقائق مفصلة عن تعذيب الجزائريين بفرنسا»، **المجاهد**، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري، ع:35، 15 جانفي 1959.

12) «حلقة أخرى من كتاب "الجرح المتعفن" شهادة الطالب موسى قبايلي»، **المجاهد**، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري، ع:50، 7 سبتمبر 1959.

13) «حلقة أخرى من كتاب "الجرح المتعفن"»، **المجاهد**، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري، ع:49، 24 أوت 1959.

14) حماني أحمد، «ثورة داخل السجون»، **مجلة أول نوفمبر**، اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، ع:3، جوان 1974.

15) «حول الإنتحارات»، **مجلة المقاومة الجزائرية**، لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطني، ع:10، 25 مارس 1957.

16) «خمسون يوماً مع الثوار- مظاهر من الوئام بين لشعب والجيش»، **مجلة المقاومة الجزائرية**، لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطني، ع:6، 28 جانفي 1957.

17) «رسائل وتعاليق»، **مجلة المقاومة الجزائرية**، لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطني، ع:11، 1 أفريل 1957.

18) عزوي محمد الطاهر، «المعتقلات في الجزائر ودور ضباط الشؤون الأهلية في الحرب النفسية داخل المعتقلات أثناء الثورة التحريرية الكبرى»، **مجلة أول نوفمبر**، اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين، ع:87، نوفمبر 1987.

19) العلوي محمد الطيب، «نظام الجبهة داخل سجن الحراش أو الجانب المجهول من الكفاح»، **مجلة أول نوفمبر**،اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين، ع:87، نوفمبر 1987.

20) «في رسالة إلى البابا ممثل جبهة التحرير الوطني يندد بحرب الإبادة في الجزائر»، **مجلة المقاومة الجزائرية**، لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطني، ع:14، 6 ماي 1957.

21) «كفاح في المحتشد»، **المجاهد**، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري، ع:70، 13 جوان 1960.

22) «كيف نتحدى الموت أمام المقصلة»، **المجاهد**، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري، ع:48، 10 أوت 1959.

23) «كيف هربنا من سجن لاروكيت»، **المجاهد**، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري، ع:95، 8 ماي 1961.

24) «لماذا عاد المساجين في فرنسا إلى الإضراب»، **المجاهد**، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري، ع:47، 27 جويلية 1959.

25) «المحتشدات أيضاً قوة للثورة»، **المجاهد**، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري، ع:90، 27 فيفري 1961.

26) «المحتشدون في معسكر الدويرة مهددون بخطر الموت»، **المجاهد**، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، ع:92، 27 مارس 1961.

27) «ما بين الزنزانة والمقصلة»، **المجاهد**، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري، ع:33، 8 ديسمبر 1958.

28) «من جحيم المحتشد إلى جبالنا الحرة»، **المجاهد**، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري، ع:17، 01/ 02/ 1958.

29) «من وراء الأسلاك الشائكة تصريح وجهه المعتقلون الألف ومائة من منفاهم في سانلو»، **جريدة المقاومة الجزائرية**، لسان حال جبهة التحرير الجزائرية للدفاع عن الشمال الإفريقي، ع:13، 20 سبتمبر 1956.

30) «نحارب عدوا فاجراً لا يؤمن بقيم السلم ولا بقوانين»، **المجاهد**، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري، ع:24،29 جوان 1958.

31) «نداء إلى الضمير العالمي»، **مجلة المقاومة الجزائرية**، لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطني، ع:14، 6 ماي 1957.

32) «هذه الشهادات التي أدلى بها الفرنسيون عن القمع»، **مجلة المقاومة الجزائرية**، لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطني، ع:13، 22 أفريل 1957.

33) «هكذا تعيش لو كنت في السجن»، **المجاهد**، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري، ع:60، 25 جانفي 1960.

2- باللغة الأجنبية:

الكتب:

1) Benabdallah Abdessamad et d'autres, **défense politique**, François Maspero, Paris, 1961.

2) Boumaza Béchir et d'autres, **éditions de Minuit**, Paris, 1959, Editions Rahma, Alger, 1992.

3) Djadid El Hadj Messaoud «Si Ali», **Memoires D un Martyr Survivant, Revu**, corrige et preface par: Mourad Ouzenadji, Mondial PRINT Service, Blida, 2014.

4) Kessel Patrick et Giovanni Pirelli, **le peuple algérien et la guerre- lettres et témoignages d'algériens 1954-1962**, FRANÇOIS MASPERO éditeur, 40, rue Saint-Séverin - Ve PARIS, 1962.

5) Verges Jacques**, l'anticolonialiste**, Entretiens avec: Philippe Karim Feliss, Chihab éditions, Alger, 2005.

المجلات:

«Condamnees a mort», **RESISTANCE ALGERIENNE**, NUMERO 36, 13 au 20 Juilet 1957.

الملتقيات:

1) Haroun Ali**, Algérie 1954- 1962 les Robes noires au front: entre engagement et art judiciaire**, Actes du colloque international en hommage a Abdelhamid Benzine sous la direction scientifique de Malika El Korso, 5- 6 mars 2011, Editions les Amis de Abdelhamid Benzine, Alger, 2012.

2) Ighilahriz Louiza, «sans titre»,**Algérie 1954- 1962 les Robes noires au front: entre engagement et art judiciaire**, Actes du colloque international en hommage a Abdelhamid Benzine sous la direction scientifique de Malika El Korso, 5- 6 mars 2011, Editions les Amis de Abdelhamid Benzine, Alger, 2012.

3) Benmelha Ghouti, «La participation des avocats a la lutte de libération nationale», **Algérie 1954- 1962 les Robes noires au front: entre engagement et art judiciaire**, Actes du colloque international en hommage a Abdelhamid Benzine sous la direction scientifique de Malika El Korso, 5- 6 mars 2011, Editions les Amis de Abdelhamid Benzine, Alger, 2012.

4) Bentoumi Amar, «Les robe noires au front: Abdessamad Benabdellah et Mourad Oussedik, avocats et fondateurs du collectif des avocats FLN de la fédération de France**», Algérie 1954- 1962 les Robes noires au front: entre engagement et art judiciaire**, Actes du colloque international en hommage a Abdelhamid Benzine sous la direction scientifique de Malika El Korso, 5- 6 mars 2011, Editions les Amis de Abdelhamid Benzine, Alger, 2012.

اللقاءات التلفزيونية:

1) Vergès Jacques, «Jacques Vergès et le FLN algérien», Le monde, 16août 2013, https://www.lemonde.fr/societe/video تـاريخ الإطـلاع: يـوم الاثنـين 22 جويليـة 2019، الساعةالخامسة مساء

2) Gisèle Halimi, «Gisèle Halimi au sujet des procès politique 1967», Publié le 29.07.2020, Par la rédaction de l'INA, https://www.ina.fr/ina-eclaire-actu/1967-

تاريخ الإطلاع: لإطلاع يوم الجمعة gisele-halimi-et-la-specificite-des-proces-politique 04/ 02/ 2022.

ثانيا: المـــراجـــــع:

1- باللغة العربية:

الكتب:

1) إفينـو باتريـك وجـون بلانشـايس، **حـرب الجزائـر ملـف وشـهادات**،ج1، تـر: بـن داود سلامنية،(د.ط)، دار الوعي، الجزائر، 2013.

2) بزيان سعدي، **دور الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر في ثورة نوفمبر 54- التاريخ السياسي والنضالي للعمال الجزائريين في المهجر من "نجم شمال إفريقيا" إلى الاستقلال**، ط2، دار ثالة، الجزائر، 2009.

3) بعلي حفناوي، **صورة الجزائر في عيون الرحالة وكتابات الغربيين**،(د.ط)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،الأردن، 2015.

4) بلوفة عبد القادر جيلالي، **حركة الانتصار للحريات الديمقراطية –الخروج من النفق**، ط1، دار الألمعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

5) بومالي أحسن، **أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1956**، دار المعرفة، الجزائر، 2010.

6) تينو سيلفي، **عدالة غريبة القضاة في حرب الجزائر**، تقديم: جان جاك بيكر، ترجمة:عمر لحسن، مراجعة: عبد المجيد سالمي، (د.ط)، EDIF 2000، الجزائر، 2013.

7) الجمبلاطي علي، **جميلة بوحيرد**، (د.ط)، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، (د.س).

8)خرشي جمال، **الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1930- 1962**، تر: عبد السلام عزيزي، إش ومرا: مصطفى ماضي، (د.ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.

9) خطاب رشيد، **أصدقاء الخاوة الدعم العالمي لثورة التحرير الوطنية الجزائرية قاموس بيوغرافي**، تر: مصطفى ماضي، دار خطاب للطباعة والنشر، الجزائر، 2013.

10) خياطي مصطفى، **سجناء سياسيون خلال حرب الجزائر من خلال أضابير اللجنة الدولية للصليب الأحمر**، تر: فوزية عباد قندوز، دار هومة، الجزائر، 2015.

11) ـــــــ، ـــــــ، **معسكرات التجميع في الجزائر أثناء حرب التحرير 1954 – 1962**تر: محمد المعراجي وعمر المعراجي،(د.ط)، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.

12) ـــــــ، ـــــــ، **معسكرات الرعب أثناء حرب الجزائر من خلال أضابير اللجنة الدولية للصليب الأحمر**، تر: قندوز عباد فوزية، (د.ط)، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.

13) درار أنيسة بركات، **نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية**، (د.ط)،المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

14) الزبيري محمد العربي وآخرون، **كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954– 1962**، (د.ط)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

15) سعد الله أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي**، (د.ط)، ج:09، 1954– 1962، عالم المعرفة، الجزائر، 2017.

16) سعدي خميسي، **معتقل الجرف بالمسيلة أثناء الثورة التحريرية (1954– 1962)**، ط1، دار الأكاديمية طبع– نشر– توزيع، الجزائر، 2013.

17) سعيدوني ناصر الدين، **موظفوا الدولة الجزائرية في القرن التاسع عشر**،(د.ط)، منشورات وزارة الثقافة والسياحة، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1987.

18) شرفي عاشور، **قاموس الثورة الجزائرية (1954–1962)**، تر: عالم مختار، (د.ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

19) العقون التجاني، **أعلام من قمار بوادي سوف**، مطبعة سخري، الجزائر، 2013.

20) عبد الرحمن عواطف، **الصحافة العربية في الجزائر دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية 1954– 1962**،(د.ط)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

21) عمارة علاوة، **المسيرة النضالية والثورية للشهيد القائد محمد الصالح ميهوبي المعروف ببلميهوب**، تق: عبد العزيز فلايلي، طبعة مزيدة ومنقحة، (د.ط)، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.

22) عـوادي عمـار، **المجاهـد الطيـب خـراز ودوره فـي إشـعال فتيـل الثـورة 1925– 1954**،(د.ط)، سامي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2019.

23) فوناس ناتالي، **معتقل لودي الجزائر 1954– 1962**، تر: نصيرة خياط، (د.ط)، دار آرام، الجزائر، 2015.

24) قلوجي نجود علي، **عرائس بربروس مجاهدات على قيد الخلود**، (د.ط)، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2014.

25) مقلاتي عبد الله، **قاموس أعلام وشهداء وأبطال الثورة الجزائرية**، (د.ط)، منشورات بلوتو، الجزائر، 2009.

26) هلال عمار، **نشاط الطلبة الجزائريين إبان حرب التحرير 1954**، ط 5، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

27) هنري كليمون مور، **الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين UGEMA -1955 1962شهادات**، ترجمة: مسعود حاج مسعود، إشراف ومراجعة: مصطفى ماضي، (د.ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012.

الجرائد والمجلات:

1) أوسليم عبد الوهاب، «مؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس ماي- جوان 1962 الأسباب، المجريات، القرارات»، **مجلة الخلدونية**، تصدر عن جامعة ابن خلدون، الجزائر، مج:06، ع:01، 1 سبتمبر 2013.

2) إحدادن زهير، «الإعلام الجزائري أثناء الثورة»، **حوليات جامعة الجزائر**، جامعة الجزائر 1، مج: 05، ع:01، جوان 1990.

3) إيدو شعبان،«مجلة "Les Tempes Modernes" ودورها في توعية الرأي العام ضد الحرب في الجزائر»، **مجلة الإنسان والمجال**، دورية علمية محكمة تصدر عن معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية المركز الجامعي نور البشير، البيض، السنة الأولى ، ع:01، أفريل 2015.

4) بختي عبد الناصر ومحمد لعباسي، «سجن وهران أثناء الاحتلال الفرنسي 1939- 1962»، **مجلة الحوار المتوسطي**، يصدرها مخبر البحوث والدراسات الإستشراقية في حضارة المغرب الإسلامي جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، مج:09، ع:03، ديسمبر 2018.

5) بلغيث محمد الأمين، «موقف المثقفين الفرنسيين من التعذيب والسجون والمحتشدات أثناء الثورة الجزائرية»، **المصادر**، تصدر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ع:05، 2001.

6) بليل محمد، «مناصرة المثقفين الفرنسيين للثورة الجزائرية (1954-1962) أمام الرأي العام البلجيكي قراءة في وثائق أرشيفية»، **مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية**، مركز جيل البحث العلمي، ع:34، سبتمبر 2017.

7) تركي عبد القادر وعثمان زقب، «المحامون الفرنسيون ودورهم في الدفاع عن مناضلي الثورة الجزائرية –دراسة حالة الأستاذ جاك فرجاس»، **مجلة آفاق علمية**، مج: 13، ع:01، جانفي 2021.

8) جاكر لحسن، «موقف الرأي العام العالمي من الحكم بالإعدام على المجاهدة جميلة بوحيرد 1957-1958»، **الحوار المتوسطي**، يصدرها مخبر البحوث والدراسات الإستشراقية في حضارة المغرب الإسلامي، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، مج:03، ع:03، 10 مارس 2012.

9) جلامة عبد الوحيد، «الحياة اليومية داخل المعتقلات الفرنسية بالولاية الخامسة أثناء الثورة التحريرية 1954-1962»، **مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية**، تصدر عن جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، مج:03، ع:01، جانفي 2017.

10) خلوفي بغداد، «التعليم العالي بالجزائر أثناء الحقبة الاستعمارية»، **مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ**، تصدر عن جامعة معسكر، ع: 10، ديسمبر 2015.

11) خليفي عبد القادر، «تجليات الثورة الجزائرية داخل السجون والمعتقلات الاستعمارية 1954 – 1962م»، **مجلة المعارف**، تصدر عن جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، مج:05، ع: 03، سبتمبر 2019.

12) درعي فاطمة، «المستوطنون الأوربيون والثورة الجزائرية 1954 - 1962»، **مجلة عصور الجديدة**، تصدر عن مخبر تاريخ الجزائر، جامعة وهران، مج: 09، ع: 02، سبتمبر 2019.

13) سبيحي عائشة، «التعليم في اهتمامات ثورة التحرير الجزائرية (1954-1962)»، **مجلة الحكمة للدراسات التاريخية**، مركز الحكمة للبحوث والدراسات، الجزائر، مج:04، ع:07، أفريل 2016.

14) سعد الله عمر إسماعيل، «القانون الدولي لحقوق الإنسان: نظرة على مراحل تطوره»، **مجلة حوليات**، تصدر عن جامعة الجزائر 1، الجزائر، مج:06، ع:02، 30 ديسمبر 1991.

15) سعدي خميسي، «المعتقلات أثناء الثورة التحريرية ظهورها، أنواعها، أهمها»، **المصادر**، تصدر عن المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، مج:13، ع:24، ديسمبر 2011.

16) ـــــــ، ـــــــ، «لمحة عن حياة المعتقلين في معتقل الجرف 1954-1962»، **المجلة التاريخية الجزائرية**، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ع:02، ماي 2017.

17) سلامي أسعيدان، «إستراتيجية وسائل الإعلام والاتصال في دعم الثورة التحريرية الجزائرية رؤية تحليلية لتأثيراتها في العمل الثوري من 1954 إلى 1962»، **مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، جامعة الوادي، مج:06، ع:01، جوان 2015.

18) سيدهم فاطمة الزهراء، «أنواع المعتقلات ودور المساجين في النضال الوطني»، **الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية**، تصدر عن جامعة معسكر، عدد خاص، ديسمبر 2012.

19) شاطو محمد، «واقع المعتقلين بآفلو أثناء الثورة التحريرية من خلال الأرشيف الفرنسي بآكس-آن-بوفانس»، **الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية**، تصدر عن جامعة معسكر، عدد خاص، ديسمبر 2012.

20) شقرون أحمد، «حاملو الحقائب»، **المصادر**، تصدر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ع: 14، السداسي الثاني 2006.

21) شقرون الجيلالي، «السجون والتعذيب بولاية سيدي بلعباس: سجن بلدية بوشبكة (بوخنيفيس) أنموذجا»، **الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية**، تصدر عن جامعة معسكر، عدد خاص، ديسمبر 2012.

22) عاشور محفوظ، «دعم الصليب الأحمر النرويجي للسجينات الجزائريات لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر 1958/1957 »، **معارف**، تصدر عن جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، ع: 17، ديسمبر 2014.

23) ـــــــ، ـــــــ، «نداء صديق الثورة التحريرية جاك فرجاس إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر CICR بخصوص جميلة بوحيرد وزميلاتها 1958»، **مجلة تاريخ العلوم**، تصدر عن جامعة الجلفة بالتنسيق مع مخبر الدراسات التاريخية المتوسطية بجامعة المدية ع:08، 1 جوان 2017.

24) ـــــــ، ـــــــ، «نشأة الهلال الأحمر الجزائري ودوره في قضية الأسرى إبان الثورة التحريرية 1957- 1962»، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، تصدر عن جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ع: 13، جانفي 2015.

25) عسال نور الدين، «المثقفون الفرنسيون والتعذيب»، **مجلة الخلدونية**، تصدر عن جامعة ابن خلدون، الجزائر، مج: 07، ع:01،01 ديسمبر 2014.

26) ـــــــ، ـــــــ، «جنود الرفض أثناء الثورة الجزائرية 1954 - 1962»، **مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا**، تصدر عن جامعة ابن خلدون، تيارت، مج: 04، ع:01، جانفي 2021.

27) الغرام جهاد، «دور الإعلام في فترة الاحتلال الفرنسي بالجزائر 1954- 1962»، **دورية كان التاريخية**، مؤسسة كان للدراسات والبحوث والترجمة والنشر، مج: 05، ع: 17، سبتمبر 2012.

28) غربي الغالي، «التعذيب خلال الثورة التحريرية دراسة في المؤسسات والممارسات»، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، تصدرها جامعة الجلفة، مج:01، ع:01، 15 مارس 2008.

29) الفضة عبد المجيد، «البعد الإنساني في الثورة التحريرية 1954- 1962»، **مجلة المعارف لبحوث والدراسات التاريخية**، تصدر عن جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، ع: 14، 20 جوان 2017.

30) فكاير عبد القادر، «الجزائريون في السجون والمعتقلات والمحتشدات ومراكز التعذيب أثناء الثورة التحريرية»، **مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية**، تصدر عن جامعة معسكر، مج:09، ع:01، جوان 2018.

31) قبايلي آمال، «قانون حالة الطوارئ بالجزائر سنة 1955»، **المصادر**، يصدرها المركز الوطني للدراسة والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، ع:17، السداسي الأول 2008.

32) قندل جمال، «المؤرخ الفرنسي بيير فيدال ناكي ودعم الثورة الجزائرية»، **الحوار المتوسطي**، يصدرها مخبر البحوث والدراسات الاستشراقية في حضارة المغرب الإسلامي جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، مج: 11، ع: 02، سبتمبر 2020.

33) ماضي وفاء كاظم، «الممارسة الاستعمارية في الجزائر جميلة بوحيرد أنموذجا»، **مجلة العلوم الإنسانية**، تصدر عن جامعة بابل/ كلية التربية صفي الدين، العراق، ع:07، سبتمبر 2011.

34) مديني بشير، «شهادات وقراءات حول السجون والمعتقلات خلال فترة الاحتلال »، **مجلة الحكمة للدراسات التاريخية**، تصدر عن مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، مج:05، ع: 11، سبتمبر 2017.

35) مقدم نور الدين، «المعتقلات الفرنسية في الجزائر خلال الثورة التحريرية»، نور الدين مقدم، «المعتقلات الفرنسية في الجزائر خلال الثورة التحريرية»، **مجلة الآداب والعلوم الإنسانية**، تصدر عن جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، مج:10، ع:02، 14 جويلية 2016.

36) مياد رشيد، «مبادئ وأبعاد أول نوفمبر 1954م»، **مجلة مصداقية**، المدرسة العليا العسكرية للإعلام والاتصال،مج:02 ،ع:01، 1 جوان 2020.

الملتقيات والأيام الدراسية:

1)الأطرش محمد الطاهر، «المعتقلات والسجون الاستعمارية في الفترة ما بين 1 نوفمبر 1954 و20 أوت 1956»، **الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة**، مج:02 ، ج:02 ، من تنظيم حزب جبهة التحرير الوطني و المنظمة الوطنية للمجاهدين، من 8 إلى 10 ماي 1984، طبع ونشر قطاع الإعلام والثقافة والتكوين.

2)التقرير الجهوي لولايات الجنوب، **الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة**، حزب جبهة التحرير الوطني، المنظمة الوطنية للمجاهدين، المجلد الثاني، الجزء الأول، من 8 إلى 10 ماي 1984، طبع ونشر قطاع الإعلام والثقافة والتكوين.

3)عاشور محفوظ، «نداء صديق الثورة التحريرية جاك فرجاس إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر بخصوص جميلة بوحيرد وزميلاتها 1958»، **أصدقاء الثورة الجزائرية من الإيمان بالقضية إلى التجسيد 1954- 1962**، أعمال الملتقى الدولي الذي نظم بالتعاون بين كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف والمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة

الوطنيةوثورة أول نوفمبر 1954، الشلف، 17- 18 نوفمبر 2014، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.

4)العياشي روابحي، «الثورة الجزائرية والقانون الدولي العام»، **الملتقى الدولي حول الثورة التحريرية الكبرى 1954- 1962 دراسة قانونية وسياسية**، 02- 03 ماي 2012، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة.

5)رابح عمامرة تركي، «صوت الجزائر من إذاعة صوت العرب في القاهرة من عام 1956 إلى عام 1962»، **الإعلام ومهامه أثناء الثورة**، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الإعلام والإعلام المضاد، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، (د.ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.

6)المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، «الإعلام إبان الثورة التحريرية»، **الملتقى الوطني الأول حول الإعلام أثناء الثورة التحريرية**، المحور الثاني، (د.ت).

الرسائل والأطروحات الجامعية:

1)إيدو شعبان، **شبكات دعم الثورة الجزائرية في أوروبا الغربية (1957-1960)**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: محمد مجاود، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2017-2018.

2) بولافة حدة، **واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص السياسة والحكومات المقارنة،إشراف: عمر بغزوز، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010/ 2011.

3) بومالي أحسن، **مظاهر من تنظيم جبهة التحرير الوطني في بداية الثورة 1954- 1962**، رسالة ماجستير في الإعلام، إشراف: عمار بوحوش، معهد علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 1985.

4) الحصين يوسف بن إبراهيم، **مبدأ الأصل في المتهم البراءة بين الشريعة والقانون "دراسة تأصيلية تطبيقية مقارنة"**، بحث مقدم استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العدالة

الجنائية، إشراف: فؤاد عبد المنعم أحمد، قسم العدالة الجنائية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 2007.

5) الدام محمد، **السجون الفرنسية بالجزائر سجن لامبيز –نموذجا– 1954 1962**، مذكرة مكملة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: حسينة حماميد، قسم اللوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر- باتنة، 2011/ 2012.

6) دري سميحة، **القيم الفكرية للثورة التحريرية الجزائرية (1954– 1962) تنظيراً وممارسة،** أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في التاريخ، تخصص: الثورة الجزائرية، إشراف: كمال بيرم، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم: التاريخ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018- 2019.

7) زوبير رشيد، **جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة خلال الفترة 1955– 1961،** رسالة لنيل شهادة الماجستير، إشراف بوعزة بوضرساية، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2002/ 2003.

8) زياني فاتح، **مساهمة فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا في الثورة الجزائرية (1954– 1962)**، مذكرة ماجستير، تحت إشراف:السبتي غيلاني، جامعة باتنة، 2015/ 2016.

9) سيفو فتيحة، **دور الريف في الغرب الجزائري في مسار الثورة التحريرية 1954–1958،** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، إشراف: نادية قراوي، جامعة وهران، 2010-2011.

10) عالم مليكة، **التنظيم القضائي الثوري 1954– 1962 الولاية الرابعة أنموذجاً،** رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: بن يوسف تلمساني، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2، 2013/ 2014.

11) عبد المالك الصادق، **المحاكمات العسكرية لبعض قيادات الثورة الجزائرية 1954– 1962 (محمد العموري– محمد عواشرية) أنموذجاً،** أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (LMD) تخصص تاريخ معاصر، إشراف: علي آجقو، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018/ 2019.

12) عيادة علي، **التعذيب والسجون والمعتقلات في المنطقة الشرقية أثناء الثورة الجزائرية 1954– 1962**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الحلقة الثالثة نظام ل.م.د تاريخ الحركة الوطنية والثورة التحريرية، إشراف: محمد مجاود، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة جيلالي اليابس– سيدي بلعباس، 2017/ 2018.

13) كريمي ياسمينة، **المعتقلون والأسرى أثناء الثورة الجزائرية 1954– 1962**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ معاصر، إشراف: محمد ودوع، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، 2016/ 2017.

14) منغور أحمد، **موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954– 1962**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحركة الوطنية، إشراف: عبد الكريم بوصفصاف، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2005/ 2006.

15) بن ناجي جارية كشير، **السجون الاستعمارية بالجزائر مع دراسة نموذجية لسجن سركاجي (بربروس) اعتمادا على سجلات الإيداع (1954– 1962)**، مذكرة ماجستير، إشراف: محمد القورصو، جامعة الجزائر بوزريعة، 2002/ 2003.

2– باللغة الأجنبية:

الكتب:

1) Khiati Mostefa, **la Croix- Rouge Internationale et la guerre d'Algérie**, Houma éditions, Alger, 2014.

2) Phéline Christian, **Des Algériens au Barreau: Les avocats d'origine musulmane dans l'Alger coloniale**, Préface de: Ali Haroun, CASBAH éditions, Alger, 2017.

الجرائد والمجلات:

1) Amiri Linda, «les comités de détention dans l'organisation politico-administrative de sa Fédération de France (1958-1962)», **Matériaux pour l'histoire de notre temps**, 4, N° 92,2008.

2) Elbaz Sharon,« L'avocat et sa cause en milieu colonial. La defense poltique dans le procès de l'organisation spéciale du mouvement pour

le triomphe des libertés en Algérie (1950-1952)», **Politix**, volume 16, n°62, deuxième trimestre, 2003.

3) Manceron Gilles, «in memoriam Pierre Vidal-Naquet ,1930-2006 un historien dans son temps », **Insaniyat**, N:37, juillet-septembre 2007.

4) Videau André, «L'Avocat de la terreur, Documentaire français de Barbet Schroeder», **IN: Hommes & Migrations**, n°1267, Mai- juin 2007, La Cité Nationale de l'Histoire de l'Immigration, paris.

الملتقيات:

1) EL Korso Malika, «Algérie 1954- 1962 Les Robes Noires au front: entre engagement et art judiciaire», **Algérie 1954- 1962 les Robes noires au front: entre engagement et art judiciaire**, Actes du colloque international en hommage a Abdelhamid Benzine sous la direction scientifique de Malika El Korso, 5- 6 mars 2011, Editions les Amis de Abdelhamid Benzine, Alger, 2012.

الرسائل الجامعية:

1) Kralfa Ataouia, **La profession d'avocat en Algérie coloniale (1830- 1962)**, Thèse présentée pour obtenir le grade de docteur de L'université de Bordeaux, Ecole doctorale de Droit, spécialité histoire du droit, Université de Bordeaux, Frances, 2016.

المواقع الالكترونية:

1) https://WWW.barreau-alger.dz، تـاريخ الزيـارة: يـوم الخمـيس 9 أفريـل 2020، السـاعة التسعة صباحاً.

2) https://www.algerie1.com/actualite/me-jacques-verges-entre-les-algeriens-et-moi-ce-fut-le-coup-de-foudre، تـاريخ الزيـارة: يـوم 27 مـاي 2020، السـاعة 16:40 دقيقة.

الـــفـهارس

1-فهرسالأعلام

2- فهرسالأماكن

4- فهرس المحتويات

1- فهرسالأعلام

الاسم	الصفحة
إبراهيم غربي	.59
أبو بكر بالقايد	.135 .70
أحسن بومالي	.148
أحسن كافي	.149
أحمد بن بلة	.302 .242
أحمد بودة	.203 .130
أحمد حماني	.152 .150 .148 .140
أحمد طالب الإبراهيمي	.220 .219
أحمد عكاش	.181 .100
أحمد نمار	.142
أرزقي أمقران	.114. 59
أرزقي بوزيدة	.207 .110 .90 .68.87 .64 .63
إسحاق قج	.63
إسماعيل مهنة	.69
أكلي عيسو	.74
ألبرت سماجا	.293 .148 .131 .111 .110 .80 .63
ألفونس أوقست توفيني	.56 .55
إليان روزاريو	.196
آمزيان آيت أحسن	.119
أمقران عمارة	.293 .113 .112 .63
أميدي فورجيه	.42
أندري مالرو	.268 .223 .169

أندري ماندوز	62. 203. 205. 213.
أندري ميرشي	74.
آني ستينر	151.
إيزنهاور	259.
إيف جوفا	66. 67.
إيف ديشيزيل	49. 67. 81.
إيف ماثيو	90. 105.
إيلي قادج	63. 64. 84. 112.
باديش	42.
بشير بومعزة	70. 72. 85. 93. 107. 168. 196. 269.
بشير خلف	141.
بشير منتوري	198.
بلحمير عبد الرحمان	265.
بلقاسم متيجي	150.
بن دي مراد	71. 87. 170.
بن سعد الله ميلود	256.
بن طوبال	72.
بن عيسى موايي	269.
بن يوسف بن خدة	129. 261.
بوحاديش مصطفى	256.
بوعلام بن حمودة	150. 154. 163.
بوعلام مختار	256.
بول أوساريس	50. 119.
بول برومب	66.

بولبينة	.70 .69
بيار برون	.112 .67.100 .57
بيار بوبي	.118.279 .88 .77
بيار ستيب	.74 .69 .68 .67 .66 .57 .55
بيار فياني	.57
بيجار	.51
بيار كالدور	.67 .66
التجاني هدام	.198
جاك سوستيل	.38
جاك فرجاس	.289 .282 .281 .279 .94 .82 .69 .66 .65 .10
جاكلين جايغر	.71
جاكلين قروج	.239 .212 .116.172 .99.100
جاكلين كاري	.191
جان بول سارتر	.229 .165
جان مارك تيولير	.232
جانين كوريجي	.71
جمال الدين بودخان	.172
جميلة بوباشا	.257 .219 .218 .211 .182 .106 .81 .78.77
جميلة بوحيرد	.243 .241 .237 .228 .225 .224 .219 .217 .216
جورج آرنو	.282 .228 .217
جورج بارلانج	.123
جوزيف كاسال	.229
جون كلود بوبير	.231
جون موليير	.213

جيزيل حليمي	66. 78. 79. 81. 100. 112. 113. 218. 219.
جيلبرت علاق	262.
حاج إدريس	59.
حاج سليمان	59.
الحبيب سعداني	161. 195.
حسين لحول	130. 131.
حسين مهداوي	70.
حمادة حداد	234.
حمادي بوبكر	190.
حميد حماد	63. 64.
حورية زراري	236.
خديجة لصفر خيار	154.
خميسي سعدي	12. 123. 222.
دو فيليس	71.
دومنيك ستيفاناغي	114.
رابح الصيفي	199.
رابح بيطاط	9. 61. 62. 63. 67. 68. 79. 144. 151. 223. 278.
روبرت شومان	37.
روبير لاكوست	45. 109. 110. 116. 179. 298.
روبير بارا	216.
رولان دوما	230.
روليكي	38. 113.
روني ستيب	71. 232.
رونيه كابيتان	118.

زرقاوي مصطفى	.142
زهرة ظريف بيطاط	.223 .154 .67
الزوبير بوعجاج	.144 .62
زينة حرايق	.191
سارج مورو	.288 .249 .119 .108 .101 .96 .90 .76 .75 .74
سعد دحلب	.129 .57
سيسيل درب	.75 .74
سيلفي تينو	.218 .148 .133 .41
شارل روبير آجيرون	.52
شارون الباز	.56
صالح الوانشي	.220 .62
صالح بوبنيدر	.77
الطيب خراز	.140
عبان رمضان	.278 .96 .68 .65 .62
عبد الحميد تيتوس	.75
عبد الحميد غراب	.144
عبد الرحمان بعزيزي	.154
عبد الرحمن بارة	.70
عبد الرحمن كيوان	.59
عبد الرزاق شنتوف	.64
عبد السلام الشابي	.313 .194
عبد الصمد بن عبد الله	.247 .170 .119 .112 .96 .87 .72 .70 .69 .65 .10
عبد القادر بن شعبان	.238
عبد القادر بن عون	.193

عبد القادر وقواق	.129 .59 .57
عبد الكريمسويسي	.135
عبد المالك بن نبي	.154
عبد المجيد علي يحي	.143 .142
العربي بن مهيدي	.258 .241
عكاش	.181 .100
علواش السعيد	.256
علي بومنجل	.279.293 .275 .259 .118.258 .117 .63 .48
علي دادي	.76
علي كافي	.193
علي مرداسي	.23
علي هارون	.183 .135 .71 .70 .11 .10
عمار بن التومي	.265 .239 .129 .110 .69 .63 .62
عمر بوداود	.173 .166.169 .135 .105 .85 .70 .69 .55
عمورا أرزقي	.256
العيد العمراني	.59
العيد الغوَّار	.285 .199
عيسى العبدلي	.129 .57
عيسى كشيدة	.104 .103 .87
غرازياني	.107
غوادار	.109
غوثي بن ملحة	.293 .64
حسين طالبي	.63
غي مولي	.163 .220 .180 .163 .50

فاطمة السعداوي	.175
فاطمة طرودي	.195
فرانز فانون	.163
فرانسوا موريال	.268
فرانسوا ميتران	.43 .40 .38
فرانسيس جونسون	.231 .221.230 .211
فريجات التارزي	.176 .172 .88
قاسمية شاذلي الجيلالي	.190
قدور العدلاني	.70
قدور ستور	.293 .110 .64 .63
كاتب ياسين	.213
كاسل بوعلام	.174
كلودين ناهوري	.71
لخضر العقون	.59
لويزات إيغيل احريز	.185 .107
لويس قرانج	.110 .80 .64 .63
مارسيل إيمي	.165
مارسيل مانفيل	.107 .87
مارك دي كوك	.119. 75.89 .74
ماري كلود	.233
ماو تسي تونغ	.124
محمد الأشقر	.144
محمد الخامس	.24
محمد السعيد معزوزي	.192 .155 .59.144 .58

محمد الصغير نقاش	.194
محمد الطيب العلوي	.144. 177
محمد بوضياف	.129
محمد حاج حمو	.63. 64. 68. 72. 87. 90. 91. 110. 207
محمد خميستي	.123. 144. 187
محمد خيضر	.170. 180.242. 302
محمد ديدة	.77
محمد سعيداني	.142
محمد صديق بن يحي	.63
محمد عابد	.59. 114. 118
محمد غفير	.92
محمد قشود	.191
محمد نامة	.161
محمود زرطال	.63. 87. 110. 111. 293
محمود عبدون	.141. 150. 153. 154. 165. 174
محي الدين جندر	.63. 110. 293
مرابطي حسان	.174
مراد أوصديق	.69. 70. 72. 73. 91. 119.183. 231
مسعود جديد	.77. 88. 144. 175
مصالي الحاج	.130
مصطفى بن بولعيد	.191
مصطفى بودينة	.87. 93. 99.174.170. 189. 208
مصطفى خياطي	.117
مصطفى فتال	.265

مصطفى فرنسيس	.269
مفدي زكريا	.130
مقران مدور	.142
مليكة قريش	.99. 104. 106. 135.170. 171. 183.
موريس أودان	.262. 272.
موريس كوريجي	.66.112. 114. 116. 119. 247. 266.
موسى قبايلي	.269. 272.
ميشال زافريان	.65. 71. 80. 88. 96. 112. 114. 116. 227.
ميشال كاغنسكي	.112.
ميشلين بونو	.191.
ميشيل بوفيلر	.71. 220.
نافع رباني	.63. 64. 68. 110. 207.
نيكول دريفوس	.66.
نيكول ران	.71.
هشام مالك	.144.
هنري دوزون	.57.
هنري سيمون	.118.
هنري علاق	.100. 209. 262. 268. 270. 275. 290.
هنري كوبون	.51. 66. 81.89. 90. 101. 105. 114. 116. 266.
هيلين كوينا	.191. 230. 235.
ونستون تشرشل	.166.
ياسف سعدي	.115. 144. 170. 207. 222. 224. 226.

2- فهرس الأماكن:

المكان	الصفحة
الأبيار	117. 265.
أدرار	127.
الأغواط	127. 162.
آفلو	99. 126. 127. 134. 156. 162. 179. 182.
أولاد عسكر	26.
باتنة	40. 59. 63. 209. 213. 255.
برج منايل	220. 243.
البرواقية	63. 111. 115. 127. 132. 133. 137. 148. 165. 185.
بروكسل	74. 107. 110. 113. 248. 249. 293.
بسكرة	40. 127.
بلجيكا	74. 75. 76. 79. 89. 107. 189. 274. 281.
بوردو	11. 66.213.
بوسعادة	127.
تبسة	40.
تقرت	127.
تلمسان	59. 194.
تمنراست	127.
تولوز	66.
تونس	20. 68.110. 152.205. 243. 249. 250.
تيزي وزو	40. 173.
تيميمون	127.
الجلفة	127.

جمهورية إفريقيا الوسطى	.219
جنيف	.248 .241 .239 .236 .231 .116 .93 .82 .44 .24
جيجل	.51 .26
الحراش	.179 .144 .130 .125
حيدرة	.62
دمشق	.23
رقان	.127
سطيف	.181 .114 .63 .59
السنغال	.223
سويسرا	.281 .247 .240 .231 .189 .116 .72
سيدي عقبة	.186
الشلف	.192 .165 .141
عين صالح	.127
الغابون	.221
غرداية	.127
فالنسيان	.107
فرنسا	.96 .93 .90 .86 .83 .79 .68 .41 .32.38 .26 .24 .18
فرين	.219 .209 .79
قسنطينة	.176 .127 .119 .115 .66.114 .63 .63 .59 .40 .24
قصر البخاري	.217
قصر الطير	.217
الكاميرون	.221
كولونيا	.135

الكونغو	.221
كينيا	.221
ليون	.66. 71.89. 129. 167. 189.
متليلي	.127
مرسيليا	.66. 71. 89. 112. 114. 158. 172.
مزرعة أمزيان	.245. 248.
مسعد	.127
المسيلة	.115. 127. 179. 181.
المغرب	.21. 24.116 .204. 205. 208. 250. 274.
مغنية	.40. 204.
موريتانيا	.221
ميتز	.65
نيودلهي	.47
الوادي	.40. 190.
وادي الشعير	.127
ورقلة	.127
وهران	.40. 56. 59. 63. 66 .113. 114. 126. 156. 179.190.

3-فهرس المحتويات

المحتـويـــات	الصفحة
مقدمة	01
مدخل: البعد الاجتماعي للثورة التحريرية	
الفصل الأول: سياسة جبهة التحرير الوطني في التكفل بالمدانين الجزائريين أمام القضاء الفرنسي	
أولاً- القضاء الفرنسي في الجزائر أثناء الثورة ونظرة جبهة التحرير الوطني تجاهه	35
1- طبيعة القضاء والقوانين الفرنسية في الجزائر أثناء الثورة	35
2- نظرة جبهة التحرير الوطني للقضاء والقوانين الفرنسية	43
3- مراحل مثول المدَانين الجزائريين أمام القضاء الفرنسي	45
ثانياً- تكفل جبهة التحرير الوطني بالدفاع عن المدانين الجزائريين أمام المحاكم الفرنسية	55
1- تكوين هيئة الدفاع عن المدَانين الجزائريين	60
2- ظاهرة تبني المحامين الفرنسيين الدفاع عن المعتقلين الجزائريين	80
ثالثاً- آليات تنسيق العمل لجبهة التحرير مع فريق المحامين ومظاهر استهدافهم	85
1- آليات تنسيق العمل بين الجبهة وفريق المحامين	85
2- مهام وأدوار هيئة الدفاع	98
3- استهداف المحامين المدافعين عن المدَانين الجزائريين	108
خاتمة الفصل	120
الفصل الثاني: تكفل ج.ت.و بالمدانين الجزائريين في السجون والمعتقلات الفرنسية	
أولاً-نظرة على السجون والمعتقلات أثناء الثورة	122
1- دراسة في أسباب التوسع والانتشار	122
2- أهم السجون والمعتقلات في الجزائر مع بداية الثورة	125
ثانياً- اختراق جبهة التحرير الوطني للسجون والمعتقلات ونشاطها داخلها	128

1- التكفل بالمعتقلين الجزائريين قبل الثورة	128
2- اختراق الجبهة للسجون والمعتقلات "الطرق والأساليب"	131
3- التنظيم الثوري داخل السجون والمعتقلات"النشأة والانتشار"	139
4- الهيكل التنظيمي للنظام الثوري داخل السجون والمعتقلات	147
5- امتداد النظام الثوري في السجون داخل الأراضي الفرنسية	157
6- الأساليب الاستعمارية في مواجهة نظام الجبهة داخل السجون	161
ثالثاً-مجهودات جبهة التحرير الوطني في تخفيف ظروف الاعتقال	166
1- لجنة دعم المعتقلين في فرنسا	166
2- تسهيل الزيارات العائلية	169
3- توفير المصروف للمساجين	170
4- مساعدات متنوعة	173
رابعاً- النضال داخل السجون والمعتقلات" ثورة داخل السجون"	177
1- تقديم الاحتجاجات المكتوبة إلى الجهات المسؤولة	178
2- تنظيم الإضرابات داخل السجون	180
3- تدخلات جيش التحرير الوطني ضد إدارة السجون	184
4- تنظيم جبهة التحرير الوطني لعمليات الهروب من السجن	187
خامساً- تكفل جبهة التحرير الوطني بعائلات المدانين	193
1- مخطط الجبهة في دعم عائلات المدانين	193
2- تقديم المنحالمالية لفائدة عائلات المدانين	196
خاتمة الفصل	200
الفصل الثالث: تكفل ج.ت.و بالمدانين الجزائريين والدفاع عليهم في وسائل الإعلام	
أولاً- دور جبهة التحرير الوطني في نقل قضية المدانين للصحافة الفرنسية	202
1- توجه جبهة التحرير الوطني نحو الحرب الإعلامية	202
2- نقل قضية المِدَانين للصحافة الفرنسية	206

ثانياً- النشاط الإعلامي لهيئة الدفاع عن المعتقلين الجزائريين	214
1- تحويل المحاكم إلى منابر إعلامية	214
2- نماذج لمحاكمات تحولت لمنابر إعلامية	222
3- إيصال قضية المدانين الجزائريين أمام المحاكم الفرنسية للصليب الأحمر	236
4- تنظيم تظاهرات إعلامية:(الندوات والملتقيات والمحاضرات)	246
ثالثاً- الموقف الرسمي لقيادة جبهة التحرير في دعم قضية المدانين أمام المحاكم الفرنسية	250
1- من خلال الصحف والمجلات	250
3- من خلال النشاط الدبلوماسي والتصريحات الرسمية	258
رابعاً- تأثير المعركة الإعلامية على الرأي العام الفرنسي	262
1- الإعلام ودوره في فضح التعذيب في الجزائر	262
2- مساهمة المؤلفات والكتب في المعركة الإعلامية	266
3- تجاوب الرأي العام الفرنسي والدولي مع قضية المدانين الجزائريين أمام المحاكم الفرنسية	273
الخـــاتمة	277
الملاحق	284
قائمة المصادر والمراجع	304
فهرس الأعلام	327
فهرس الأماكن	336
فهرس المحتويات	339
ملـخـص الدراســـــة	

ملخص البحث

ملخّص البحث

تتناول هذه الأطروحة موضوع "سياسة جبهة التحرير الوطني في الدفاع عن المدانين الجزائريين خلال الثورة التحريرية 1954- 1962"، حيث أن جبهة التحرير الوطني كانت قد اتخذت مجموعة من الخطوات للوقوف إلى جانب الجزائريين الذين أدانتهم سلطات الاحتلال الفرنسي خلال الثورة التحريرية، وفي هذا الإطار رصدت هذه الدراسة طبيعة تعامل سلطات الاحتلال الفرنسي مع الجزائريين؛ فصنفتهم كخارجين ومتمردين على القانون العام الفرنسي، غير أن جبهة التحرير الوطني سعت إلى إبطال هذه الإدعاءات، إضافة إلى تأكيدها على شرعية نضال هؤلاء المدانين وحقهم في الاستقلال، ولهذه الأسباب بالتحديد جندت مجموعة من المحامين جزائريين وغير جزائريين وعلى الأخص من اليسار الفرنسي للدفاع عن هذه الفئة من الجزائريين، هؤلاء المحامون حملوا على عاتقهم تجسيد سياسة جبهة التحرير الوطني في دعم المِدَانِين الجزائريين سواء أمام المحاكم الفرنسية أو داخل السجون وحتى أمام الإعلام، وهذه الدراسة تبين ثمار التعاون الذي حصل بين جبهة التحرير والمحامين الجزائريين والأجانب والذي انتهى بتقديم نتائج جيدة على مستوى تدويل القضية الجزائرية، كما أثبتت هذه الدراسة الجهود التي بذلتها جبهة التحرير الوطني في التكفل بالمدانين الجزائريين أمام المحاكم الفرنسية وتمسكها بالدفع عليهم وعدم التخلي عنهم.

Résumé de la thèse de doctorat

Cette thèse traite le thème de "La politique du FLN pour défendre les prisonniers algériens pendant la révolution de libération 1954-1962", puisque le FLN ont pris une série de mesures pour soutenir les Algériens condamnés par les autorités d'occupation françaises pendant la révolution de libération. Ils ont été classés comme étrangers et rebelles à la loi française, mais le FLN a cherché à renverser ces allégations, en plus d'affirmer la légitimité de la lutte de ces condamnés et leur droit à l'indépendance, avocats algériens et non-algériens, notamment de la gauche française, ont été recrutés pour défendre cette catégorie d'Algériens, Ces avocats ont pris sur eux de refléter la politique du FLN de soutenir les condamnés algériens à la fois devant les tribunaux français et dans les prisons et même devant les médias. et cette étude montre les résultats de la coopération entre le Front de libération et les avocats algériens et étrangers, qui a donné de bons résultats au niveau de l'internationalisation de l'affaire algérienne, L'étude a également démontré les efforts du FLN pour pourvoir aux détenus algériens devant les tribunaux français et pour maintenir leur défense et leur protedion.

Abstract of Doctorate Thesis.

This thesis deals with the topic FLN policy of defending Algerian convicts during the liberation revolution 1954-1962", since FLN has taken a series of steps to stand with Algerians condemned by the French occupying authorities during the liberation revolution. They were classified as outsiders and rebels to French common law, but FLN sought to overturn these allegations, in addition to affirming the legitimacy of these convicts' struggle and their right to independence Algerian and non-Algerian lawyers, most notably from the French left, were recruited to defend this category of Algerians, These lawyers have taken it upon themselves to reflect the FNL's policy of supporting Algerian convicts both before French courts and in prisons and even before the media. and this study shows the results of the cooperation between the Front of libération and Algerian and foreign lawyers, which has yielded good results at the level of internationalization of the Algerian case, The study also demonstrated FLN efforts to provide for Algerian convicts before the French courts and to maintain their defence and non-abandonment.